جامعة الجزائرII

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم التاريخ

الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني(مقاربة تحليلية)

(من مطلع القرن18م /12هـ إلى 1830م/1245هـ)

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث

من إعداد الطالب:

محفوظ سعيداني

تحت إشراف:

أ.د. فلة موساوي قشاعي

أستاذة التعليم العالي بقسم التاريخ

جامعة الجزائرII

السنة الجامعية 2011-2012.

كلمة شكر

قال تعالى:" لَئِنْ شَكَرْتُمْ لأَزِيْدَنَّكُمْ".

سورة إبراهيم: الآية (07)

بعد شكرنا الله تعالى على فضله، فهو الذي هدانا وأمدنا بالعون والإرادة لانجاز عملنا المتواضع هذا.

أكاليل من الحب تترائي وأهازيج الشكر والعرفان تنشدها خفقات قلوبنا لكل من ساهم وأمدنا يد العون.

نتقدم بالشكر الجزيل لأستاذتنا الفاضلة الدكتورة: فلة مساوي-القشاعي التي تحملت معنا عبء هذا العمل بكل عطف كما أحاطتنا برعايتها وتوجيهاتها التي سدّدت خطانا وغمرتنا كل مرة بحسن الاستقبال وأثمن النصائح.

فأتقدم إلى أستاذتي الفاضلة ألف مرة أخرى بعبارات الشكر وجزيل الثناء على ما قدمته لي لإتمام هذا العمل، متمنيا أني كنت عند حسن ظنها بي.

كما لا أنسى أيضا أن اشكر جزيل الشكر الأساتذة الذين أشرفوا على تقييم هذا العمل من خلال السهر في قراءته وتحسينه، فألف شكر لهم جميعا.

إهداء

إلى اللّذين خصَّهما الله بالطاعة، وميَّزهما برقي المنزلة، وجعل بين أيديهما مفاتيح الجنة.

إلى الوالدين العزيزين أهدي ثمرة عملي، وإلى من كانوا عوني وسندي من أفراد عائلتي الكبرى والصغرى من سعيداني وثابتي.

إلى من رافقوني في مشوار الحياة الجامعية وأسدوا لي بنصائحهم، وكانت صداقتهم بصيص أمل حرك روحي عند الفتور إلى الأخ والعم والصديق مراد ويوسف أمير وملاخ جلول وغويني وإلى رفقاء الدرب المهني إلى كل الأساتذة الذين عرفوني وأسهموا في تشجيعي الدريعي وسمير.

إلى من نسيهم مداد يراعي وذكرهم خفقان قلبي إلى كل هؤلاء أهديهم نتاج عملي المتواضع.

بســـــم الله الرحــــــمن الرحـــــيم

المـــــــقدمة:

إن المتطلّع لوقائع الماضي وجب عليه تحليلها وفق مقاربة نقدية وتحليلية(حتّى يستطيع فهم الظَّواهر التاريخية ويعيش حاضرها، ويساير استشراف مستقبلها، وانطلاقا من المنطقة التي نعيش فيها وهي شمال إفريقيا نجد أنّ الإنسان استقر بها منذ القدم، وعرفت زخما من الأحداث التّاريخية ذات دلالة، ويعد الموقع الجغرافي بواجهته البحرية وتوسع رقعته الممتدة في عمق الصحراء جعله يملك ثروة طبيعية هامة، كانت محل أنظار لعدة أقوام ودول كالإغريق القرطاجيين، الرّومان، الوندال، البيزنطيين وأخيرا الفتح الإسلامي الّذي أرسي القواعد والمعالم الحضارية للمجتمع المغاربي، وزاد فيها توافد ودخول مجموعات عرقية مختلفة كالأندلسيين والزنوج ويبقى التواجد العثماني في العهد الحديث هو المسيطر على بلاد المغرب سياسيا وعسكريا، فألقى بظلاله على المجالات الأخرى كالاقتصاد والمجتمع.

ومن هنا جاء موضوع دراستي كالتالي:

الوقائع الاقتصادية للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني

(دراسة مقارنة تحليلية)

(من مطلع القرن 18م/12هـ إلى 1830م/1245هـ)

وقد حّددت الإطار الزمني للبحث من مطلع القرن الثامن عشر ميلادي والثاني عشر هجري إلى غاية 1830م-1245هـ، الذي تزامن مع بداية ظهور الدّول المستقلة بالمغرب عن الحكم العثماني مع الحفاظ على الولاء الاسمي فقط، عن طريق الحصول على فرمان التولية مع الفقطان واليطغان من السلطان العثماني إلى حكام هذه المنطقة الذين ظلوا وفيّين للدولة العثمانية فناصروها في مواقفها واعتبروا أنفسهم دائما تحت رايتها حتى آخر يوم لتلك الدّول، بحيث يمكننا اتخاذ قيام الأسرتين الحسينية بتونس في 1705م والقرمانلية في طرابلس الغرب سنة 1711م، إذ أن قيام هاتين الأسرتين قد أعطى

لكل منهما شكلا نسبيا من شخصية الدولة القومية بالمفهوم الحديث، ذات خصوصيات في أجهزتها السياسية والإدارية والعسكرية المحلية، أما الجزائر في سنة 1710م برفض الداي علي استقبال الباشا الموفد من الباب العالي، فاعتبرت قيام هذه الدول كمنطلق للدراسة، ولذلك إذا لاحظنا أن قيام هذه الأنظمة كان تقريبا متزامنا مع اختلاف طفيف في المدة التاريخية حيث كان مطلع أو بداية القرن الثامن عشر منطلق لهذه الدراسة.

الإشكالية:

الإشكالية الرئيسية:

بعد ترسخ الحكم العثماني في منطقة شمال إفريقيا أصبح لهذا الفضاء وزن في البحر المتوسط على جميع الأصعدة، غير أن هذه القوة السياسية تراجعت في المرحلة الأخيرة من حكمها أي من منتصف ق18م إلى بداية ق19م، فاثّر ذلك الوضع السّلبي على الجانب الاقتصادي للمنطقة. ومنه كيف كان الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني؟ ما هي خصوصياته؟ هل وجد قاسم مشترك بين دويلات المنطقة؟ أم وجد اختلاف من حيث نمط الإنتاج والمميزات الاقتصادية؟

الإشكاليات الفرعية:

وللإجابة على هذه الإشكالية أدرجنا عدة تساؤلات فرعية جاءت كالتالي:

- إلى أي حد أثر الموقع الجغرافي وخصوصياته على الحياة الاقتصادية؟
- ما علاقة المجتمع المغاربي بالإدارة العثمانية؟ وما هي انعكاساته الاقتصادية؟
- ما دور السلطة العثمانية في تفعيل الحياة الاقتصادية؟ وإلى أي مدى ساهم في تنشيط المجتمع المغاربي؟ هل وجدت سياسة اقتصادية؟
- كيف كان الواقع الفلاحي والحرفي والتجاري ببلاد المغرب العثماني؟ وماهي مميزاته وخصائصه؟
- هل كانت هناك علاقات تجارية فعلية قائمة بين بلدان المغرب العثماني؟ وما انعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع؟ وتأثيراتها على الحركة التجارية المتوسطية؟
- هل عرفت المنطقة أزمة اقتصادية؟ ما هي مظاهرها ومخلفاتها؟

دوافع اختيار الموضوع:

ما دفعنا إلى البحث في هذه الحقبة بالذات، هي أنّها تمثّل قاعدة تاريخية مشتركة للمنطقة تحت راية واحدة، إلى جانب ضرورة معرفة تاريخها خاصة المشترك منه، لتحديد نوع العلاقات والقواسم المشتركة وكذا لربط أواصر التلاحم الاجتماعي بينها، وهذا جراء ما شهدته من محاولات تشويه وتفكيك المنطقة من طرف الاستعمار الأوروبي، طمعا في نهب كلّ ما هو ذو قيمة مادية، ومحاولة منه لتبرير حركته الاستعمارية تحت غطاء الحضارة، وطمس كل ما هو يدل على القيم ودلائل التمدّن والتحضر الموجودة بها، ليجد مسوغا لبقائه في المنطقة وكأنّه يقدم شيئا.

وما حفّزنا أيضا هو محاولة الإطلاع على الأحوال التي كانت تمر بها منطقة المغرب العثماني إن صح التعبير، لفهم الملابسات التاريخية التي مرت بها هذه الإيالات طيلة فترة الحكم العثماني والّتي كانت على قدر كبير من التّشابه والتّشابك والتّداخل والتّأثير والتّأثر نتيجة استئثار العثمانيين بحكم العالم العربي دون أهله، ومدى انعكاسه على علاقات هذا الفضاء، في ظل الصراع الديني الذي كان قائما بين الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وكذلك لمعرفة الواقع الاجتماعي بالنظر إلى الحياة الاقتصادية، والوقوف على أسباب التخلف الاقتصادي في ظل التطور والثّورة الصناعية في أوروبا، لفهم الوضع الذّي يعيشه الإنسان الشمال إفريقي المعاصر من تراجع في الناحية الاقتصادية و الاجتماعية.

إلى جانب قلة الدّراسات المتخصصة التي تطرّقت إلى المنطقة المغاربية في هذا العهد وإن كانت فهي تعالج الوقائع السياسية دون العودة إلى مكملاتها كالواقع الاقتصادي والاجتماعي، ويظهر ذلك من خلال المراجع الشحيحة في الميدان الاقتصادي بصفة خاصة وربما يرجع كما يذكر بعض الكتاب إلى إعطاء الحكام في الدولة العثمانية الأولوية لتنظيمات الإدارية من سياسية وعسكرية وشرعية، دون الإلتفات إلى تغيير الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

فالكتّاب المحليين الّذين واكبوا وعاصروا هذه الفترة، فإنّهم كانوا يميلون إلى السلطة المركزية دون كشف عيوبها والتّطرق إلى أهم نشاطاتها، مركّزين على الوجه المشرق فقط، متجنبين بذلك المشاكل التي كانت تتخبط فيها المنطقة، فنجد معظم الكتابات تمجد

وتخلد أعمال بعض الحكام أو البايات سواء كان في الجزائر أو تونس أو طرابلس الغرب، إلى جانب بعض الكتابات التي اهتمت بالجانب الديني نتيجة سيطرة الحركة الصوفية على الحياة، أما الكتّاب الأجانب فقد تطرقوا إلى ما يخدم مصالح بلادهم من أهداف إستراتيجية وكيفية القضاء على شوكة وقوة دول شمال إفريقيا.

لهذا نجد أن الدّراسات التي أنجزت في الميدان الاقتصادي لم تلقي اهتماما كبيرا من طرف الكتاب والباحثين، وهذا لا يعني انعدامها ولكن توجد بصورة قليلة جدا إذا ما قورنت بالحياة السياسية والبحرية التي سلطت عليها معظم أضواء دراسات على حساب جوانب أخرى باعتبارها أهم أحداث تلك الفترة.

وهذا ما دفعنا إلى التوجه نحو هذا الميدان الاقتصادي محاولين بذلك إعطاء صورة ولو صغيرة عن الوقائع الاقتصادية التي تميز بها هذا الفضاء الجيوأستراتيجي (Espace Géostratégique) في الفترة العثمانية، وتقديم صورة صادقة وموضوعية عن الحالة الاقتصادية للمجتمع المغاربي في العهد العثماني، إلى جانب طبيعة العلاقات السائدة بين مختلف الشرائح الاجتماعية والإدارة العثمانية والمترتبة على المميزات الاقتصادية.

كما أن هناك ضرورة ملحة للقيام بهذا النوع من الدراسات لفهم الواقع الحالي الذي تعيشه شعوب هذه المنطقة خاصة من جانبها الاقتصادي والاجتماعي للوصول إلى نوع من التماسك والتآزر والتأكيد على اهتمامنا بهذه المنطقة لزيادة الترابط فيما بينها، منطلقين من التاريخ المشترك.

خطة البحث:

قسمت بحثي إلى:

مقدمة: تناولت فيها إشكالية الموضوع المعالج وأسباب ودوافع اختياره ثم شرحنا خطة عملنا للإجابة على تلك التساؤلات ومنه خرجنا بخطة بحث وجاءت في عدة أقسام، كما تطرقنا إلى الرصيد الوثائقي الذي سمح لنا في انجاز هذا الموضوع من مصادر ومراجع، في الأخير أهم الصعوبات التي تلقيناها أثناء هذا العمل، الذي خرج في الشكل التالي:

القسم الأول: عنونته بالموقع الجيواستراتيجي لبلاد المغرب

ولتعرف على هذه المكانة وجب علينا طرق باب الجغرافيا لمعرفة المظاهر السطح المختلفة في بلاد المغرب وعلاقتها بالحياة الاقتصادية، لإيضاح التكالب الخارجي المستمر عليها فظهر في الحياة السياسية داخل حوض البحر الأبيض المتوسط كأهم الأحداث وإبرازها منذ بداية القرن السادس عشر إلى غاية القرن الثامن عشر، وذكر أهم التحولات التي عرفتها المنطقة في الجانب السياسي، والبنية الاجتماعية التي ظهرت بها بلاد المغرب في تركيبتها السكانية خلال القرن الثامن عشر، وللإجابة على هذا العنوان جاءت عناوين فرعية كالتالي:

الفصل الأول: وتطرقنا فيه إلى المعطيات الجغرافية لبلاد المغرب

الفصل الثاني: أوضاع البحر الأبيض المتوسط نهاية القرن 15 وبداية القرن 18م

الفصل الثالث: ظروف انضمام المنطقة إلى الدولة العثمانية (1518-1574م)

الفصل الرابع: الواقع الاجتماعي للمنطقة المغاربية

القسم الثاني: والموسوم بالأهمية الفلاحية لبلاد المغرب العثماني

أبرزنا فيه نوعية ملكية الأراضي ببلاد المغرب وأهم الضوابط التي تحكمت فيها، وكيفية استغلالها من طرف الفلاح عن طريق الدورة أو الموسم الفلاحي، والتعرف على إمكانيات المنطقة بتقسيمها إلى وحدات جغرافية معلومة، لاستخراج الخصائص الفلاحية لها، والوقوف على مقوماتها ومعيقاتها، فظهر هذا القسم كالتالي:

الفصل الأول: وضعية الأراضي ببلاد المغرب العثماني والدورة الفلاحية

الفصل الثاني: الفلاحة في الجزائر العثمانية: مميزاتها وخصائصها.

الفصل الثالث: الفلاحة في طرابلس الغرب مميزاتها وخصائصها.

الفصل الرابع: الفلاحة في تونس مميزاتها وخصائصها.

الفصل الخامس: الواقع الفلاحي لبلاد المغرب ومشاكله (مقارنة تحليلية)

القسم الثالث: وجاء تحت عنوان الأنشطة الحرفية في بلاد المغرب العثماني

هدفت من ورائه إلى التّعرف على التّنظيمات التي كانت تقود الحرف ومقومات هذه الحرف وتحديد الأنماط الاقتصادية الموجود بالمنطقة، من خلال الإطلاع على النوعية

الحرفية والمهنية، ومدى تفعيلها في الحياة الاقتصادية، ومواكبتها لعصرها، فكان هذا القسم كالتالي:

الفصل الأول: التنظيم الحرفي في بلاد المغرب ومقومات الحرف والمهن

الفصل الثاني: الأنشطة الحرفية والمهنية في الجزائر

الفصل الثالث: الأنشطة الحرفية والمهنية في طرابلس الغرب

الفصل الرابع: الأنشطة الحرفية والمهنية في تونس

الفصل الخامس: الواقع الحرفي والمهني لبلاد المغرب ومشاكله (مقارنة تحليلية)

القسم الرابع: وظهر بعنوان دور التجارة في تفعيل الحياة الاقتصادية

وتطرقنا إلى العنصر الذي يحرك الاقتصاد (فلاحة وحرف) والمتمثل في التجارة، وركزنا على التجارة الداخلية ودواخل إفريقيا، مع التطرق إلى التجارة الخارجية بذكر أهم ملامحها وتوجهاتها، عبر مختلف المناطق، ومدى تفاعل الأقطار الثلاث فيما بينها، وتطرقنا فيه إلى:

الفصل الأول: عوامل ازدهار التجارة(ما بين القرنين 16م والنصف الأول من القرن 18م)

الفصل الثاني: مميزات التجارة في الجزائر

الفصل الثالث: مميزات التجارة في طرابلس الغرب

الفصل الرابع: مميزات التجارة في تونس

الفصل الخامس: الواقع التجاري لبلاد المغرب العثماني ومشاكله (مقارنة تحليلية)

وينتهي البحث بخاتمة عامة وهي تقييم واستنتاج متوصل إليهما من خلال هذه الدراسة.

واتبعنا في هذه الدراسة منهجا حاولنا تطبيقه إلى حد بعيد يعتمد على الوصف والتحليل مع المقارنة التحليلية، كما حاولنا نقد بعض النظريات وذلك بالعودة إلى المصادر ووثائق محلية ودراسات علمية متخصصة.

توظيف المادة الأرشيفية واستنطاقها:

أولا تعتبر هذه المادة في حد ذاتها دراسة منفصلة، ثانيا الموضوع المعالج يمس فضاء واسع يشمل جزء كبير من بلاد المغرب فهو يضطرنا بذلك إلى التوجه نحو مؤسسات أرشيفات كل من تونس وليبيا، لذا استنطقنا بعض الوثائق من المكتبة الوطنية بالحامة وهي عبارة عن مراسلات بين بايات الشرق والدايات وهي مجموعة تحت رقم 1642

وقد فهرسها حماش وهذه المراسلات عالجت عدة جوانب سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية ودينية، هي مكتوبة بخط مغربي نسخي، كما أنها في حالة رثة مما صعب عملية التعامل معها واستنطاقها.

كما عدنا إلى بعض الوثائق من المركز الأرشيف الوطني لدفتر مهمي وهي عبارة عن أوامر شاهانية صادرة عن السلاطين العثمانيين إلى أمراء الولايات التي كانت تحت حكمه، وقد تطرقنا إلى العلبة 12 وأخذنا من مجموعتها بعض العينات فقط محاولين استنطاقها واستخراج ما احتوته من معلومات لوضعها في مسارها وسياقها التاريخي لدراسة الظاهرة التاريخية.

كما نقلنا بعض الوثائق الأرشيفية من دار المحفوظات التاريخية بطرابلس الغرب (نقلا عن عمر علي بن إسماعيل في كتابه انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا 1795-1835) وأخذناها كعينات من للاستشهاد والاستدلال، كما أن هذه الوثائق أعطت صورة حقيقية عن الوضع السياسي والاقتصادي وغيرهما من الميادين، تاركين هذه المادة الأرشيفية الغنية إلى دراسة مستقبلية.

المصادر والمراجع المعتمدة:

وأما المصادر المخطوطة والمحققة فإننا عدنا إلى مصادر عاصرت الأحداث ومنها من تخلفت عنها ولكن كانت قريبة من فترة الدراسة، وشملت على مصادر عربية وأخرى غربية.

فالعربية مثل الحسن الوزان في كتابه المسمى بـ"وصف إفريقيا" واحتوى على وصف جغرافي وطبيعي وسياسي واقتصادي وثقافي وديني لبلاد المغرب في القرن الخامس عشر، ورحلة التمقروطي المسماة بـ"النفحة المسكية في السفارة التركية" والتي انطلق صاحبها في رحلة رسمية من طرف السلطان المغربي إلى القسطنطينية، وهي الأخرى أوردت عدة معلومات حول الوضع العام للمنطقة الساحلية لبلاد المغرب في القرن السادس عشر وكانت عن طريق البحر، إلى جانب رحلة العياشي المسماة "ماء الموائد"، وكذا رحلة الورثيلاني في القرن الثامن عشر واتبعتا طريق الحج البري ذاكرين أهم المحطات هذه القافلة مع ووصفهم لأهم مشاهداتهم.

ومخطوط لمؤلف مجهول تحت عنوان تاريخ قدوم النبلادور إلى الجزائر وسبب قدومه، وقد تعرض إلى الأوضاع السياسية للمنطقة ودور خير الدين في ذلك، منطلقا من حملة شارل الخامس على الجزائر غير أنها مبتورة كما يورد قصة ابن القاضي مع خير الدين مشيرا إليها دون التعمق فيها. كما احتوى تأليف الحاج احمد بن المبارك بن العطار الذي يحمل عنوان تاريخ بلد قسنطينة الذي جاء في 61 ورقة مكتوبة بخط نسخي مغربي جيد واضح القراءة، وحمل في طياته أخبار متفرقة لبايات قسنطينة وعلاقتهم بالباشوات في الجزائر وكذا بايات تونس والدور الذي لعبوه في تحريك الحياة السياسية في الجهة الشرقية من الجزائر العثمانية وكذا الدور الأساسي في الأعمال التي قاموا بها في مساعدة بايات تونس على بعضهم البعض وما جناه الجزائريون من ذلك ويختم بتعريف بشخصيتين عالم الشيخ فتح الله وترجمة للباي احمد شاوش القبايلي وينهي بقصيدة مطولة حول غزوات الدولة العثمانية في البحر والبر جهة الرومالي.

كتاب الحلل السندسية لصاحبه السراج ركز فيه على الواقع السياسي ودور الدايات وقيام الدولة الحسينية، وحتى تأليف هذا المصنف كان برغبة من الأمير حسين بن علي كما أشار إليه صاحب الكتاب.

وغيرها من المخطوطات ككتاب أبو راس الناصري المسمى بـــ"عجائب الأسفار ولطائف الأخبار" وكتاب أستاذه المشرفي، وكتاب "إتحاف أهل الزمان" لصاحبه أبي الضياف وكذا أبي الدينار في "المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس" و محمد بيرم الخامس من خلال كتابه "صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار".

وابن غلبون الطرابلسي صاحب " تاريخ طرابلس الغرب" المسمى "التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار"، وقائمة يطول ذكرها واحتوت على معلومات في جلها عامة وحاولنا استخراج ما تعرضت إليه من الجانب الاقتصادي، إلى جانب هؤلاء المؤرخين المعاصرين الذين حاولوا كتابة فصل من فصول تاريخ المنطقة سواء الاجتماعي أو السياسي أو الثقافي أو الاقتصادي وكلهم أعطوا جانبا مشرقا ومشرفا لصورة حقيقية عن الحياة بمنطقة شمال إفريقيا باعتبارهم ينتسبون إليها.

أما المصادر الغربية هي الأخرى عاصرت أو سبقت أو تأخرت عن الفترة المعرضة للدراسة فإننا نستشف منها أيضا كما هائلا من المعلومات ومن هؤلاء المؤرخين كتاب لمجهول تحت عنوان

Inconnu, Histoire des états barbaresques qui exercent la piraterie

فانتور دو بردي

venture de paradis J.M., Tunis et Alger au XVIII[é] siècle.

الدكتور شاو

thomas Shaw, Voyage dans la Régence d'Alger au XVIII[e] siècle

لوجي دو تاسي في كتابه

Laugier De Tassy, Histoire du royaume d'Alger

وجون اندريه بايسونال

j.A. Peyssonel, voyage dans la régence de Tunis

روزي

M.Rozet, voyage dans la régence d'Alger.

والقائمة تطول في ذكرهم وغيرهم من الكتاب في تاريخ المنطقة الشمال الإفريقية وقد تركوا انطباع عام من خلال تحليلهم المعمق لحياة المنطقة بحيث أنهم توحدوا في فكرة ظهرت من خلال الصورة المظلمة عن المنطقة وقد اتفق فيها الكتاب الأولون والمتأخرون منهم على ذلك، وهذا يرجع إلى المنطلق الذي ساروا عليه معتمدين على أحكام مسبقة تضمنتها كتاباتهم فاعتبروا المنطقة وكرا للوحوش والقراصنة وجلادي المسيحيين، وكما حاولوا إبراز فكرة جديدة لتبرير طموحاتهم الاستعمارية في المنطقة على ربط شمال إفريقيا بأوروبا طبيعيا وبشريا، منكبين في ذلك بدراسات معمقة حول الطبيعة وما احتوته من خصائص كالنبات والحيوان وعرض وجه المقارنة مع أوروبا من جبال وتوزيعها، مثل أرسن برتيي

Arsène Berteuil, l'Algérie française

دوغرامون

H.D de Grammont, histoire d'Alger sous la domination turque 1515-1830

Daumas.M et Fabar. M , La Grande Kabylie études historiques
Charles Féraud. L, Annales Tripolitaines

والقائمة تطول في ذلك فكلهم انكبوا إلى دراسة المنطقة الشمال افريقية من جانبها الطبيعي والبشري وهذا لربطها بأوروبا من جهة وإيجاد المبررات في احتلال المنطقة من جهة أخرى، غير أنها حاليا وفرت لنا كمًا هائلا من المعلومات النادرة التي لا توجد حتى في التصانيف العربية، فعبرت عن وجهة نظر الغرب في الشرق في تلك الفترة للبلاد الإسلامية ومدى اهتمامهم بها لمعرفة ما يحدث اليوم.

وحتى على بعض الكتب المترجمة مثل: كتاب عشر سنوات في بلاط طرابلس لريتشارد توللي الذي ترجمه عمر الديراوي وقد تضمن عدة رسائل أرسلتها زوجة القنصل الانجليزي الى صديقتها لتعرف بالوضع الداخلي لطرابلس في القرن 18م، وكتاب الحوليات التونسية لصاحبه الفونص روسو وقد ترجمه محمد عبد الكريم الوافي وقد أوضح فيه الحياة السياسية لتونس في العهد العثماني.

كما عدنا إلى عدة مراجع متخصصة وعامة ودراسات علمية متخصصة التي تستند إلى منهج تاريخي أكاديمي.

الصعوبات والعراقيل التي واجهتني في البحث:

ومهما اجتهد الباحث فإنه من الصعب الاطلاع على كل ما كتب حول الفترة المعالجة للدراسة، فالبحث الأكاديمي هو عمل متواصل، لذا فهو بحاجة دائمة إلى الإثراء والتنقيح والتصحيح، لذا فقد تعرضنا إلى عدة صعوبات في ميدان بحثنا هذا والمتمثل أولا في هيكلة الموضوع المقترح للدراسة والبحث وكيفية التحكم فيه، حتى تكون معلوماته متكاملة ومتناسقة فيما بينها، إلى جانب ضيق الوقت جعلنا نرجع إلى أهم المصادر والمراجع التي تناولت هذه الفترة وهذا لا يعني إغفالنا أو تهميشنا لمصادر ومراجع أخرى، ولكن تركت لمرحلة قادمة في مجال البحث المستقبلي، وكذا تشعب وتنوع المعلومات صعب من هيكلة العمل مما اوجد تداخل دائم، وهنا ظهر دور الأستاذة المشرفة التي لم تبخل علينا توجيهاتها ونصائحها حول كيفية التعامل مع المعلومات وإتباع خطة معتمدة على منهجية علمية، ساهمت في تذليل تلك الصعوبات.

ونأمل أننا قدمنا بهذا العمل المتواضع كمساهمة في معالجة تاريخنا الاقتصادي ومقاربته وفق المنهج المقارن (Méthode Comparative)، كما أتمنى أن يكون عند حسن ظن أستاذتي وحتى الذين يطلعون عليه، وأتوجه في الأخير بالشكر والامتنان إلى الأستاذة

المشرفة الدكتورة فلة موساوي-القشاعي، التي تحملت معي مشقة هذا البحث المتواضع الذي سيشكل المنطلق لأبحاث المعمقة قي نفس السياق، على أساس مقاربة ومقارنة تحليلية

فإننا توصلنا في الأخير إلى بعض الاستنتاجات وليست أحكام نهائية فإن الوقائع العامة لبلاد المغرب العثماني كانت تتشابه في أطوار أحداثها التاريخية على مر السنوات مثل تشابهها في الجانب الطبيعي والبشري، فقد سادت الطبقة الحاكمة وسيطرت على المنطقة بأبناء المنطقة الذين انخرطوا في شكل تنظيمات عسكرية متميزة من صبايحية وفرسان المخزن وهو ما ساعد على بقاء الحكم العثماني طيلة ثلاث قرون ويزيد، رغم عدم إشراكهم في المناصب العليا التي بقيت حكرا على الرجل العثماني فقط سواء في سدة الحكم أو في قيادة الجند أو المحلات وهذا في كامل منطقة المغرب العثماني.

استغل نظام الحكم الواقع لاقتصادي للمنطقة لخدمة مصلحته المتمثلة في البقاء في المنطقة عن طريق توفير موارد مالية قارة تدخل الخزينة ليتم دفع بها رواتب الجند، فكانت الفلاحة والحرف والتجارة توفر تلك الموارد سواء عينية أو نقدية، وهو ما يكذب ادعاء الكتاب الغرب على أن اقتصاديات هذه المنطقة بنيت على القرصنة.

تميز الواقع الفلاحي بالتشابه إلى حد كبير بين أقطار المنطقة المغاربية سواء في الإنتاج كالحبوب في الشمال وتربية المواشي مع فلاحة معاشية في الدواخل وانتشار الواحات بالصحاري، أوفي كيفية الإنتاج التي ارتبطت بالدورة الفلاحية، المعتمدة على كمية الأمطار المتساقطة خلال الموسم الفلاحي، مما جعل المنطقة تعرف فائضا في الانتاج سنوات الخصب، فتجد طريقها نحو التصدير خاصة إلى أوروبا وعلى رأسها الحبوب والزيوت.

سادت في المنطقة المغاربية في العهد العثماني الفلاحة المعاشية الموجهة إلى الاستهلاك الداخلي بالدرجة الأولى، كما احتوت المنطقة على ثروة حيوانية هامة في المناطق الداخلية والتي انتشرت معها حياة الترحال وعدم الاستقرار وهذا هروبا من بطش السلطة العثمانية، إلا أن هذا الميدان وفر موارد مالية كانت تدخل خزائن للايالات المغاربية في فترة تراجع الجهاد البحري أو القراضه عن طريق فرض مجموعة من الضرائب الشرعية

والوضعية، من دون أن يحاط هذا الميدان بالعناية الكافية فقد كان يشهد تدمير مستمر من طرف السلطة وهذا قصد طلب تلك المستحقات على القبائل.

عرفت المنطقة في العهد العثماني تنوع في الضرائب الفلاحية التي مست كافة المناطق باختلافها، غير أننا نلاحظ أن وطأة هذه الضرائب كانت في الجزائر اقل حدة منها عن تونس وطرابلس رغم تعددها.

عبر الإنسان المغاربي عن رفضه لهذه السياسة الجبائية المتسمة بالثقل إلى رفع راية العصيان والتمرد على نظام الحكم وهي الصورة الطاغية التي نجدها قد ميزت كافة المنطقة المغاربية طيلة العهد العثماني، والتي بدوها قد غيرت بعض الملامح المنطقة بتحول الأراضي إلى يد الدولة، وهجر بعض السكان من مناطقهم، فاثر على النسيج السكاني في المنطقة واوجد نوع من الاختلال المتمثل في التركز في المناطق الحصينة والوعرة في حين بقيت السهول فارغة.

ساد في كافة المنطقة المغاربية تشابه في التكوين العام للحواضر من حيث الحرف والمهن التي سادتها، فقد كانت الحرف والمهن الرفيعة داخل الحواضر بالقرب من المساجد مثل الحلي، العطارة... في الحرف والمهن الوضيعة كانت على ضفافها أو على في مخارجها مثل الحدادة، الدباغة...

كما سيطر على حياة الحرفية والمهنية داخل الحواضر طوائف متخصصة انتظمت تحت هيكلة يرأسها أمناء، الذين يعمدون إلى حماية هذه الحرفة أو المهنة الواقعة تحت يده من أي تدليس أو تغيير وهو ما جعلها في نهاية الحكم العثماني تصل إلى درجة كبيرة من الانحطاط خصوصا بعدما أصبحت مناصب الأمناء تشترى وتباع.

كما قدمت هذه الحرف عدة ضرائب عينية ونقدية للسلطة الحاكمة، خصوصا في عهد حمودة باشا التونسي الذي عرفت تونس في عهده فقزة نوعية في ميدان صناعة الشاشية التي وفرت مداخيل كبرى للدولة، حتى أن رجال هذا الميدان كانوا يحضون بأهمية اجتماعية واقتصادية، وهذا ما لا نجده في المناطق الأخرى.

المنافسة الخارجية التي عصفت بالتجارة الخارجية للمنطقة بعد تحول الأموال من يد الدولة إلى الوكالات والشركات الأوروبية واليهودية التي عملت على احتكار التجارة الخارجية، وزاد في ذلك الاتفاقيات التي سمحت بتوسع امتيازات تلك الشركات داخل

المنطقة، وهو الأمر الذي جر بها إلى الدخول في أزمات مالية خانقة أنهت الحكم العثماني بها مثل طرابلس الغرب في عهد يوسف باشا.

ولذلك عرف الواقع الاقتصادي في الفترة الأخيرة من العهد العثماني لبلاد المغرب تراجعا أطاح بمؤسساتها وهذا لأسباب منها كثرة الاضطرابات داخلية وخارجية مما حال دون إقامة اقتصاد قوي يفرض مكانته في الفضاء الجيواستراتيجي لضفتي البحر المتوسط، أمام المنافسة الأجنبية التي وجدت الطريق مهيأ لها لفرض هيمنتها على المنطقة، فتطور الغرب واضمحل الشرق.

قائمة المختصرات

*. ب.ت بدون تاريخ.

*. ب. د بدون دار النشر.

*.ح حرف.

*.ج الجزء

*. ص الصفحة.

*. م مجلد

*. ط طبعة.

*.A. année.
*.N. numéro
*. P. page.
*. R.A. revue africaine.
*. R.H.M. revue historique maghrébin.
*. S.N. sans date.
*. T. tome.

القسم الأول:
الموقع الجيواستراتيجي لبلاد المغرب

الفصل الأول: المعطيات الجغرافية لبلاد المغرب

أولا: الموقع الجغرافي.

ثانيا: إستراتيجية الموقع وأهميته الاقتصادية.

ثالثا: التضاريس بالمغرب الكبير.

الفصل الثاني: أوضاع البحر الأبيض المتوسط نهاية القرن 15 وبداية القرن 18م

أولا: الضفة الشمالية.

ثانيا: الضفة الجنوبية.

الفصل الثالث: انضمام المنطقة إلى الدولة العثمانية

أولا: انضمام الجزائر للدولة العثمانية (1518م).

ثانيا: انضمام طرابلس الغرب للدولة العثمانية (1551م).

ثالثا: انضمام تونس للدولة العثمانية (1574م).

الفصل الرابع: الواقع الاجتماعي للمغرب العثماني

أولا: مميزات وخصائص سكان منطقة بلاد المغرب.

ثانيا: التشكيلة الاجتماعية للمجتمع المغاربي في العهد العثماني.

ثالثا: الجوائح التي عرفتها المنطقة في القرن 18م

الفصل الأول: المعطيات الجغرافية لبلاد المغرب الكبير:

أولا: الموقع الجغرافي

يكتسي الجانب الجغرافي دورا في حياة الإنسان وهذا بسبب ما يطرحه من تأثيرات على أي منطقة في العالم، سواء على الجانب السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي أو الثقافي، ومنه يؤثر على الإنسان، وبالتالي يظهر في التاريخ، وعلى هذا الأساس تكمن أهمية دراسة المؤثرات الجغرافية بحيث سنحاول التطرق في دراستنا هذه إلى المجال الجغرافي لمنطقة المغرب الكبير باستعراض مظاهر السطح وتأثيرها على مناخ المنطقة وعلاقتهما بتحديد نشاط الإنسان الممارس.

جغرافيا: إن مصطلح المغرب أطلق على كل مايلي: مصر غربا من بلاد الشمال الإفريقي حتى المحيط الأطلسي، وتبدأ بلاد المغرب من إقليم برقة الذي يعرف اليوم بولاية بنغازي والتصانيف العربية تدخل في بلاد المغرب بلاد الأندلس ويراد منها من دان بالإسلام من شبه الجزيرة الأيبيرية، ويعدون معه كذلك الحوضين الأوسط والغربي من البحر الأبيض المتوسط وجزائريهما وأكبرها صقلية والجزائر الشرقية المعروفة بالبليار وكذلك سردينية وتدخل الصحراء الكبرى الإفريقية في بلاد المغرب[1]، وكما هو معروف اليوم فبلاد المغرب العربي الكبير تمتد من برقة شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا ومن البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى الصحراء الكبرى جنوبا[2].

مستندين في هذا التحديد إلى الطبيعة الجغرافية وسكان المنطقة، فبلاد المغرب وحدة جغرافية مترامية الأطراف، ممتدة من الشرق إلى الغرب بطول ساحل البحر الأبيض المتوسط حتى المحيط الأطلسي التي تطل عليه بساحل طويل، إلى جانب المظاهر التضاريسية المتشابهة[3]، ويضاف إليهما الوحدة البشرية المستقرة فيها منذ القدم والمتمثلة في العنصر الأمازيغي[4]، كما أنها شهدت نفس التغيرات، بدخول عدة أجناس عبر مر العصور أهمها الجنس العربي.

([1]) . حسبن مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته (من قبيل الفتح الغربي إلى بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر من القرن السادس إلى القرن التاسع عشر الميلاديين)، ط1، مجلد 1، العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت 1992، ص 17-18.

([2]) . محمد بن احمد أبي راس الناصري، عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، ج2، تحقيق وتقديم محمد غانم، منشورات مركز البحث في الانثربولوجية الاجتماعية والثقافية، الجزائر 2008، ص 10.

([3]) . مؤنس، تاريخ المغرب...، المرجع السابق، ص 21.

([4]) . أبي راس الناصري، عجائب الأسفار ...، المصدر السابق ، ص 10.

فيشمل بذلك المغرب الكبير من الغرب إلى الشرق كل من مراكش، الجزائر، تونس وطرابلس الغرب (ليبيا حاليا)، كما أطلق عليه العرب أيضا في القديم اسم جزيرة المغرب لإحاطة الماء من ثلاث جهات فمن الشمال والشمال الشرقي البحر الأبيض المتوسط ومن الغرب المحيط الأطلسي[1]، ولهذا الموقع أثره على الحضارة البشرية، فهو مطل على ضفاف البحر الأبيض المتوسط الذي كان مهدا للحضارات القديمة ومنها انطلقت أشعتها لتنير العالم الحديث، فأثرَّ وتأثرَّ.

فلكيا: فالمنطقة الممتد من ليبيا إلى غاية مراكش محصورة فلكيا بين خطي طول25 درجة شرق و17 درجة غرب خط طول غرينتش، وينحصر بين خطي عرض19 درجة و37 درجة شمال خط الاستواء، والمنطقة المعرضة للدراسة تقع فلكيا بين خطي طول 09 درجة غربا و25 درجة شرق خط غرينتش وبين دائرتي عرض 19درجة و37 درجة شمال خط الاستواء[2]، ويمر على هذه المنطقة مدار السرطان بجنوب الجزائر وليبيا، ولهذا الموقع أثر على المناخ، ما جعل المنطقة المغاربية تقع بين العروض المعتدلة في الشمال المطلة على البحر والعروض الحارة في المناطق الجنوبية، فأدى هذا إلى التنوع في المناخ الذي ظهر بدوره في أنماط معيشة الإنسان بالمنطقة، من حيث المسكن والملبس والنشاط الذي زاوله من زراعة وأنواع المزروعات، ومدى ارتباط الفرد بأرضه، ومردودية المحصول والصناعات التي مارسها، وحتى التجارة التي قام بها، إلى جانب تحديد وسائل النقل، فمن خلال هذا الموقع تتلقى بلاد المغرب كميات من الأمطار والحرارة وضوء الشمس اللاَّزم للحياة[3] .

المناخ[4]: فالجزء الشمالي من بلاد المغرب يسوده مناخ البحر الأبيض المتوسط، الذي يمتاز بالاعتدال مع سقوط كميات من الأمطار في فصل الشتاء خاصة في القسم الشمالي الشرقي للجزائر والشمالي من تونس وهذا نتيجة لارتفاعه وقربه من الجبهة البحرية الشمالية للمتوسط أي التضاريس والبحر وتتصل كميات الأمطار المتساقطة في السنة إلى (1000ملم) فأوجد تركزًا سكانيًا مارس أنشطة متنوعة على رأسها الفلاحة (الحبوب)، أما

([1]). Arsène Breteuil, l’Algérie française (histoire-mœurs-coutumes-industrie-agriculture), tome 1, Dentu, Libraire-éditeur, Paris 1856, p02.

([2]) . الهادي قطش، أطلس الجزائر والعالم طبيعيا- بشريا- اقتصاديا- سياسيا ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص 24.

([3]) . عبد القادر حليمي ، جغرافية المغرب العربي الكبير، مطبعة البعث، طبعة 2، الجزائر 1972، ص 7.

([4]) . أنظر الملحق الثاني، الوثيقة رقم 9. ص 313.

في الجنوب فالمناخ الصحراوي هو سائد وسمته الجفاف كأهم ظاهرة فيه لندرة سقوط الأمطار، وتصل كمية الأمطار إلى أقل من 200ملم سنويا، وتحتل المنطقة الصحراوية مساحة شاسعة من بلاد المغرب، لذا يعتمد أهلها ومرتادوها على المياه الجوفية أكثر من غيرها[1]، مع وجود تجمعات سكانية في مناطق المعروفة باسم الواحات، أما المنطقة السهبية المحصورة بين المناخين يسودها مناخ شبه الجاف والمسمى بالقاري الذي تتراوح كمية الأمطار المتساقطة فيه مابين (400-200ملم) وهو ما ساعد على ظهور غطاء نباتي متميز يعرف بالاستبس، ويعتبر هذا المناخ كحد فاصل مابين المناخين السابقين، مما أوجد نشاط تربية المواشي المرتبط بحرفة الرعي[2]، وهذا في الجزائر وتونس.

أما في منطقة طرابلس الغرب فيغلب عليها المناخ الصحراوي الذي يمتد أحيانا إلى غاية الساحل، وهذا يرجع إلى انعدام السلاسل الجبلية التي تحمي المناطق الساحلية من تأثير الصحراء نقيض كل من الجزائر وتونس، لذا فطرابلس الغرب لا تصلها المنخفضات الجوية الماطرة إلا نادرا، وهي تقل كلما تعمقنا جنوبا[3]، ولا يزيد معدل التساقط بها ما بين 100-200 ملم سنويا، ولا تزيد في المناطق الصحراوية الليبية عن 25 ملم، فالتساقط غير منتظم لذا لا يوجد في ليبيا أنهار أو بحيرات عذبة المياه[4].

فتوزيع المناخ أثر بدوره على تشكيل التجمعات سكانية التي تفاوتت بين السواحل والدواخل، بحيث يتركز السكان بصفة خاصة على المناطق الساحلية ذات الهواء الرطب واللَّطيف، رغم تباين درجات الحرارة بين الفصول فمعدل درجات الحرارة على السواحل كما أشار الدكتور "شاو" محصورة بين درجتي 34-37 درجة في فصل الصيف[5]، فالمنطقة الشمالية لبلاد المغرب مكان مناسب لتعمير الإنسان فيها، فكانت منطقة جذب للسكان منذ القدم، حتى أننا نجد أهم المدن المغاربية واقعة على طول الشريط الساحلي كوهران، شرشال، مدينة الجزائر، عنابة، قابس، تونس صفاقس، طرابلس وبنغازي وغيرها من المدن، إلى جانب انتشار القبائل المستقرة بالسهول الساحلية والداخلية، فاوجد

([1]) . محمد الصالح العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها (تاريخ قسنطينة)، مراجعة وتقديم وتعليق يحي بوعزيز، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2005، ص 28.

([2]) . ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1986، ص 12.

([3]) . حليمي ، المرجع السابق، ص 252.

([4]) . نيكولاي ايليتش بروشين، تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، ترجمة وتقديم عماد حاتم، ط2، دار الكتاب الجديد المتحدة ، لبنان 2001 ، ص 26.

([5]) . docteur thomas Shaw, Voyage dans la Régence d’Alger au XVIII[e] siècle, Traduit de l’anglais par E.Mac Carty , Editions grand Alger ljvres, collection vieux textes, Alger 2007,p32.

عامل المناخ تركز سكاني في المنطقة الشمالية، وهنا تظهر العلاقة الموجودة بين تركز السكان والمناخ.

ومن خصوصيات مناخ البحر الأبيض المتوسط انه يتسم في غالبيته بانتظام فصوله الأربعة إلى حد ما، الأمر الذي جعل سكان المنطقة يعتمدون عليه في تقسيم سنتهم الفلاحية من حرث وبذر وحصاد، وتجلب الرياح الشمالية والغربية القادمة من البحر المتوسط الأمطار ما بين شهري أكتوبر إلى غاية ماي، وفيها يتم الحرث والبذر باعتبار أن المنطقة تعتمد ولا تزال على الفلاحة المطرية، فكلما كانت كميات الأمطار اكبر كان المردود أوفر والعكس صحيح، لذا يطرح هذا النوع من المناخ تذبذب في كميات التساقط فيؤثر على المحاصيل، ومنه يؤثر على مدخول الفرد أو الفلاح(1).

التيارات الماطرة والجافة: وتعتبر التيارات الهوائية الغربية والشمالية الغربية البحرية هي التيارات الباردة والماطرة التي تسود المناطق الشمالية المحاذية للساحل، وهي أكثر انتظاما في الشتاء من الرّياح التي تتعرض لها المنطقة خاصة في نهاية فصل الربيع وبداية الصيف التي تأتي من الداخل أي الجنوب والمعروفة باسم " القبلي" أو" الشرقي" وهي رياح قارية حارة تسمي بـــ"السيروكو"(2)، وتزحف نحو المناطق الشمالية في نهاية الربيع وتكون أحيانا ممطرة وفي مناطق أخرى جافة، مما يتسبب في الإضرار ببعض الأشجار والثمار خصوصا في بداية الصيف(3)، وتمس هذه الرياح كافة المنطقة من طرابلس الغرب إلى تونس والجزائر، ويقول محمود ناجي على هذه الرياح التي تجتاح طرابلس من الجنوب مايلي:"...وفي الواقع أن الرّيح الصحراوي المعروف بالقبلي يحدث حرارة خانقة إلا أنها صحية لأنها تزيل الرطوبة المترشحة في الأجسام."(4).

وبتفاوت كميات سقوط الأمطار على المنطقة باختلاف المكان والزمان(5)، ظهر أيضا اختلاف في هواء الشمال المعتدل بحكم قربه للبحر، أما الجنوب فحار في أغلب فصول السنة مع اشتداد البرد في الليل خاصة في الشتاء، فكان من هوائها ما هو شاف لبعض

(1).Breteuil, l’Algérie française…, Ibid., p 10.

(2) . د.جمال الدين الدناصورى، د. دولت احمد صادق،د. محمد السيد غلاب، جغرافية العالم "دراسة إقليمية"، ج2 ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة1967، ص 115.

(3) . محمد بيرم الخامس، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، ج1، ط1، المطبعة الإعلامية، مصر 1302، ص 118.

(4) . محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة عبد السلام ادهم، محمد الأسطى، مطبعة الغريب، بيروت بدون سنة نشر، ص 69.

(5) . نورة بنت معجب بن سعيد الحامد، الصلات ا لحضارية بين تونس والحجاز، دراسة في النواحي الثقافية والاقتصادية والاجتماعية (1256-1326هـ/ 1840-1908م)، دار الملك عبد العزيز، الرياض 2005، ص 26.

الأمراض حيث يقول صاحب الصفوة في هواء تونس:" وأغلب جهات القطر سليمة الهواء موافقة للصحة وفيه جهات حسنة الهواء جدا نافعة للمرضى ولو بمرض السل الذي أحسن علاجاته الهواء. لأن مجلسه الرئة، فمن هاته الجهات الحسنة المشهورة المكان المعروف برأس الجبل وهو جهة الشمال من القطر بقرب شاطئ البحر"[1]، وهناك مناطق هواؤها يساعد على تفشي بعض الأمراض والأوبئة مثل منطقة متيجة بالجزائر حيث يقول عنها حمدان خوجة ما يلي: "... هذا السهل يشبه الغدير في الشتاء، وفي الصيف والخريف تستوطنه الحمى باستمرار إلى درجة أنه من الصعب جدا اتقاؤها..." [2].

فكان لطبيعة السطح والقرب والبعد عن البحر واتجاه التضاريس تفاوت في كميات الأمطار التي تتلقاها بلاد المغرب خلق مساحات ساحلية ضيقة في الشمال ومفتوحة في الجنوب[3]، فكلما توجهنا من الشمال إلى الجنوب تقل كمية الأمطار وترتفع درجة الحرارة[4] ويقل معها الغطاء النباتي والتجمع السكاني، وحتى نسيم البحر لا يتعدى بعض الكيلومترات من الإقليم الساحلي عبر كامل الشريط الساحلي لبلاد المغرب[5]، فهذا التنوع في المناخ صاحبه أيضا اختلاف في خصوبة التربة المساعدة على إقامة الفلاحة، التي تعتبر أحد دعائم استقرار الإنسان وربطه بمنطقته، فأوجد كل هذا اختلاف في التجمعات السكانية المرتكزة في الشمال أثره على الأنشطة الاقتصادية التي مارسها الإنسان المغاربي.

ثانيا: إستراتيجية الموقع وأهميته الاقتصادية:

وتعود إستراتيجية الموقع بالنسبة للمغرب العربي على أساس أنه بوابة إفريقيا المطلة بشريط ساحلي يمتد من برقة شرقا حتى المحيط الأطلسي غربا عبر الشمال الإفريقي وبمسافة تزيد عن 2000ميل يضاف إليها الساحل الغربي لمراكش الواقع على المحيط الأطلسي، ويتخلل هذا الساحل عدة خلجان وتعرجات وفرت أرصفة قارية لحياة الثروة السمكية وموانئ طبيعية لاستقطاب السفن، فكان هذا مهد لظهور دُور صناعة السفن منذ

([1]) . بيرم الخامس ، صفوة الاعتبار ...، المصدر السابق، ص 118.

([2]) . حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2005، ص 49،50.

([3]) . الهادي مصطفى بولقمة وسعد خليل القزيري، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، ط 1 ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت 1995، ص 17.

([4]) . الدناصورى، جغرافية العالم...، المرجع السابق، ص 118.

([5]) . حليمي ، المرجع السابق، ص 252.

وقت مبكر، إلى جانب وجود الثروة الغابية التي فرتها السلسلة الجبلية التلية المعروفة بجبال الأطلس[1] كما سيأتي ذكره.

وساعد موقع بلاد المغرب في اتصالها بأوروبا بسبب قربها عن طريق عدة مضائق كمضيق جبل طارق بالمغرب الأقصى مرورا بالمرسى الكبير القريب من اسبانيا وتقترب منها أيضا عند مضيق رأس بونة وميناء بنزرت الفاصل بين تونس وصقلية القريبة من ايطاليا، الأمر الذي جعلها معبرا للتجارة بين إفريقيا وأوروبا، وزاد في أهمية الموقع الخلفية التاريخية القديمة حيث أن المتحكم في هذا القرن الإفريقي أو ما يعرف بالمضيق الصقلي يمكنه أن يتحكم بسهولة في حوض البحر الأبيض المتوسط، بشقيه الشرقي والغربي.

وتظهر جليا هذه الأهمية الإستراتيجية من خلال الدول التي تداولت الحكم في هذه المنطقة وعملت كل منها على التحكم في البحر الأبيض المتوسط لما يخدم مصالحها منذ عهود ما قبل الميلاد كالفينيقين(Phéniciens) والرومان(Romains) وغيرهم مرورا بالعهد الإسلامي كالدولة الأغلبية والعبيديين والمرابطين ثم الموحدين[2] إلى العهد العثماني حيث عملت الدولة العثمانية على ربط هذه المنطقة بها ولو اسميا.

كما عرف هذا الفضاء في هذه الفترة التاريخية توافد عدة أجناس من المشرق وأوروبا ودواخل إفريقيا للإقامة الدائمة بها، أو لفترات مؤقتة، مما أدى إلى تأثرها بالموجات البشرية المتعددة التي قصدتها وتركت ثقافتها ومعارفها وميزاتها الايجابية منها وحتى السلبية التي تأثرت بها منطقة المغرب العثماني وحددت الهوية الاجتماعية (Identité Sociale)

(1) . احمد سعيد الطويل، البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي(1795-1832)، دار الكتاب الجديدة المتحدة، طبعة الأولى، بيروت 2001، ص 27، 28.

(2) . سعيد الطويل ، البحرية...، ص 28.

ثالثا: التضاريس بالمغرب الكبير[1]:

إن دراسة الجانب الاقتصادي يحتم علينا معرفة الجانب التضاريسي الذي يسود هذه المنطقة لمعرفة توزيع السكان، وطبيعة نشاطهم، ونمط معيشتهم، وسلوكهم، وعلاقاتهم ودرجة خضوعهم للسلطة الحاكمة، والتضاريس وهي تلك المظاهر المتنوعة لسطح الأرض من جبال وسهول وهضاب وأودية، وإذا ألقينا نظرة على خريطة بلاد المغرب نجدها تحتوي على مظاهر تضاريسية متنوعة[2]، وقد قسمت التضاريس ببلاد المغرب إلى أقسام مستقلة عن بعضها، وهذا راجع إلى الاتجاه العام للجبال حسب خطوط العرض فجعل الاتصال بين الشرق والغرب سهلا نسبيا، إلا أنه أوجد نوع من الحواجز بين الساحل وداخل المنطقة[3] نحو الجنوب حيث توجد سهول واسعة يغلب عليها الرمل وينبت بها النخيل[4].

لذا تظهر ببلاد بالمغرب العربي ثلاث أقاليم متباينة تضاريسيا، وقد استثنينا في هذا العرض التطرق إلى المغرب الأقصى إلا بإشارات عابرة، وهذه الأقاليم التضاريسية هي:

1. تضاريس الإقليم الشمالي:

أ. السلاسل الجبلية:

تطغى عليها سلسلتان جبليتان هما سلسلة الأطلس التلي الساحلية ذات الإلتواءات والتقلبات وسلسلة الأطلس الصحراوي الداخلية ذات الالتواءات البسيطة التي تتدرج برفق نحو الصحراء[5]، ويرجع تاريخ نشأتهما إلى الحركة الإلتوائية البيرينية والالبية اللتين وقعتا في أواخر الزمن الجيولوجي الثاني وأوائل الثالث، وهي سلاسل جبلية متقطعة تتخللها أراض مرتفعة، ونجدها متوازية في الجزائر ملتحمة في تونس، ومتجهة من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي، وتقطعها أودية من الغرب إلى الشرق، كما هو الحال في

([1]) . أنظر المحلق الثاني، الوثيقة رقم 13 والوثيقة رقم 14، ص 317-318.
([2]) . الدناصورى، المرجع السابق، ص 104.
([3]) . شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية(تونس، الجزائر، المغرب الأقصى من بدء إلى الفتح الإسلامي 647)، تعريب. محمد مزالى والبشير بن سلامة،ج1، النشرة الثالثة، الدار التونسية للنشر، تونس 1978، ص ص 14-15.
([4]) . حسن بن محمد الوزان الفاسي (المعروف بليون الإفريقي)، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي، محمد الأخضر، ج1، ط2 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1983، ص 71.
([5]) . جوليان ، تاريخ إفريقيا...، ص23.

تونس، ومن الجنوب نحو الشمال كما هو الحال في الجزائر، وهذه الأودية تمثل ممرات طبيعية نحو الداخل وتتبعها في أغلب الأحيان الموصلات البرية.

***. السلسلة الجبلية الساحلية:**

الممتدة على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط وتسير موازية للساحل، وهي المعروفة بجبال الأطلس التلي، وتظهر في الجزائر بعدة جبال منها جبال تلمسان والضاية، فرندة الونشريس، البليدة، جرجرة، بابور، وأعلى قمة بها هي قمة "لالاخديجة" بارتفاع يقدر بـــ 2308م[1].

والجهة الغربية من الجزائر تخلو من الجبال الشاهقة فنجد تلالا وهضابا أو نجودا صغيرة غير متصلة تتخللها وديان ضيقة تنحدر من سفوحها الشمالية التي تمتاز بخصوبتها نحو البحر، ومنها وادي الشلف وكلما توجهنا نحو الشرق تكثر السلاسل الجبلية وتزداد ارتفاعا وتعقيدا، كما أن الانتقال من المناطق الساحلية نحو التلية تتم بطريقة بطيئة وهذا راجع إلى العراقيل الطبيعية من قمم الجبال والوديان والكتل الجبلية والغابات خاصة في الجهة الشرقية نتيجة التقاء الأطلس التلي بالصحراوي مثل جبال الاوراس[2]، مما جعلها مناطق محصنة طبيعيا، ومكانا لاستقرار بعض القبائل إلى جانب توفرها على ثروة غابية كأشجار البلوط والصنوبر وغيرها من أنواع الأشجار، مع وجود رقع جغرافية صغيرة من الاراضي الصالحة للفلاحة.

وإلى الشرق منها تواصل سلسلة جبال الأطلس امتدادها نحو المنطقة الجبلية التونسية وهي نقطة انتهائها في جبال الخمير التلية وجبال الظهرة الصحراوية [3]، وهي تشق البلاد متجهة من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، وتمتد جبالها في شكل كتل متقاطعة وسلاسل قصيرة تشرف على منخفضات أو سهول منبسطة [4]، وتنحدر إلى أن تصبح هضابا، كهضاب ققصة، مطماطة الرهط وشبه جزيرة الوطن القبلي وهي تعرف بالسلسلة الظهرية وتفصل بين تونس التل وتونس السباسب، فالتل التونسي هو امتداد طبيعي للتل الجزائري الذي تحيط به جبال ويشقها وادي مجردة، وتتميز هذه الجبال بغابات كثيفة

([1]) . حليمي، المرجع السابق، ص 9.
([2]) . الدناصورى، المرجع السابق، ص 132-136.
([3]) . إبراهيم سعداوي ، " المخزن والمجال الجبلي بايالة تونس في العهد العثماني"، قاعة المحاضرات، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، في2010/02.
([4]) . الدناصورى، المرجع السابق ، ص 139.

ومنها جبال "خمير" بارتفاع يقدر بـــ 800م، و"مقعد" وهي جبال متشابكة وتحتوي على ثروة غابية هامة، وموطن لبعض القبائل الامازيغية، وتبدأ منطقة السباسب من جنوب السلسلة الظهرية التي تعتبر حدا فاصلا مناخيا ونباتيا بين إقليم التل في الشمال الغربي وجنوبه[1].

أما بطرابلس الغرب فنجد المرتفعات الساحلية الطرابلسية و البرقوية، فالأولى تمتد من سلسلة الظهرية لتونس وتصل لغاية جبل نفوسة بمنطقة طرابلس وتعرف باسم الجبل تتخللها عدة قمم مثل قمة "جبل نفوسة"، جبل غريان وجبل ترهونة وجبل وادان[2]، وهي تعتبر كحاجز طبيعي في وجه امتداد سهل الجفارة نحو الجنوب والشرق وتقطعها أودية مثل وادي كام ووادي زمزم ووادي الباي الكبير وهذه الأودية تجري في الفصول الماطرة فقط[3].

أما في الجزء الشرقي حيث توجد المرتفعات البرقوية الممتدة من الحدود الليبية المصرية وتشمل الجبل "الأخضر" بارتفاع يقدر بـــ 500م، وهي تطل في بعض الأحيان مباشرة على البحر وتتحدر منه عدة أودية مثل قطارة ووادي الكوبي والوادي المعلق وهي تصب في البحر، وهناك أودية تصب في الصحراء كوادي عدوان ووادي سمالوس وهي كذلك أودية تعتمد في جريانها على كمية المطر المتساقط في السنة[4]، فكانت تلك المناطق الجبلية موطنا لإقامة عدة قبائل لحصانتها.

*. **السلسلة الجبلية الداخلية:**

وتسمى بالأطلس الجنوبي أوالصحراوي الذي يعد الفاصل بين الإقليم الشمالي والصحراوي[5]، وتتميز هذه السلسلة بقدم تكوينها الذي يرجع إلى الحركة الإلتوائية التي ترتبط بالحركة البيرينية، التي وقعت في أواخر الزمن الجيولوجي الثاني، وهي تنحدر من الغرب نحو الشرق، ممتدة من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي لسلسلة الأطلس التلي وفي الجزائر نجد بها عدة جبال كالقصور وأعلى قمة بها هي بـــ"جبل عيسى" ومقدرة بـــ

([1]) . جوليان ، المرجع السابق ، ج1، ص 25.

([2]).Breteuil. A, Op.cit, P 09.

([3]) . جوليان ، المرجع السابق ، ج1، ص 25.

([4]) . حليمي ، المرجع السابق ، ص 250-251.

([5]) . Shaw. Op.cit, p10.

2236م في الشمال من العين الصفراء، وجبال أولاد نايل وتنتهي بجبال الزاب، وإلى الشرق منها جبال الأوراس ذات الارتفاع الشديد المقدر بـــ2328 م، وتقطعها أودية وهي موطن عدة قبائل أمازيغية وعربية تميزت بوجود مناطق صالحة للفلاحة، كما توجد بهذه السلسلة الجبلية القصيرة والمتتالية ممرات واسعة (Couloires de communication) تسهل معها عملية المواصلات التي احتكرتها في بعض الأوقات القبائل المستقرة بجوارها كممر وادي القنطرة الواصل بين التلال العليا والصحراء، ويربط ما بين الأوراس وجبال الزيبان إلى الجنوب(1).

كما احتوت أودية الأطلس الصحراوي على مناطق ضيقة لإقامة الفلاحة مثل الأشجار المثمرة كالبرتقال، الليمون، الخوخ والمشمش...(2)، وغراسة النخيل، كما أنها تنعدم فيها وجود الأنهار دائمة الجريان، واغلبها تختفي في الرمال، باستثناء بعض الآبار وفي معظمها آبار ماء مالح(3)، فكانت مصادر المياه والكلأ عادة ما تؤدي إلى ظهور النزاعات والصراعات بين القبائل التي اعتمدت على حياة الترحال في هذه المنطقة.

وفي تونس جبال الظهرة التونسي وتمتد عند نهاية جبال النمامشة، و بها جبل شعانبة بارتفاع يقدر بـــ 1544م، وجبال مطماطة وهي عبارة عن حافات من صخور جيرية تشرف على سهل جفارة الممتد حتى سواحل البحر الأبيض المتوسط، وتتوغل جبال مطماطة في الصحراء التونسية حتى جبال نفوسة بطرابلس(4).

فجبال الأطلس تمثل أبرز المعالم التضاريسية، كما أنها توجد في مناطق تواجد المطر وأما بطرابلس الغرب فالمنطقة الواقعة جنوب المرتفعات الساحلية تنقسم إلى قسمين منطقة الحمادة العظمى أوالصحراء الصخرية التي تقع إلى الجنوب من الجبال الساحلية الطرابلسية، ويحيط بإقليم الحمادة من الجبل الشرقي جبل السودا وهو يتشعب من جهته الشرقية إلى سلسلتين جبليتين في شكل هلال هما الحاروج الأسود و الحاروج الأبيض ومنطقة الغات وهي هضبة على ارتفاع 800م على الحدود الجزائرية الليبية(5).

---

(1) . جوليان ، المرجع السابق ، ج1، ص 24-25.

(2) . Breteuil, Op.cit. p 16.

(3) . حسن الوزان، وصف...، المصدر السابق، ص 75.

(4) . حليمي، المرجع السابق ، ص 10-17.

(5) . نفسه ، ص 251.

ب. الهضاب الداخلية:

الهضاب هي المناطق المرتفعة من على سطح الأرض وهي محصورة جغرافيا ما بين 500م-900م على مستوى سطح البحر، وينحصر هذا الإقليم ببلاد المغرب بين سلسلتي الأطلس الجبليتين، وتغطيه تكوينات رسوبية حديثة نتيجة السيول المنحدرة من الجبال وتمثل منطقة رعي وإقليم التوسع الفلاحي وبالخصوص زراعة الحبوب، ويتراوح ارتفاع أراضي هذا الإقليم بين 800 و1000م تتخلله منخفضات تغمرها مياه مالحة المسماة السبخات والشطوط، كما ظهرت به مدن وتجمعات سكانية.

ففي الجزائر توجد الهضاب العليا أو أراضي النجود المحصورة بين الأطلس التلي والصحراوي، وتتخللها في بعض الأحيان سهول صغيرة وبقايا أحواض عتيقة مثل سهل ميلة وقالمة، وبهذا تضطر المواصلات إلى المرور من معابر ضيقة مثل منطقة البيبان أو (مخانق بلسترو) (Gorges de Palestro) [1]، وتنتهي النجود العليا عند التقاء الأطلسين في الجهة الشرقية عند كتلة الأوراس بحيث تختفي الأحواض والسهول[2]، التي توفر مناطق رعي ملائمة لتربية الماشية.

وفي تونس الهضاب توجد بالجنوب من جبال الظهرة التونسية وتغطي مساحات واسعة تتخللها الروابي والجبيلات المتقطعة، إلى جانب ذلك فان مياه السهول العليا لا تصرف نحو البحر ولا إلى الصحراء وإنما تركد في مناطق منغلقة تسمى الشطوط، مثل شط الحضنة بالجزائر وشط الجريد بتونس[3]، وتمتاز بملوحتها فكانت مناطق لاستخراج الملح كبحيرة وهران وارزيو وعنابة ومتيجة [4]، أما تونس ففي حوض الدخله وفي منطقة نفزاوة في الجنوب الغربي[5] إلى جانب سبخة الفجاج و سبخة الجريد، حيث تظهر أنواع مختلفة من النبات المحب للملح حول هذه الشطوط والأحواض المتسمة بملوحتها المختلفة من منطقة لأخرى[6].

وتتميز الهضاب الداخلية ببلاد المغرب بقلة أمطارها وفقرها النباتي نتيجة المناخ السائد الذي يسمي بالمناخ القاري، ولهذا كانت موطن للرعي وجمع نباتات الحلفاء، على عكس

---

(1) . حليمي، المرجع السابق، ص11.
(2) . العنتري، فريدة...، المصدر السابق، ص 27.
(3) . جوليان، المرجع السابق، ج1، ص 23.
(4).Breteuil, Op.cit, p12.
(5) . الدناصوری، المرجع السابق ، ص 140-145.
(6) . ج. دييو، تونس، تعريب الصادق مازيع، الدار التونسية للنشر، تونس 1969، ص 26.

الهضاب الساحلية القريبة من البحر المفتوحة على الرياح الغربية كمنطقة وهران وهضبة سطيف بالجزائر ذات التربة الخصبة وحتى بشمال تونس[1]، بحيث تعطي كميات كبيرة من الحبوب والفواكه الجيدة، وتتحدر منها أودية تصب في البحر الأبيض المتوسط[2].

ج. السهول الساحلية[3]:

السهول هي تلك المناطق المنخفضة والمنبسطة ذات التربة الخصبة الصالحة لفلاحة وتحتل ببلاد المغرب مساحة صغيرة وضيقة ممتدة على طول الشريط الساحلي في شكل نطاقات ضيقة وأحواض متقطعة تفصل بينها الجبال التي تجري فيها أودية لا يزيد طولها عن بعض الكيلومترات، لكنها مناطق حيوية بحيث يرتكز فيها النشاط الاقتصادي وترتفع فيها الكثافة السكانية وتظهر بها أهم مدن المغرب الكبير، وتميزت السهول الساحلية بالمنطقة المغاربية بالضيق مع كثرت التقطعات فظهرت في شكل نطاقات ضيقة ومحصورة بين شواطئ البحر والسلسلة الجبلية الساحلية.

السهول الجزائرية: نجد من الجهة الغربية سهل وهران الممتد من منعطف واد الشلف إلى مدينة بني صاف وتفصله عن البحر جبال مرجاجو مطل عليه من جهة المقطع، تجري به عدة أودية مثل: واد الشلف سيق، الحمام، وإلى الشرق منه، سهل متيجة الذي لا يزيد ارتفاعه عن 200م وعلى حافته قامت مدينة الجزائر عروس البحر الأبيض المتوسط ذات التمركز السكاني ومنه إلى الشرق يظهر سهل الصومام(بجاية)، سهل عنابة ويجرى به واد السيبوس، ممتد على شكل هلال في جنوب جبل هدوق(Edough) [4]، على مساحة طولها 64كم وعرضها 40كم وهي تمتاز بخصوبتها وإنتاجها للحبوب[5].

أما السهول العليا فليست منبسطة إلا نادرا على أن تضاريسها تختفي تحت كتلة من رواسب التل الأطلسي التي غمرتها، ففي الغرب الجزائري مجموعتان من السهول فمن جهة الشلف الساحلي المتصل غربا بسهل سيق وسبخة وهران، وفي جنوبها نجد سهل

(1) . حليمي، المرجع السابق ، ص11.
(2) . حسن الوزان، المصدر السابق، ص 72.
(3) . أنظر الملحق الثاني، الوثيقة رقم 9، ص 301.
(4) . جوليان، المرجع السابق، ج1، ص ص23-24.
(5) .العربي الزبيري، مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر 1975 ، ص 123-124

سيدي بلعباس وتلمسان وقد أحاطت بهم جبال التل الأطلسي الصغيرة[1]، وهو ما جعلها تسمى بالأحواض.

السهول التونسية: تعتبر السهول الشمالية والشرقية من أغني السهول التونسية بالفلاحة خاصة سهل مجردة، كما تعد مناطق تركز السكان كالقيروان، مهدية، سبيطلة سوسة، وسهول الجهة الشرقية المسماة السباسب السفلى وهي سهول واسعة تمتد من الجبال إلى البحر ماعدا جهة سوسة بحيث تكاد تكون هضبة شبيهة بالتل، وبذلك لم يظهر مشكل المواصلات كحتمية ضرورية في تونس نتيجة سهولة إقامة المواصلات وموازاتها للبحر على غرار المناطق الأخرى من شمال إفريقيا، وانطلاقا من منطقة سهول السباسب في الجنوب التونسي وراء مهاد الجريد تتواصل مع منطقة المارة على جفارة الموازية لحافة البحر حتى تنتهي على ساحل منبسط في طرابلس الغرب[2].

وتتسم بعض السهول الساحلية في تونس من خليج الحمامات إلى خليج قابس بالاتساع مع قلة مياهها كلما تقدمنا نحو الجنوب، وهي ممتدة من بنزرت إلى خليج قابس ومتواصلة إلى غاية سهل جفارة في طرابلس[3].

أما سهل الجفارة المترامي الأطراف الواقع على حافة خليج قابس، وأراضي الجريد ونفزاوة الشاسعة تمتد من الشطوط المالحة إلى كثبان العرق الأكبر الشرقي كهضبة أو ظهر ينحدر برفق صوب الغرب ولكنه مطل في شكل جدار جبلي ذي منعطفات وزوايا على سهل الجفارة[4].

السهول الطرابلسية[5]: فالسهول الساحلية تمتد على طول الساحل الليبي من الحدود التونسية إلى الحدود المصرية وتتسع وتضيق في بعض الأحيان، وقد تختفي في بعض المناطق التي تتقدم فيها الجبال الساحلية نحو البحر كما هو الحال في إقليم الجبل الأخضر، ومن أهم السهول الساحلية سهل جفارة الذي تغطيه رواسب بحرية وبرية مشتقة من التلال المحيطة به ويجري فيه واد المجينين الذي يصب في البحر، وظهرت به عاصمة الإقليم، وإلى الشرق منه سهل برقة الممتد من مصراتة إلى السلوم ويغلب عليه

([1]) .جوليان، المرجع السابق، ج1، ص24.
([2]) . نفسه، ص 25.
([3]) . ديبو، تونس...، المرجع السابق ص 17-18.
([4]) . نفسه، ص 19.
([5]) . أنظر الملحق الثاني، الوثيقة رقم 14، ص 318.

الطابع الصحراوي لكثرة رماله وفقر تربته وقلة أمطاره وندرة نباتاته، إلى جانب المنطقة الممتدة من بنغازي إلى طوكر داخل سهل برقة فهو يمتاز بوجود التربة الصلصالية الحمراء، مع توفر المياه الجوفية فأوجد بعض النباتات الزراعية، إلى جانب محاصرة الجبل الأخضر لها فظهرت كشريط ساحلي موازي للبحر[1].

2. خصائص تضاريس الإقليم الصحراوي:

الصحراء وهي سهل شاسع من الرمال يرتفع قليلا عن مستوى البحر، وحيثما توجد مصادر مياه توجد الحياة، فكانت مناطق لظهور الواحات[2]، التي تعتبر بوابات لهذه المنطقة وظهرت بها عدة مدن كمراكز لتجمع السكان ونقاط ترتادها القوافل للراحة والتزود بالمؤنة فنجد بالجزائر منطقة ورقلة، غرداية، بسكرة، وادي سوف وبتونس منطقة الجريد وبطرابلس الغرب التي عرفت عدة واحات مثل كفرة وغات وغدامس وغيرها كما أن هذه المنطقة وحدة جغرافية شاسعة لها ملامحها الجغرافية الخاصة بها ولها سكانها المتميزون عن غيرهم وتغلب على بعض نواحي الصحراء العناصر البشرية المغربية ولكن سكان الصحراء بشريا وحضاريا شعوب قائمة بذاتها و أهمها الطوارق (Touaregs)[3].

يمثل هذا الإقليم أكبر مساحة في المغرب العربي وهي مساحة تكاد تنعدم في بعض أجزائها الحياة النباتية وبالتالي يقل فيها السكان والاستقرار البشري، وتظهر في هذا الإقليم أربع مظاهر طبيعية متباينة وهي:

أ. العرق (ERC):

هو كثبان رملية متراكمة ومتحركة، ذات أشكال هندسية عديدة منها ما يشبه الأهلة وأخرى تشبه الأمواج، نحتتها الرياح من هضاب صخرية، والعروق تحتل خمس المساحة الصحراوية ومن أشهرها عرق أيجدي في جنوب غرب صحراء الجزائر والواقع في العرق الغربي الكبير الممتد إلى الشمال من منطقة المنيعة، والعرق الشرقي الكبير من

([1]) . حليمي، المرجع السابق، ص ص 249-250.
([2]) . الزبيري، المرجع السابق ، ص ص 123-124.
([3]) . مؤنس، المرجع السابق ، ص 17-18.

الحدود الجنوبية التونسية إلى بلاد الجزائر، وعرق مرزق بالغرب من السرير التبستي بطرابلس[1]، لذا فالعروق تغطي جزء من سطحها ذات الرمال الناعمة أو الكثبان الرملية وهي تظهر في شكل تلال قليلة الارتفاع ومنها بحر الرمال العظيم الممتد من الحدود المصرية الليبية إلى الجنوب من واحة جغبوب[2]، وإلى الشمال الشرقي من جبال تيبستي تظهر المنخفضات النسبية مثل منخفض الجوف، الكفرة، أوجلة وجغبوب التي تشغلها الواحات أو تكسوها الكثبان الرملية الواسعة[3].

ب. الحمادة (HAMADA):

هي عبارة عن هضاب صخرية تغطيها سهول جيرية ممتدة على شكل صفائح طبقية وتساعد الحمادة على مد الطرق، لأن بها صخور صلبة بخلاف العرق أو الرق، ومنها نجد حمادة الدراع والمشرح بالجنوب الغربي من الصحراء وحمادة تادميت بالقرب من عين صالح[4]، وبطرابلس الغرب تعتبر الحمادة من بين المظاهر الطبيعية ذات الاتساع الكبير [5]، وتغطيها صخور شديدة الصلابة خالية من الرواسب الرملية والحصوية بسبب الرياح، وتقع جنوب المرتفعات الساحلية، وأشهرها الحمادة الحمراء تمتد من الحدود الجزائرية في الغرب حتى واحة الجوف في الشرق[6]، وتبدأ الحمادة في الجنوب التونسي عند منطقة سيدي ناجي جنوب زغوان [7].

ج. الرق (REC) :

هو سهل فيضي تغطيه رمال خشنة أو صخور حصوية متعددة نقلتها السيول الجارفة من مناطق الحمادة، وهي حصى ذات زوايا حادة ناتجة عن تفكك الصخور المحلية[8] إلى جانب أنها قليلة الارتفاع تعرف بالسهول الصحراوية مثل سهل تنزروفت غرب جبال الهقار [9].

([1]) . قطش، أطلس...، المرجع السابق ، ص 87.

([2]) . يسرى الجوهر، شمال افريقية (دراسة في الجغرافيا التاريخية)، دار المعارف، مصر 1978، ص ص 50-51.

([3]) . حليمي ، المرجع السابق ، ص 251.

([4]) . قطش، المرجع السابق ، ص 25.

([5]) . Ernest MERCIER, Histoire de l'Afrique septentrionale (berbérie), depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête française (1830), tome premier, Ernest leroux éditeur, paris 1888, p13.

([6]). الجوهر، المرجع السابق ، ص 50.

([7]) .A.Berbrugger. « itinéraires archéologiques en Tunis », in revue africaine, vol 02, année 1857,A,jourdan, libraire-éditeur, Alger 1857, p21.

([8]) . حليمي، المرجع السابق ، ص16.

([9]) . قطش، المرجع السابق ، ص 25.

إلى جانب مظاهر طبيعية أخرى امتازت بها المناطق الصحراوية والمتمثلة في الواحات[1] وساهم وجود الأحواض المنخفضة في الصحراء على نشأة الواحات وذلك لسهولة الحصول على المياه الجوفية منها، فبالجزائر نجد واحة وادي سوف في حوض وادي ريغ، وواحات الصحراء الجزائرية الشمالية الشرقية مثل بسكرة، تقرت، ورقلة وواحات ميزاب بوادي الشبكة[2]، وهي مناطق لإنتاج كميات من التمور التي تسوق إلى مختلف الأسواق المحلية والخارجية.

ونجد بطرابلس نطاقين من هذا النوع من المنخفضات إحداهما في الشمال ويبدأ من واحة جغبوب في الشرق إلى واحة جالو، أوجلة، مرادة والجوف في الغرب وينتهي بواحة غدامس قرب الحدود التونسية الجزائرية، أما النطاق الآخر يقع إلى الجنوب ويشمل واحات الكفرة، واحات فزان و واحة غات[3].

د. المرتفعات الصحراوية:

تمتاز في ظهورها على شكل مسلات متباعدة أو قباب متناثرة فوق هضاب صخرية قديمة، وقد تعرضت هذه الهضاب إلى ثورات بركانية مما أدى إلى تكوين الجبال المخروطية في منطقة الهقار و بها قمم جبال "اتاكور" البالغ ارتفاعها ثلاثة ألاف متر وأما بطرابلس الغرب توجد منطقتان مرتفعتان وهما مرتفعات الهقار (Hoggar) وتبستي (Tibesti) وهما يكونان منطقتين جبليتين حديثتي التكوين وتصل مرتفعات تيبستي إلى 2000م وهي ممتدة على طول الحدود الليبية النيجيرية، أما على جهة الحدود الليبية التشادية فيزيد ارتفاع الهضبة الداخلية عن ألف متر، وبها أعلى قمة جبلية في البلاد الطرابلسية حيث يصل ارتفاع هضبة "كمات" إلى أكثر من2286م في سرير تيبستي[4] وتتخللها عدة أودية جافة صنعتها السيول والأمطار الجارفة على مر الزمن[5]، فاتخذت كمسالك للقوافل المارة إلى دواخل إفريقيا عبر العصور.

([1]) . جوليان، المرجع السابق ، ج1، ص 23.
([2]) . العنتري، المصدر السابق، ص 27.
([3]) . الجوهر، شمال ...، نفس المرجع، ص 49.
([4]) . حليمي، المرجع السابق ، ص 251.
([5]) . الجوهر، المرجع السابق ، ص 46-48.

وقد عبر العياشي في رحلته الموسومة بماء الموائد على أرض المنطقة الجنوبية للمغرب العربي بقوله:" أرض لا يتشعب في شعابها إلا خوافق الرياح ولا يجترئ على قطعها إلا ذوي خف أو جناح."[1]، وهذا يوضح الجانب التضاريسي لهذه المنطقة المتميزة بوعورة الأرض ذات الغطاء النباتي المنعدم، فنقص الكلأ وانعدام الوصول إلى مصادر الماء، قد شكلت عقبة أمام القوافل المارة بها مثل قافلة الحجاج وغيرها، إلى جانب ذلك الرياح شديدة الحرارة في النهار قارسة البرودة في الليل مع انعدام وجود الحطب بأرض الحمادة زاد في صعوبة هذه المنطقة [2] .

مع الإشارة إلى أن أقصى المنطقة الجنوبية من الجزائر في الفترة المخصصة للدراسة لم تكن خاضعة إلى السلطة العثمانية التي وصلت إلى منطقة وادي ميزاب كأقصى حد لتوسعها نحو الجنوب، ولكننا تعرضنا إليها باعتبارها كانت نقطة تمر عليها القوافل التجارية المارة إلى الدواخل للقارة الإفريقية وتربطها علاقات وثيقة مع المناطق التابعة إلى الجزائر العثمانية.

3. تضاريس الإقليم الساحلي:

يمتد الساحل المغرب العثماني من برقة شرقا حتى الغزوات غربا بمسافة تصل إلى 4400 كلم ويتخلل هذا الساحل عدة خلجان وتعرجات كانت بمثابة موانئ طبيعية تستغل في الملاحة، وأماكن لإقامة دُور لبناء السفن، مع وفرة في الثروة الخشبية من غابات جبال الأطلس الساحلي[3]، وتتوزع سواحل المغرب كالتالي:

الجزائر بنحو 1200كم، تونس بـــ 1300 كم، وتتربع طرابلس الغرب على شريط ساحلي يقدر بـــ 1900كم[4]، وهي سواحل متعرجة أحيانا ومستقيمة أحيانا أخرى، تضايقها جبال أو تفصلها عن المياه البحرية حواشي من الكثبان الرملية، وينتهي الإقليم الساحلي برصيف قاري[5]، يختلف عرضه بين الجزائر وتونس وطرابلس الغرب وعلى الرصيف القاري تعتمد حرفة صيد الأسماك، فكلما كان واسعا كانت الحياة النباتية التي تعد الغذاء الأساسي

---

(1). أبو سالم عبد الله العياشي، رحلة العياشي المعروفة بماء الموائد، طبعة فاس الحجرية، 1316هـ/1898م، بمصلحة المخطوطات بالمكتبة الوطنية الحامة، تحت رقم 1342، الجزائر، ص 18.

(2). نفسه، ص 18.

(3) . سعيد الطويل، البحرية ...، المرجع السابق، ص 27.

(4) . محمد جدار ، أطلس الوطن العربي، قصر الكتاب، البليدة، ص 27- 31.

(5) . الرصيف القاري: هو الجزء من اليابس المعمق في البحر و الذي لا يزيد عمقه عن 200م و يعد منطقة الالتقاء بين اليابس و الماء

للحياة الحيوانية متوفرة، وتكون الثروة السمكية أوفر والعكس صحيح، ولهذا يمكن تفسير فقر الجزائر في صيد الأسماك إذا ما قورنت بجارتيها تونس والمغرب الأقصى، ويلاحظ على المياه الساحلية لبلاد المغرب أنها تكاد تكون خالية من الجزر تنعدم في طرابلس وتظهر بتونس جزيرة جربة في الركن الشرقي وجزر قرقنة غير البعيدة عن مدينة صفاقس وجزيرة الجمور في خليج قرطاجة وجزيرة طبرقة، وفي الجزائر نجد جزر منصورية الحبيبات، رشقول [1].

الرؤوس(CAPS) **والخلجان**[2]: أما الرؤوس والخلجان التي ساهمت في ظهور موانئ ومدن ببلاد المغرب ففي:

تونس: نجد خليج قابس قامت عليه مدينة قابس وخليج الحمامات الذي قامت عليه مدينة نابل، الحمامات، سوسة ومنستير وبخليج تونس قامت عليه مدينة تونس.

الجزائر: خليج عنابة، سكيكدة، بجاية، الجزائر، وهران.

طرابلس الغرب: خليج السرت وهو الوحيد بها حيث قامت على شقيه الشرقي مدينة بنغازي والغربي مدينة طرابلس[3].

وتنتهي هذه الخلجان برؤوس تحمى مياه الموانئ من الاضطرابات البحرية وتياراتها وتساعد في رسو السفن وزودت بمنارات لإرشاد السفن[4] وهناك عدة رؤوس تتبع الشريط الساحلي من الشرق إلى الغرب:

طرابلس الغرب: نجد راس توربة Ras-Tourba وراس روزة cap Rozat وراس مسراتةMesurata بالقرب من مدينة مسراتة على الزاوية الغربية من خليج سيرت الكبير وراس كبودياRas-Capoudia في أعالي سيرت الصغير[5].

تونس: هناك رأس ديماس Ras-Dimas على الزاوية الجنوبية لخليج الحمامات ورأس عدارRas-Adar أو رأس بون cap Bon في الأعالي القريبة من جزيرة شريك Cherik على الزاوية الشمالية الشرقية من تونس ورأس فرينة cap Farina على الزاوية الغربية

---

(1) . عبد الوهاب بن منصور، قبائل المغرب، ج1، المطبعة الملكية، الرباط 1968، ص 9.
(2) . أنظر الملحق الثاني، الوثيقة رقم 12 و الوثيقة رقم 13، والوثيقة رقم 14، ص 316-318.
(3) . ديبو، المرجع السابق، ص 15.
(4) . حليمي ، المرجع السابق ، ص17.
(5) . Mercier, op.cit. p14.

من خليج تونس رأس العبيود Ras-el-Abiod أو الرأس الأبيض cap Blanc على الزاوية الغربية لخليج بنزرت رأس الحارس Cap de Garde [1].

الجزائر: على الزاوية الغربية لخليج بون رأس الحديد على الزاوية الشرقية لخليج فيليب فيل رأس بوقرون Cap Bougarone أو سبع رؤوس Sebâ-Rous على الزاوية الغربية لنفس الخليج، رأس كفالو Cap Cavallo على الزاوية الشرقية من خليج بجاية رأس سيقلي على الزاوية المقابلة أي الجهة الغربية من القبائل الكبرى جرجرة، رأس تامنفوست Cap Matifou (régulièrement Thaman'tafoust) على الزاوية الشرقية من خليج الجزائر، رأس تنس Cap Tenès واخذ اسمه من المدينة الواقع فيها، رأس الكربون Cap Carbon على الزاوية الغربية من خليج ارزيو ما بين هذه المدينة ومدينة وهران، ورأس فلكون Cap Falcon على الزاوية الغربية من خليج وهران [2].

الموانئ: أما فيما يخص الموانئ التي لعبت الدور الرئيسي في الحركة التجارية مع الخارج، فقد ساعد موقع بلاد المغرب على ظهور عدة موانئ عبر الشريط الساحلي، وكانت هذه الموانئ في العهد العثماني ذات أهمية كبيرة كمراكز للسفن الجهادية والحركة التجارية والصيد البحري ففي:

الجزائر: نجد بالجهة الغربية المرسى الكبير وهو على بعد 6 كلم غرب خليج وهران، يحميه جبل سنتون من التيارات الغربية، وكان الميناء الرسمي لبايلك الغرب بعد تحول المنطقة إلى الجزائر في 1792م إلى جانب مرسى وهران الممتد على 24 هكتار، بعمق يصل إلى 20م، وعمل الاسبان على توسيعه وتدعيم الرصيف الذي يحميه والذي يبلغ طوله حوالي كيلومتر، وإلى الشرق منه ميناء شرشال المتربع على هكتارين، مما جعله يستقبل حوالي 40 مركبا يتسع الواحد منها لخمسين برميلا، وهو محمي بعدة أرصفة[3].

وإلى الشرق منه ميناء الجزائر وهو من أهم الموانئ بالأيالة يصل عمقه مابين 14 و15 قدما، لذلك كان البحارة في مأمن من خطر الغرق، كما شهد أحداثا تاريخية كبرى في الفترة العثمانية من خلال الدور الذي لعبه في صد هجمات الأوروبية، وكمكان تقصده السفن للتزود والتجارة وميناء بجاية الذي تراجع في الفترة العثمانية، وبالقرب منه ميناء

([1]) . Mercier, op.cit. p14.
([2]). Ibid. p14-15.

([3]) . الزبيري، المرجع السابق ، ص 140.

المقصورة وتشرف عليه قبيلة بني عائشة وكان يستعمل لنقل الأخشاب، والقل وجيجل كانا لتصدير المنتجات المحلية، أما ميناء عنابة وبه ثلاث مراس رأس الحمام، الخروبة وحصن الجنونيين، وقد تم بناء هذا الحصن الأخير وهو أهمها في القرن 15م عندما كانت التجارة مزدهرة بين عنابة وجنوة، ومرفأ ستورة القريب من سكيكدة، فالقالة، مع وجود محطات لصيد المرجان، وكانت الشركة الملكية الفرنسية (Compagnie Royale Française) [1] تصدر منها الحبوب إلى مرسيليا، كما تعتبر ثاني مؤسسة فرنسية على الساحل الإفريقي، وكان مرساها واسع، وتتوفر به جميع شروط الملاحة [2].

تونس: هناك عدة موانئ بتونس باعتبار أنها تملك شريط ساحلي طويل ظهر فيه:

ميناء قابس (Gapes) كان من بين أهم الموانئ التونسية تستعمل لتصدير منتجات الواحات الخصبة المجاورة لها، وميناء صفاقس الذي يقع في خليج قابس، وقد اشتهر خاصة بتصدير الفوسفات وزيت الزيتون والإسفنج، وميناء تونس يعتبر من بين أهم موانئ الأيالة، يقصدونه التجار من كل ناحية جالبين إليه البضائع والمنتجات المختلفة، وكان معظم تجار إفريقيا يرتادونه لشراء السلع الأوربية، خاصة بعد أن اشتد النزاع بين الجزائر وفرنسا[3].

أما مرفأ طبرقة فهو يبعد بحوالى 15 كلم عن الحدود الجزائرية التونسية، وكان يستغل لشحن الرخام الأحمر والأصفر الذي يصدر إلى أوروبا، كما يشتمل على عدة محطات لصيد المرجان بمختلف أنواعه [4].

وبهذا يتضح أن امتداد المجال الجغرافي لبلاد المغرب أعطاها نوع من التشابه والتجانس في المظاهر الطبيعية ما بين المنطقة الشمالية والجنوبية، وهذا التنوع والتباين الطبيعي مابين المنطقتين، ظهر في عدة خصائص ساهمت في تكامل المنطقة، التي ظهرت بها تجمعات سكانية مارست أنشطة اقتصادية متنوعة، مما سمح لها بلعب دور هام عبر مر العصور خاصة في تاريخ حوض البحر الأبيض المتوسط في عصره الحديث، إلى جانب ربط داخل القارة بالدول الأخرى من خلال اختراق الصحراء رغم الصعوبات والعقبات

([1]) . C.R.A : Compagnie Royale Africaine :Exportation du Blé, Corail et Laines de la Calle vers Marseille. Cité par zoubiri.

([2]) Mercier, op.cit. p14.

([3]) . Ibid. p15.

([4]) . الزبيري ، المرجع السابق ، ص 138- 139.

الطبيعية التي احتوتها، فلعب سكان الواحات حلقة من حلقات الوصل والربط بين المنطقتين من خلال القوافل التجارية التي كانت تتردد بين الشمال والجنوب تحمل معها سلعا وبضائع، عبرت عن أهمية الحركة الاقتصادية الناتجة عن تلك التبادلات وأهميتها في نمو المنطقة والاهتمام بها، ولهذا كانت دائما محط أنظار الدول الكبرى في العالم وعملت على ضمها وهذا ما كان في الحقبة الحديثة.

الفصل الثاني: أوضاع البحر الأبيض المتوسط نهاية القرن 15 وبداية القرن 18م:

أولا: الضفة الشمالية:

بنهاية العصور الوسطى في أوروبا استحوذت الكنيسة على صلاحيات كبيرة في تسيير الأمور الداخلية خاصة بعد استحواذها على الفكر المستلهم من الجامعات العربية بالأندلس، فاس، تلمسان تونس، القاهرة ودمشق بحيث سعت إلى توحيد صفوف وضم الممالك المسيحية إلى بعضها البعض عن طريق الزواج بغية وضع عدة ممالك في قبضة ملك موحد أو في يد رجل واحد، في حين كان جيرانهم العرب يؤسسون الممالك العديدة التي أحدثها الملوك الطوائف مشتتين قوتهم وخالقين إمارات جديدة معادية لبعضها البعض وكان هذا من بين الأسباب التي أدت إلى افتكاك الأندلس في إسبانيا، ففي سنة 1265م استولى الملك الاسباني دون الفونس العاشر (Roi Don Alphonse X) على قرطاجنة بعد أخذه لمورسيا(Morcia) ويورقة ثم الميرية (Almeria)، وهو ما شجع الأسبان على الإغارة على السواحل المغربية وتحول ميدان الحرب من الأندلس إلى الأراضي المغاربية وإقامة الحصون عليها[(1)].

وفي سنة 1478م ورث فرديناند الخامس المكنى بالكاثوليكي(Ferdinand le Catholique) (1452-1516م) مملكتي نافارو وأرغون(Royaumes d’Aragon et de Navarre)، كما كان قد تزوج في سنة 1469 بإيزابيلا(Isabelle) (1451-1504م) أخت هانريكي ملك قشتالة الذي مات في 1474م وورثت ملكه فأصبح ثلث اسبانيا بيد الزوجين في حين كان بجوارهم المسلمون يتقاتلون فيما بينهم، كان هذا الاتحاد المسيحي وخيما على المسلمين بالأندلس، فمن نتائجه احتلال غرناطة وطرد ملكها عبد الله بن أبي الحسن بن سعد من بني الأحمر [(2)]، وكان ذلك ربيع الأول من سنة 997هـ / جانفي 1492م وتوجه سلطان غرناطة نحو فاس بعدما نزل على مليلية[(3)]، واستقر بها حتى مات، وفي نفس السنة ذهب عمه أبو عبد الله الزغلي سلطان وادي آش للمغرب الأوسط فنزل على وهران ومنها إلى تلمسان حيث مات بها[(4)].

([1]) . ناصر الدين سعيدوني، "الأندلسيون (الموريسكيون) بمقاطعة الجزائر "دار السلطان"أثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر"، عن حوليات جامعة الجزائر، العدد 07، سنة 1993، الجزائر 1993، ص 107.

([2]) .عبد المجيد بن أبي زيان ابن اشنهو، دخول الأتراك العثمانيين على الجزائر، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر 1972، ص 13.

([3]) . محمد زروق، الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16-17، ط3، أفريقيا الشرق، الرباط 1998, ص 55.

([4]). بن عودة المزاري، طلع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تحقيق ودراسة يحي بوعزيز، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990، ص 209.

وبخروج أبي عبد الله المكنى بـــ "الزغل" أو "الزغلي" أي الشجاع من مالقة وإقصاء المسلمين من الأندلس بعد أن تم عقد اتفاق مع سلطان غرناطة حول الحرية الدينية للمسلمين بأرض الأندلس، غير أن هذا الاتفاق لم يدم طويلا وتم نكثه من طرف الاسبان فقاموا بعملية اضطهاد المسلمين قصد جرهم إما للتنصر أو الهجرة، كما أصدر فيردناند قانون منع الديانة الإسلامية في الأندلس، ونظم المراقبة الشديدة لتتبع المسلمين الأندلسيين وإرغامهم على اعتناق المسيحية أو الخروج من اسبانيا، وبذلك اشتدت الهجرات من الأندلسيين إلى بلدان المغربية والمشرقية [1].

خصوصا بعد أن قام الكاردينال فراى دون فرانسيسكو خيمينس دي سيسنيروس (le cardinl ximenes de cisneros) المدعو ابن الخميس عند العرب، وكان الوزير الأول لدى الملكين المسيحيين، قد عمل على توجيه أنظار اسبانيا نحو المنطقة الجنوبية للبحر المتوسط، كما عمل على تنفيذ مشاريع الأسرة الحاكمة، كتتبع الفلول المهاجرة من الأندلسيين إلى شمال إفريقيا[2]، وذلك لأن الملك وكرديناله كانا يدركان جيدا عاقبة هذه الهجرات وأثارها في إعادة بناء القوة الإسلامية ومن ثمة العودة إلى الأندلس ويتم بذلك تقويض عرش المسيحية، فخطط الملك الاسباني ووزيره تنظيما أوجبا فيه تتبع الأندلسيين في شمال إفريقيا واحتلال المدن الساحلية[3].

وكانت البداية من المدن القريبة فاستولى الأسبان على مليلية، وبعدها احتلوا المرسى الكبير في 1505م، ثم مدينة وهران سنة 1509م[4] بمساعدة من اليهود في عهد أبو قلمس الزياني، فأعطى الأسبان لليهود برج المرسى المعروف ببرج اليهود التزاما بالاتفاق المسبق بينهما، كما أعطيت لليهود أيضا جمع الضريبة على قبائل بني عامر لصالح اسبانيا، ولكن بعد ثمانين سنة طرد اليهود من برجهم لخوف الأسبان من خديعتهم[5].

---

(1) . عبد القادر حلمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، الطبعة الأولى، بدون دار النشر، الجزائر1972، ص 162

(2) . بن اشنهو ، المرجع السابق ، ص 14.

(3) . زروق، الأندلسيون...، المرجع السابق، ص 63 .

(4) . جون .ب. وولف، الجزائر وأوربا (1500-1830)، ترجمة وتعليق ابو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986،ص 28.

(5) . المزاري، طلوع سعد ...، ص 211.

كما احتلت بجاية سنة 1510م تحت قيادة بيدرونفارو (Pedro-Nararo) ثم سقطت دلس فشرشال، مستغانم في يدهم سنة 1511م، وتعرضت السواحل الشرقية إلى الاحتلال إلى غاية طرابلس حيث تم احتلالها في جويلية 1510م تحت قيادة بيدرونفارو[1].

وبذلك ظهرت الملاحة الأوروبية في السواحل الاسبانية واحتلت بها النقاط الجيوإستراتيجية الهامة بشمال إفريقيا، خاصة بعد أن توج الملك شارل الخامس عرش الإمبراطورية الاسبانية، وتزامن مع هذه الأحداث في الجهة الغربية من ضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، توسع ونمو الدولة العثمانية في آسيا الصغرى وفي أوربا، التي كانت تعمل على توسيع مجالها على حساب الإمارات المسيحية في الجهة الشرقية من أوربا[2]، وحققت انتصارات كبرى وبسطت نفوذها على أراضي واسعة في أسيا وأوربا وتحولت إلى دولة عظمى في الشرق تحمل راية الدفاع عن الدين الإسلامي[3]، إلى غاية حدود مدينة فيينا.

وقابلها في الغرب القوة المسيحية الأولى التي ورثت قسم كبير من أراضي الإمبراطورية الرومانية القديمة وشملت معظم أراضي أوروبا الغربية بقيادة اسبانيا، وهذا ما أوجد نوع من التنافس والتناحر حول السيطرة على حوض البحر الأبيض المتوسط قصد السيطرة على الطرق البحرية التجارية المارة به والتي تعتبر عصب الحياة في هذه المنطقة رغم اكتشاف رأس الرجاء الصالح واكتشاف القارة الأمريكية التي أصبحت تدر على اسبانيا خيرات كبيرة.

فكان من رجال الدولة العثمانية رجلين مغامرين اشتهرا في الجهة الشرقية لحوض البحر الأبيض المتوسط، وقد لعبا دورا مهما في ضفته الغربية، فمارسا الجهاد البحري ضد السفن المسيحية، كما قاما بمساعدة الأندلسيين بنقلهم نحو السواحل المغاربية فظهرت منافسة بين الجانبين سماها المسلمون الجهاد البحري في حين أن الأوربيون أطلقوا عليها اسم القرصنة [4].

([1]) . عبد الله محمد بن خليل بن غلبون الطرابلسي،تاريخ طرابلس الغرب المسمى التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، تصحيح وتعليق الطاهر احمد الزاوي، الطبعة 2، مكتبة النور، طرابلس 1967، ص 112.

([2]). Jeronimo Conestaggio, Relation des préparatifs faits pour surprendre Alger, Traduite de l'italien et annotée par H-D.DeGrammont, Adolphe jourdan, libraire-éditeur, Alger1882, p 311-315.

([3]) . محمد بن أبي السرور البكري الصديقي، المنح الرحمانية في الدولة العثمانية وذيله اللطائف الربانية على المنح الرحمانية (998-بعد 1071هـ/ 1589-1661م)، تقديم وتحقيق وتعليق ليلى الصباغ، ط1، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 1995، ص200.

([4]) . سلفادور بونو، " العلاقات بين الجزائر وايطاليا خلال العهد التركي"، ترجمة أبو القاسم بن التومي، مجلة الأصالة، السنة الأولى، العدد 6، جانفي 1972، الجزائر 1972، ص 99.

وهذا في ظل ظهور الحركة الاستعمارية التي ترأستها كل من اسبانيا والبرتغال اللتين تنازعتا حول منطقة الشمال الإفريقي في عملية استعماره، وانتهى النزاع بعقد اتفاقية سميت بـــ"توردسيلاس" التي قسمت بموجبها مناطق نفوذ بين الدولتين، بحيث رسمت خط وهمي فالجزء الغربي الواقع إلى الغرب من حجر باديس للبرتغال والجزء الشرقي الواقع في الشرق من حجر باديس فالاسبان هذا في عام 1509م وهذا ما أدى إلى أحداث هامة جرت رحاها في الضفة الجنوبية (1).

ثانيا: الضفة الجنوبية:

أما من جهة بلاد المغرب فنجد الحرب قائمة بين أهم الممالك التي كانت فيه، ما بين المرينين في المغرب الأقصى بمدينة فاس والحفصيين في المغرب الأدنى بمدينة تونس والزيانيين في المغرب الأوسط والمتحصنين بمدينة تلمسان، وكانت هذه الأخيرة واقعة بين شقي رحى، مما جعلها منطقة توسع للمملكتين المجاورتين لها، فالحفصيون الذين توسعوا على المغرب الأوسط من الجهة الشرقية أحذوا بجاية، عنابة وقسنطينة، وعجز بنو زيان في الدفاع على ما سمي فيما بعد بالشرق الجزائري(2).

وحتى في المناطق الصحراوية تكونت طوائف انفردت بالحكم عن تلمسان أو تونس أو فاس وسيطر العرب الرحل على الهضاب العليا على المدن والقرى، وظهور اللصوصية في شكل عصابات لقطع الطرق أمام القوافل التجارية الآتية والذاهبة لبلاد السودان، كما تكونت ببلاد المغرب إقطاعية محلية(Féodalité locale) عن طريق العائلات البارزة العربية والامازيغية ذات النفوذ، وفرضت نفسها على الممالك المرينية والوطاسية والزيانية والحفصية، التي كانت تستخدمها عند الشدائد، كما ظهرت الطرق الصوفية في المنطقة قصد إصلاح الدين والنهي عن المنكر، ولم تقتصر على نشر الدين وإزالة البدع، بل حاولت اكتساب المال والثروة وعدم الخضوع للحكم الشرعي، فأصبحت تحل وتعقد وتساعد على التمردات ضد الحكم الرسمي وتؤسس لها دويلات، وتعمل على تسيير الحياة السياسية والاجتماعية(3).

---

(1) . شوقي عطاالله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط1، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة 1977، ص 77-78.

(2) . زروق، مرجع سابق، ص 63.

(3) . أبو القاسم سعد الله، "السلطة والطرق الصوفية في المغرب العربي في العهد العثماني من خلال المصادر المحلية"، مقال غير منشور، وادي سوف 2003، ص 6.

وفي السواحل استقلال بعض المدن البحرية في شواطئ البحر المتوسط مثل طرابلس، جربة، بجاية، وجزائر بني مزغنة وشرشال، وهران وغيرها فهذه الحالة المنحطة التي وصل إليها شمال إفريقيا في أواخر القرن 15م، فتحت المجال للتدخل الأجنبي فتم الاستيلاء على شواطئ الجزائر وتونس وطرابلس الغرب[1].

وهكذا يتضح لنا أن منطقة المغرب في نهاية القرن الخامس عشر كانت تسوده بوادر الضعف والانحطاط في الجانب السياسي والعسكري والتدهور الاقتصادي بسبب الاضطرابات المتكررة، فالعائلة الحفصية غير قادرة على السيطرة على القبائل العربية القوية، وفي بعض الأحيان حتى على حكم المدن التي هي تحت نفوذها كالشابيين في القيروان، أما المغرب الأوسط فقد كان يتميز بالتفكك الداخلي فأدى إلى ظهور مدن وقرى مستقلة من قبائل العرب والبربر مثل إمارة كوكو ببجاية والثعالبة في جزائر بني مزغنة[2].

وهو الشيء الذي سهل على الاسبان احتلال المدن الساحلية لشمال إفريقيا، والبداية كانت من المدن القريبة فاستولت أولى الفرق الاسبانية في سبتمبر 1509م على المرسى الكبير ومدينة وهران سنة 1510م بمساعدة اليهود، في عهد السلطان أبي قلموس الزياني من أواخر ملوكهم، وكانت الإمارة تشهد في عهده الفوضى والاضطراب وقد عجز في السيطرة عليها، وأنزل الاسبان اليهود إلى برج المرسى وفاءا بالعهد وإليهم ينسب ببرج اليهود الموجود بـــ هيدور، كما أعطوا لليهود جباية الضرائب وكانت شوكتهم ذات وقع على المسلمين من بني عامر، كما سيطر الاسبان على القبائل المجاورة لهم، وأدخلوا تحتهم قبائل بني عامر[3]، واستعمل الاسبان القبائل الموالية لهم كجواسيس ومرشدين في المنطقة وسميوا بالمغاطيس[*]، مما جعله يوسع دائرة نفوذه إلى غاية ملاتة وسيرات[4].

وفي 5 جانفي 1510م كان احتلال مدينة بجاية حيث عقد فيها الاسبان مع السلطان التونسي اتفاقية تنص بموجبها على تبعيته للملك الكاثوليكي، وبعدها قامت اسبانيا بتوجيه

([1]) . ابن اشنهو ، المرجع السابق ، ص 12.
([2]) . وولف، الجزائر...، نفس المرجع ، ص 23-24.
([3]) . محمد بن يوسف الزياني، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم وتعليق المهدي بوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1978، ص 159.
([*]) . المغاطيس: كلمة أطلقها الأسبان على الموالين لهم من القبائل في الغرب الجزائري ويقصد بها المتنصرون. (عن المنور مروش، العملة، الأسعار والمداخيل، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر 2009، ص 80)
([4]) . المزاري، نفس المصدر، ج1، ص 213-215.

حملة مختلطة كانت نتيجتها الاستيلاء على طرابلس الغرب[1]، ثم سقطت دلس، شرشال مستغانم في يد الإسبان في 1511م، وهذا ما جعل الثعالبة الذين كانوا في مدينة جزائر بني مزغنة يطلبون من قائد الحملات الاسبانية "بيدرونفارو"(Pedro-Nararo) بإبرام عقد خضوع لملك اسبانيا وتم ذلك مقابل دفع جزائر بني مزغنة غرامة سنوية للأسبان مع السماح لهذا القائد بإنشاء حصن الصخرة (البنيون)(Pegnon) فوق إحدى الجزر المقابلة لمدينة الجزائر على بعد 300م من باب البحر وبهذا الاتفاق الذي تم في 1510م، فقد وضع سالم التومي الخنجر الاسباني على نحر مدينة الجزائر إذ مثل هذا الحصن تهديدا صريحا لمدينة الجزائر مدة إقامته[2].

وفي ظل هذا التوسع الاسباني الذي طال تقريبا جل سواحل بلاد المغرب، كانت أقصى منطقة استطاع الأسبان الاستيلاء عليها مدينة طرابلس في 25 جويلية 1510م تحت قيادة بيدرونفارو(Pedro-Nararo)، فإن الطرابلسيين عملوا على إعادة مدينتهم عن طريق هجمات كان منطلقها الجبل الغربي وغريان وتاجوراء، كما أنها تلقت مساعدة من عند محمد بن الحسين الحفصي بإرسال قائد توزر على رأس جيش نزل خارج أسوارها وانضم إليه الطرابلسيون وهاجموا المدينة في فيفري1511م ولكنهم فشلوا ويقول ابن أبي دينار أن الحصار دام سبعة أشهر بقيادة أبي الحداد وبوفاته زال الحصار[3].

وفي سنة 1516م توفي الملك الاسباني فرناندو وتولى مكانه شارل الخامس وقد دخل في حروب ضارية مع فرنسا، وفي أكتوبر 1524م أرسل المرشد الأكبر لفرسان مالطة إلى شارل الخامس بطلب منه منحه جزيرة مالطا، فاشترط عليهم الدفاع عن طرابلس ومدينتها، وقد ترددت هذه المنظمة بإلحاقها إليها، ولكن في24 مارس 1530م وقع الإمبراطور مرسوما بالتنازل عن طرابلس الغرب لفرسان القديس يوحنا[4]، واستقروا بها إلى غاية سنة 1551م وعرفوا بعدائهم وكرههم للمسلمين، ولكنهم تلقوا مضايقات من قبل سكان مدينة طرابلس وضواحيها[5].

([1]) . عمر علي بن إسماعيل، انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا 1795-1835 ،الطبعة 1، مكتبة الفرجاني،بيروت 1966، ص 140.
([2]) . حلمي، مدينة ...، المرجع السابق ، ص 162 – 163.
([3]) . بن غلبون ، تاريخ طرابلس الغرب ...، ص 112.
([4]) . علي بن إسماعيل، انهيار حكم...، ص158- 160.
([5]) . نفسه، ص 22.

بهذه الصورة للوضع السياسي والعسكري، كانت بلاد المغرب أرضا خصبة لمد نفوذ العثماني، بطلب من أعيان وأهل المنطقة أنفسهم بتخليصهم من هذا الواقع الذي آلت إليه من ضعف وتكالب خارجي عليها.

الفصل الثالث: انضمام المنطقة إلى الدولة العثمانية:(1518-1574)

أولا: ظروف انضمام الجزائر للدولة العثمانية:(1518م)

وفي ظل هذه الظروف التي كانت تعيشها كل من منطقة الأندلس من اضطهاد ديني للمسلمين من طرف الأسبان، وما تعيشه بلدان المغرب من تفكك وانحطاط داخلي، ساهم في جعل هذه المنطقة سهلة المنال للاسبان والبرتغال في مد نفوذهما تحت راية الكنيسة في الجهة الغربية من البحر الأبيض المتوسط على سواحله الإفريقية، وفي هذا الوقت كانت مجموعة من البحارة المسلمين في الجهة الشرقية من نفس البحر رافعين راية الجهاد البحري والدفاع عن الدين الإسلامي ومنهم الإخوة بربروس، فبظهورهم في الجهة الشرقية لحوض البحر الأبيض المتوسط وازدياد نفوذهم عن طريق ممارسة الجهاد البحري في نهاية القرن 15م، خصوصا بعد أن وجد عروج مكانا له في خضم هذه الأحداث، بحيث أعطاه الملك الحفصي مكانا يلجأ إليه للراحة مقابل خمس الغنائم، بمنطقة جربة بعد العودة من الجهاد البحري[1].

ثم طار نظره إلى مدينة جيجل التي أفتكها في عام 1514م من يد الجنويين الايطاليين الذين اتخذوها مركزا لهم لصيد المرجان في الشرق الجزائري، وهذا بعد مضايقة الأمير الحفصي للإخوة بربروس بتونس[2]، وبذلك نقلوا قاعدتهم من تونس إلى جيجل وقد استقبلته هذه المدينة بحفاوة بعد خروجه من جربة[3] فأعطى لها ذلك حظوة من طرف العثمانيين، كما استنجدت به بجاية قصد تحريرها، ولكنه فشل في محاولته الأولى وانطلق منها نحو مدينة الجزائر التي استغاثت هي الأخرى في 1516م، فقام بتوجيه حملة ناجحة عليها، كما عمل على تحصينها من الضربات الإسبانية، ونتيجة نشاطه في حوض البحر الأبيض المتوسط وصولته فيه، جعل بعض أعيان الجزائر يطلبون نجدته للتخلص من

([1]) . عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج2، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت 1965، ص 221.
([2]) . Ernest watbled, « Etablissement de la domination turque en Algérie», in R.A, A 17, N° 99, mai 1873, p352.
([3]) . العنتري، المصدر السابق، ص 38.

التواجد الاسباني على سواحلهم، وبذلك تكون أول لبنة وضعها عروج لأخذ زمام الحكم بالجزائر وتغيير مسيرتها التاريخية[1].

ومنها بدأ في عملية توسيع مجاله الحيوي في هذه المنطقة حتى تكون كقاعدة ودولة لحكمه، خاصة بعد أن أقصى حاكم مدينة الجزائر سالم التومي الذي أراد أن يقوم بمحاولة تآمر ضده ولكن عروج سبقه إلى ذلك فقام بقتله، ففتح له الباب في التوسع نحو المناطق الداخلية على حساب مليانة والمدية وتنس حتى وصل إلى غاية عاصمة الغرب تلمسان ودخلها[2]، وفر ملكها الزياني من أمام جند عروج ونصب هذا الأخير نفسه ملكا عليها في 1517م، ولكن الملك الزياني استنجد بالأسبان المحتلين لوهران وتم تجهيز حملة ضده وانطلقت من وهران[3].

وبذلك يكون عروج قد قام بتأسيس حكومة عسكرية، ومنها انطلق في بسط نفوذه على كامل منطقة المغرب الأوسط على حساب الإمارات الصغيرة المتناثرة فيه، إلى أن وصل إلى أكبر إمارة به وهي إمارة الزيانين بتلمسان، ووضع بالمناطق التي أخضعها تحت حكمه حاميات عسكرية عثمانية فدان له الغرب الجزائري، لكن ملك تلمسان "أبوحمو" طلب المساعدة والدعم من الاسبان، فضرب عليها بحصار، فقام عروج بالتحصن داخل أسوار المدينة، وبطول الحصار ثار بعض ساكنيها عليه وخانوه مما جعله يخرج منها وقد تمكن من اختراق صفوف الحصار، فتتبعته قوة اسبانية استطاعت قتله في معركة مستميتة[4]، في مايو 1518م على الحدود الجزائرية المغربية بالواد المالح وبذلك يكون عروج قد مهد الأسس الأولى لبناء الدولة بعد إدخال كل من متيجة، وادي الشلف، تيطري، الظهرة، الونشريس وتلمسان تحت راية واحدة[5]، وواصل أخوه خير الدين في نفس النهج في تتمة بناء هذه الدولة.

فخلفه أخوه خير الدين المعروف ببربروسا(Barberousse) (أي صاحب اللحية الحمراء) في قيادة عملية الجهاد ببلاد المغرب الكبير، وهذا ما جعله يتصل بالدولة العثمانية قصد

([1]) . يحي جلال، تاريخ المغرب الكبير(العصور الحديثة وهجوم الاستعمار)، ج3، دار النهضة العربية، بيروت1981، ص 21-22.
([2]) . Ernest watbled, « Etablissement … », R.A, p352.
([3]) . جوليان، المرجع السابق ، ج1، ص ص 325-328.
([4]) . صلاح العقاد، المغرب العربي في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة (الجزائر تونس المغرب الأقصى). مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة 1980. ص ص 18-20.
([5]) . جوليان، المرجع السابق ، ج1، ص ص 325-328.

ربط هذه المنطقة بها، فتلقي خير الدين دعما بإرسال إمدادات عسكرية له في عهد السلطان سليم الأول في سنة 1518م، والمتمثلة في ألفين من جنود الانكشارية والسماح له بتجنيد الجند من أرض الأناضول نفسها قصد مواجهة الأخطار[1]، ويعتبر هذا التاريخ بداية انضمام المغرب الأوسط إلى الدولة العثمانية، وظهوره ككيان سياسي تحت اسم "الجزائر".

وقد تعرض خير الدين في بداية تأسيسه للايالة الجزائرية إلى مصاعب وردود فعل من طرف الحكام الحفصيين المتعاونين مع أمراء البربر في بلاد القبائل (إمارة كوكو)(Royaume de Koukou) مما جعله يعود إلى جيجل، وكانت الفترة الممتدة مابين 1520-1525م التي قام فيها خير الدين بعدة أعمال فقد جابه في المرحلة الأولى من حكمه الجبهة الخارجية والمتمثلة في الصراع العنيف مع الدول الأوروبية وعلى رأسها اسبانيا ومحاولة طرد الاسبان من المراكز الساحلية التي احتلتها على الساحل الجزائري وقد نجح في ذلك إلا أنه بقيت منطقة وهران في أيديهم نتيجة تحصينها وظلت لهم إلى غاية القرن الثامن عشر[2].

وتميز خير الدين بحزم ودهاء سياسي حاد، جعله يعتبر المؤسس الحقيقي للايالة الجزائرية، وخاصة بعد ربطها مباشرة بالدولة العثمانية التي منحته لقب البايلرباي (Beylerbey) أو أمير الأمراء وأمدته بالقوة العسكرية من رجال الانكشارية، فقام على المستوى الداخلي على توحيد المغرب الأوسط وتوسيع دائرة نفوذه باسم الدولة العثمانية نحو القل في 1521م، وعنابة وقسنطينة في 1522م، ومتيجة في 1525م[3]، وتعذر دخول بجاية إلى غاية سنة 1555م، وفي 1529م تمكن خير الدين من تحرير حصن البنيون من يد الاسبان وربطه مباشرة بالساحل، ومنذ هذا التاريخ أصبحت الجزائر عاصمة كبرى للمغرب الأوسط بل وحتى لكامل شمال إفريقيا العثمانية، وبدأ استعمال كلمة الجزائر للدلالة على إقليم المغرب الأوسط منذ ذلك الوقت [4]، وبتحرير حصن الصخرة يكون خير

([1]). Alfred Nettement, Histoire de la conquête d’Alger, nouvelle édition, Librairie jacques lecoffre, 1867, p 5-23.

([2]) . العقاد، المغرب العربي ...، نفس المرجع السابق، ص 20.

([3]) . Mercier, op.cit., p 28.

([4]).Nettement, Histoire…, p18.

الدين قد أزاح الشوكة التي كانت في حلق الجزائر وتم بذلك ربط الجزر المتناثرة أمامها بالشريط الساحلي مباشرة [1].

وقد قام السلطان العثماني بترقية خير الدين على رأس قيادة الأسطول العثماني مما جعله يغادر الجزائر ويخلف عليها حسن أغا، فقام شارل الخامس بأكبر مغامرة له وذلك بتجهيز حملة ضخمة وجهها إلى مركز النشاط في بلاد المغرب أي إلى الجزائر وأسند قيادتها إلى أندري دوريا، وقد انطلقت الحملة الاسبانية المتجهة إلى الجزائر التي نزلت بالأراضي الجزائرية، ولكن هذه الحملة تعرضت إلى عاصفة هوجاء دمرت الجزء الأكبر منها مما أعطى دفعا إلى الجزائريين بالدفاع عن أسوار مدينتهم وقد رجع شارل الخامس حاملا أذيال الهزيمة في سنة 1541م[2].

وهو ما أعطى منعة لهذه المنطقة وأكسبها احتراما دوليا، فأصبحت مرهوبة الجانب، وشاركت في معارك بحرية مع الدولة العثمانية ضد الدول الأوروبية المسيحية، وأثرت على مجرى الأحداث الجيوسياسية لحوض البحر الأبيض المتوسط ويظهر من خلال التكالب المستمر للحملات العسكرية البحرية للدول الأوربية كمحاولة لفرض نفسها وكسر شوكة الجزائر، ولكنها كانت غالبا ما تعود تلك الحملات خائبة وفاشلة، وهذا ما دعم في حصانة ورهبة مدينة الجزائر التي سميت بـــ"الجزائر المحروسة" طيلة الحكم العثماني، كما عرفت تطورات سياسة داخلية تمثلت في تغير طبيعة نظام الحكم من فترة إلى أخرى.

***. طبيعة النظام الإداري في الجزائر العثمانية: ما هي خصائصه؟**

لقد أقام العثمانيون في منطقة شمال إفريقيا، في البداية بيلرباكية ليتحول على رأس هرم سلطة الباشا، فأقاموا ثلاث باشويات وهي الجزائر وتونس وطرابلس، وتتبع السلطان عن طريق قبودان باشا (القائد العام للأسطول العثماني) وكانت تقوم بينها وبين السلطات المركزية علاقات من التفاهم في الشؤون الداخلية والخارجية، في الدفاع عن الإقليم ضد المسيحيين، وكان يعبر عن هذه المناطق التابعة للدولة العثمانية باسم الأوجاق وتطلق كلمة

([1]) . Mercier, op.cit.p30.
([2]). Monnerau et Watbled, « Négociation entre Charles Quint et Kheir-Ed-din (1538-1540) », revue africaine, N°15,année 1871, A. Jourdan, Libraire-éditeur,Alger, p139

الأوجاق على هيئة من الانكشارية أو فرقة، فكان رئيس كل منطقة من مناطق شمال إفريقيا رئيس الأوجاق للانكشارية التي يحكمها، وكان يحمل لقب "الباشا" وكذا لقب "مير ميران" وتكون تحت تصرفه الهيئة الانكشارية المشرقية[1].

ولذلك شهد نظام الحكم في الجزائر عدة تغيرات فمن البيلرباكية إلى الباشاوية فالأغاوية وفي نهايتها الداياوية التي انطلقت من 1671م، وانطلقت فعليا بعد أن تم رفض الباشا الذي بعث به السلطان العثماني إلى الجزائر في عهد علي داي سنة 1710م، وقامت الدولة العثمانية بإعطاء لقب الباشا للداي مع إرسال اليطغان والقفطان لدلالة على شرعية حكم الدايات وأصبح الديات يحملون لقب الداي والباشا في نفس الوقت[2].

وتميزت الفترة الأولى من حكم بكلرباي الممتد من 1518-1588م بوضع الأسس الأولى لخصوصيات هذا الإقليم وبسط نفوذه وسلطته على المناطق الداخلية من الجزائر إلى واحات توقرت وورقلة[3]، واستقرار الحكم العثماني، وبدأت بفضل جهود الأخويين عروج وخير الدين وانتهت بتنحية علج علي من مقاليد السلطة، وهذا راجع إلى تطور نظام الحكم الذي عرفته الجزائر في العهد العثماني نتيجة الأوضاع الدولية والمحلية التي مرت بها الدولة الجزائرية، فازدهار نشاط الغزو البحري(القرصنة)، وتكاثر الغنائم مكن البايلارbايات أن يدعموا حكمهم ويتدخلوا في شؤون الأقطار المجاورة، وهذا النفوذ المتزايد لحكام الجزائر الذين هم رياس البحر أكثر من كونهم رجال حكم هو ما دفع الدولة العثمانية إلى تعويضهم بالباشوات[4].

وتبدأ مرحلة جديدة من سنة 1588م فأصبحت الدولة العثمانية ترسل الباشاوات يحكمون لمدة ثلاث سنوات (Pachas Triennaux) لاسيما بعد أن خف التحرش الاسباني العثماني في حوض البحر الأبيض المتوسط، وركن السعديون (المغرب الأقصى) إلى الصلح والمهادنة، وكنتيجة أخرى لعجز الباشوات في تسيير نظام الحكم وارتباطهم بالتنفيذ أكثر من محاولة التطوير فعمل هؤلاء الباشوات على استنزاف خيرات البلاد والاستحواذ على

(1) . أتوري روسي. ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911. تعريب وتقديم خليفة محمد التليسي. ط1. دار الثقافة. بيروت 1984. ص 214.
(2) .Laugier De Tassy, Histoire du royaume d’Alger, Henri du sauzet M.DCC.XXV, P52-53.
(3).Henri-Delmas de Grammont, histoire d’Alger sous la domination turque 1515-1830, Edition bouchene, 2002, P 82.
(4) . د ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الرغاية 1984، ص14.

جزء من عوائد الجهاد البحري لصالحهم الخاص[1]، مثلما فعل علي باشا (1637-1639) الذي اخذ الضرائب التي جمعها وتوجه بها نحو القسطنطينية[2]، فكان هذا العامل سببا في تدهور الأوضاع في المنطقة التي يحكمونها.

لذا في سنة 1659م قرر رؤساء الجند نزع السلطة من يد الباشوات وإعطائها لديوان فظهر نظام حكم سمي بالآغاوات من(1659-1671م) وتحولت الجزائر إلى نظام عسكري وبفعل الاضطرابات التي سادت هي الأخرى في المنطقة، لانعدام التسيير الحسن للبلاد من طرف أولئك الآغاوات، بحيث كانت نهاية أغلبهم هي القتل لتمسكهم بهذا المنصب فاستدعى تغيير آخر استقر فيه رأي أعضاء الديوان على نوع جديد من الحكم بعد 1671م ويعتمد على مبدأ الاختيار وبذلك أصبح حكم الايالة الجزائرية شبيه بنظام عسكري يترأسه حاكم منتخب يسمى " الداي" الذي له مطلق الصلاحية في التصرف في شؤون الايالة انطلاقا من سنة 1710م الذي منح فيها لقب "الداي باشا" كأعلى منصب في الحكم[3] ولا يحد من نفوذه إلا الديوان الذي يتكون من كبار الموظفين والقادة العسكريين لتقديم المشورة والنصح للداي، وامتد هذا النظام إلى غاية 1830م[4]، وعرفت فيه الجزائر المقومات السياسية وتمتعت بالاستقلال الفعلي عن الدولة العثمانية، رغم بقائها محافظة على الراية العثمانية ولو صوريا كما تميزت بخصوصياتها الحاكمة.

وفي هذا السياق كانت الإدارة العثمانية في بدايتها في الجزائر قد اقتصرت على المناطق الشمالية من الجزائر، ولكن بتعاقب الحكام عليها تم توسيعها نحو الجنوب، حيث تغلغل النفوذ العثماني عن طريق إبرام الاتفاقيات مع ذوي النفوذ والسلطة من أعيان ومرابطين وشيوخ زوايا وإقامة الحاميات العثمانية، مثل بسكرة على حافة الصحراء وأهم حملة نجدها في عهد صالح رايس الذي أرسل سنة 1552م حملة عسكرية نحو الجنوب إلى واحات ورقلة وتوقرت، في دواخل الصحراء الكبرى، فأدخلهما إلى طاعته بعد فرض غرامة مالية عليهما، وعاد منهما محملا بالغنائم قدرت بـــ 15 ألف حمل محمل بالذهب

(1) . Ernest watbled, « Paches-pachas deys», in R.A, A 17, N° 99, mai 1873, p438.
(2) . De Grammont, histoire..., p160.
(3) . Ernest watbled, « Paches…», p 439.
(4) . جلال ، المرجع السابق، ص 51.

وأكثر من 5آلاف أسير من العبيد، وامتد توسعها إلى غاية واحات ميزاب الموغلة في الصحراء[1].

ولما كان من طبيعة الحكم العثماني عدم تركيزه على الإدارة المباشرة، فخارج المدن اعتمد على محالفات القبائل التي تعرف باسم الزمالة أو المخزن، وتقوم هذه القبائل بجمع الضرائب من القبائل الأخرى مقابل إعفائها منها، لذلك لم يكن لزاما على الإدارة المحلية أن تجند عدد كبيرا من الجند لتسيطر على هذه المنطقة في أواخر حكمها[2].

كما قسمت الجزائر إلى ثلاث بيالك كبرى هي: بايلك الشرق بقسنطينة وهو أكبرها مساحة ويليها بايلك الغرب الذي عرف عدة عواصم له فكانت مازونة ومعسكر ثم وهران بعد إفتكاكها النهائي من يد الاسبان سنة 1792م واستكمال وحدة التراب الجزائري، أما البايلك الثالث فهو بايلك التيطري وكان أصغرهم وعاصمته المدية، ويعين على رأس كل بايلك رئيس برتبة باي، وكان هؤلاء البكوات مطالبين بدفع مبالغ مالية سنوية إلى الداي، على أن يكون جمع الضرائب على مسؤوليتهم في البايلك، والبايالك بدورها مقسمة إلى قيادات وأوطان وقبائل وعشائر.

كما أن الإدارة المحلية حافظت على نمطها الموروث وهذا بسبب عدم تدخل الإدارة المركزية في إحداث أي تغيير في حياة السكان الاجتماعية ولذلك ظل النظام القبلي العشائري البعيد عن المدن هو السائد في الجزائر[3]، وارتبطت العلاقة بين الريف والسلطة المركزية من خلال صورة جمع الضرائب التي تتم في أوقات محددة من السنة كدليل على ولاء المناطق لهذه السلطة[4] وتخوفها منها، فهذه نظرة الدولة العثمانية في عملية تسيرها للمنطقة إلى تحصيل الأموال دون العمل على تطوير الحياة العامة للسكان، لذا فالعامل السياسي له دور في تفعيل الحياة الاقتصادية التي أصبحت أسيرة لتنظيمات جبائية وإدارية ذات خصوصيات.

([1]) . عزيز سامح التر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية ، ترجمة محمود على عمر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت 1989، ص 185.

([2]) . العقاد، المرجع السابق، ص 29.

([3]) . Nettement, Op.cit. p 51.

([4]) . جلال، المرجع السابق، ص 52.

ثانيا:ظروف انضمام طرابلس الغرب إلى الدولة العثمانية (1551م)

بنهاية القرن 15م كانت طرابلس مقسمة على نفسها إلى قسمين وهما: برقة وكانت تابعة اسميا لدولة المماليك بمصر، التي كان يعتريها هي الأخرى الضعف، فسقطت منطقة برقة تحت حكم شيوخها، أما الشطر الثاني جهة طرابلس فقد كان خاضعا لحكم الحفصيين بتونس وهم كذلك وصلوا إلى درجة متقدمة من الضعف، فسئم سكان المنطقة من هذه الفوضى وكثرت الحروب مما جعلهم يبحثون عن منقذ يحقق لهم الأمن والهدوء ويحميهم من ضربات العدو المتكررة[1]، والتي من جرائها سقطت مدينة طرابلس في يد الاحتلال في 25 جويلية 1510م، في إطار عملية التوسع الاسباني باحتلاله لكامل شواطئ بلاد المغرب،[2] وفيما بعد تنازل شارل الخامس عنها إلى منظمة القديس يوحنا التي بقيت فيها منذ 24 مارس 1530م على اثر توقيعه لمرسوم تضمن بموجبه تنازلا عن طرابلس لفرسان مالطة (Chevaliers de Malte) أو فرسان القديس يوحنا إلى غاية 1551م حيث أصبحت إيالة عثمانية.[3]

في سنة 1518م انضمت الجزائر إلى فلك الدولة العثمانية ومصر قبلها في سنة 1517م فكان لزاما أخذ المنطقة المتبقية بينهما[4]، وفي هذه الفترة انتدب الطرابلسيون وفدا من الأعيان وبعثوا بهم إلى السلطان العثماني، وبعد أن اطلع على الحالة البائسة التي آلت إليها هذه المنطقة استجاب السلطان العثماني لإغاثة سكان طرابلس بإرساله لمراد آغا[5] وبوصوله اتصل به أهل تاجوراء ومنها حمل لواء الجهاد ضد منظمة القديس يوحنا في 1539م، كما ظهر في هذه الفترة نجم درغوث باشا في المنطقة خصوصا بعد حملة شارل الخامس في 1541م[6].

لذا أمر السلطان سليمان القانوني (1520-1566م) بإعداد قوة بحرية مؤلفة من مائة وعشرين سفينة إلى جانب خمسين مركبا لدرغوث باشا وأسندت القيادة إلى سنان باشا،

([1]) . علي بن إسماعيل ، المرجع السابق، ص17.
([2]) . روسي. ليبيا...، المرجع السابق، ص 139.
([3]) . نفسه ، ص 160.
([4]) . على بن إسماعيل ، المرجع السابق، ص18.
([5]) . ناجي، تاريخ طرابلس... ، المصدر السابق، ص 148.
([6]) . Nettement, Op.cit. p32-33.

وقد مرت هذه القوة بصقلية ومالطة وقامت ببعض المناوشات بها[1]، وفي صيف 1551م استطاع الأسطول العثماني بقيادة سنان باشا من النزول إلى الأراضي الطرابلسية حيث توجه إلى تاجوراء، ومنها تمت عملية البحث والتخطيط في الهجوم على طرابلس فتمت محاصرتها، وفي 14 أوت فتحت المدينة والقلعة أبوابها للعثمانيين، ووضع على رأسها مراد آغا ورجع بعدها الأسطول العثماني إلى اسطنبول، ودخلت بذلك طرابلس إلى الحظيرة العثمانية[2].

وأصبحت طرابلس الغرب في العهد العثماني تمتد إداريا مابين حدود مصر شرقا والحدود التونسية غربا، وبعده جاء على رأس الإيالة الطرابلسية درغوث باشا سنة 1556م بحيث عمل على تحصينها والدفاع عنها كما دعم بحامية عسكرية من جند الانكشارية[3]، وتغلغلوا إلى إقليم سِرْت، إضافة إلى إقليم الجنوب الغربي الذي عُرف بفزان، ومنحوا الحكام المحليين حكمًا ذاتيًا، وتوسعوا على بنغازي ودخلت هذه المنطقة دون قتال[4]، كما اتخذت مدينة طرابلس كقاعدة لهذا الإقليم الذي أصبح يسمي بطرابلس الغرب في العهد العثماني، ومنه تنطلق الحملات لمجابهة الاسبان في تونس[5]، وقد استشهد درغوث باشا على إثر مشاركته في حصار قلعة مالطة حيث أصابته قطع من شظايا قنبلة سقطت بالقرب منه في صيف 1565م[6].

واهتم دارغوث باشا خلال حكمه لطرابلس الغرب بالشؤون البحرية أكثر من البرية إلا أنه توسع على المنطقة الجنوبية للبلاد لتشمل منطقة غريان إلى مصراته شرقا وامتد توسعه إلى الجنوب التونسي من جربة، صفاقس، المنستير، سوسة والقيروان[7] وكان الجيش يتوزع على الحاميات الداخلية والساحلية، وقد استغلت المناطق البعيدة عن مركز السلطة هذا الأمر لتعلن في عدة مرات تمردها وعدم قبولها الرضوخ للحكم العثماني، ورغبتها في الحفاظ على استقلالها فكان البدو من قبائل أولاد سليمان في الشرق والمحاميد في الغرب وزعماء الجبل في حالة تمرد دائم[8].

([1]) .سعيد الطويل، المرجع السابق، ص38.

([2]).Léon de Disson, La Tripolitaine et la Tunisie, Ernest Leroux, Éditeur, Paris 1881, p03.

([3]) . على بن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص23.

([4]) . ناجي، المصدر السابق، ص 149.

([5]) . جلال ، المرجع السابق ، ص 28.

([6]) . ناجي، المصدر السابق، ص 150.

([7]) . روسي، المرجع السابق ، ص191.

([8]). Léon de Disson, La Tripolitaine…, p05.

بدخول جربة تحت الحكم الاسباني وجهت الدولة العثمانية حملة بقيادة بيالي باشا، ولكن تردده جعل علج علي يظهر بشجاعته بعد أن هزمهم وطردهم منها، مما جعل السلطان العثماني يعينه أمير أمراء طرابلس الغرب، بعد استشهاد الرايس درغوث باشا، وبقي بها مدة سنتين، وبعدها نقل إلى الجزائر[1].

وتمكن علج علي أثناء حكمه في طرابلس الغرب من فرض الأمن والهدوء داخل المنطقة، ليخلفه جعفر باشا، الذي أدخل فزان إلى حكمه، على اثر ضعف سيطرة كانم عليها، كما ساعده في ذلك وصول أسرة من سلالة مغربي شريف واسمه محمد في بداية القرن السادس عشر إلى حكم فزان، وهذه المدينة كانت واقعة تحت حكم شيوخها، ففي عهد المنتصر بن محمد زحف الجيش العثماني عليها في 985هـ / 1577-1578م وأمام هذا الزحف فر المنتصر منها إلى السودان، وأقام عليها العثمانيون عاملا منهم عليها وهو مامي[2].

وبعد ضم كل من بنغازي (برقة) وفزان إلى الحكم العثماني في طرابلس الغرب، بدأت تظهر خريطة طرابلس الغرب الموحدة في العهد العثماني، المؤلفة من: ولاية طرابلس، وبرقة، وفزان، واستطاع الحكم العثماني في طرابلس الغرب أن يثبت سيادته على هذه الأرض[3].

كانت المناطق الطرابلسية كثيرة الاضطرابات بخروجها عن طاعة حكامها، مستغلة في ذلك العامل الطبيعي كالجبال والصحاري، مع غياب السلطة المركزية بها، إلى جانب وقوع تلك المناطق تحت حكم شيوخها وقيادتها، وغالبا ما تحدث هذه الاضطرابات الداخلية بفعل القبائل المنتشرة في طرابلس الغرب تارة وجند الانكشارية تارة أخرى، ففي السنوات العشر الأخيرة من القرن 16م ومطلع القرن الموالي له ثار سكان دواخل طرابلس على الحكومة العثمانية بسبب ظلمهم، كثورة يحي بن يحي السويدي بتاجوراء ما بين1587م-1588م وانتشر لهيبها إلى مسلاته، ونتيجة لقوتها جعلت والي طرابلس يطلب المساعدة من والي تونس مقابل تنازله على حقوقه في جزيرة جربة، وكان صدها كبيرا

([1]) . ألتر، المرجع السابق ، ص 224.
([2]) . روسي، المرجع السابق ، ص 228.
([3]) . الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ط1، الرياض 1996، ص 215.

حيث وصلت إلى محاصرة مدينة طرابلس الغرب عاصمة الايالة، مما أجبر حسن باشا طلب المساعدة من الآستانة [1].

وقد وصف التمقروطي هذه البلاد عندما كان متوجها نحو القسطنطينية في أكتوبر1589م وذكر أنه وجد بطرابلس أسطولا مكونا من 60 سفينة، وأن بها ثائرًا أو متمردًا على حاكمها وقد ألحق بالعثمانيين خسائر فادحة انتهت بتدخل كل من انكشارية الجزائر وتونس فأجبر الثائر على التوجه نحو الصحراء، ولكنه بعد عودة السفن الداعمة لحسن باشا عاد الثائر يحي لمناوشة طرابلس التي كانت تحت حماية أحمد باشا والي تونس، وقد تم إخمادها بالتخلص من هذا الثائر وثورته عندما حاول مع مجموعة من أنصاره إشعال النار في مخزن البارود بمدينة طرابلس، ولكن جنود أحمد باشا هاجموه وقتلوه وبعثوا جلده إلى القسطنطينية[2].

وفي سنة 1639م قاد عثمان حملة على بنغازي (برقة) في عهد محمد الساقزلي(1632-1649م)، وتم دخول بنغازي سنة 1635م بدعم من بعض قطع البحرية وقام بتحصينها فيما بعد، كما وجه حملة لمنطقة أوجلة الواقعة على طرق القوافل التجارية التي تصل فزان بمصر، ودخل البلدة بدون حرب وقبض على حاكمها أحمد وقيده، وجمع مالا كثيرا وعبيدا وعاد بهم إلى طرابلس[3]، وكانت الفضة التي غنمها من حيث الوفرة ما جعل محمد باشا الساقزلي يستخدمها في صك النقود، وكانت أول عملة صكت بطرابلس وعرفت باسم "القرميل" وتزن نصف درهم ولها قيمة أربعة طرانيش، ولا يجري تداولها إلا في طرابلس الغرب فقط[4].

ونتيجة الحركة الانفصالية المتكررة للمدن الطرابلسية عن مركز الحكم كان يستوجب دائما القيام بحملات عسكرية لردها وردعها، ففي عهد عثمان باشا(1649-1672) عمل على إدخال مدينة درنة تحت طاعته سنة 1662م، وكان سكان سرت والجبل الأخضر يخضعون بصورة ظاهرية لعثمان باشا[5]، وبوفاته سنة 1677م انفجرت بعده ثورة

---

(1). Charles Féraud. L, Annales Tripolitaines, Libraire vuibert, Paris 1927, P 70.

(2) . روسي، المرجع السابق ، ص205- 207

(3).Féraud, Annales …,. P82.

(4) . ابن غلبون، نفس المصدر، ص 118.

(5) . روسي، المرجع السابق ، ص 233.

عارمة[1]، كفزان في عهد الداي حسين عبازة (1679 – 1683م) فقام بإرسال حملة سنة 1682م بقيادة الباي مراد الملقب بالمالطي واستطاع أن يستولي على سوكنة وودان ووقعت حرب بينه وبين نجيب ملك مرزق عاصمة فزان، فهزمه ونصب أخاه الناصر عليها وعاد حاملا بغنائم كثيرة وفرض عليه دفع الإتاوة [2].

وما يجدر ملاحظته في ايالة طرابلس الغرب أن السلطة المركزية كانت محصورة في بعض المراكز الساحلية، وذلك من خلال وضع نواب لهؤلاء الحكام على أكبر الأقاليم كمدينة بنغازي ودرنة[3]، أما خارجيا فقد قام حكام طرابلس الغرب الأوائل بإبرام علاقات ودية مع جيرانهم خاصة دواخل إفريقيا، مثل محمد باشا الساقزلي وعثمان باشا مع مملكة البورنو بدواخل الصحراء عن طريق تبادل الهدايا [4]، وهذا قصد احتكار التجارة لصالحهم [5].

وتم عزل آخر الدايات بطرابلس وهو محمد بواميس في 1711/07/27م وانتخب مكانه أحمد القرمانلي (1711-1745م)، وكان أحمد قد خلف والده يوسف كأغا وهي أعلى رتبة في الانكشارية، وفي 1712م تحصل على فرمان توليته بمنصب ايالة طرابلس الغرب من الباب العالي، وكانت بدايات أحمد متواضعة فقد قدر للوالي الجديد بأن أيام حكمه معدودة فقط، بسبب بروز مظاهر عدم الاستقرار بسبب الثورات في مناطق مختلفة من البلاد، التي قامت بها بعض القبائل المناصرة للباشا خليل على أحمد القرمانلي، ولكنه انتصر عليهم، فثارت عليه منطقة تاجوراء في1713م ومسلاته في بداية 1714م واستطاع إخضاعهم إلى حكمه، كما قام بحملة ضد فزان سنة 1717م نتيجة رفض الناصر دفع الإتاوة [6].

وقد جاء مؤسس هذه الأسرة من قرمان بالأناضول كبحار بسيط وامتلك بعض المزارع والنخيل في حي المنشية المجاور لمدينة طرابلس، وبمرور الوقت تصاهرت هذه الأسرة مع الأسر القوية المحلية في الإقليم بحكم المصالح المتبادلة، وقد وصل يوسف باشا إلى

([1]) . جان كلود زليتنر ، طرابلس ملتقى أوروبا وبلدان وسط إفريقيا (1500-1795 إفرنجي) ، ترجمة جاد الله عزوز الطلحي ، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام ، مسراته 2001، ص 256.

([2]). De Disson, , Op.cit. p13.

([3]) . روسي، المرجع السابق، ص 233.

([4]) . جان كلود زليتنر ، طرابلس ...، المرجع السابق، ص ص 246- 250.

([5]) . نفسه ، ص 251.

([6]) . كلود زليتنر ، مرجع نفسه، ص ، ص 349-351.

مرتبة باش آغا الفرسان في منطقة الساحل في عهد الوالي خليل باشا، وهو والد أحمد باشا القرمانلي الذي تمكن من الاستيلاء على السلطة، وتأسيس ملكية وراثية،[1] واعتمد على الجهاد البحري كوسيلة للحصول على موارد مالية من الغنائم البحرية والأسرى كدعائم للحكم والسلطة التي بسطت نفوذها وهيمنتها على البلاد.

وقد عمل أحمد القرمانلي في البداية على تثبيت دعائم حكمه في الداخل وذلك بتطهير البلاد من عدد كبير من زعماء الانكشارية الذين كانوا سببا في الفوضى والاضطرابات الحاصلة داخل البلاد، كما قضى على حركات التمرد والعصيان التي ظهرت ضده في كل من المدن التابعة إلى طرابلس أو فزان أو بنغازي (برقة)، كما مهد هذا الأخير إلى استقلال طرابلس عن حكم الدولة العثمانية وجعل نظام الحكم داخل طرابلس نظاما وراثيا تتوارثه أسرته إلى غاية سنة 1835م[2]، وقد كان لقيام الأسرة القرمانلية في طرابلس الغرب سنة1711م منطلقا أعطى شكلا نسبيا من شخصية الدولة القومية بالمفهوم الحديث، مع انضوائها اسميا تحت غطاء الدولة العثمانية، فأضحت شبيه بحكومة وطنية، فكان جهازها السياسي والإداري والعسكري محلي، مثلما حدث في تونس قبلها سنة 1705م، كما تم رسم حدودها السياسية مع تونس بطريقة ودية [3].

وسرعان ما عرفت طرابلس الفوضى، بسبب أفراد الأسرة القرمانلية الذين تقاتلوا فيما بينهم على السلطة، مما مهد لثورات أخرى، ففي سنة 1788م بدأت جلبة الانشقاقات داخل الأسرة المالكة في الانتشار، الأبناء ضد الأب والإخوة ضد بعضهم البعض، وحتى القبائل فيما بينها، فتسببت في مهاجمة ونهب القوافل والمسافرين الذين يلاقونهم، ففي نوفمبر 1788م نهبت قافلة كبيرة قادمة من فزان في طريقها إلى طرابلس على بعد مسيرة اثني عشر يوما من المدينة، وحتى مدينة بنغازي حوصرت والباي فيها، مما استوجب عمل عسكري للحد من هذه الاضطرابات وقد انطلق الجيش بقيادة الباي حسن ومعه شقيقه يوسف، مع حلفائهم من القبائل سنة 1789م، هدفها إخضاع أولاد سليمان، وكان النصر حليف الباي حسن[4].

([1]) . جلال.، المرجع السابق ، ص 58.
([2]) . علي بن إسماعيل المرجع السابق ، ص 32.
([3]) . عمار جحيدر، " العلاقات الليبية التونسية في القرن التاسع عشر (ملاحظات أولية على نشاط الوكلاء) "، من المجلة التاريخية المغاربية (العصر الحديث والمعاصر)، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل ، السنة 10، العددان 29-30، تونس 1983، ص 125.
([4]) . كلود زليتنر ، المرجع السابق ، ص 399.

فهذه الأحداث التي جرت رحاها في المنطقة الطرابلسية قد أدخلتها في دوامة من الفوضى أدت إلى نهب القبائل وطردها بفعل مصادرة أراضيها إلى جانب عزوف الأفراد في استغلال أرضهم في ظل الاضطرابات والحروب، كما أن السياسة التي عرف بها العثمانيون أنهم إذا دخلوا أي منطقة لا يتدخلون في نظمها الداخلية وأعرافها الموروثة إلا بما يخدمهم، فأثر هذا على الناحية الاقتصادية والاجتماعية بحيث أن جل الولاة الذين تولوا الحكم لم تكن لهم سياسة خاصة في استغلال الأراضي الفلاحية أو تشجيع الحرف المحلية أو التجارة الداخلية وكذا الخارجية إلا بما يخدم مصالحهم[1].

***. طبيعة النظام الإداري لولاية طرابلس:**

هل تشابه النظام الإداري الطرابلسي مع ايالة الجزائر وتونس؟

سيطر على نظام الحكم في البداية رياس البحر الذين اعتمدوا على موارد البحر لإرساء حكمهم في المنطقة مثل مراد أغا ودرغوث باشا وعلج علي ولكن هذه السيطرة التي فرضها رياس البحر جعلت الدولة العثمانية تعمل على تطبيق نظام حكم جديد، فكان تقسيم منطقة شمال إفريقيا التابعة لها إلى ثلاث اوجاق، وعين على رأس كل وجق باشا وكان يتم تعينه من الأستانة كل ثلاث سنوات، وقد توجه الباشوات نحو خدمة مصلحتهم والدفاع عن لمتيازاتهم باستنزاف الموارد المالية للمنطقة وتبديدها باعتبارهم مرتبطين بمدة زمنية معينة ويعودون من حيث أتوا، وهذا ما جعل الانكشارية تثور عليهم (Révolte janissaires) وتستلم نظام الحكم منهم[2].

ويضاف إليها عدم تلقي الباشوات المرسلين من طرف الدولة العثمانية الدعم الكافي مما جعلهم يتخلون عن دورهم في ممارسة الحياة السياسية الفعلية فأصبحوا مثل الدمى في أيدي الجند ترمي بهم حيثما شاءت، ففي سنة 1603م حدث انقلاب عسكري في الايالة وتم فرض نظام الدايات وتولى السلطة صفر داي فأزاح الباشا المبعوث من اسطنبول كما بطش بالانكشارية[3].

فتغير نظام الحكم من الباشوية إلى الدايات، وأصبح الباشا المبعوث من طرف السلطان العثماني حاكما سوى على منزله فقط، أما السلطة الفعلية ففي يد الداي وهذا بداية من

([1]) . على بن إسماعيل، المرجع السابق، ص 25.
([2]) . ابن غلبون، المصدر السابق، ص 12.
([3]) . ايليتش بروشين، تاريخ ليبيا ...، المرجع السابق، ص 59.

الباشا الذي أرسل من الأستانة واسمه "علي" لخلافة عثمان فقد أبعد عن السلطة الفعلية وكانت مهمته إبرام الاتفاقيات مع الدول[1].

فأصبح أغاوات الانكشارية ينتخبون منهم حاكما يحمل لقب الداي وقد بقيت إدارة البلاد الحقيقية في يد الدايات، في حين أضحى الباشوات المبعوثون من الباب العالي عبارة عن ممثل للدولة[2]، ما فتئ هذا النظام حتى عرف نوعا من التحول بحيث تولى في جويلية 1711م أحمد باشا القرمانلي الحكم في طرابلس الغرب، وهو أول والي من الأسرة القرمانلية غيّر نظام الحكم إلى حكم ملك وراثي[3] توارثته أسرته إلى غاية سنة 1835م حيث عادت طرابلس الغرب إلى نظام حكم مباشر كما كان في أول عهدها[4].

وقسمت الايالة الطرابلسية إلى مقاطعات على رأسها بايات، وكان الباشا في طرابلس يعين ابنه أو آخاه بايا على أي إقليم مثل بنغازي، درنة، فزان وكان هؤلاء البايات يقومون بجمع الضرائب من المقاطعات[5].

ويظهر التنظيم الإداري الذي أقامه العثمانيون في منطقة فعلى رأس هرم السلطة الباشا التابع للسلطان العثماني عن طريق قبودان باشا، ويعتبر الباشا قائد الفرق الانكشارية المرابطة في البلاد، وإلى جانب الكاهية الذي يعتبر كنائب الباشا، وخزندار يختص في شؤون الخزينة المالية، وعدد من الخوجات وهم يقومون بوظيفة الكتابة والاستشارة وقاضي الجند وعدد من الدفتردار أي الموظفون الإداريون ووكيل الجباية والخراج ويتولى شؤون المخازن والتموين، أما المقاطعات فقد وضع على رأسها البك وهو لقب يمنح للضباط المكلفين بمهام أعلى، وبعدها صار لقبا خاصا بقائد الحملة (المحلة، النوبة) المكلفة بجباية الضرائب من السكان، ثم أطلق على صاحب السلطة التنفيذية في قيادة الجيش وفي الفترة الأخيرة صار يمنح لقب البك كلقب تكريم وتشريف يخص أبناء (الباشوات) أما لقب الداي فقد أخذ بمرور الزمن يقتصر بمعناه على الضابط المكلف بدفع رواتب الجند[6]، والديوان كان يعالج أمور الشؤون العامة للحرس الانكشاري برئاسة أغا،

---

(1) . كلود زليتنر ، المرجع السابق ، ص321.
(2) . ناجي ، المرجع السابق ، ص 152.
(3) . De Disson, Op.cit. p25.
(4) . علي بن إسماعيل، المرجع السابق ، ص 32.
(5) . كلود زليتنر ، المرجع السابق ، ص 392.
(6) . روسي، المرجع السابق ، ص 215.

أما رئاسة البحرية فقد منحت للقبودان رايس مسؤولية على جميع السفن التابعة للباشا أو الداي[1].

ويتضح مما سبق أن هؤلاء القادة الطرابلسيون قد أهملوا وسائل الإنتاج و ربطوا أنظمتهم بالنشاط العسكري والبحري كمصدر رئيسي للاقتصاد وأعطوا الأولوية للأمور العسكرية على حساب التنظيمات الاقتصادية،[2] كما أن سياسة فرض الضرائب قد أججت نار الفتن داخل البلاد، حيث رفعت بعض القبائل لواء التمرد تعبيرا لرفضها للسياسة الجبائية التعسفية المفروضة عليها مثلما كان الأمر في الجزائر العثمانية.

ثالثا: ظروف انضمام تونس للدولة العثمانية: (1574م)

في نهاية القرن الخامس عشر في سنة 1494م تولى السلطان محمد الحكم على تونس، وكانت الأمور قد مالت إلى الضعف، فلم يستطع هذا الأخير إعادة الأمور إلى ما كانت عليه في عهد أبي عمر بن عثمان(1435-1488م)، حيث أن بعض المناطق أعلنت استقلالها عن المملكة الحفصية مما أضعف إمكانياتها، كما أنها كانت تفتقر إلى جيش نظامي مكتفية فقط بالولاء القبلي وإتباع السيرة الحسنة، ولما آل الحكم إلى الملك أبي عبد الله محمد لم يجد فرصة لسيطرة على هذه المناطق المتمردة[3]، ويقول ابن أبي دينار حتى القيروان ثارت وفشل في إخمادها ورجع منهزما من طرابلس وبجاية، كما صادف حكم هذا الأخير ظهور طلائع العثمانيين وعلى رأسهم الإخوة بربروس، وتزامن مع التكالب الاسباني على المنطقة الساحلية لإفريقيا الشمالية، على اثر سقوط آخر معقل للمسلمين في الأندلس، وفي هذا الوسط الداخلي الضعيف والخارجي المحدق بالخطر جعله يفكر في

([1]). De Disson, Op.cit. p26.

([2]) . جلال، المرجع السابق ، ص 61.

([3]) . حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، الدار التونسية للنشر، تونس 1976، ص 149.

مورد مالي، فاستغل قدوم عروج والسماح له باستعمال أحد موانئه بمدينة جربة مقابل خمس الغنائم[1].

ويقول أحمد بن أبي الضياف في كتابه إتحاف أهل الزمان أن عروج وخير الدين بعد أن طاب لهما المقام عند الملك الحفصي محمد بن الحسن واهتمامهما بالجهاد البحري، ونتيجة الضغط الاسباني في سواحل شمال إفريقيا، فقد قام أهل بجاية بالاستنجاد بهما، فلبيا طلبهم في رد العدو الاسباني وتوجها منها نحو الجزائر، وقد طلب الإخوة بربروس من المولاى الحسن إمدادهم بالبارود فتماطل خوفا على ملكه، وكان هذا عاملا من عوامل التوتر بين الطرفين، وساءت أكثر عندما تم ربط الجزائر بالدولة العثمانية بحيث تآمر ضده مع أمير إمارة كوكو ابن القاضي، وهو ما أدى إلى خروج خير الدين من مدينة الجزائر إلى جيجل ثانية[2].

وبوفاة السلطان الحفصي عام 1526م قام خير الدين باستعادة مدينة الجزائر من ابن القاضي، ولما آل الحكم إلى الحسن لجأ أخوه الرشيد إلى الجزائر فانتهز خير الدين هذه الفرصة، وقام بتحضير حملة ضد الحسن في 1534م ودخلها بسهولة، وفر منها الحسن نحو البوادي بحثا عن مساعدة، وعوض أن يعلن الرشيد ملكا على تونس قام خير الدين بربطها مباشرة بالدولة العثمانية، فتمكن المولاي الحسن من العودة إليها بمساعدة الأسبان في جويلية 1535م[3]، وخرج خير الدين منها متوجها نحو عنابة وقد كان هذا الأخير قد عين كقبطان باشا (أمير أمراء البحر) من طرف السلطان العثماني في 1533م[4].

وكانت موافقة ملك الاسباني شارل الخامس في مساعدة الحسن الحفصي قصد القضاء على العثمانيين في بلاد المغرب وعلى رأسهم خير الدين، لأن الوجود العثماني في تونس عبارة عن تهديد صريح لمملكته التي تضم جنوب ايطاليا وصقلية، إلى جانب أهمية الموقع الذي تحتله تونس والمشرف على الممر المتحكم في الضفة الشرقية والغربية للمتوسط، وقد دافع خير الدين ورجاله بكل شجاعة عليها إلا أن القوة الاسبانية قد تفوقت

([1]) . محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني المعروف بابن أبي الدينار، المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس، ط3، دار المسيرة، بيروت 1993، ص 200-210.

([2]) . احمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تحقيق لجنة من كتاب الدولة للشؤون الثقافية والأخبار. ج2. النشرة الثانية، دار التونسية للنشر، تونس 1977، ص 12.

([3]) . محمد بن محمد الأندلسي الوزير السراج، الحلل السندسية في الأخبار التونسية، تقديم وتحيقي محمد الحبيب الهيلة، ط1، المجلد الثاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1985، ص 225.

([4]) . جوليان ، تاريخ إفريقيا ...، ج2، المرجع السابق. ص 330-331.

عليهم، وقد أباحها الحسن للأسبان ثلاثة أيام مات فيها الثلث وأسر الثلث ونجا الثلث، فالمأسور فديته بلغت من المال ألف دينار[1]، فملك الأسبان حلق الوادي وحصنوها تحصينا جيدا،[(2)] مع تبعية السلطان الحفصي إلى الملك الاسباني، وغيرها من الشروط المذلة التي قبلها الحسن بدون تردد، وهذا ما أدى إلى حدوث ثورات داخلية ضده مثل ثورة الشابيين التي كانت ما بين سنتي 1535-1542م[(3)]، وفي منستير وسوسة وسفاقس والمهدية بدعم من العثمانيين، فتابعهم المولى حسن وضيق على الشابية Chabbïa بالقيروان وفي النهاية اخضع المدن المنشقة عنه مدعما بالقوات الاسبانية المرابطة بتونس[(4)].

وقد جاء بعده ابنه أبي العباس أحمد الذي كان عاملا في بونة، بعد انتشار الفوضى في البلاد، بدعم من أهل الحاضرة بعزل أبيه ومناصرته على تنصيبه بدل أبيه، فكان رد فعل الحسن محاربتهم بتأييد من اسبانيا، ولكنه فشل في ذلك مما أوقعه في أسر ابنه الذي قام بسمل عينيه[(5)].

وانطلق عهد السلطان أحمد (1542-1569م) من نقطة البداية بسبب إفلاس خزينة والده التي أنفقت على الجند الاسباني، ومما شاع عليه أنه كان يؤمن كثيرا بالمنجمين الذين تنبؤا له بأن رجلا من الأعلاج البيض واسمه "علي" يقضي على حكمه، فقام بجعل حاشيته وحرسه الخاص من أهل السودان، وفي عهده عرفت مهدية غزوا من طرف نابولي وجنوة عام 1550م، وجربة التي أخذها منهم درغوث باشا وتوجه منها نحو طرابلس حيث شارك في فتحها سنة 1551م، ثم استدعاه أهل القيروان فاستجاب لهم وطرد منها محمد بن الطيب الشابي وخلفه حيدر باشا عليها[(6)].

وفي ظل هذه الأحداث فقد اهتم السلطان العثماني بهذه الجهة منذ جوان 1551م حتى افريل 1556م، بحيث قام الرايس درغوث على الجهة الشرقية من بلاد المغرب بجعل المهدية مقر قيادته، كما قام بضم جربة وقفصة وطرد الشابيين ودخل القيروان في جانفي 1558م، وحتى أن أبا العباس أحمد كان غير محبوب لدى الرعية لبقاء الاسبان بتونس

([1]) . حسن حسني، خلاصة...، مرجع سابق، ص 152.

([2]) . Mercier, Op.cit. T3, p37.

([3]).De Disson, Op.cit. p111.

([4])Mercier, Op.cit. T3, p45.

([5]) . أبي الضياف، إتحاف أهل...، ج2، المصدر السابق ، ص 13-16.

([6]) . أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، الجزء 1 ، النشرة الثانية، دار التونسية للنشر، تونس 1976، ص 244.

وكذا ثقل الضرائب المفروضة عليهم، مما جعلهم يتطلعون إلى حكم العثمانيين، ففي 1563م قامت هيئة تونسية بالتوجه إلى دار الخلافة الإسلامية باستانبول طالبة المساعدة منهم[1].

وفي هذه الأثناء كان الملك أبو العباس أحمد يفكر في مكيدة لوزيره الخضار ولكن هذا الأخير أحس بها فقام بالاتصال بـــالعلج علي باشا، الذي خرج إليها من الجزائر في 1565م، والتقى الجمعان في باجة فانهزم أبو العباس أحمد، وفر من تونس ليلا مع أهله محملا بما خف حمله وغلا ثمنه نحو حلق الوادي ومنها إلى مالطة، فأصبحت المدينة تونس مفتوحة أمام العلج علي باشا وجنده[2] فدخلها دون أي مقاومة في1569م، بعد أن قام بإخضاع المدن الداخلية والساحلية واستخلف عليها القائد رمضان (1569-1571م) وكلفه بالمحافظة على الأمن، فربطت إدارتها بالجزائر وأصبحت تحكم على شكل سنجق، أما سوسة والقيروان ومناستر والمهدية فقد ربطت بطرابلس الغرب[3] كما أخذ علج علي من التونسيين البيعة للسلطان العثماني حيث دعي له في المنابر وضربت السكة باسمه[4].

ولكن بعد معركة ليبانت سنة 1571م التي انهزمت فيها القوات البحرية العثمانية[5]، قد حفزت الاسبان على شن حملة ضد تونس في 1573م، فاستولوا عليها بسبب وجود حامية عثمانية صغيرة بها، التي انسحبت باتجاه الجنوب بقيادة رمضان باشا نحو القيروان، التي كان يحكمها حيدر باشا، فدخل الجيش الاسباني إلى تونس وفرض على أحمد بن الحسن شروط ثقيلة حيث طلب الملك الاسباني من أحمد نصف البلاد فأبى ورفض، لكن أخاه محمد بن الحسن قبل بهذه المساومة، وتوجه على رأس جيش من الأسبان نحو تونس التي عاث فيها الجند الاسباني فساد مدة من الزمن[6].

ولكن هذه المرة كان الرد عنيفا من طرف الدولة العثمانية بتوجيه ضربة قاضية إلى الوجود الاسباني في منطقة والمتحصن في حلق الوادي (La Goulette)، ففي 1574م وجهت حملة عسكرية لرد تونس تحت قيادة الوزير سنان باشا والقبطان علج علي إلى

---

(1) . التر ، المرجع السابق، ص ص227 -237.
(2) . أبي الضياف، المصدر السابق، ج2، ص 244.
(3) . التر ، المرجع السابق ، ص 229-237.
(4) . أبي الضياف، المصدر السابق ، ج2، ص 17-20.
(5) . محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العثمانية ، تحقيق إحسان حقي، ط1، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1981، ص 207.
(6) . أبي الضياف، نفس المصدر، ج2، ص 21.

جانب مصطفى باشا طرابلس الغرب ورمضان باشا الجزائر[1]، وحيدر من جنوب تونس وبعد معركة عنيفة بين الطرفين انهزم فيها الأسبان وانضمت تونس مباشرة تحت لواء السيادة العثمانية[2].

فبعد جهد تمكن الوزير سنان باشا من تحرير تونس من الوجود الاسباني وتم أسر الأمير محمد بن الحسن وحمله إلى القسطنطينية، وتم زوال الدولة الحفصية في نفس السنة، وقام سنان باشا بتنظيم تونس ووضعها تحت إمرة حيدر باشا ويساعده كل من الداي كأمير على العسكر والباي لضبط الجباية وهيكلة استخلاصها، فعاد الوزير سنان وعلج علي إلى مقر الخلافة العثمانية[3].

***. طبيعة النظام الإداري لايالة بتونس**

ما مميزات الحكم الإداري لايالة تونس؟ وبما اتسم؟

فيكون بذلك القائد سنان باشا قد وضع الأسس الأولى لتنظيم إدارة هذا الإقليم بعد فتحه في سنة1574م وانتهى فيها عهد الحفصيين، وارتبطت تونس في البداية مع الجزائر واعتبرت تونس باكوية تابعة إلى الجزائر حتى قامت حاميتها في 1590م بالانفصال عن الجزائر وحاولت أن تقلد أوجاق الجزائر، بتنصيب أحد رجال العسكريين منهم كحاكم لقبوه باسم الداي ويتولي رئاسة تونس، ووافقت عليه الخلافة العثمانية منذ 1590م، بداية بإبراهيم رودسلي وقد وضع نظام حكم للأقاليم وحدد مقدار جبي كل إقليم، ومن بعده عثمان داي (1593-1610م)، ثم يوسف داي(1610-1637م) والأسطى مراد(1637-1640م) بحيث سيطرت طائفة الرياس على الوضع لأن موارد البلاد الأساسية كانت تأتي من حركة الجهاد البحري، وكانت التجارة والملاحة السلمية تشكل عنصرا هاما في الاقتصاد التونسي، كما أنها كانت على صلات تجارية مع وسط إفريقيا واستخدمت موانئها لتصدير البضائع نحو أوروبا[4].

كما قسمت تونس إلى قيادات، وصلت إلى 60 قائدا يساعدهم خلفاء وشيوخ، وكان القائد في مقاطعته بمثابة الباي إذ كان واليا وقاضيا في نفس الوقت ومسؤولين عن الإدارة

---

(1) . حسن حسني، مرجع سابق، ص 156.
(2) . أبي الضياف، المصدر السابق ، ج2، ص24.
(3) . نفسه ، ص 31.
(4) . جوليان ، المرجع السابق ، ج2، ص 356.

وجمع مبالغ مالية معينة من الضرائب[1]، ويتم تعيينهم مقابل لزمة يدفعونها للباي للحصول على امتياز جمع الجزية والضرائب المفروضة على سكان المناطق التي يحكمونها[2]، وتركت القبائل تحت حكم شيوخها فالقبائل القاطنة في السهول كانت خاضعة تدفع الضرائب في حين المتحصنة بالجبال كانت ممتنعة عن دفع الضريبة كالخمير ووسلاتة، وأيضا هناك قبائل تتقاضى من السلطة الحاكمة الهدايا حتى تبقى الطرق أمنة فلعب شيخ القبيلة دورا هاما في ذلك[3]، وإذا كثرت الشكاية عن أي قائد أو شيخ قبيلة فان الباي يعمد مباشرة إلى خلعه[4].

وفي ظل هذا الوضع زادت سلطة البكوات فسيطروا على نظام الحكم وتولوا السلطة باسم الباي وعملوا على توريث هذا المنصب إلى خلفهم، كما أنهم لم يهتموا بالجهاد البحري[5] وبذلك قضى البايات على حكم الدايات وهذا ما جعل تونس في عهدهم كمركز تجاري هام، تأتي إليها القوافل محملة بالمنتجات الإفريقية السوداء، وتقوم بتوزيعها على التجار الأجانب، كما أن تونس تعتبر حلقة اتصال هامة تقع على طريق القوافل الرابط بين الأقاليم المغاربية الجزائر والمغرب الأقصى من جهة و طرابلس ومصر والمشرق من جهة أخرى[6].

وفي منتصف القرن السابع عشر تمكن أحد البايات أن يخضع حكومة الداي بتونس لنفوذه الشخصي، بل وحتى توريث منصب الباي لأبنائه فتكونت أسرة حاكمة في تونس تعرف باسم الأسرة المرادية[*] وسيطرت على البلاد إلى غاية 1702م[7]، فكان تحت تصرف البايات قوة عسكرية مشكلة للمحلة، معتمدة على السكان المحليين، وهذا لتقوية نفوذهم في منافسة الأنظمة العثمانية التقليدية من باشاوات ودايات وفرض أنفسهم عليها شيئا فشيئا، في السيطرة على تسيير مقاليد الحكم، خصوصا بعد إخضاع بعض القبائل الثائرة وتنظيمها تحت غطاء عسكري في شكل جيش مركب من السكان تحت اسم زواوة كمشاة،

---

(1) . التجومي الهادي، تاريخ تونس الاجتماعي 1881-1956، ط 2، نشر دار محمد علي الحامي، تونس 2001، ص 15.
(2) . أندري بايسونال، الرحلة إلى تونس (1724)، ترجمة وتحقيق محمد العربي السنوسي، مركز النشر الجامعي، تونس 2004، ص 53.
(3) . بايسونال، الرحلة، ص 117.
(4) . ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج3، ص 111.
(5). De Disson, Op.cit. p111.
(6) . جلال، المرجع السابق ، ص ص 54-55.
(*) . الأسرة المرادية: وكان مراد قورسو مؤسس هذه الأسرة قد دربه رمضان باي على قيادة المحلة فكان يجوب الأرياف لاستخلاص الضرائب، وبموت رمضان باي في 1613م تقلد هو وظيفة الباي (عن الهادي الشريف، تاريخ تونس، ص 78.)
(7) . حسن حسني، مرجع سابق، ص 167.

وصبايحية كفرسان، وقبائل مخزنية، وكانت هذه القوى العسكرية خارجة عن يد الداي وديوانه تابعة إلى الباي مباشرة[1].

كما قام الباي حمودة باشا المرادي بإنشاء قصره في الباردو، فجعله ذلك بعيدا عن أنظار ومراقبة الداي والإنكشارية، وأحاط نفسه بأعيان وعسكر من السكان المحليين، وهو الأمر الذي جعل الداي يفقد منصبه في الحكم، فأصبح تعيين الدايات يتم بمباركة البايات منذ1655م، فمراد الثاني بن حمودة وصل إلى إقالة الدايات من مناصبهم سنة1673م، وهي صورة لسيطرة البايات المراديين على نظام الحكم، غير أن تونس بعد1675م على إثر وفاة مراد الثاني، دخلت في فترة من الحروب بين أفراد الأسرة المرادية حول السلطة وانتهت باعتلاء مراد الثالث للسلطة سنة 1699م الذي كانت نهايته على يد إبراهيم الشريف في 1702م[2].

هذا الأخير سقط أمام ضربات الجند الجزائري في 1705م حيث أسر، فاعتلى عرش تونس حسين بن علي الذي كان كاهية إبراهيم الشريف، وبالموازاة اختارت الإنكشارية محمد خوجة الأصفر دايا، وبعد صد الهجمة الجزائرية التي تراجعت في أكتوبر1705م، والتي أعطت مكانة للحسين بن علي، الذي عمل على التخلص من الداي الأصفر ومن إبراهيم الشريف الذي أطلق من أسره ليثير الفتنة داخل البلاد[3] بإيعاز من داي الجزائر حسين خوجة وذلك مقابل دفع فدية قدرها 150 ألف قرش فيما بعد[4].

وحتى يفوت الفرصة على معارضيه قام الحسين بن علي بالاتصال باسطنبول للحصول على فرمان التولية وكان له ذلك في جوان 1706م، فجمع الباي السلطة بين يديه، في ظل تراجع دور الإنكشارية وعددها وتراجع أهمية الداي والديوان وإخضاع رجال الدين تحت السلطة عن طريق الألقاب الشرفية وغيرها من الإغراءات[5].

فقضى حسين بن علي على نظام الدايات ووضع الأسس لأسرته الحاكمة في تونس والتي امتدت من سنة 1705م حتى إعلان الجمهورية سنة 1957م[6] كما استعان بالأعيان

([1]) . محمد الهادي الشريف ، ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس (من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال)، تعريب : محمد الشاوش، محمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس 1993، ص 78.

([2]) . الهادي الشريف ، تاريخ تونس...، ص 80.

([3]) . حسن حسني، مرجع سابق، ص 175.

([4]) . الفونص روسو، الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، نقلها عن الفرنسية الد. محمد عبد الكريم الوافي، ط1،منشورات جامعة قارنوس، بنغازي 1992، ص 165.

([5]) . الهادي الشريف، المرجع السابق ، ص 82.

([6]) . العقاد، المرجع السابق ، ص ص 30-31.

وأصحاب المال فأشركهم في استغلال الموارد الاقتصادية للبلاد فظهرت عائلات من اللزامة توارثت هذا المنصب، وأسر من الوكلاء يديرون أملاك البايلك، أما في البوادي فقد استخدم قبائل المخزن مثل قبيلة دريد وجعل من رؤسائها مستشارين ومقربين له[1].

وقد ظهرت خلافات في عهده حول توريث الحكم بين البيت الحاكم، فثار ضده ابن أخيه علي باشا في 1728م مستعينا في ذلك بالقبائل والطوائف التي كان النظام لا يحسن إليها مثل سكان جبل وسلاتة وأولاد عيار وغيرهم ولكنه فشل في محاولته مما أعاد قبضة الحكم من جديد إلى حسين باي وفرار علي باشا إلى الجزائر[2].

وسجن فيها مقابل دفع تونس سنويا عشرة ألاف ريال بندقي للخزينة الجزائرية، لكن الحسين بن علي أوقفها فقامت الجزائر بإطلاق سراح علي باشا في1735م ودخل تونس بمناصرة الجزائر تحت شروط مغرية ونصب بايا عليها وهذا ما أدخل البلاد في حرب لمدة خمس سنوات أخرى بين علي باشا وعمه وقد أثر هذا الصراع على السلطة في الوضع العام للايالة التونسية في جانبه الاقتصادي والاجتماعي، حيث تم تقسيم البلاد إلى قسمين: حسينية وهم الموالون لحسين بن علي ومنهم: القيروان، سوسة، المنستير، المهدية، صفاقس و قرى الساحل، أما من العربان: فقبائل دريد، جلاص، أولاد عوف، أولاد سعيد والهمامة، أما القسم الثاني المعروف بالباشية ومنهم: مساكن، القلعة الصغرى، زاوية سوسة، جبل وسلات، قبائل ماجر، الفراشيش، أولاد عيار وغيرهم[3].

وكانت نهاية هذا الصراع في1740م بانتصار علي باشا وابنه يونس على حسين بن علي وقطع رأسه، مما اضطر أبناء المقتول لتوجه إلى الجزائر وشكلوا ورقة ضغط جديدة على بايات تونس،[4] وهو ما جعل علي باشا يبقي دائما مواليا لداي الجزائر[5] علاوة على دفع اتاوة سنوية مقدرة بـــ 50 ألف قرش عثماني[6].

وفي سنة 1740م تدهورت العلاقات بين تونس والجزائر على إثر اللهجة الآمرة التي كان يتوجه بها الدايات الجزائريون إلى علي باشا في مطالبته بدفع ما عليه من إتاوة وبرفضه، تحركت القوات الجزائرية نحو تونس سنة 1746م ولكنها انهزمت في الكاف لتعود بعد

---

(1) . الهادي الشريف، المرجع السابق ، ص 83.

(2) . Mercier, Op.cit. T3, p347.

(3) . روسو، الحوليات...، ص 183.

(4) . الهادي الشريف، المرجع السابق ، ص 84.

(5) . Mercier, Op.cit. T3,p365.

(6) . روسو، مرجع سابق، ص 181.

عشر سنين لتدخل مدينة تونس وتنصب أبناء حسين بن علي وهما محمد وعلي في سبتمبر 1756م، فدخلت تونس تحت طاعة الجزائر لمدة خمسين سنة بتنفيذ الأوامر ودفع الضريبة، وعرفت تونس فترة من الاستقرار(1)، وهذا بعد اتفاق الذي تم بين الطرفين على دفع إتاوة سنوية في شكل شحنتين كبيرتين من الزيت لاوجاق الجزائر مع تدمير الحصون الحدودية(2)، وهو ما جعل تونس تنتعش في فترة حكم علي باي الحسيني من خلال إقامة علاقات تجارية خارجية مع كل من فرنسا وانجلترا لتعود إلى سابق عهدها(3)، وبقيت تونس تدفع الجزية للجزائر إلى غاية اندلاع الحرب بين الايالتين ما بين 1806م-1807م في عهد حمودة باشا (1782-1814م)(4).

لتدخل تونس في عهد حكم حمودة باشا إلى نوع من لارتقاء والازدهار و يرجع هذا إلى الظروف التي ورثها، وإلى شخصية هذا الأخير، الذي اتبع سياسة وفرت الأمن والهدوء داخل البلاد بالتحالف والاشتراك مع الأعيان من السكان، واعتدال النظام الجبائي الداخلي بفضل تضاعف الدخل الخارجي من جهاد بحري وتجارة خارجية(5)، غير أن هذا الوضع تغير بعده ودخلت تونس في عدة مشاكل اقتصادية أهمها الأزمة المالية التي فتحت الباب أمام التدخل الخارجي في المنطقة ورغم محاولة بعض البايات الحسينين مثل حسين باي الذي تولى الحكم في 1824م إدخال تونس في طريق التقدم وقد قام بتنظيم الجيش على الطريقة الأوروبية وحتى احمد باي الذي تولى في 1837م حاول إدخال إصلاحات(6)، إلا إن الوضع كان أكثر صعوبة من طموحات البايات فوقعت تحت الحماية الفرنسية سنة 1881م.

***. مميزات وخصائص ايالات المغرب العثماني:**

ومن خلال ما تقدم يظهر أن ايالات شمال إفريقيا بعدما أصبحت ولايات عثمانية انتدب عليها باشاوات، كما أطلق عليها اسم الاوجاق أوالسناجق، وهذا يؤكد طابعها العسكري الذي سيطر عليه بصفة مستمرة مجموعة من عساكر الانكشارية الأتراك، فكان ذلك العسكر عمود النظام، وبالتالي المستفيد الوحيد منه، فكانت مهمته حماية البلاد من أي

---

(1) . الهادي الشريف، المرجع السابق، ص86.
(2) . روسو، مرجع سابق، ص 216.
(3) . Mercier, Op.cit. T3,p387.
(4) . محمد بيرم الخامس ، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار ، ج2، ط1، المطبعة الإعلامية، مصر 1302هـ ص 2.
(5) . الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 88.
(6) . De Bisson, Op.cit. p 111.

اعتداء خارجي إلى جانب فرض النظام العثماني، وهذا العسكر خاضع لمجلس أعلى مسمى بالديوان متكون من ضباط ساميين من آغوات وبولكباشية، ولعب هذا الديوان دور كبير في تحرك الحياة السياسية والعسكرية داخل بلاد المغرب العثماني.

ولاستمرار هذا النظام كان لزاما توفير موارد تضمن أجور الجند وممثلي السلطة العثمانية ومداخيل للخزينة، فكانت هناك ضرائب متنوعة مست مختلف الأنشطة التي مارسها الإنسان المغاربي، فيقوم البايات بخرجات لجمع تلك المطالب خارج الحواضر على رأس العسكر النظامي (المحلة)، وفي أوقات معلومة من السنة، أما في الحواضر فقد فرضت مكوس متنوعة على الصنائع وتنقلها واستهلاكها، كما أن الجهاد البحري قد أخذ جزء من مداخيل هذه الأقطار في الفترة الأولى(1)، كمظهر بارز في العملية الاقتصادية، وفي تفعيل الحياة العامة، مما جعلها تحصر نشاطها على مظهر معين، دون العمل على إيجاد بدائل له، فبنت هذه المنطقة رخاءها على ما تدره الأموال القادمة من هذا النشاط وتوجيه الاهتمام لممارسته وفي أغلب الأحيان مشارقة أو مسيحيون أسلموا.

أما على مستوى العلاقات بين حكومات المنطقة فتميزت في اغلبها بالصراع والتناحر خاصة بين الجزائر وتونس فإنها تميزت بالصراع والحرب منذ أن دخلت الجزائر إلى فلك الدولة العثمانية(2) واعتمدت الحكومتين في بعض المرات في صراعهما على القبائل الحدودية وانجر على ذلك عدة معاهدات مثل الصلح الذي تم في 17 ماي 1628م وجاء في بنده الرابع: إذا تجاوزت أي قبيلة حدود الايالة الأخرى فإنها تخرج منها ويكون خراجها للايالة المنتقل إليها(3)، مثل قبيلة أولاد سعيد بتونس وقبائل الحنانشة بالجزائر، فهذه القبائل كانت كثيرة التنقل بين حدود البلدين خصوصا في مواسم جمع الضرائب، وقبائل الانجاد بالجهة الغربية نحو المغرب الأقصى.

وفي بعض المرات تقوم تلك القبائل بتجاوزات مما يجعل نظام الحكم يقوم بالإغارة عليها حتى ولو كانت في أراضي الدولة المجاورة مثل الحملة التي قام بها علي باشا بن علي ضد عشائر النمامشة التي دخلت إلى الأسواق التونسية في الجريد ورفضت تقديم الرسوم، كما تعرضت إلى ركب الحجيج المغربي في سنة 1750-1751م وبطلبهم رد ما اخذ لهم

---

(1) .الهادي الشريف ، المرجع السابق ، ص 68-69.

(2). A. Berbrugger. « Des frontières de Algérie ». in R.A. N° 4. Alger1859-1860. P 401.

(3) . روسو، الحوليات...، ص203.

من قبائل النمامشة وهذا ما جعل الحكومة الجزائرية تكثف من حامياتها على هذه الجهة مثل حامية تبسة وبسكرة(1).

فالجانب السياسي لدول المغرب المنطوية تحت حكم الدولة العثمانية كان له أثر في انهيار اقتصادياتها، كأنظمة الحكم فقد مرت بعدة تنظيمات فمن البكلرباوية إلى الباشوية ثم الأغاوية فالداياوية أو البايوية، فكل هذه التنظيمات للحياة السياسية قد أدخلت المجتمع المغاربي إلى القيام بثورات ضد هذه الأنظمة إما نتيجة للضرائب التعسفية والثقيلة، أو تغريم أو مصادرة الأملاك وهذا ما أدى إلى عدم الاستقرار الداخلي لهذا المجتمع في العهد العثماني، وعدم اهتمام الفلاح بأرضه، والحرفي بمهنته، والانصراف بالتالي عن الموارد اللازمة للتعليم وتحسين الصحة وعدم مواكبة التحولات الجيوسياسية التي طرأت على المنطقة، فنجم عن ذلك انحطاط وركود اقتصادي واجتماعي كانت له عواقب وخيمة أثرت على مجرى الأحداث.

(1) . ناصر الدين سعيدوني، " الإنسان الاوراسي وبيئته الخاصة (دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينة الاوراس قبل وأثناء العهد العثماني)"، عن مجلة الأصالة، العدد 60-61، أوت- سبتمبر 1978، مطبعة البعث، الجزائر 1978، ص 134.

الفصل الرابع: الواقع الاجتماعي للمنطقة المغاربية:

أولا: مميزات وخصائص سكان منطقة بلاد المغرب:

1. أصل سكانها:

يقطن ويعمر جهات المغرب العربي من شرقه إلى غربه جنس بشري واحد له خصائصه، وهو الجنس الأمازيغي ذو الأصول التاريخية القديمة، التي تعود إلى حضارات قديمة فهناك من يرجعها إلى ما قبل التاريخ إلى العصر النيوليتيكي بظهور سلالتي الإنسان المشتي بالسواحل والإنسان القفصي بالدواخل التي تصبح مناطق تتقل الجيتول منذ عصر الحجر المصقول[1]، وعرفت هذه المنطقة بثراء تركيبتها البشرية عبر مر العصور من خلال دخول أجناس أخرى إليها إما مستعمرة أو مستوطنة ومنهم الإغريق الذين سموا سكان المنطقة من غرب مصر إلى المحيط باسم الليبيين، وقد سماهم الفراعنة القدماء بالتحنو[2]، والرومان الذين أطلقوا على سكان هذه المنطقة إسم البرابرة أي الذين استعصوا عن الحضارة اللاتينية، وعند دخول الفتح الإسلامي والعرب إليهم عربوها كما هذبوا هذا المصطلح فأصبح البربر، كما عمموه على كامل سكان المنطقة[3].
فاستقر بالمنطقة في جزئها الشمالي الليبيون وفي الجنوب الجيتول(Gétules)، وقد تمايزا في نمط المعيشة، بين الاستقرار (الحضر) والترحال (البدو الرحل) وكان ذلك وليد البيئة الجغرافية التي يعيش فيها كل قسم، ويرجع النسابة البربر في أصولهم إلى فريقين فريق شمالي وعمر منطقتي التلال والشطوط عرفوا في فترة من التاريخ باسم النوميديين (Numides) والمور وفريق جنوبي عمر الهضاب وجنوبي الواحات والجبال ومناطق الجريد وعرف باسم الجيتول وتميز بالترحال، وعدم الارتباط بالأرض[4].
وأما فيما يخص نسب سكان المنطقة فيرجع انتساب البربر إلى ولد بر بن قيس بن عيلان كما قسموا إلى قسمين فرع: البربر البتر وهم أولاد مادغيس الأبتر، والبرنس فهم أبناء برنس بن سفجو الذي ينتهي نسبهم إلى حام، ويرجع ابن حزم الذي نفي هذه النساب إلى

([1]). محمد الهادي حارش، التاريخ المغاربي القديم(السياسي والحضاري منذ فجر التاريخ إلى الفتح الإسلامي)، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1992، ص 27-29.
([2]). مؤنس، المرجع السابق ، ص42.
([3]) . حارش، التاريخ المغاربي ...، المرجع السابق ، ص 27.
([4]) . جوليان ، المرجع السابق ، ج2، ص 356.

أن البربر من ولد كنعان بن حام بن نوح "عليه السلام" أي أن البربر حاميون إفريقيون، وسانده في ذلك ابن خلدون، فانقسم البربر إلى مجموعتين كبيرتين الحضر وأنصاف الحضر ويسمون البرانس والبدو يسمون البتر[1].

ومن قبائل البرانس نجد مصمودة وازداجة، اوربة، عجيسة، كتامة، صنهاجة، اوريغة لمطة، هسكورة وجزولة، أما قبائل البتر المشهورة نجد أداسة، نفوسة، ضريسة ولواتة[2] بحيث ساهمت التأثيرات الخارجية التي عرفتها المنطقة إلى انتشارهم وتوزيعهم في كافة المنطقة الشمالية للقارة الإفريقية وذلك بتعدد فروع تلك القبائل بمرور الزمن.

ورغم كل ما عرفته بلاد المغرب القديم من استعمار أجنبي فإنهم لم يعرفوا من المغرب إلا السواحل، باستثناء ما كان من توغل للرومان والبيزنطيين، حتى جاء الفتح العربي الذي أوغل في دواخل إفريقيا، وعمل الفاتحون العرب على إدخالهم للإسلام ونشره، وفي النهاية أقبلوا على الإسلام وشاركوا في عمليات الفتح سواء في أرض المغرب وحتى في الأندلس وفي جزائر البحر الأبيض المتوسط ودواخل إفريقيا، مستغلين في ذلك خطوط القوافل التجارية المتوجه نحو داخل القارة، غير أن الوضع السياسي الذي احتدم بسبب الاختلاف العقائدي أدى إلى فتن وحروب داخل بلاد المغرب الإسلامي، فلعبت تلك الفتن التي حدثت خلال الحقبة الأخيرة من العصر الأموي إلى تغيير مواطن القبائل البربرية، واختلاطها ببعضها ومع العرب، فنشأت جماعات بربر مستعربة وعرب وبلديين[3].

كما لعبت القبائل الهلالية دور في تقليب الأوضاع في إفريقيا من طرابلس إلى وادي الشلف في منتصف القرن 5هـ /11م، وأوغلوا في نواحيه كلها، وكانت هناك حروب بينهم وبين البربر أثناء قدومهم وانتهت باختلاط الطرفين، وكان هذا من أكبر العوامل في تعريب المغرب، وقد نقل الموحدون جماعات منهم إلى المغرب الأقصى من بني هلال بن عامر بن صعصعة وبني سليم منصور واستقروا بوادي أم الربيع ووادي درعه، فاختلطت الأجناس وتغيرت المواطن وزاد اختلاط القبائل الهلالية بالبربر[4].

([1]) . عبد الرحمن أبو زيد ولي الدين بن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج12، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1996، ص190.

([2]) . موسى لقبال، تاريخ المغرب الإسلامي، ط4، دار هومة للطباعة و للنشر والتوزيع، الجزائر 2001، ص 21-22.

([3]) . مؤنس، المرجع السابق ، ص45

([4]) . مؤنس، المرجع السابق ، ص 62.

فشكلت بلدان المغرب العربي جماعة بشرية، ترجع وترتبط بالحضارة الإسلامية التي تضم وحدة العالم العربي، وهذه الجماعة لها خصائصها الاجتماعية المستمدة من روح الإسلام، مثل الحياة في شكل عائلي مهيكل يشرف على هذه الوحدة الاجتماعية أكبرهم سنا كالأب مثلا أو الأخ الأكبر أو الأم، ورب العائلة ينفق على أفراد البيت ويوجههم نحو التعليم، ويحمي أفراد عائلته كما يتحمل واجباتهم وحقوقهم نحو أفراد العائلات الأخرى ولا تعيش العائلة المغربية منطوية على نفسها بل تتشارك مع العائلات الأخرى في السراء والضراء فيما بينها وتحاول تطبيق ما ورثته عن السلف وبالخصوص من مبادئ وقيم انطلاقا من القرآن الكريم الذي يعد القانون الأساسي والثقافة الأولية والتربية الدينية التي يتعلمها الفرد منذ نعومة أظافره، فالفرد المثالي في المجتمع المغاربي هو الذي يقوم بشعائر الدين ويطبق قوانين الإسلام(1).

وقد زاد في تكميل تركيبة سكان منطقة بلاد المغرب تلك الهجرات من حواضر الأندلس التي وقعت في يد الاسبان، كسقوط مدينة اشبيلية (Seville) سنة 722هــ/1371م وفشل الثورات الأندلسية مثل ثورة جبال البشارات (1569-1570م) التي أدت إلى نزوح اغلب الثائرين البالغ عددهم الثلاثين ألفا بقيادة الباكي إلى المغرب الأوسط(2)، وتخيير سكان غرناطة ونواحيها بين التنصير أو النفي (Inquisition)، وتفضيلهم للهجرة إلى الأقاليم المغاربية(3) ووصلت هذه الهجرات إلى أوجها بعد إصدار قرار طرد الأندلسيين ما بين سنتي 1609-1614م على يد الملك الاسباني فيليب الثالث(philippeIII) ، لتصفية الوجود الإسلامي في اسبانيا، وقد قام بيلربايات الجزائر بدور جليل في ترحيل عدد كبير منهم وتخليصهم من وطأة التنصير، وبذلك نزلوا على جميع سواحل البلاد المغربية ودول المشرق(4).

حيث أضافت تلك الهجرات عنصر جديد إلى هذه المنطقة ذي خبرة وكفاءة استغلت في تنشيط الحياة اليومية، وأعطت صورة من مجتمع جديد امتزجت معه هذه العناصر الوافدة من الأندلس، التي أثرت ايجابيا على المنطقة بمعارفها وعلومها (العمران، الري،

---

(1) . حليمي ، جغرافية ...، المرجع السابق ، ص 52-53.

(2) . Daumas.M et Fabar. M , La Grande Kabylie études historiques, libraires de l’université royale de France, Paris 1847, p 25.

(3) . ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 128.

(4) . نور الدين عبد القادر، صفحات من مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، مؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 56.

الحرف، الموسيقى) وانسجمت مع سكانها مع المحافظة على هيكلتها الاجتماعية والاقتصادية الأصلية، وزاد عليهم من وفد من العثمانيين[1].

وقد أعطى محمد بيرم الخامس وصف لتركيبة سكان تونس ويمكن من خلاله أن نعممه على كافة المنطقة المغاربية حيث يقول: " إن الأهالي ينقسمون إلى عدة أقسام فالأول الأصليون من البربر والثاني العرب وهم الذين قدموا عند الفتح من بعد على أجيال عديدة، والثالث الأندلسيون وهم الذين قدموا عند استيلاء الاسبنيول على بلادهم، والرابع الترك وهم الذين وردوا عند استيلائهم على تونس، ثم من ورد منهم بعد ذلك، والخامس السودان وهم الذين جلبوا من دواخل إفريقيا لبيعهم."[2] فقد أوجز محمد بيرم كل العناصر التي شكلت التركيبة السكانية من الأصليين والوافدين عليها، ونجد هذه العناصر البشرية الوافدة انتشرت في كافة المنطقة المغاربية ولم تقتصر على إقليم دون الآخر، ويدين غالبية سكان المنطقة بالإسلام.

وقد حافظ المجتمع المغاربي على ما ورثه من علاقات اجتماعية مبنية على أساس ديني الذي صهرته وصاغته السنون منذ أمد طويل، وسيرت الحياة الاجتماعية على مستوى الحي أو العشيرة أو القرية التي تعود في حل قضاياها إلى الشيخ الذي يختاره كبار القوم من بين صفوفهم، وأسندت الوظائف ذات المصلحة الكبيرة إلى الأتراك مثل منصب القاضي الكبير الذي كان يتولاه قضاة مبعوثون من طرف السلطان العثماني باسطنبول مع الحفاظ على خصوصية المجتمع المغاربي الذي ظهر في الفئات التالية:

---

(1) . محمد بيرم، المصدر السابق ، ج2، ص 126.
(2) . بنت معجب بن سعيد حامد، الصلات...، المرجع السابق ، ص 253.

ثانيا. التشكيلة الاجتماعية للمجتمع المغاربي في العهد العثماني:

ما خصائص ومميزات المجتمع المغربي؟

بسبب توافد وتمازج وتداخل الأعراق والأجناس ببلاد المغرب عبر عصور وفترات تاريخية طويلة، فان صورة المجتمع المغاربي في الفترة العثمانية، كانت تتكون من عدة شرائح أو طوائف اجتماعية فمنها من اشتغل بمهن محددة ومنها من اشتهر بمهارات خاصة اكتسبتها مع مرور الزمن، وهي تنقسم إلى طبقات رئيسية تؤلف طوائف أثنية ومجموعات سكانية متميزة بوظائفها ومهامها ومكانتها الاجتماعية فكان المجتمع المغاربي مقسم إلى قسمين رئيسين هما سكان الحواضر (الحضر) والريف (البدو).

أ. **سكان الحواضر**: ونجد في هذا القسم الذي استقر بالحواضر واعتمد في حياته على المناصب والمهن ومنهم:

*. **العثمانيون**: وظهرت هذه الطبقة بدخول المنطقة المغاربية في فلك الدولة العثمانية، كما اعتبروا رابط بين سكان المنطقة والاستانة وهو ما أعطاهم امتياز تسيير وتسيس المغرب العثماني، واغلب هؤلاء العثمانيين هم موفدون أو جند تم تجنيدهم من الأراضي العثمانية المشرقية، فكونت طبقة متميزة مثلت الطبقة العليا في الهرم الاجتماعي، تضم ولاة ذو مناصب مهمة في الايالات العثمانية(1)، من باشاوات، دايات، بايات، رياس البحر رؤساء الجند، الجند الانكشاري والأعلاج الذين سيطروا على طائفة رياس البحر وكانوا قادة لهذه المنطقة وما أكثرهم باعتبار أنهم من أصول أوروبية مرتدة عن دينها للإسلام، أما الانكشارية فلعبت دورا بارزا في سياسة الولايات العثمانية بشمال إفريقيا وسيطرتها على أهم المناصب(2).

فقد تميز العثمانيون عن غيرهم باللباس والمظهر والوظيفة(3) فابعدوا سكان المنطقة في الوصول إلى أي وظيفة هامة في البلاد(4)، لذا حافظت هذه الفئة على مكانتها المتميزة

---

(1) . بنت معجب ، المرجع السابق ، ص 255.

(2) . علي مفتاح إبراهيم منصور، تاريخ ليبيا الثقافي والديني والاجتماعي من خلال الرحالين العرب والأوربيين خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر 1700-1800م، العام الدراسي 2006-2007، قسم التاريخ، الجزائر، ص 93.

(3) . أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث وبداية الاحتلال، م3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ص51.

(4) . بايسونال، الرحلة، ص 118.

بإبقاء الهيمنة العثمانية على المناصب الحكومية وحماية تقاليدها، من خلال استقدام بعض الدفعات من الأناضول للعمل في الأوجاق كجند انكشاري(1).

*. **الكراغلة**: وتأتي بعدهم جماعة الكراغلة التي تكونت من جراء تزاوج الجند العثماني بنساء البلد، وقد برزت هذه الفئة كأحد العناصر الفاعلة في سياسة المغرب العثماني، ورغم اشتراك الكراغلة في الأصل مع العثمانيين إلا أنهم ظلوا بعيدين عن المهام الكبرى خوفا منهم على السيطرة على مقاليد الحكم كما هو الحال في الجزائر واستعملوا كعسكر تابع للدولة بمنطقة سباو واعفيوا من الضرائب وبعض الالتزامات(2)، في طرابلس الغرب وتوزعوا في كل من مدينة طرابلس، الزاوية، تاجوراء ومارسوا مهنا إدارية وعسكرية، في كل طرابلس الغرب كجباة وجنود للدولة وخصوصا بمنطقة المنشية(3)، كما شاركوا في بعض الثورات المناوئة لنظام الحكم في القرن السادس عشر والسابع عشر وفي مطلع القرن الثامن عشر، وانتشروا في طرابلس، الزاوية، تاجوراء، مصراتة، بنغازي....، فاستقروا بالسواحل دون الدواخل(4).

*. **الحضر**: وهم غالبية السكان الذين ولدوا في المدن، وكانت هذه الفئة مكونة أساسا من العرب والأمازيغ أي العائلات الحضرية المتأصلة بالبلاد، ومن مهاجري الأندلس بعد تناثرهم في المدن إثر قرارات الطرد الإجباري التي تعرضوا لها باسبانيا، فقد نشطت بعض المدن على إثر دخولهم إليها، اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا وثقافيا(5)، فشكل الأندلسيون بالمدن المغاربية البرجوازية المدن الساحلية التي لم تكن من قبلهم، وأصبحوا بذلك يؤلفون طبقة مع بقية سكان الحواضر، وقد ذابوا وانصهروا في المجتمع المغاربي ما عدا بعض الأسر القليلة التي بقيت محافظة على أصلها الأندلسي وهذا مع نهاية القرن 18م، ويرجع هذا الانصهار إلى معاملة السكان المحليين في البداية لهم، وكذا ضربات القحط والمجاعة التي كانت تكتسح المنطقة، كلها ساهمت في ذوبان الأندلسيين في شمال إفريقيا(6)، وقد تلقت تونس أكبر عدد من المهاجرين الأندلسيين عما شهدته الجزائر

---

(1) . ناصر الدين سعيدوني،النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985، ص 42- 43.
(2) . سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق ، ص 44.
(3) .Féraud, Annales…, P184-185.
(4) . Ibid. p 191-195.
(5) . بنت معجب بن سعيد حامد ، المرجع السابق ، ص 255.
(6) . سعيدوني، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق ، ص 144-147.

وخاصة من المهاجرين في سنة 1609م فقد التجأ إليها ما يقارب عن 80 ألف مهاجر [1] وأسسوا مدنا مثل زغوان، مجاز الباب وتستور.... [2] بتونس، وفي الجزائر بالبليدة القليعة، شرشال، تلمسان...،[3] وكانت هذه الفئة تقوم بعدة مهن وحرف وممارسة التجارة داخل المدن إلى جانب تجهيز مراكب وسفن للقيام بالجهاد البحري، وهذا طلبا إلى ربح من وراء هذا العمل، وامتلاك الأراضي في الفحوص والمناطق المجاورة للمدن واستغلالها بطرق مختلفة، وسكان الحضر كانوا في اغلبهم حرفيين وأصحاب مهن وأراضي وتجار، ويقول فيهم صاحب نزهة الأنظار:" وصاروا يعدون من أهل البلاد، وسكن طائفة منهم بتونس فصاروا من أعيانها وتخلق أهل تونس بأخلاقهم."[4]، وبذلك فقد أثر الوجود الأندلسي على التركيبة السكانية للمنطقة.

*. **البرانية:** وقد أطلق هذا الاسم على تلك الهجرات السكانية القادمة من خارج الحواضر المغاربية والتي استقدمت إما للعمل في المشاغل أو في المنازل كعبيد أو القيام بتقديم خدمات (الفنادق، الحمامات...) وكان بعض هؤلاء الأفراد انتقلوا من المناطق المجاورة لذا عرفوا باسم المناطق التي قدموا منها فهذا جربي وذاك طرابلسي وأخر سوداني وبسكري وميزابي وغيرهم، فكانوا يشتغلون في مهن متواضعة، ففي مدينة الجزائر كانت كل جماعة منهم تختص بمهنة تشتهر بها كالأغواطيون اشتهروا بالتنظيف، والبساكرة بحمل الأثقال والحراسة، والقبائل بأعمال البناء، والزنوج بخدمة المنازل[5]، وكذا بتونس طائفة من السود داخل الحواضر [6] وخصوصا بالجنوب في الواحات، وتركز الطرابلسية في الوطن القبلي لحوض مجردة[7]، أما العنصر الزنجي في الحواضر الطرابلسية فقد اندمج مع سكانها بعد عتقهم، عكس المناطق الداخلية فقد بقوا معتبرين كمجموعات مختلفة[8] مثل تاورغا، الكفرة، فزان[9].

([1]) . جوليان، المرجع السابق ، ج2، ص 356.
([2]) . ابن أبي الدينار، المؤنس...، ص 228.
([3]) . جوليان ، المرجع السابق ، ج2، ص 357.
([4]) . محمود مقديش، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق علي الزاوي ومحمد محفوظ، ط1، المجلد 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1988، ص 90.
([5]). سعيدوني، النظام المالي... ، ص 45.
([6]).De bisson, Op.cit. p 50.
([7]) . التجومي، تاريخ تونس، ص 19.
([8]) . علي مفتاح ابراهيم منصور، المرجع السابق، ص 91.
([9]) . احمد علي الفنيش، المجتمع الليبي ومشكلاته، ط1، منشورات دار مكتبة النور، طرابلس 1967، ص 22.

*. **اليهود**: رغم قلتهم إلا أنهم احتلوا مكانة بارزة في بلاد المغرب، كما وصلوا إلى مناصب في الايالات العثمانية، وشاركوا في المهن والتجارة وتمتعوا بالحرية الدينية [1] ويعود استقرار البعض منهم في هذه المنطقة منذ القدم ومنهم من هاجروا إليها إثر الهجرات الأندلسية، وقد اندمج اغلبهم في المجتمع واتخذوا اللسان العربي لغة لهم ورغم الاحتقار الذي كان يكنه سكان المنطقة لليهود، إلا أنهم تحصلوا على ثروات طائلة، نتيجة ممارسة السمسرة والمراباة والوساطة في العمليات التجارية فكأن اليهودي بنك متنقل، فهو يعرض خدماته ويقدم قروض بفوائد مرتفعة[2].

ونشطوا في مختلف المهن والصنائع ذات المردود المادي المرتفع مثل تجارة الجملة وصناعة الحلي ولم يميزهم عن المجتمع المغربي سوى شعائر معتقدهم اليهودي واستقرارهم في أحياء معينة[3] والتزامهم بلباس ذي اللون الداكن وامتناعهم عن ركوب الخيل وحمل السلاح نظرا لكونهم من أهل الذمة في الديار الإسلامية[4].

*. **الأوربيون**: من أسرى مسيحيين وتجار[5]، وقناصلة ممثلين عن الدول الأوروبية وهم طبقة متميزة عن باقي السكان لأسباب دينية وحضارية، فهي بذلك تعتبر دخيلة عن المجتمع، وقد ركزت الكتابات الغربية التي تطرقت إلى المنطقة المغاربية في العهد العثماني خاصة في مرحلته الأولى على أنها قامت بفضل القرصنة البحرية وما وفرته مداخيل افتداء الأسرى المسيحين الذين تم أسرهم في البحر واعتبروا ثروة حقيقية أخذت حيزا كبيرا في نمو وظهور هذه المنطقة كقوة بحرية في الجزء الغربي من حوض البحر المتوسط، وضمت هذه الفئة جماعات الأسرى المسيحيين الذين استخدموا في الحانات أوالسجون أوالمسخرين للخدمة في قصر الداي أو الباي ورعاية بعض البساتين أو مهن ونشاطات أخرى.

ولكن أهمية هؤلاء الأسرى تناقصت بداية من القرن التاسع عشر بعد مؤتمر فينا 1815م وحملة اكسموث (Lord Exmouth) على سواحل المنطقة المغاربية سنة 1816م، إلى جانب وجود أقليات أوروبية مثل الايطاليين والجنويين والفرنسيين وغيرهم وهذا يرجع

([1]) . بنت معجب، المرجع السابق، ص 255.

([2]). سعيدوني، النظام المالي...، ص 48.

([3]) . علي مفتاح إبراهيم، المرجع السابق، ص 97.

([4]). ريتشارد توللي، عشر سنوات في بلاط طرابلس، تعريب عمر الديراوي ابو حجلة، مكتبة الفرجاني، ليبيا، ص 21.

([5]). بنت معجب، المرجع السابق ، ص 255.

للتعامل التجاري بين هذه المناطق فألفوا جماعة بهم بأهم الحواضر الساحلية للمنطقة الشمالية لإفريقيا من خلال وكلات تجارية[1].

ب. سكان الريف:

تعتبر هذه الفئة هي الغالبة في المجتمع المغاربي في العهد العثماني، بحيث مثلث ما نسبته 95% من السكان وهم يعيشون في قبائل متناثرة، بحيث اعتمدت كل مجموعة سكانية على موقعها في تحديد نشاطها اليومي[2]، فكان بذلك المجتمع الريفي بدوره مقسما إلى أقسام منها المتعامل مع الحكومة ومنها الخاضع ومنها الممتنع، كل حسب قوته ودرجة استعداده لمقاومة السلطة المركزية، فانقسم المجتمع الريفي إلى:

***. قبائل الرعية:**

وهي القسم الخاضع مباشرة إلى الإدارة المركزية، ومعرضة لمختلف الضغوطات وأنواع الاستغلال[3] كالحرث، البذر وحصاد الأراضي التابعة للدولة وكذا الاهتمام بحيوانات البايلك، ودفع الضرائب كنوع من الخضوع، الشيء الذي كان يدفعها في بعض الأحيان إلى شق عصا الطاعة ضد الحكام العثمانيين وحلفائهم من قبائل المخزن، أملا في تحسين مستواهم المعيشي، أو تحت تأثيرات خارجية[4].

فكانت هذه القبائل القاطنة والمستقرة في المناطق السهلية والهضبية تعتمد في حياتها اليومية على الفلاحة نظرا لخصوبة التربة ووفرة المياه، أما القبائل المنتشرة في المناطق السهبية وعلى أبواب الصحراء فكان نشاطها يتمثل أساسا في تربية المواشي مع الفلاحة المعاشية[5]، والتجأت إلى الترحال بحثا عن مصادر الكلأ لحيواناتها، وكانت هذه القبائل تعيش وفق تنظيماتها الموروثة من دينها وثقافتها الإسلامية، فخضعت لزعامات روحية أو دنيوية[6] وهي مشيخات وراثية(Familles Héréditaires) وكاولاد عبد النور، النمامشة الحركتة وبني جلاب وغيرهم بالجزائر، وفي دواخل تونس نجد قبائل الشريعة في شمال قفصه ودريدر رحلتهم بين الجنوب الغربي والغرب الشمالي لتونس أما أولاد عزيز مابين

([1]). De bisson, Op.cit. p 07.
([2]). G.Esquer, Les commencements d'un empire, la prise d'Alger, Lib la rose, paris 1929, p8.
([3]). M. EMERIT, « Les tribus privilégiées en Algérie dans la première moitié du XIX^{e} siècle », in Annales économies sociétés, civilisations, N° 1, Année 1966, P45.
([4]) . سعيدوني، النظام المالي... ، ص 49.
([5]). G.Esquer, Les commencements…, ibidem. p8.
([6]). L. Valensi, Le Maghreb avant la prise d'Alger, Flammarion, paris 1969, p 39.

القيروان والجريد والأعراض، أولاد معمر، أولاد رضوان، الغمامدية، أولاد وزاز من الفراشيش في جهة الغرب الجنوبي، أولاد ناجي وأولاد علي[1].

***. القبائل الممتنعة:**

وهذا القسم على نقيض قبائل الرعية، فقد بقي بعيدا عن السلطة المركزية متحصنا بمناطقه الطبيعية من جبال وأودية كمنطقة الاوراس، الونشريس، البابور والقبائل وغيرها بالجزائر وتعرف مثل هذه القبائل في تونس باسم "أهل المنعة" مثل المقعد وجبل الخمير وجبل الظهرة مثل أولاد أبي الليل، أولاد حمزة، أولاد شنوف، أولاد سعيد[2] ومنطقة الجنوب التونسي قفصة ومن أولاد مدافع، جبل وسلات ومطماطة[3] إلى غاية جبل نفوسة بطرابلس الغرب إلى جانب بعض القبائل التي كانت تتاخم الصحاري، وكانت هذه القبائل الممتنعة على رأسها عائلات تعتمد أساسا في فرض نفوذها على السلطة الروحية أو الكفاءة الحربية[4] كأولاد سليمان بطرابلس الغرب[5].

***. القبائل المتعاملة أو المتحالفة:**

أما هذا النوع من القبائل المتعاملة مع الحكومة العثمانية فكان يعتمد على فوائد مادية ومعنوية وعرفت هذه القبائل بعدة تسميات منها قبائل المخزن، رغم تباين أصولها فقد نظمت في شكل قبائل مستقلة بذاتها كقبائل الدوائر والزمالة بالغرب الجزائري مثلا أو تكونت نتيجة ظروف تاريخية في مجموعات عرقية مغلقة كمخزن الكراغلة أو العبيد[6] وظهر جند المخزن كجيش احتياطي مكون من السكان المحليين وعناصره تجند من قبائل المخزن وقياداته عثمانية وسميت وحداته اوجاقا مخزنية وقسمت إلى مفارز: الصبايحية، المزارقية، الحوانب والزواوة في تونس وفي طرابلس الغرب نفس الشيء حيث سميوا بالعسكر "الرديف" أي جيش الإسناد والدعم وكانت عناصره مكونة من الكولوغلية القاطنين بمنطقة الساحل والمنشية المجاورتين لحاضرة طرابلس الغرب[7]، وقد ساهمت

([1]) . بيرم الخامس ، المصدر السابق ، ج1، ص 127.
([2]) . التجومي، مرجع سابق، ص 21.
([3]) . مقديش، مصدر سابق، ص 97.
([4]). C. BONTEMS, Manuel des institutions Algériennes de la domination turque à l'indépendance, édition Cuja, paris 1976, P54.
([5]) . كلود زليتز، المرجع السابق ، ص 399.
([6]) . Robin, « notices sur l'organisation militaire et administrative des turcs », in R.A, A17, N° 99, Mai 1873, p197.
([7]) . روسو، الحوليات، ص 38.

هذه القبائل في عملية إقرار الأمن والقضاء على التمردات التي كانت تشهدها المناطق البعيدة عن السلطة المركزية.

إضافة إلى الدور الذي لعبه رجال الدين أصحاب القوة الروحية وبعض الشيوخ والمرابطين والأسر الكبيرة ذات النفوذ في خدمة مصلحة المخزن عن طريق استمالتهم بالعطايا والهدايا والمناصب الشرفية وبذلك تعاملوا وتحالفوا مع السلطة المركزية لخدمة مصلحتها وتثبيت حكمها، فحالفوا الأسر الكبيرة التي تتحكم في توجيه المجموعات السكانية الريفية كالمشيخات في الشرق الجزائري مثلا كمشيخة أولاد عزيز، أولاد عبدي، أولاد بوضياف وغيرهم[1].

إلى جانب الأحلاف في عهد صالح باي (1771-1791م) الذي تعامل مع أولاد مقران بمجانة وأولاد بوعكاز بالصحراء وأولاد عاشور بفرجيوة والأحرار وأولاد بلقاسم في الشرق وجنوب شرق قسنطينة حتى يستتب الأمن والاستقرار في المنطقة [2]، والمحاميد وسكان الجبل الأخضر بطرابلس [3]، أهل سواحل والمنشية الذين كانوا معفيين من الضريبة بسبب توفيرهم للجند[4]، والصفوف ما بين باشية وحسينية في تونس[5].

ولم تشهد المنطقة المغاربية توزيع منتظم في الكثافة السكانية بين المناطق، بحيث ساد نوع من التباين في توزيع السكان داخل هذه المنطقة ويرجع ذلك إلى عوامل طبيعية من حيث التضاريس، المناخ، التربة والمياه، فمن الطبيعي أن توجد أكبر نسبة في المناطق الساحلية أين توجد المدن والقرى الكبيرة لبلاد المغرب ثم في المناطق الداخلية الفلاحية المسقية ثم في المناطق البعلية التي تستغل للفلاحة وذلك انطلاقا مما تجود به السماء، وتنخفض النسبة في المناطق الصحراوية أو الجدبة التي يقل فيها الماء وتنعدم فيها الفلاحة أو تكاد.

وليست العوامل الطبيعية وحدها العامل الرئيسي في تفاوت الكثافة السكانية، فهناك قبائل اعتمدت في حياتها على نمط العيش المتنقل الذي ورثته عن أسلافها[6]، إلى جانب

([1]). سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 50.

([2]). فلة موساوي-القشاعي، الريف القسنطيني، اقتصاديا واجتماعيا أواخر العهد العثماني(1792-1837)، دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 1983،ص 83.

([3]). Féraud, Op.cit. p194.

([4]) . مجموعة من المؤلفين، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، نشرية مركز الأبحاث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، السنة12، السنة 1975، العدد43/40، تونس، ص.ص.133، 136.

([5]) . التجومي، مرجع سابق، ص 21.

([6]). بن منصور، قبائل...،المرجع السابق، ص 6.

الهجرات الجماعية لبعض القبائل بسبب الاضطهاد أو القحط أو الأوبئة والأمراض الفتاكة التي كانت تجتاح المنطقة ويضاف إليها الكوارث الطبيعية من زلازل وجراد، فكلها كان لها دور في تراجع عدد سكان المنطقة أو نموهم ومن هذه الجوائح والأوبئة نذكر:

ج. الجوائح والأوبئة التي اجتاحت بلاد المغرب خلال القرن 18م:

لم تكن الكوارث الطبيعية غريبة عن المجتمع المغاربي باعتباره اثر وتأثر بالخارج وتفاعل مع المناطق المجاورة له، لذا تعرض إلى عدة جوائح عصفت به كانت في بعض المرات تعد كإعادة توازن ديمغرافي له وفي مرات عديدة تقضي على هذا التوازن مما يؤثر على النشاط الاقتصادي.

وتمثلت في القحط والمجاعات والأوبئة كالطاعون الذي كان يدخلها غالبا من الدول الأخرى التي تتعامل معها ثم ينتشر في كامل المنطقة كالنار في الهشيم، من خلال تنقل الأفراد أو بفعل الرياح أوغيرها من العوامل ويصاحبها مجاعات مما يسمح بانتشار اللصوصية والنهب التي يصل نشاطها إلى غاية الحواضر [(1)].

فارتبطت تلك الجوائح مع شبح المجاعة أو العكس ففي سنة 1752م ضرب الجزائر الوباء وصاحبه قحط المنطقة واستمر لمدة 4 سنوات متتالية، وتذكر التقارير أنه كان يموت كل شهر ما يقرب 1700 شخص، إلى جانب حملات الجراد التي تأتي على جميع المحاصيل الفلاحية مثل سنوات 1778م و1779م فمع نهاية جويلية لم يبق للناس طعاما يأكلونه سوى الجراد[(2)].

مع بداية القرن 18م تعرضت تونس إلى الوباء في سنة 1705م وقد قضى على عدد كبير من سكانها ليعود في سنة 1725م[(3)] وما بين سنتي 1775-1777م إلى شبح المجاعة ليتبعه في جوان 1784م وباء الطاعون لينتقل إلى الجزائر سنة 1787م ليظهر من جديد ما بين 1794-1800م وفي 1804م سادت المجاعة بسبب الجفاف[(4)] ليظهر مجددا الطاعون الذي انتقل من الجزائر إلى تونس عن طريق الحجاج في 1818م ودام حتى 1820م[(5)].

([1]) . التر ، المرجع السابق ، ص 219.
([2]) .التر، المرجع السابق، ص466- 547.
([3]) . بايسونال، الرحلة، ص 127.
([4]). لوسات فلنزي، المغرب العربي قبل احتلال الجزائر(1790-1830)، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، سراس للنشر، تونس 1994، ص33.
([5]) . ابن ابي الضياف، مصدر سابق، ج3، ص 129.

ونفس الشيء بالنسبة إلى طرابلس الغرب فقد ضربتها حملات الوباء والمجاعات فما بين سنتي 1767م-1784م ضربت المنطقة مجاعات فضيعة أودت بحياة العديد من السكان وتذكر ليدي ورثلي في يومياتها لشهر أغسطس :"أن المدينة في ظروفها الراهنة، تمر بحالة مرعبة من المجاعة حتى أن المرور بشوارعها، على الأقدام أو فوق ظهور الخيل، أصبح شيئا مخيفا مفزعا بسبب الجوعى الذين يموتون كل يوم على الطرقات."[1] وصاحبها مرض الطاعون في ربيع 1785م حيث قدر بعضهم عدد الهالكين بـــ خمس السكان من الأتراك والمغاربة، ونصف اليهود وتسعة أعشار من المسيحيين[2].

فكلفت تلك الكوارث خسائر في الأرواح البشرية، وتعطل الأنشطة الاقتصادية بهجر السكان من الأرياف نحو الحواضر بحثا عن القوت بسبب موت مواشيهم[3]، وبذلك يمكننا أن نتصور تأثير هذه الكوارث الطبيعية على الاقتصاد الوطني بتعبير اليوم. وما السياسة المتبعة في هذه الحالة؟.

كما إن تلك الأوبئة كانت تدخل إلى المنطقة من الخارج ففي سنة 1785م ضرب تونس مرض الطاعون، الذي استقدم من اسطنبول نحو مدينة سوسة فاشتعلت ناره في كامل البلاد، لينتقل إلى المناطق المجاورة، فأدى ذلك إلى تعطيل التجارة بسبب إقفال الشركات الأجنبية التجارية مكاتبهم ومراكزهم مدة السنة [4].

وقد عدد بايسونال (peyssonnel) في رحلته عدة أمراض منها الحمى الخبيثة والثلاثية والرباعية وسببها المياه، والفتق وفساد الدم وأمراض جلدية كالجرب وكان يتم معالجتها بطرق تقليدية بسيطة تعتمد على النوم أو الصوم أو جرح الجلد ومص الدم(المغيثة) أو الرقية أو الحروز وآخر علاج هو الكي[5].

فأضرت هذه الأوبئة والجوائح التي اجتاحت المنطقة بالبنية السكانية وتسببت في انقطاع ديمغرافي (Rupture Démographique)، وكانت سببا من أسباب الانهيار الذي أصاب بلاد المغرب ما بين القرنين 18-19م نتيجة ما انجر عليها من أضرار فادحة في النسيج البشري، الذي أثر مباشرة على الوضع الاقتصادي، ومما زاد الوضع تأزما إلى جانب

([1]) . روسي. ليبيا...، المرجع السابق، ص 306.
([2]) . كلود زليتنر ، المرجع السابق، ص 379.
([3]). رشاد الإمام، سياسة حمودة باشا في تونس 1782-1814، منشورات الجامعة التونسية، تونس 1980، ص 256.
([4]) . الإمام، سياسة حمودة باشا ...، المرجع السابق، ص 257.
([5]) . بايسونال، الرحلة، ص 124-125.

كثرت الكوارث من مجاعة وطاعون ظهور حركات التمرد الداخلي، ويضاف إليها تصرفات المخزن المخربة للريف، مثل هجرة بعض القبائل الطرابلسية نحو تونس والقاهرة، وقدرت بـــ 60 ألف بدوي، وبذلك ساهمت في تراجع الأنشطة الاقتصادية فقلت الموارد التي يمكن أن تنتجها للتجارة، وبذلك يكون نقص المحصول والمجاعة ساهما في تراجع اقتصاد البلاد [1].

فتلك الجوائح والأوبئة أدت إلى قلة اليد العاملة النشيطة التي أثرت على الحياة الاقتصادية بصفة عامة، فتراجع الإنتاج الفلاحي والنشاط الحرفي والذين ظهرا في الركود التجاري وبذلك فقد أثرت سلبا على الاقتصاد و حتى على معنويات السكان وقدرتهم الإنتاجية.

(1) . كلود زليتنر ، المرجع السابق، ص 370.

القسم الثاني:
الأهمية الفلاحية لبلاد المغرب العثماني

الفصل الأول:

أولا: وضعية الأراضي ببلاد المغرب العثماني

ثانيا: الدورة الفلاحية وعلاقتها بالمناخ

الفصل الثاني: الفلاحة في الجزائر العثمانية: (مميزاتها وخصائصها)

أولا: التربة

ثانيا: الفلاحة قبل الدايات.

ثالثا: الفلاحة في عهد الديات.

رابعا: المحاصيل الفلاحية.

خامسا: الضرائب الفلاحية.

الفصل الثالث: الفلاحة في طرابلس الغرب: (مميزاتها وخصائصها)

أولا: نوعية التربة.

ثانيا: الفلاحة قبل القرمانليين.

ثالثا: الفلاحة في العهد القرمانلي

رابعا: المحاصيل الفلاحية.

الفصل الرابع: الفلاحة في تونس: (مميزاتها وخصائصها)

أولا: التربة

ثانيا: الفلاحة قبل الأسرة الحسينية

ثالثا: الفلاحة في عهد الأسرة الحسينية.

رابعا: المحاصيل الفلاحية.

خامسا: الضرائب الفلاحية.

الفصل الخامس: الواقع الفلاحي لبلاد المغرب ومشاكله.(مقارنة تحليلية)

تعتبر الفلاحة من الأنشطة الاقتصادية التي اعتمد عليها سكان المغرب في معيشتهم منذ أقدم العصور، وذلك لما توفره لهم من غذاء ومسكن وكساء لتستمر الحياة ويزيد العطاء، وفي هذا الجانب تمثل الأرض أحد العناصر الرئيسية التي يقوم عليها ذلك النشاط، لذا ارتبط كيان الإنسان بمدى حيازته للأرض الصالحة للزراعة التي تراكمت وتوالت عليها بعض القوانين أو الأعراف السابقة فلا العثمانيين ولا من سبقهم بدأ حكمه من فراغ إن كل عهد أو دولة حاكمة إلا وقدمت بعض التسويات بشان تنظيم ملكية الأرض طبقا للظروف السائدة وقت السيطرة على البلاد، وعموما فان مسالة الحيازة تبقى في إطار تقسيمات الأرض في الإسلام للانتفاع بها.

فساد طابع الحياة الفلاحية والرعوية في المنطقة المغاربية وزاد فيها تراكم العادات والأعراف والقيم والثقافة التي كان لها سلطة القانون ومازال بعضها موروثا وقائما إلى غاية اليوم برغم المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويظهر من خلال الوسائل المستعملة في الفلاحة والتي أعطت بعض المصادر ملاحظات حول هذا النشاط في المنطقة.

كما خضعت الفلاحة إلى نوعية التربة والمياه والمناخ والرطوبة ويوفر الجانب الطبيعي لبلاد المغرب الشروط الضرورية لإقامة الفلاحة بحيث تتلقى كميات كافية من الأمطار على المنطقة الشمالية المصاحبة لخصوبة التربة التي تتراجع كلما اتجهنا نحو الجنوب، لتفسح المجال أمام ظهور الصحاري ذات التربة الفقيرة، ما أدى إلى تباين في خصوبة التربة المتماشي مع اختلاف نوع المناخ، فأعطت لنا مناطق ساحلية وتلية وأخرى سهبية وصحراوية، فظهر هذا الاختلاف من خلال الأنشطة الفلاحية التي مارسها الإنسان المغاربي، والتي كانت متأقلمة مع الظروف الطبيعية والمناخية وحتى السياسية في بعض الأحيان، وارتبطت وفرة المحاصيل بالسنوات الماطرة، والجدب بالسنوات الجافة، التي تعقبها مجاعات تفتك بالعباد والمواشي.

وعليه بما ارتبط الإنتاج الفلاحي؟ وما مدى استجابة الفلاحة للمتطلبات الاقتصادية التي مرت بها المنطقة؟

وقبل التطرق إلى الجانب الفلاحي نوجز لمحة عن أوضاع الأراضي الفلاحية ببلاد المغرب العثماني.

الفصل الأول:

أولا: وضعية الأراضي ببلاد المغرب العثماني [1]:

شهدت الأرض في بلاد المغرب عدة تغيرات في وضعيتها عبر مسيراتها التاريخية فتكونت مجموعة من الأعراف والعادات والقيم التي خضعت لها والمستقاة من روح الدين الإسلامي، لذلك فقد حافظ الحكام العثمانيين في منطقة شمال إفريقيا على وضعية الأراضي كما كانت عليه في القرن 10هـــ/16م، فلم تكن هناك تشريعات ذات شأن فيما يخص الملكيات الفلاحية، رغم تأثيرهم في المجال الإداري ونظام الحكم[2]، بقيت الأراضي بيد مالكيها، وتحت إشراف الدولة عليها، من خلال تأييد شيوخ القبائل ومساندة رؤساء الزوايا لهم، كما اهتم الحكام بما تنتجه تلك الأرض وما توفره من جبايات شرعية ووضعية.

ويعد استقرار الحكم المركزي وإبعاد الخطر المسيحي عن المنطقة، الشيء الذي خفف الضغط المالي المفروض على الأرياف وسمح لرؤساء القبائل وشيوخها بالتصرف الفعلي على تلك الأراضي والانتفاع بها في ظل وفرة الغنائم البحرية، فازدهرت الفلاحة في بداية القرن16م وفي النصف الأول من القرن17م، خصوصا مع حلول العنصر الأندلسي واستقراره بالمنطقة واستحداثهم لطرق مبتكرة في الفلاحة[3]، فهذه الظروف عملت على استقرار أوضاع الملكيات واعتناء الفرد بالأرض.

كما انتهجت الدولة العثمانية في الأقطار التي خضعت لها إلى أسلوب اتسم بطابع عسكري واقتصادي بحيث تفرض من خلاله سيطرتها على الأقاليم عن طريق سياسة التيمارات وهي منح أرض لبعض الأفراد ذوي المناصب في الدولة العثمانية مقابل تقديم خدمات حربية، أو بعبارة أخرى هي نوع من الإقطاع العثماني يلزم صاحبه أن يذهب إلى الحرب راكبا أو أن يقدم عددا من الجند أو الملاحين بحيث يكون عدد الأفراد المجندين مناسبا لدخل الإقطاع الممنوح، ونجد في هذا الباب رسائل موجهة من دار الأستانة إلى بيلربايات الجزائر الغرب يطلب منهم تقديم تيمارات إلى بعض رجالات الدولة العثمانية الذين قدموا خدمات حربية لها في فتح الأقطار حيث تبين الوثيقة من دفتر مهمي بالعلبة 12 تحت عدد

---

(1) . انظر الملحق الثاني، الوثيقة رقم 10 والوثيقة رقم 11، ص 314-315.

(2) . سعيدوني، دراسات ...، المرجع السابق، ص 27.

(3). نفسه، ص 18.

122 والمؤرخة في 981هـ، بمنح كل من عبد الله ابن دارنده قاسم و دارنده الرشيد وحجى دارنده الذين هم من أتباع الوزير مصطفى باشا تيمارات بالجزائر[1]، وكان يطلق على صاحب التيمار باسم "تيمار صاحبى" أو أهل التيمار ومن ثم أطلق على التيمار باسم "سباهيلك" في المشرق [2]، مثله مثل فارس المخزن بالايالات المغاربية، فإن كلاهما لا يحق له ملكية الأرض، ولكن كلاهما صاحب الأرض الفعلي وذلك لأن الأنظمة السائدة مبنية على خلق نظم عسكرية ذات ارستقراطية عسكرية معتمدة على الفارس ذو المدخول المضمون والذي لا يثقل كاهل الدولة [3].

وكانت هذه الاقطاعات الحربية التي ارتبطت بالأرض على ثلاثة أنواع وذلك حسب أهميتها [4]، فمنها الخاص وهو إقطاع يعطى للولاة، وزعامت وتيمار هي اقطاعات تقدر بما تدره من أموال وكانت تقدر في البداية بالأقجة[*]، وأطلق على موظفي التيمار الصغير اسم "تيمار دفتر دارى" وعلى موظفي الزعامت اسم "دفتر كتخداسى" والجميع تحت إشراف "دفتر أمينى" الذي يشرف عليه "دفتر دار" الدولة، وأصدر قانون بيّن فيه نظام الاقطاعات الصغيرة [5].

وقد اهتم السلاطين العثمانيون بهذا الجانب ففي عام 881هـ أوجد محمد الثاني (1451-1481م) نظاما ضبط به دواوين الإقطاعات الحربية، وأصدر فيها قوانين حول مال هذه الإقطاعات التي استقر أمر العثمانيين بأقاليمها، وأيضا السلطان سيلمان القانوني (1520-1566م) الذي قام بتنظيمها وجمع قوانينها وتنسيقها، فحرم ذلك الولاة من إدارة التيمارات الكبيرة التي كانت تعرف باسم "تذكره لى" وسن عدة قوانين خاصة بالتيمار، وغلبت الصفة الفلاحية على التيمار وأراضي"الميرى" أي أراضي الدولة التي استغلتها الطبقات الإقطاعية الحربية، كالخاص والزعامت والتيمار التي كانت في جميع الأقاليم العثمانية ويأخذ الولاة رواتبهم وفقا لهذا النظام من دخل الولاية، التي يقومون على ادارة شؤونها

---

(1) . انظر الملحق الأول، الوثيقة رقم 1، ص 298.

(2) . دائرة المعارف الإسلامية، عربها كل من محمد ثابت أفندي، احمد الشنتناوي، إبراهيم زكي خورشيد، عبد الحميد يونس، المجلد السادس، حرفي ت- ج، ص- ص 131-132.

(3) . ناصر الدين سعيدوني،"وضعية عشائر المخزن الاجتماعية والآثار التي ترتبت عليها"، عن المجلة التاريخية المغربية، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، عدد 7-8، جانفي 1977، تونس 1976 ، ص 73.

(4) . دائرة المعارف الإسلامية، حرفي ت- ج، ص- ص 131-132.

(*). الأقجة: تعني الأبيض بالفارسية، وهي نقد ابيض ضرب لأول مرة في عهد السلطان العثماني اورخان، وزنه خمسة قراريط وثلاث حبات أي 4.618 غرام، وطرا تغير كبير على وزن وعيار وحجم هذه العملة إبان العصر العثماني، وأوقفت عن الضرب بعد 1818م في عهد محمود الثاني. (عن الموسوعة العربية الميسرة، المجلد الأول، حرفي أ-ب، ط2، دار الجيل، مصر 2001، ص 253.)

(5) . دائرة المعارف الإسلامية، حرفي ت- ج، مرجع سابق، ص 134.

المالية، وهي تمثل الخزينة العثمانية المرسلة إلى الآستانة بعد اقتطاع رواتب الجند وأعطياتهم[1].

ويورد التمقروطي في هذا الباب أن الباشاوات بالجزائر كانوا يرسلون الجباية إلى دار الخلافة بحيث قال ما يلي: " سافرت السفينتان اللتان جئنا فيها راجعتين من الجزائر إلى اصطنبول بأموال كثيرة وجباية البلد وهدايا للسلطان والوزير والقبطان وغيرهم وأموال التجار وذخائر الجند وغير ذلك[2]." لهذا كانت الدولة العثمانية تطالب حكام الأقاليم التابعة لها بأن تؤدي ما استحق عليها من جبايات وضرئب وهذا كذلك ما توضحه بعض الرسائل المقتطفة من دفتر مهمي رقم 12 تحت رقم 427 والمؤرخة في 979/03/22هـ[3]، والموجهة إلى أمراء جزائر الغرب.

وبالرغم من أن أراضي المنطقة المغاربية لم تكن بمثل هذا المفهوم السابق في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني إلا أنها كانت مرتبطة بالأحكام الشرعية والظروف التاريخية التي مرت بها منذ الفتح العربي وما انجر عنه من تغيرات وتعدد سياسة الحكام، ويمكن تقسيمها إلى أصناف وكل صنف يتميز بطبيعة ملكيته ومنها[4]:

أ. **الأراضي الموات**: وهي الأراضي المتروكة بدون استغلال وغير صالحة للفلاحة وبعيدة عن السكان ولا يمتلكها أي شخص ولا ينتفع بها أحد، وهي عادة بعيدة عن العمارة وخالية من السكان[5] ومن أحياها فهي له[6].

وإذا لم يحيها أحد فهي في حيازة أو ملك للبايلك أو الدولة[7]، بحيث أن إحياء ارض موات قريبة من العمران تحتاج إلى إذن الإمام أو الحاكم بخلاف البعيدة عن العمران التي لا يرجع في أمرها إلى المتصرف أو صاحب السلطة عملا بقول ابن جزي:"إن الأرض الموات إذا كانت قريبة من العمران افتقر إحياؤها إلى إذن الإمام"، ورغم إمكانية امتلاك أراضي الموات وسهولة الانتفاع بها حسب الأحكام الفقهية، وفي نهاية القرن الثامن عشر ساد هذا النوع من الأراضي في المنطقة بسبب انتشار الفوضى والاضطرابات فتحولت

---

(1) . دائرة المعارف الإسلامية، حرفي ت- ج، مرجع سابق، ص 136-138.
(2) . أبي الحسن سيدي علي بن المعظم بن عبد الله سيدي محمد الجزولي التمقروطي، النفحة المسكية في السفارة التركية، المكتبة الوطنية بالحامة، مخطوط مطبوع تحت رقم 2120، الجزائر، ص 140.
(3) . انظر الملحق الأول. الوثيقة رقم 2 ، ص 299.
(4) . أنظر الملحق الثاني، الوثيقة رقم 10، الوثيقة رقم 11، ص 314-315.
(5) . سعيدوني، دراسات...، المرجع السابق، ص 40.
(6) . الزبيري، مدخل ...، المرجع السابق ، ص 125.
(7) . عبد القادر. صفحات ... ، نفس المرجع .ص 146.

مساحات من الملكية الخاصة والمشاعة إلى أراض موات وأصبحت كمناطق رعوية واغلبها تقع بالمنطقة شبه الجافة الموازية لخط المطر 400مم للمنطقة المغاربية(1).

ب. الملكيات الخاصة طبيعتها ونوعيتها: وهذا النوع من الملكية امتاز بقلته وكان موجودا بصفة خاصة بضواحي أو فحوص الحواضر وقد استغلت كبساتين للخضر والفواكه والحبوب ومن ملاكها موظفي الدولة واعيان المدينة وبعض الميسورين مثل فحوص الجزائر وقسنطينة وتونس وطرابلس الغرب وبالمناطق الجبلية حيث يرتكز حيازة الأرض على مبدأ التنظيم القبلي المستند للعادات المتوارثة مثل طرارة شمال تلمسان والونشريس وبني مناصر والظهرة والتيطري والاوراس وجرجرة والواحات الصحراوية وسهول معسكر(2) والنواحي الشمالية والشرقية على السواحل وبعض السهول الداخلية وبالواحات وبجوار الحواضر والقرى في تونس(3).

وهذه الملكيات تمتاز بصغر وحداتها كما أنها تقع في مناطق التركز السكاني مما جعل هذه الملكية بمرور الزمن تظهر في شكل قطع أرضية صغيرة نتيجة أحكام الوراثة، وفي بعض المرات تتعرض للمصادرة من طرف الحكام وهو ما جعل أصحابها يحولونها إلى أوقاف أهلية للمحافظة عليها من غصب الحكام، وقد استغلها أصحابها مباشرة أو عن طريق نظام الخماسة(4)، ووجب إخراج عليها العشر من المحاصيل الفلاحية والزكاة عن المواشي، باعتبارها أراض أسلم عليها أصاحبها(5)، فلهم حرية التصرف فيها بالبيع والشراء(6).

ج. الملكيات المشاعة: وهي إحدى أصناف الملكيات الفلاحية الشائعة ببلاد المغرب منذ القرن 11م الذي عرف استقرار القبائل البدوية وتوطن العشائر الجبلية بالمناطق التي استحوذت عليها أو أعطيت لها من طرف الحكام، وتعرف بالغرب الجزائري بأراضي السبيقة وأراضي العرش بالوسط الجزائري وبأرض عربي أو ارض قبائل العرب بتونس، لذا فهي تحت تصرف سكان القبيلة أو العرش أو الدوار ويستغلونها جماعيا، ولكل بيت أو

---

(1). سعيدوني، دراسات...، المرجع السابق ، ص 40.
(2) .نفسه، ص 41.
(3) . التجومي، تاريخ تونس، ص 23.
(4).حمدان خوجة، المصدر السابق. ص 33.
(5) . سعيدوني، دراسات ...، المرجع السابق ، ص 41.
(6) . M.H.Cherif, Pouvoir et société de la Tunisie de H'sayne ben Ali 1705-1740, T1, publication de l'université de Tunis, Tunis 1986,p 39.

أسرة نصيب منها حسب حاجاته مع ترك جزء من الأرض للاستغلال الجماعي للانتفاع به في الرعي، ويقوم بهذه المهمة شيخ الدوار أو الدشرة أو العشيرة، وإذا كانت القبيلة خاضعة للدولة أو مراقبة من طرفها يتولى القائد أو الشيخ المعين من طرف السلطة نيابة عن الجماعة مهمة إقرار ما تعارف عليه أفراد القبيلة(1).

وأراضي العرش ملك لقبيلة أو عرش معين، فيسمح لكل أسرة تابعة إلى القبيلة أن تحرث وتزرع قطعة منها سنة أو سنوات ولا تصير ملكا خاصا لها بأي طريقة كانت وأرض العرش مشاعة غير مقسمة تتوارثها القبيلة جيلا عن جيل أي لهم حق الاستغلال مدى الدهر، وتعرف في الجنوب باسم المشمل، غير أنها تختلف في المساحة والاتساع، ويوجد هذا النوع في الجنوب الوهراني وجهات التيطري الجنوبية وأطراف بايلك قسنطينة مثل قبائل النمامشة، الحنانشة، الحراكتة، أولاد قاسم، أولاد عاشور وأولاد مقران(2) وبالسهول الواسعة بالوسط الغربي والجنوبي التونسي(3) ودواخل إقليمي طرابلس وبنغازي(برقة)(4).

أراضي البايلك (الدولة): ويماثل وضعها القانوني نوعية استغلال الأراضي الخراجية التي فتحت عنوة وأصبحت تحت تصرف بيت المال، إلا أن الأحداث التي عرفتها المنطقة والظروف التي تميزت بها الفترة الأولى لم تساعد على تطبيق الأحكام الإسلامية المتعلقة بالأراضي الخراجية، فأصبحت هذه الأرض تابعة مباشرة إلى الدولة وتحت تصرف الحكام(5).

وابتداء من القرن 16م إلى غاية القرن 19م أخذت أراضي الدولة في التوسع إما عن طريق المصادرة أو الشراء أو نهاية عقب الشخص أو رحيل السكان عليها بسبب امتناعهم عن دفع الضرائب أو عصيان أوامر الدولة أو جدب المنطقة، مثلما وقع لقبيلتي بني عامر وفليتة بناحية وهران نتيجة محالفتهم للاسبان، أو كما جرى لقبيلتي الامحال وسويد بسهول الشلف، وقبيلة أولاد مساهل بماجر بتونس(6)، إلى جانب أن الحكام العثمانيين في الايالات المغاربية كان يخول لهم حق ملكية ما في حوزة الرعية الخاضعة لهم من أرض ومتاع حسبما تقتضيه التقاليد العثمانية، مما جعل الأرض تتحول إلى الدولة وهي في اغلبها

(1) . سعيدوني، دراسات ...، المرجع السابق ، ص 42.
(2) . عبد القادر، المرجع السابق، ص147.
(3) . التجومي، مرجع سابق، ص 23.
(4) . سعيدوني، دراسات...، المرجع السابق ، ص 45.
(5) . نفسه، ص 46.
(6) . أبي الضياف، المصدر السابق، ج3، 45.

أراضي سهلية وخصبة وملائمة لإنتاج الحبوب، كما أنها تقع في الجهات التي تسهل فيها السيطرة على المواصلات الرئيسية من طرف الحكام حيث توجد المراكز والقلاع والحصون، مثل نواحي طرابلس الغرب وجهات الشمال الشرقي التونسي وحوض مجردة وسهول عنابة وقسنطينة وسطيف ومتيجة الشلف ووهران وغريس[1]، وتقتطع الدولة أراضي إلى القبائل المتعاملة معها لتستفيد من فريضة العشر والزكاة، وسميت بأراضي المخزن أو ملكية الرقبة بتونس[2].

د. **أراضي الوقف أو الحبس**: وهي الأملاك الموقوفة على بعض المشاريع الخيرية أو التابعة للحرمين الشريفين، أو لافتداء الأسرى المسلمين وتقديم العون لأبناء السبيل واليتامى والمرابطين والأشراف وأهل الأندلس أو خاصة بالمساجد والزوايا والأضرحة بالإضافة إلى إصلاح المرافق العامة من عيون وسواق وثكنات وحصون، وذلك حسب الأحكام الشرعية الخاصة بالوقف[3].

وظهرت هذه الأراضي في نوعين حسب طريقة استغلالها وقف خيري ويعود مردوده إلى المصلحة العامة التي حبست من اجلها، ووقف أهلي أو عائلي أو خاص فيحتفظ فيها المحبس أو عقبه بحق الانتفاع بها، بحيث لا تصرف على الغرض الذي حبست من اجله أساسا إلا بعد انقراض العقب أو انقطاع نسل صاحب الأرض المحبسة، حسبما هو منصوص عليه في وثيقة الحبس، وذلك عملا بأحكام المذهب الحنفي، وهو ما شجع في انتشار هذا النوع من الوقف في البلاد المغاربية ومحاولة المحبس الحفاظ على مصدر رزقه ولعقبه من بعده من غصب الحكام، باعتبار أن تلك الأرض أصبحت مربوطة بأحكام شرعية تمنع الحكام من السطو عليها، كما أن الوقف لا يباع ولا يشترى ولا يمكن حيازته أو الاستحواذ عليه أو مصادرته وبالتالي فهو أفضل طريقة تمكن أصحاب الأرض من الحفاظ على ممتلكاتهم ولخلفهم من بعدهم[4].

وتزايد هذا النوع من الأراضي انتشارا بين القرن الرابع عشر حتى السادس عشر واستمر في الانتشار طيلة الفترة العثمانية حتى كانت مع مطلع القرن الثامن عشر تستحوذ على مساحات شاسعة، فأصبحت هذه الأراضي الموقوفة تشكل جانبا مهما من الأراضي

([1]). سعيدوني، دراسات...، المرجع السابق ، ص 46-48.
([2]) . إبراهيم بن جمعة بلقاسم، الاقتصاد والمجتمع في الايالة التونسية من 1861-1864، الشركة العامة للطباعة، تونس 2002، ص 66.
([3]) . الزبيري، المرجع السابق ، ص 122.
([4]) . سعيدوني، دراسات...، المرجع السابق، ص 50.

المنتجة في كل من تونس والجزائر[1]، واشتهرت أوقاف المساجد والزوايا والمدارس التي ضمت مساحات كبيرة من الأراضي تعود عائداتها مثلا إلى جامع الزيتونة والجوامع الكبرى بالجزائر وتلمسان وقسنطينة[2].

والضرائب المطبقة على أراضي الدولة مختلفة حسب أسلوب استغلالها، فمنحت لأصحاب المكانة العالية والقبائل المتحالفة مقابل تأدية خدمات ورسوم سنوية، أو عن طريق نظام الخماسة، أو بالحكور المتمثل في كراء سنوي أو أخذ الخراج، ورغم تنوع ضرائبها واختلاف طرق جبايتها إلا أنها تذهب إلى بيت المال ويحق للحاكم التصرف فيها، وهو ما يؤكد استمرار التقاليد الإسلامية واحترام الأحكام الشرعية بالنسبة للأراضي طيلة الفترة العثمانية[3] من طرف الحكام فأعطى ذلك صورة في حيازة وملكية الأرض الفلاحية، كما لعب عامل التضاريس[4] دورا في تحديد طبيعة هذه الملكية والعلاقة بين سكان والإدارة العثمانية[5].

ثانيا: الدورة الفلاحية وعلاقتها بالمناخ[6]:

باعتبار أن المجتمع المغاربي مجتمع ريفي في غالبيته فان مصدر رزقه انحصر فيما ينتجه من المحاصيل، التي اعتمدت على المناخ بالدرجة الأولى أي فلاحة بعلية مطرية في المزروعات الكبرى(الحبوب والبقول) وكانت تتم في دورة فلاحية واحدة تمتد من أكتوبر إلى جويلية[7]، فأثرت العوامل الطبيعية في تحديد نمط حياة الإنسان المغاربي ما بين الاستقرار والترحال، الذي ظهر في نوع النشاط الممارس المتأقلم وطبيعة المنطقة.

وكان الفلاح يتبع في خدمة أرضه وفلاحتها على الدورة الفلاحية، معتمدا على ما تمليه علية الطبيعة من مناخ بتغير الفصول الأربعة، فيحدد الفلاح أعماله وأنشطته من خلال الفصول، والعام الفلاحي ينطلق من فصل الخريف ابتداء من شهر سبتمبر وأكتوبر تحدد الأرض المحروثة بحرقها، حيث تتساقط الأمطار الأولى التي تنذر ببداية الموسم الفلاحي

---

(1) . سعيدوني، دراسات...، المرجع السابق ، ص 50-54.

(2) . Devoulx A.“Notice sur les corporations religieuses d’Alger“, in revue africaine, année 1870, p189.

(3) . سعيدوني، دراسات...، المرجع السابق ، ص ، ص 49– 51 .

(4) . أنظر الملحق الثاني، الوثيقة رقم 9، ص 313.

(5) . Bontems, Manuel des institutions…, P 54.

(6) . أنظر الملحق الرابع الوثيقة رقم 25، ص 331.

(7) . بن جمعة بلقاسم، مرجع سابق، ص 60.

فيشرع الفلاح في حرث أرضه وتحضيرها لعملية البذر[1]، مستعملا في ذلك ما يسمى بالزويجة في الجزائر وحرث الماشية بتونس، وتقدر في كلاهما بـــ 10 هكتارات، وهي استخدام ثورين مخصصين للحرث وفي بعض الأحيان يستعمل الجمال أو البغال أو الحمير مع محراث خشبي[2] الذي ينتهي بقضيب حديدي، وهذه العملية من الحراثة كانت لا تسمح بالتقليب الجيد للأرض.

وقد تركت الدول السكان وشانهم فيما يخص مصالحهم الفلاحية فكانوا يعتمدون على أنفسهم أو يتعاونوا مع بعضهم[3]، أما أرضيها فقد استغلتها من خلال تفويض وكيل تركي يقوم بهذه العملية من حرث وبذر وحصاد عن طريق تسخير بعض القبائل لهذه المهمة[4] كما تسهر أخرى على رعاية حيوانات البايلك[5]، مثل مزارع عين الدم ببايلك التيطري التي سخرت لها قبائل من عمورة وغريب وغيرهما في عهد عبدي باشا (1724-1732)[6]، وحسين بن علي عندما استغل غابات الزيتون بالحاضرة تونس وتخصيص عدة أعوان للإشراف عليها من عمل وحراسة وبيع[7].

وكانت أولى المزروعات التي تبذر هي الشعير ثم القمح والبقول (الفول) وتنطلق هذه العملية نهاية الخريف إلى غاية أواسط الشتاء في حدود جانفي، فيقوم الفلاح برمي البذور فوق سطح الأرض لتتكفل فيما بعد الأمطار بتغطيها وهو ما يجعلها عرضة للطيور وتتزامن نهاية فصل الشتاء أيضا مع عمليات التطعيم والتلقيم بالنسبة للأشجار المثمرة المنتشرة بالمناطق الجبلية والسهلية كغابات الزيتون وغيرها، وتعتبر الأمطار المتساقطة في فصل الربيع المحددة لمدى وفرة المحصول من قلته خاصة في شهر افريل، فبها يستبشر الفلاح بموسم فلاحي وفير أو قليل.

([1]) . فندلين شلوصر، قسنطينة أيام احمد باي (1832-1837)، ترجمة وتقديم أبو العيد دودو، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر 1977، ص 89-90.

([2]) . بن جمعة بلقاسم، مرجع سابق، ص 75.

([3]). د. صلاح الدين حسن السوري،" الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي في العهد العثماني الثاني، مشاكل الضغط والتوتر"، عن مجلة البحوث التاريخية ، السنة 6، العدد الثاني، يوليه 1984، منشورات جامعة الفاتح مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، طرابلس 1984، ص 380.

([4]) . احمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791 (سيرته، حروبه، أعماله، نظام الدولة والحياة العامة في عهده)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص175.

([5]) . عبد القادر، المرجع السابق .ص 148.

([6]) . Federmann, Op.cit, P 155.

([7]) . محمد ابن خوجة، " مرور مائة عام من تأسيس حفلة مولودية رسمية بتونس."، عن المجلة الزيتونية، م1، ج3، المطبعة التونسية، تونس 1936، ص 61.

وبحلول فصل الصيف بداية من شهر جوان تكون غلال الحبوب قد وصلت إلى مرحلة النضج فتبدأ معها عملية الحصاد، ويتم حصاد الشعير أولا ثم القمح باستعمال المناجل وهو ما كان يسمح ببقاء كميات من السنابل المتناثرة في الحقول تترك لرعي الحيوانات[1]، وكان هذا العمل الموسمي تقوم به أفواج متنقلة من الحصادين الذين قدموا من مختلف المناطق خصوصا الجبلية و الصحراوية سواء في الجزائر حيث كانوا يدعون بـــ"اليجّارة" أي الأجراء[2] أو بتونس يسمون بـــ"الهطاية"[3] وكانوا يفاوضون أصحاب الأراضي الفلاحية على أجورهم (نقدا وعينا) ففي سنة 1776/1766م وصلت أجرة الحصاد إلى 52.50 ريال دراهم صغار بالجزائر[4].

وبعد عملية الحصاد يتم جمع المحصول بواسطة شباك تحمل على ظهر الحيوانات إلى المكان المخصص للعملية التالية وهي الدرس بضرب عمود في الأرض يوضع حوله سنابل القمح والشعير ثم تدوسها خمسة أو ستة بغال بأقدامها أو باستعمال خيول أو حمير[5]، وفي طرابلس الغرب تقوم النساء أيضا بهذه العملية التي تمزج بأغاني وقصائد وتتم عملية الدرس في الوقت الذي تكون فيه درجات الحرارة مرتفعة حتى يتم فصل الحبوب من سيقانها[6] ووصلت أجرة الدراس إلى 27 ريال دراهم صغار بالجزائر[7] وبتونس إلى 28 ريال[8].

وتأتي بعدها عملية التذرية المستغلة لقوة الرياح وهي الأخرى تمزج ببعض الأشعار والقصائد الشعبية المتواترة لتصفية المنتوج من سيقان السنابل والعوالق الأخرى، مثلما هو عليه الحال في طرابلس الغرب حيث يقولون:

كان هبت الرياح ذرى   ما في لمّانها خبر
كان سكنت الرياح عطى   ما في تبربيش خير
ارفعي التبن وخلى الحب هي يا ريح هيا يا ريح[9].

([1]) . Daumas et Fabar , La Grande Kabylie…,. p26.
([2]) . المنور مروش، العملة، الأسعار والمداخيل، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر 2009، ص 368.
([3]) . بن جمعة بلقاسم، مرجع سابق، ص 54.
([4]) . مروش، العملة...، مرجع سابق، ص 368.
([5]) . شلوصر، مصدر سابق، ص 90.
([6]) . المختار عثمان محمد العفيف السوري، الأوضاع الاقتصادية لإقليم فزان خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين (دراسة تاريخية)، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 2007-2008، ص 169.
([7]) . مروش، العملة...، مرجع سابق، ص 368.
([8]) . بن جمعة بلقاسم، مرجع سابق، ص 54.
([9]) . العفيف السوري، الأوضاع الاقتصادية...، المرجع السابق، ص 170.

وتتشابه أغاني تلك المناطق مع أغاني الساحل أو أغاني الواحات الصحراوية الأخرى فعلى سبيل المثال أغاني الدرس في الجنوب التونسي:

إذا درست ادرس على البقاري   رجليه في الطرحة فرك وامذاري

أي أن الدارس إذا أراد الدرس فعليه بالأبقار لأن أرجلها في (الطرحة) أماكن تواجد السنابل وفرك ومذاري وهي نوع من الأدوات المستعملة في تصفية الحبوب[1]، وبعدها يتوجه الفلاح إلى تحضير ما يسمى بالمطامير لتخزين المنتوج إما للاستهلاك أو تخصيصه للبذر في الموسم القادم، وتحفظ عادة خارج الدوار،في أماكن تختار بعناية بعد أن يتم تسديد الديون العالقة ببيع جزء من محصوله ودفع الضرائب المفروضة عليه[2].

فهذا الدخل الذي توفره الأرض للفلاح بعد طول صبر وعناء لمدة موسم كامل، نجد في نهايته يستأثر بها الباشا فيشتري ذلك المنتوج بأرخص الأثمان، ليعيد يبيعه بثمن مربح لليهود وغيرهم من المتعاملين الذي يبيعونه بدورهم بأثمان مربحة في الأسواق الخارجية، وهو ما جعل الفلاح المغاربي يعيش في مستوى معين[3]، أما في مواسم الجفاف فلا يجنى حتى الصاع الذي بذره مما يضطره إلى الهجرة نحو الحواضر، ما يسمح بتفشي الأمراض وغيرها[4]، التي أثرت على النسيج البشري ومنه على الجانب الفلاحي.

وبذلك فالمناطق الشمالية الساحلية والتلية لكل من الجزائر وتونس وطرابلس الغرب ساد فيها نوع من حياة الاستقرار مع مزروعات الكبرى (الحبوب والبقوليات) وكانت معظم أراضيها تحت نظر سلطة الدولة الحاكمة تقيم عليها قبائل الرعية أو المخزنية، غير أن المنتوج الرئيسي لهذه المنطقة بصفة عامة هو الحبوب، وهذه المنطقة واقعة شمال خط المطر السنوي 400مم الممتدة من الساحل الشرقي لتونس نحو القيروان وسهول مجردة نحو جهات الشرق الجزائري كقسنطينة، المدية، تلمسان، وهران إلى غاية وادي ملوية، وغلب على هذه المنطقة نوع الملكية التابعة للدولة والملكية الخاصة[5].

وفي المناطق الداخلية حيث يسود المناخ شبه الجاف الموازي لخط المطر السنوي الواقع بين 200-400مم المحصورة بين جهات بنغازي (برقة) وطرابلس الداخلية إلى خليجي

---

(1) . نفسه، ص 171.
(2) . شلوصر، قسنطينة ...، المرجع السابق، ص 90.
(3) . سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1982، ص 156.
(4) . محمد الهادي العروق، مدينة قسنطينة دراسة في جغرافيا العمران، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984، ص 86.
(5) . سعيدوني، دراسات ...، المرجع السابق، ص 13.

الحمامات وقابس ومنها نحو مناطق الجنوب الظهرة التونسي فالهضاب العليا الجزائرية ونواحي الأطلس الصحراوي، ظهر بها نشاط تربية المواشي وإقامة الرعي وصاحب هذا النشاط الاقتصادي عدم الاستقرار وتفشي حياة الترحال مع المواشي من منطقة إلى أخرى بحثا عن مصادر الكلأ، وغلب على هذه المنطقة الملكيات المشاعة التي تحول بعضها إلى أرض موات أو متروكة تستخدم كمراعي موسمية [1].

وتعارفت القبائل فيما بينها على مناطق نفوذها، مثل سكان منطقة وادي سوف الذين كانوا ينتقلون في مجال جغرافي سنوي محدد مع القبائل المجاورة لهم فقد كانت هذه القبائل تنتقل في فصل الشتاء جهة تبسة وفي الربيع بوادي ريغ والصيف بالزاب والخريف بأرض الجريد[2]، وقبائل الشريعة في شمال قفصة ودريد بين الجنوب الغربي والغرب الشمالي لتونس وغيرهم[3]، وهذه الحدود الطبيعية موروثة منذ القدم وتنتقل داخلها خلال السنة وتدافع عليها بشراسة وعادة ما تكون هذه النقطة محور حروب بين القبائل[4]، وخاصة حول مناطق الرعي فكانت القبائل الحدودية بين الأقطار المغاربية تتناحر بينها على مناطق الرعي مثل الصراع بين قبائل النوائل المستوطنة بأقصى الجهة الغربية لطرابلس الغرب ضد قبائل ورغمة المستوطنة في منتهى عمالة تونس بالجهة الشرقية[5]، وقبائل ريغ في الجنوب الشرقي للجزائر مع القبائل التونسية، وقبائل أولاد نايل فيما بينها بالجزائر [6].

كما تعتمد تلك القبائل في حياتها على ما يعرف برحلة الشتاء والصيف في المناطق الداخلية للجزائر والجريد التونسي وكذا المناطق المتاخمة للصحراء الطرابلسية، وأشار العياشي أن في منطقة السرت المسماة بوادي الرمل تخرج إليها قطعان الماشية الخاصة بسكان طرابلس وأهل الساحل في فصل الربيع للرعي فيها[7]، كما كانت تمتهن بعض القبائل إلى جانب تربية المواشي إقامة نوع من الفلاحة الموسمية تنتهي بمجرد حصد

([1]) . سعيدوني، دراسات ...، المرجع السابق، ص 13.

([2]). محمد بن محمد بن عمر العدواني، تاريخ العدواني، تقديم وتحقيق وتعليق : أبو القاسم سعد الله، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2005، ص 108.

([3]) . بيرم الخامس، مصدر سابق، ج1، ص 127.

([4]) . Daumas. Op.cit. p26.

([5]) . الحسين بن محمد الورثيلاني، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، المشهورة بالرحلة الورثيلانية، مطبعة بيير فونتانا الشرقية، الجزائر 1908، ص 651.

([6]) . arnaud, « les sahari… », R.A, Op.cit, P 113.

([7]) . العياشي، الرحلة، ص 90.

المنتوج حيث تقوم القبيلة بالتنقل إلى منطقة أخرى وهذا ما نجده واضحا في المنطقة الطرابلسية حيث كانت بعض القبائل تغرس البنشا (وهي نوع من ذرة البيضاء) بجوار حاضرة طرابلس في كل سنة[1].

وفي افريل يكون موسم جز الصوف، المصاحب لعملية تجديد العقود الرعوية بين الملاك والرعاة[2]، كما تشهد المنطقة عملية انتقال قطعان الماشية نحو المناطق الشمالية وبجوار الحواضر، للقيام بعملية بيع الصوف والبحث عن مصادر أوفر لحيواناتهم، مثلما يحدث في الجزائر حيث فرضت على هؤلاء الرحل ضريبة تسمى بالحصة وهي تسليم مبلغ مالي يقدمه هؤلاء الرحل مقابل تنقلهم من مناطقهم إلى التل، كما كانوا يدفعون على كل قطيع من الغنم خروفا كمبلغ كراء للأرض التي يرعون فيها في المناطق التلية[3].

أما بالمنطقة الثالثة الواقعة إلى الجنوب من خط توزيع المطر السنوي الذي يقل عن 200مم فبحكم طبيعة مناخها الجاف الذي ساعد على انتشار أراضي الموات التي لا تتلاءم والفلاحة ولا تساعد على الاستقرار، فقد كانت تستقطب القبائل البدوية في فصل الشتاء بحثا عن المراعي والمياه كجنوب برقة وطرابلس الغرب إلى مناطق الجريد التونسي فالزيبان وجنوب الأطلس الصحراوي بالجزائر، وهي أيضا المنطقة التي سكنها الإنسان في الواحات التي ظهرت فيها حياة الاستقرار مع غابات النخيل وأقيمت تحت ظلالها فلاحة عدة أنواع من الخضروات والثمار، التي تلبي الحاجيات الضرورية للحواضر الواقعة في تلك المناطق وكانت تتم عملية سقاية تلك الواحات باستعمال نظام الفقارة[4]، وهو نظام إسلامي عرف منذ القدم ولازال يستعمل لحد اليوم في واحات الجزائر وطرابلس وتونس، فكان الفلاح عندما يغرس شتلة النخلة يضيف معها سبخ الإبل ونفس الشيء يقوم به مع بقية أنواع الخضر والبقول التي يغرسها[5].

ويمكننا أيضا أن نستشف تلك المعلومات من الرحلة التي ترجمها الدكتور أبو القاسم سعد الله والمعنونة برحلة الأغواطي في القرن التاسع عشر فيما يخص الوضع الاجتماعي والفلاحي وحتى الحرفي للمنطقة الجنوبية، فالموسم الفلاحي في الواحات ينطلق في فصل

([1]) . توللي، عشر سنوات، ص 99.
([2]) . بن جمعة بلقاسم، مرجع سابق، ص 60.
([3]) . سعيدوني، النظام... ، نفس المرجع، ص95- 96.
([4]). العياشي، المصدر السابق، ص 22.
([5]) . نفسه، ص 51.

الخريف من أكتوبر إلى غاية شهر ماي[1] وكان الفلاح يعتمد في حرث أرضه على قوة الحيوان من بعير أو أبقار وفي بعض المرات يستعمل الإنسان أخاه الإنسان لجر المحراث وهذا لهشاشة التربة وسهولة استغلالها مثلا في نفزواة وبجوار جبال مطماطة بتونس[2] كما يتزامن فصل الخريف وموسم جني التمور في كافة واحات المنطقة المغاربية المتناثرة في الصحراء حيث المياه قريبة من السطح، فوفرت غابات النخيل المنتجة للتمور[3].

وتطعم أشجار النخيل عند السنة الخامسة وتدوم لمدة 30 إلى 80 سنة، وبعد هذا العمر يقل بالتدريج إنتاجها ونموها، إلا أنها تعمر مدة قرنين، وتنتج النخلة الواحدة قرابة 80 إلى 100 كغ من التمر سنويا، وهي معرضة لتغيير وفق كيفية النخل وموقعه[4]، مثل واحات بسكرة، ورقلة وغرداية بالجزائر، منطقة الجريد بتونس، واحات فزان والكفرة بطرابلس الغرب. والفائض منه يوجه إلى المناطق الشمالية ودواخل إفريقيا عن طريق القوافل التجارية التي تمر عليها[5].

إلى جانب إنتاج التمور تنوعت محاصيل فلاحية أخرى كالحناء بمنطقة أولف إحدى واحات توات وبتوقرت التين والعنب وغيرها من الفواكه[6]، فكانت هذه السمة الغالبة التي كان يتبعها الفلاح المغاربي في دورته الفلاحية والتي تشابهت إلى حد كبير حسب المناطق ما بين الشمال والجنوب.

([1]) . الحاج ابن الدين الاغواطي. "رحلة الاغواطي في شمال افريقية والسودان والدرعية".ترجمها عن العربية إلى الانكليزية ويليام ب. هودسن عن أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر. ابوالقاسم سعد الله. ج2. ط2. دار الغرب الإسلامي. بيروت 1990. ص251.

([2]) . العياشي،المصدر السابق، ص 55.

([3]) . الاغواطي. "رحلة الاغواطي ..."، نفسه، ص251.

([4]) . ناجي، المرجع السابق، ص 34.

([5]) . وليام شالر ، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)، تعريب وتقديم وتعليق إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص 111.

([6]) . الاغواطي، المصدر السابق، ص ص 253-265.

الفصل الثاني: الفلاحة في الجزائر العثمانية:(مميزات وخصائص)

أولا: التربة ونوعيتها:

ان طبيعة الجزائر تمتاز بالتنوع فجزؤها الشمالي، به تربة سوداء وجهات أخرى حمراء وهي تربة خصبة مشبعة بالنيترات، كما يتلقى هذا الجزء كميات أوفر من الأمطار ما بين شهري نوفمبر وابريل، وبالخصوص بين نوفمبر وديسمبر وتصل كمية الأمطار السنوية ما بين 24 و28 بوصة، فسيطرت فلاحة الحبوب، وعلى رأسها القمح الصلب ذو الشهرة الواسعة(1) فكانت السهول الشمالية تنتج أنواع مختلفة من المحاصيل الفلاحية كسهل غريس وسهل مستغانم مع أودية مثل واد الشلف، التافنة، الهبرة (2)، وفي الشرق سهل بجاية رغم ضيقه فقد استغل في إنتاج عدة محاصيل مع وفرة المياه من وادي الصومام وإلى الشرق منه يوجد سهل عنابة الذي يمتد على مساحة طولها 40 ميل، وعرضها 25 ميل، ويخترقه وادي السيبوس(3).

أما المنطقة الداخلية السهبية حيث المناخ شبه القاري ذو تربة اقل خصوبة ظهر بها نبات الاستبس فسادت تربية قطعان المواشي وحياة الترحال، والمنطقة الجنوبية التي تغطي جزء كبير منها الرمال ذات التربة الفقيرة، فكانت الحياة ترتبط بعنصر الماء وحيثما توجد ينابيع الماء تكون الحياة، فكانت أفضل المناطق لظهور الواحات المغطاة بأشجار النخيل التي تزرع تحت ظلالها أنواع من الحبوب وتعتبر الزيبان وورقلة مثالا على تلك الواحات(4).

---

(1) . شالر ، مذكرات ...، المصدر السابق، ص 29-30.

(2) . سعد الله، محاضرات ...، المرجع السابق، ص 151.

(3) . نفسه، ص 152.

(4) . الزبيري، المرجع السابق ، ص 124.

ثانيا: الفلاحة قبل عهد الدايات:

1. في عهد البيلربايات والباشوات:

عرفت منطقة المغرب الأوسط التي حملت اسم الجزائر نشاطا وحركية متميزة في بداية القرن السادس عشر فأعطى لها مكانة محترمة في المنطقة المتوسطية بكاملها بفضل ما وصلت إليه من نمو والدور الذي لعبته على مستوى الحياة السياسية والعسكرية في المنطقة انعكس على وضعها الداخلي، الذي ساهم في انتعاش الحياة الفلاحية، التي وفرت عدة محاصيل وبكميات في بعض المرات فاقت الاستهلاك المحلي فصرفت نحو الخارج ونشطت معها الحياة الحرفية والتجارية حتى لقبت باسم اسطنبول الصغرى ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل.

أ. عوامل ازدهار الفلاحة:

***. توفر الأمن والاستقرار:**

بانضمام الجزائر تحت لواء الدولة العثمانية، عمل حكامها على تحصينها من الهجمات الصليبية الخارجية كالاسبانية وغيرها، وذلك من خلال تجديد أو بناء القلاع والحصون وتقوية أسطولها البحري الذي فرض نفسه على الساحة المتوسطية، وقد عاد ذلك بجزء من المداخيل إلى الدولة وتكاد تتفق اغلب المصادر على أن هذا الجانب قد وفر الأمن والاستقرار داخل البلاد، مما جعل الإنسان يرتبط بأرضه، مع متابعة القبائل المناوئة لنظام الحكم وإخضاعها، والتي أغلبها بسهول وهران والشلف حيث تقيم قبائل الامحال وسويد وبسهول متيجة وقسنطينة حيث أصبح سكانها خاضعون مباشرة لموظفي الدولة من قياد وحكام وشيوخ، كما أدت عملية تثبيت وتوطين بعض القبائل بالسهول الداخلية ببايلك التيطري وقسنطينة ومازونة إلى تحول اغلب أراضيها إلى أراض مشاعة، في حين حافظت المناطق الجبلية والفحوص بجوار الحواضر على الملكيات الخاصة، وتحولت مساحات مهمة منها إلى يد الدولة خصوصا بالسهول والنجود[1].

ففي عهد البيلربايات 1518-1588م والباشوات 1588-1659م ساد نوع من الأمن والاستقرار، الذي انعكس بدوره على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للايالة الجزائرية ويظهر من خلال الوصف الذي تركه لنا الحسن الوزان عن منطقة المغرب الأوسط بحيث

([1]) . سعيدوني، دراسات...، المرجع السابق، ص 30.

يقول أن في أوائل القرن السادس عشر كانت تنعم في رخاء كما أشاد بوفرة المنتجات الفلاحية من قمح، شعير، زيتون، تين، تمور، كتان وقنب، إلى جانب المنتجات الحيوانية مثل الجلود الصوف، القطن، السمن، الشمع، العسل والثروة الحيوانية[1].

ونفس الشيء يورده التمقروطي في رحلته على أن منطقة المغرب الأوسط كانت تشهد نوع من الحركية التجارية بسبب وفرة المحاصيل وفي مختلف مناطق الايالة، بحيث أن مدينة مستغانم كانت تنتج القطن وشرشال تغذي عاصمة الجزائر التي تنقل إليها عن طريق البحر[2]، أما الفائض فيصدر نحو الخارج.

وهذه الوفرة في الإنتاج سمحت بوجود حركة تجارية كبيرة خاصة في الشرق الجزائري مع تونس وجربة لشراء القمح والسمن وفي الجنوب واحات النخيل خاصة في إقليم الزاب، وحول ورقلة وبسكرة كمناطق إنتاج التمور[3] وهي الأخرى يتم صرفها في المناطق الشمالية عن طريق القوافل التجارية.

وهذه الحركة دلالة على وفرة الأمن الذي تسبب في كثرة الإنتاج فازدهرت المبادلات التجارية بين المناطق حتى أضحت عاصمة الإقليم تسمى في هذه الفترة باسطنبول الصغرى نتيجة حركتها التجارية وما كانت تدره غنائم البحر[4]، وهذا لا ينفي وجود فترات من الاضطرابات سواء في الحواضر أو في الريف، كثورة ابن الصخري، وثورة يحي الاوراسي وثورة جبال نقاوس[5]، في إقليم قسنطينة كل ذلك جعل المنطقة في بعض المرات تمر بحالة من البؤس، مما كان له الأثر الكبير على الاقتصاد

***. موالاة رجال الدين والمتوصفة:**

عمل نظام الحكم العثماني منذ بدايته في المنطقة على استرضاء وضمان موالاة بعض العناصر من خلال تقديم العطايا والترضيات والأراضي لرجال الدين وتم إعفاؤهم من الضرائب لضمان موالاتهم نتيجة تأثيرهم الذي فاق في بعض الأحيان نفوذ السلطة المركزية نفسها، لذا فقد عولت عليهم هذه الإدارة لخدمة مصالحها، فقد أوقف خير الدين

---

(1) . أمين الطبى،" لمحة عن الحياة الاقتصادية في المغرب الأوسط (ايالة الجزائر) في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي من خلال رحلتي الحسن بن محمد الوزان (ليون الافريقي) وعلي بن محمد التمقروتي، عن المجلة التاريخية المغربية، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، العدد 39-40، تونس 1985، 484.

(2) . التمقروتي، النفحة المسكية ...، المصدر السابق ص 14.

(3) . الطبى،" لمحة عن الحياة الاقتصادية..."، المرجع السابق، ص 486.

(4) . Marcel Emerit,"Les quartiers commerçants d’Alger a l’époque Turque ", in revue Algeria1952, publiée in revue Algeria, 1952, p 06.

(5) . سعد الله، شيخ الإسلام...، المرجع السابق ، ص24-25.

أراض فلاحية لمؤسسات دينية مثل قيامه في ربيع الأول 942 هـ الموافق لـ سبتمبر 1535م بحبس مزرعة مساحتها نحو مائة هكتار بناحية سيدي يخلف بقرب من سطاوالي موجها صرفها على جامع القائد صفر بن عبد الله الكائن بالجهة العليا لمدينة الجزائر، كما أعفاه من أي ضريبة[1]، وقدرت بعشرة زويجات أي حوالي 100هكتار[2]، وأوقاف سيدي بومدين بتلمسان التي ناهزت ثلاثة وعشرين وقفا عقاريا داخل وخارج مدينة تلمسان في سنة 1558م[3].

أما الأسر الكبيرة فيرجع دورها في التأثير الروحي الذي تلعبه داخل المجتمع الجزائري[4]، فكانت تتحرك في أوقات الأزمات والجوائح مثل أسرة الفكون بقسنطينة، لذا فمعظم تلك العائلات الكبيرة امتلكت ضيعات (بساتين) خارج الحواضر، ولهذا عملت على توفير الأمن خارج الحواضر حتى يتسنى لها فلاحة أرضها في أوقاتها مثل فحص الجزائر بمتيجة والحامة المعروفة بالفحص الأبيض بقسنطينة فكانت الفحوص تزود تلك الحواضر بما تحتاجه من مواد فلاحية [5].

***. دخل الدولة المستقر**:

المتأتي من الجهاد البحري ودخل البايالك من خلال سياسة فرض الضرائب على الأراضي الفلاحية وغيرها، فقدرت واردات الزعامت في ولاية الغرب بـ 88.390 أقجة، والتيمار بـ 63.037 أقجة[6]، وكانت تلك الضرائب العينية والنقدية التي تؤخذ على الفلاحة يوجه جزء منها إلى تغطية نفقات الجند الانكشاري المرابط في الحصون وعند مشارف الطرقات أو المرابط في الأبراج على السواحل الجزائرية والجزء الآخر منها يتوجه إلى عاصمة الخلافة العثمانية وهذا ما نجده في نص الوثيقة المؤرخة في 24 ربيع الأول 979هـ والتي ينوه فيها السلطان إلى أمراء الجزائر بتقديم ما عليهم من ضرائب على الأراضي التابعة للدولة في هذا الإقليم[7].

---

(1) . عبد القادر، المرجع السابق ، ص 149.

(2). Devoulx.A , "Notice …" in R. A, A1870, p189.

(3) . Brosselard CH. "Les inscriptions arabes de Tlemcen", in revue africaine, année 1859 ; p 413-146.

(4) . سعد الله،" السلطة ..."، المرجع السابق ، ص 9.

(5). أبو القاسم سعد الله، شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1986، ص 22.

(6) . التر ، المرجع السابق ، ص 148.

(7) . أنظر نص الوثيقة في الملحق الأول، الوثيقة رقم 2، ص 299.

***. دور الأندلسيون:**

توافد على الجزائر عدد كبير من الأندلسيين بعد قرارات طردهم من اسبانيا فمنهم من نزل بعاصمة الإقليم ومنهم من توجه إلى فحوصها كمتيجة، شرشال، دلس، البليدة، القليعة ووهران وغيرها من الحواضر[1]، كما ساهم الحكام العثمانيون في استقرارهم ففي 1535م قام خير الدين بمنح سيدي أحمد الكبير الأندلسي المنطقة المسماة بالبليدة وهي تصغير بلدة للدلالة على حسن موقعها وخصوبة أرضها وتم إنشاؤها بمتيجة، تحت رعاية هذا الشيخ الذي ارتبط بعلاقات مصاهرة مع قبيلة أولاد سلطان بالمنطقة[2].

وقد استقر بالقرب من خزرونة، بجوار وادي الرمان وتم إمدادها بالمياه عن طريق مد القنوات لسقي مساحات كبيرة مخصصة لفلاحة الخضار والفواكه وهو الشيء الذي ميز منطقة البليدة طيلة العهد العثماني، بإنتاجها الوفير وبجناتها التي كانت ملاذا للجنود والعثمانيين المتقاعدين[3]، وقد قال البكري فيها:""قزرونة" هي مدينة على نهر كبير علية الأرجاء والبساتين ويقال لها متيجة ولها مزارع ومسارح وهي أكثر نواحي لإنتاج الكتان"[4].

وكذا القليعة التي أنشئت في عهد حسن باشا بن خير الدين سنة 1550م من طرف سكان مقاطعة قشتالة ونواحي غرناطة، مع توافد جماعات من الثغريين إليها من إقليم بلنسية مما زاد في توسعها[5]، وغيرها من الحواضر التي تم إنشاؤها من طرف الأندلسيين في المغرب الأوسط، وأدخلوا بعض المزروعات مثل غراسة شجر التوت الأبيض والأسود، بنواحي القليعة، شرشال، والأزر والقطن بجهات مستغانم، مليانة والعناب بإقليم عنابة والاهتمام بهذه الأنواع من الفلاحة، وخير دليل على ذلك ما قاموا به في منطقة البليدة[6].

([1]) . طيبي مهدية، مقاربة للوضع الاقتصادي والاجتماعي لأهل الأندلس بمدينة الجزائر من خلال سجلات المحاكم الشرعية، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر 2009، ص 54.
([2]) . سعيدوني، "الأندلسيون..."، مرجع سابق، ص 110.
([3]) . سعيدوني، درسات ...، المرجع السابق ، ص 140.
([4]) . جلال ، المرجع السابق ، ج3، ص 62 -63 .
([5]) . طيبي، مرجع سابق، ص 63.
([6]) . سعيدوني، المرجع السابق ، ص 140.

2. في عهد الأغاوات:

وما تميزت به فترة حكم الأغاوات (1659-1671م) والفترة الأولى من حكم الدايات (1671-1724) كثرة الاضطرابات سواء في سدة الحكم ففي عهد الاغاوات الذين كان مصير اغلبهم القتل وفي الربع الأول من القرن الثامن عشر فقد حكم الجزائر ما بين 1700 و1720 ستة ديات أربعة منهم قتلوا وواحد هدد بنفس المصير، وواحد توفي على كرسي الحكم[1].

فقد أدت هذه الأحداث إلى تضرر الفلاحة، وتحويل كثير من الأراضي المنتجة إلى ملكيات البايلك أو أراض مشاعة بين أفراد القبائل المخزنية أو للعشائر الخاضعة من الرعية بعد توقف الهجرة الأندلسية، وما أفرزته الحملات العسكرية على الريف، أثناء جمع الضرائب أو فرض النظام، فبعد النصف الثاني من القرن 17م والربع الأول من القرن 18م بدأ اهتمام الحكام يزداد بالأرياف بسبب تناقص دخل غنائم البحر وتراجع السفن الجزائرية والطرابلسية والتونسية أمام الأساطيل الأوروبية، وبداية التغلغل الرأسمالي الأوروبي الناشئ بربط الأسواق المغاربية به من خلال اتفاقيات تتيح لهذه الدول احتكار وتصدير المواد الأولية بواسطة التجار الأجانب أو اليهود[2] فكانت هذه المرحلة بداية تركيز الحكومات العثمانية في بلاد المغرب اهتمامها بالريف وتسخير ما يوفره من مال لسد نفقاتها وخاصة منها العسكرية.

لذا فإن ازدهار النشاط الفلاحي قبل القرن الثامن عشر ارتبط بتوفر عدة عوامل طبيعية وبشرية وإدخال تقنيات جديدة على الفلاحة، فكثرت الغلال وساد الرخاء داخل المجتمع الجزائري، إلا أن هذا الرخاء لم يدم لمدة طويلة بحيث نجده في النصف الثاني من القرن السابع عشر إلى غاية القرن الثامن عشر يدخل في مرحلة جديدة نتيجة عدة ظروف طبيعية وسياسية التي حددت المنطقة في ظل نظام حكم الدايات الذي انطلق منذ سنة 1671م حسب ما ترجعه المصادر والمراجع ولكن ننطلق في دراستنا إلى هذا العهد من مطلع القرن الثامن عشر، فما هي هذه المتغيرات التي عرفتها الجزائر في هذه المرحلة؟

([1]) . Nettement, op.cit, p 60.

([2]) . سعيدوني، دراسات...، المرجع السابق ، ص 31.

وكيف أثرت الأوضاع السياسية والطبيعية على الواقع الفلاحي بالجزائر؟ وبما تميزت الفلاحة الجزائرية في العهد العثماني؟

ثالثا: الفلاحة في عهد الدايات:

1. سياسة الدايات الفلاحية:

إن تطور الحياة السياسية في الجزائر في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الموالي له، جعلها تدخل في مرحلة جديدة ساعدت على توفير جملة من العوامل للنهوض بالجانب الاقتصادي:

*. الاستقرار السياسي بتحول السلطة الفعلية إلى يد الدايات، ونهاية فترة الاضطرابات التي عرفتها السلطة المركزية في عهد الأغاوات والتي اتسمت بعدم الاستقرار وكثرة الاغتيالات فانتهت بظهور نظام سياسي أكثر اهتماما بالواقع الاقتصادي والاجتماعي المتجاوب مع سكان الريف، كما ساعد هذا الاستقرار في سدة نظام الحكم إلى ظهور عدة دايات أقوياء وأكفاء مثل كرد عبدي باشا (1724-1732) وإبراهيم باشا (1732-1745) ومحمد بكير باشا (1748-1754) وعلي باشا نقسيس (1754-1766) ومحمد عثمان باشا (1766-1791) [1]، حيث تولى ما بين 1700-1750م عشرة دايات وما بين 1750-1800م أربع دايات[2]، مما أنعش الواقع الاقتصادي ومنه الجانب الفلاحي عن طريق تشجيع السكان وربطهم بالأرض، وهذا بغرض توفير المنتجات لتموين الجند الانكشاري وتصدير الفائض منه للحصول على مبالغ مالية[3].

*. التغييرات على المستوى الدولي، ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر دخلت الدول الأوروبية في حقبة جديدة من التطور في الجانب الصناعي الذي عرف بالثورة الصناعية وما أفرزته من تحولات كابتكار وسائل الإنتاج وتطوير العتاد العسكري الذي أدى إلى ظهور أساطيل عملاقة لا يمكن لأساطيل بلدان المغرب أن تتصدى لها فتراجعت مداخيلها المالية التي كانت تفد من الجهاد البحري[4]، وهذا التراجع يعتبره بعض المؤرخين نتيجة حتمية لأنها بنت اقتصادها على أساس الجهاد البحري أو كما يسموه الكتاب الغرب

(1). سعيدوني، دراسات ...، المرجع السابق، ص 33.

(2) . Raymond André, Grandes villes arabes à l’époque ottomane, Sindbad, Paris 1985, P36.

(3) . سعيدوني، دراسات ...، المرجع السابق، ص 33.

(4).Emerit,"Les quartiers…", opcit, p06.

بالقرصنة، وفي ظل هذا التراجع عمدت الحكومة العثمانية في الجزائر إلى استعمال عدة سياسات لتغطية عجز خزينتها وتوفير مداخيل مالية التي تحتاجها لسد نفقاتها ومتطلبات جندها باعتباره الحلقة المهمة في إبقائه على حياة أي حاكم ومنها:

أ. مصادرة الاراضي الفلاحية:

اتبعت الحكومة الجزائرية في العهد العثماني الأخير على عملية الحجز المستمر للأراضي الفلاحية مما زاد في رقعة أملاكها، بمواطن العشائر التي تم إخضاعها في الوقت الذي استقرت فيه الملكيات المشاعة وبدأ قسم من الملكيات الخاصة بالفحوص يتحول إلى أوقاف أهلية[1]، وذلك بمتابعة القبائل التي ترفض دفع الضرائب أو ما عليها من مستحقات، وهو ما دفع السكان المتاخمين للحواضر بإتباع أسلوب تحبيس أراضيهم على المذهب الحنفي[2]، حتى أصبحت أراضي الدولة ببايلك الشرق والغرب تغطي نسبة 84% من الهكتارات عشية الاحتلال[3]، وهذه العملية حافظت على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر على حاله دون أن يشهد أي تغيير فتجنب بذلك نهضة أو تنمية داخلية.

ب. الاحتكارات الفلاحية:

لضمان مداخيل قارة لخزينة الدولة، قامت باحتكار بعض السلع والمواد في عملية تصديرها وربطتها مباشرة بها، من خلال بيع تلك الاحتكارات أحيانا وإشرافها عليها في مرات أخرى، لذا كانت تلك السلع المحتكرة تحتاج إلى ترخيص من طرف الدولة، وظهر ذلك في تنازلها إلى احد موظفيها مقابل دفع مبلغ مالي سنوي كضريبة[4].

وإتباع سياسة تصدير المنتجات الفلاحية نحو الخارج عن طريق الشركات الأوروبية واليهودية حتى في الوقت الذي كانت فيه البلاد تمر بالمجاعات بسبب القحط الذي اضر بالعباد و الفلاحة مثل سنوات: 1800م، 1807م، 1816م، 1819م في عهد الداي بابا حسان (1791-1798) والداي مصطفى باشا (1798-1805) اللذين صدرا كميات كبيرة من القمح عن طريق السماسرة اليهود (بكري وبوشناق) ففي عام 1793م تم شحن 100 سفينة من ميناء وهران بحمولة مقدرة بـــ 75000قنطار قمح و600 قنطار شعير وهو ما أدى إلى

([1]) . سعيدوني، دراسات...، المرجع السابق، ص 34.
([2]) . شالر، المصدر السابق، ص50.
([3]) . سعيدوني،النظام المالي ...، المرجع السابق ، ص 32.
([4]) . سعيدوني، دراسات...، المرجع السابق ،ص 36.

ظهور الثورات التي تسببت في اضطرابات في نظام الحكم[1] كثورة جرجرة (1804-1810-1823)، شمال قسنطينة (1804) الغرب الجزائري (1803-1809) فكل هذه الأحداث أدت إلى سيطرت الحكام على سدس الأراضي الخصبة[2].

ج. سيطرة قبائل المخزن على الأراضي الفلاحية[3]:

لقد أعطت الحكومة العثمانية بالجزائر الأراضي إلى القبائل المتحالفة معها قصد استغلالها[4] وحتى تجنب نفسها عبأ التكاليف المالية التي يطرحها الجندي الانكشاري فكان تأسيس هذه القبائل المسماة بالقبائل المخزنية فبالجهة الغربية بوهران كانت قبائل الدوائر والزمالة متربعة على أراض واسعة، مقابل الإعفاء من بعض الضرائب، وبعد سنة 1792م أصبحت هذه القبائل متسلطة على قبائل المنطقة الغربية، حيث كانت تملك الدولة منه حوالي 78٪ من أراضي المنطقة[5].

وبالشرق الجزائري نفس الشيء أعطيت أراض لبعض القبائل الموالية مثل قبائل الزمول في عهد صالح باي التي استقرت بها[6]، وعرفت بأراضي "الجوابرية" واحتلت مساحات شاسعة، واستفادت الدولة من فريضة العشر والزكاة، كما تأخذ عليها رسوم سنوية[7].

ومنح أراضي البيالك إلى قبائل المخزن ساهم في إهمالها سواء في الإقليم الوهراني أو بالسهول العليا القسنطينية أو بنواحي الشلف أو جهات التيطري الجنوبية حيث ظلت العشائر المخزنية تربي الماشية، مع فلاحة بسيطة لا تتعدى إنتاج بعض المقادير من القمح والشعير، ويرجع ذلك إلى تركيزهم على أموال وغنائم الحملات العسكرية[8].

د. الحملات العسكرية:

ومن الأوجه التي كانت تتلقى اهتمام الدايات في الجزائر بناء الحصون والأبراج والثغور وإقامة العساكر والنوبات في كل محل[9]على الطرق السلطانية والجهوية، وهذا لتوفير الأمن داخل البلاد، وكانت الحاميات العثمانية موزعة على مجموعة من المراكز في شكل

([1]) . فقد اغتيل 6 دايات من مجموع 8 دايات في مدة ما بين (1805-1817م) وهم مصطفى باشا 1805م، احمد باشا 1808م، الغسال 1809م الحاج علي باشا 1809م، محمد باشا 1814م، عمر أغا 1817م. (ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، ص 35)

([2]) . سعيدوني، دراسات...، المرجع السابق ،ص 36.

([3]) . أنظر الملحق الثاني، الوثيقة رقم 12، ص 316.

([4]) .E.Veyssettes, « histoire des derniers beys de constantine », in R.A, vol 3, A1858, P116.

([5]) . أبو القاسم سعد الله، محاضرات...، المرجع السابق، ص 151.

([6]) . توفيق المدني، محمد عثمان ...، المرجع السابق ، ص 135.

([7]) . سعيدوني، دراسات...، المرجع السابق، ص 49-50.

([8]) . سعيدوني،"وضعية عشائر ..."، المرجع السابق، ص 74.

([9]) . الورثيلاني، الرحلة، ص 687.

صفرات أو خيام، فكانت بالجزائر 15 صفرة بمجموع 345 رجل حامية وفي مرسى الذبان Mers-el-Debban يوجد 3 صفرات بمجموع 69 رجل ونفسها على جهة الحراش، وانتشرت تلك الحاميات على النقاط المهمة والإستراتيجية في الايالة ووكانت مهيأة لأي طارئ[1]، كمراقبة تنقلات القبائل في دواخل البلاد ودعمت بفرسان المخزن، ففي بايلك الغرب كان بها 6 ألاف من فرسان المخزن تصاحب عملية جباية الضرائب[2]، وفي نوبة مستغانم احتوت على 5 صفرات بها 78 جندي، ونوبة قسنطينة بها 10 صفرات تضم 73 جندي ونوبة بجاية تضم 44 جندي في سنة 1829م حسب دفتر التشريفات[3].

وكانت غالبا ما تفر القبائل من وجه تلك الحملات العسكرية نحو الجبال أو الشعاب أو نحو الأودية رغم سياسة اللين تارة والقمع تارة أخرى كأسلوب استعملته الإدارة العثمانية في تدجين بعض القبائل الممتنعة والمحصنة مثل قبيلة الأحرار Harar ببايلك الشرق[4]، وهذا أيضا ما يشير إليه ابن الهطال في رحلة الباي محمد الكبير في الغرب الجزائري وما تخلفه تلك الحملات من ترويع وتهجير للسكان مثل مدينة تاويلة التي نهبها جيش الباي "وكانت تتوفر على عدة مزارع وتنتج عدة محاصيل، وقد وجدها جند الباي فارغة لأنها سمعت بقدومه ففرت إلى أعلى الجبال وشعاب الوديان، هروبا منهم"[5]، فبهذه الصورة فقد شجع النظام العثماني في الأرياف على عدم ارتباط الفلاح بأرضه.

وكثرة الحروب بين القبائل ونظام الحكم وإغارته المتعددة عليها من اجل إخضاعها بسبب امتناعها في دفع الضرائب أو نشر الفوضى كقطع الطرق فتشكل حملات عسكرية من جند الانكشاري مدعوم بفرسان المخزن، مثلما حدث لقبيلة فليسة التي أخضعت في عهد الداي محمد بن عثمان سنة 1768م وتزعمها الحسين بن زعموم مع دفع تلك القبائل ما مقداره 100 ريال بوجو سنويا، والسماح لهم باستغلال ما عرف بعزل زعموم[6]، ونفس الشيء نجده في مرسلات باي قسنطينة الأخير إلى داي الجزائر يشرح له فيها كيف تمت

([1]) . Nettement, Op.cit, p73.
([2]) . Ibid, p 72.
([3]) . A. Devoulx. Tachrifat, recueil de notes historiques sur l’administration de l’ancienne régence d’Alger, imprimerie du gouvernement, Alger 1853. P 34.
([4]) . Charles Féraud, Histoire des villes de la province de Constantine…, ibid, p38.
([5]) . احمد بن الهطال التلمساني، رحلة محمد الكبير باي الغرب الجزائري إلى الجنوب الصحراوي الجزائري، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، ط1، الناشر عالم الكتب، القاهرة 1969، ص 42.
([6]) . Robin,V, « Les Oulad Ben Zamoum », in R.A, A19, N° 109, Janvier 1875, P39.

عملية غزو قبائل الحنانشة الذي تم ما بين صفر 1243هـ، وفي 29 رجب 1243هـ، وفي 14 ربيع الاول 1244هـ وما غنمه من ثروة حيوانية بالدرجة الأولى[1].

ه. فرض الضرائب الفلاحية[2]:

طبقت على الأراضي الفلاحية ضرائب متنوعة على مدار السنة وفرت مداخيل لخزينة الدولة وتمثلت تلك الاداءات في:

*. **الزكاة والعشور**: وهي قدر معين من لدن الشرع، يؤخذ من نتاج الأرض والحيوان والعشور من الضرائب الشرعية التي تمس الأرض مباشرة كالملكيات الخاصة والخاضعة لمراقبة البايلك الفعلية وتأخذ منها عشر المحصول($\frac{1}{10}$)، تحدد كمية العشور وفق مبدأ "الزويجة" أو "الجابدة" والتي يقوم ثوران بحرثها، ومقدرة بثمان إلى عشرة هكتارات وعلى هذا الأساس تؤخذ الضريبة على الحبوب، وتقدر عادة بحملي جمل، أحدهما من القمح والآخر من الشعير، ويتم تقدير كميات العشور من طرف قائد العشور أو خوجة المعونة أو كاتب مخزن الزرع الذي يقوم بتوفير الكمية اللازمة في مخازن الحواضر أو في المراكز المؤقتة في البوادي [3].

وكانت هذه العملية تلقى اهتماما خاصا من الحكام فيتم تخصيص مواقيت معلومة يتم فيها دفع الضريبة من مؤونة وعشور إلى مخازن دار المؤونة المنتشرة في البيالك، من خلال إعلان البراح في الأسواق يوم فتح باب القصبة لتلقي ما كلف به الناس ويقوم الخوجة بتقديم وتسليم لكل شخص قام بتسديد الضريبة وصل كتابي[4].

وأيضا من صور الاهتمام بالضرائب الفلاحية ما قام به صالح باي مثلا عن طريق تقسيم البايلك إلى قسمين: شرقي وغربي، ويشرف على كل منهما قايد جبري، الخاضع لقايد الدار بقسنطينة، ويتقاضى مقابل عمله ضريبة الزمام ويقوم بخرجتين في العام إحداها في الخريف لمراقبة أعمال الحرث، والأخرى بعد الحصاد لاستخلاص ضريبة الجبري، التي قدرت بـ5 و12صاعا قمحا، ومثلها شعيرا، مع عشر شبكات من التبن كعلف للحيوانات[5].

---

(1) . أنظر نص الوثائق في الملحق الأول، الوثيقة رقم 03، 04، 05، ص 300-306.

(2) . أنظر الملحق الثاني ، الوثيقة رقم 10، ص 314.

(3) . سعيدوني، النظام ...، المرجع السابق، ص 88.

(4) . Henri Federmann, « Notices sur l’histoire et l’administration du belik de titri », in R.A, A12, N° 09, Juillet 1865, P 215.

(5) . العنتري، فريدة المنسية ....، المصدر السابق، ص 81.

*. **الغرامة**: وتفرض على القبائل البعيدة عن مركز السلطة وتتمثل في خيل، مواشي، جمال أو زبدة، عسل، صوف...[1] مثل الحنانشة وأولاد سيدي يحي بن طالب والنمامشة ببايلك الشرق، وأولاد مختار ببايلك التيطري، فتفرض عليها غرامة مرة واحدة، انطلاقا من معلومات يمدها القائد بمساعدة شيوخ الدواوير، وتوزع الغرامات على الدواوير حسب عدد الخيام وحسب ما يملك كل دوار من ثروات، وتفرض في أوائل الربيع، لتسلم لخليفة الباي مباشرة[2]، وفي أواخر العهد العثماني كانت تقوم بجمع هذه الغرامة القبائل المخزنية مثل عريب (Arib) والمقدرة بحوالي 1000 بوجو إلى البايلك[3] أما القبائل المستقرة في التل فكانت الغرامة مقسمة إلى غرامة الصيف وتدفع عينا وجزء منها نقدا، أما غرامة الشتاء فتدفع نقدا ومقدرها محدد مسبقا حسب ما تملكه كل قبيلة، وكل فرد من أفرادها عليه تحمل أو أداء جزء من هذه الغرامة[4].

وكذلك بدو الصحراء أثناء مبادلاتهم التجارية مع الشمال، أو للحصول على حق مرور قوافلهم لتصريف بضاعتهم بالموانئ البحرية، يدفعون غرامة تعرف باسم الحصة وكانت تؤخذ على كل حمل يشترى من الأسواق يدفعون عليه دورو اسبانيا واحدا، وفي بايلك التيطري وصل إلى ريال بوجو(1.8فرنك) وكان يجمعها قائد كرغلي[5]، ورعاة الهضاب العليا عند تنقلهم بحثا عن المراعي لقطعانهم في فصل الصيف، وعلى كل قطيع يرعى في المناطق التلية يقدمون عليه خروفا مقابلا له[6]، ولعبت الرسوم والضرائب التي فرضتها الإدارة العثمانية على السكان في المناطق الريفية إلى تبنى حياة الترحال والتنقل على الاستقرار حتى أنهم التجؤ إلى تونس[7].

*. **اللزمة**: تعتبر ضريبة شخصية، وتؤخذ من القبائل الرحل، مثل قبائل النهد والخمير التي كانت بين مد وجزر بين الجزائر وتونس فقد كانت تدفع لزمة مكونة من أدوات فلاحية تارة إلى باي قسنطينة وتارة أخرى إلى باي تونس وهذا يرتبط بمدى السماح لتلك القبائل بالتعامل التجاري مع الأجانب وعلى رأسهم الفرنسيين[8]، كما فرض هذا النوع من

---

(1) . veyssettes, « histoire… », in R.A, A 1858, P 115.

(2) . سعيدوني، النظام ...، المرجع السابق، ص95.

(3) . A. Berbrugger, « Les Arib », in R.A, N°08, P379.

(4) . Federmann, « Notices… », P 120.

(5) . Ibid, P 293.

(6) . سعيدوني، النظام ...، المرجع السابق، ص 96.

(7) . شالر، المصدر السابق، ص109.

(8) . Féraud, Histoire …, p37.

الضرائب على العقار ويدخل فيها حتى الأشجار المثمرة مثل أشجار النخيل التي يؤدي مالكها ثمنا معينا على كل نخلة بإنفراد[1]، وبعض القبائل كانت تلتزم بتوفير عدد من الخيول الأصيلة للدولة كلزمة سنوية مثل القبائل اليعقوبية وبني أنجاد وسكان الجنوب الوهراني وسهول وادي الشلف[2].

الكراء: أو ما يعرف بالحكور، كانت الدولة تقوم بكراء بعض من أراضيها عن طريق البايات الذين يؤجرونها لقادة العرب وهؤلاء بدورهم يؤجرونها إلى الفلاحين من العرب، وسعرها يختلف باختلاف موقعها[3]، واستغلت إما في غراسة الأشجار المثمرة أو الحبوب، ويصل سعر تأجير الأرض للفلاحين ما بين 3-5 باطاقا قردة (65 فرنكا) لرعي الماشية وهي مقدرة بـــ 10هكتارات تقريبا، وتأخذ عليها ضريبة الخراج وفريضة العشر أيضا، فكانت توفر هذه العملية مبالغ مالية لخزينة الدولة، مثل قسنطينة فقد قدرت بحوالي 137.547ريال بوجو سنويا[4].

إلى جانب ضرائب أخرى كانت تذهب إلى جيوب عمال الدولة مثل ضيفة الباي وهي كحق للترحيب ولم تكن مستقرة في قيمتها مثلا جعفر باي التيطري (1813-1814) لما دخل إلى الاغواط تحصل على 10 ألاف بوجو وضريبة الفارس، العلفة، حق الجياد، جمرك والمكس[5]، أما المناطق التي لم تخضع مباشرة إلى الحكم العثماني، فكانت تقوم بتقديم أداءات ضريبة مقابل استقلالها كغرامات سنوية كمناطق بلاد القبائل مثل فليسة، زواوة بجرجرة وأخرى بالصحراء مثل بلاد ميزاب وبالنجود مثل مناطق قبائل الرعاة المتنقلين، الذين صعب إدارتهم ولذلك اكتفى منهم العثمانيون بأخذ الضرائب بطرق تعسفية[6].

علاوة على ما كان يتأتي من الأراضي التي يديرها خوجة الخيل يدفع مقابلها 48.000 دينار سنويا إلى حوالي 5300 سلطاني إلى الخزينة، والأملاك المحبسة التي يشرف عليها بيت المال ويديرها خوجة بيت المال فهو كذلك يدفع مبلغ مالي معين ومهم في نفس الوقت

([1]) . محمد بن ميمون ، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في للاد الجزائر المحمية، تحقيق وتقديم محمد عبد الكريم، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1972، ص 40.

([2]) . سعد الله، محاضرات ...، المرجع السابق ، ص 153.

([3]) . توفيق المدني، المرجع السابق، ص175.

([4]) . سعيدوني، دراسات...، المرجع السابق ، ص 49-50.

([5]) . Federmann, Op.cit, P 294.

([6]) . القشاعي، المرجع السابق ، ص 95.

إلى الخزينة[1]، كما وفرت مزارع الدولة التي استغلت بعدة طرق وتحت نظر وكيل تركي أو منحها لأصحاب المراتب مقابل أداء مالي، أو ما يتأتي من الثروة الحيوانية التابعة لها، وهذه الضرائب وفرت مداخيل متنوعة، سهر على جمعها رجال إداريون كقائد العشور الجبري، عزب الجمال، عزب البقر وقائد عزب الجلابة (المواشي)، مثلا وفرت هذه الأنواع من الضرائب لمقاطعة الشرق ما مقداره 03 ملايين فرنك[2]. فوفرت تلك الأملاك موارد مالية غطت الجزء الذي عرفته خزينة الحكومة العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبداية القرن الموالي له.

ولضمان دخول تلك الضرائب إلى خزينة الدولة قامت بتعين على كل وطن قائد ويكون غالبا إما تركيا أو كرغليا أو علجا ويعين من طرف الداي بتوصية الباي، ويكون حاكما على وطن أو عدة أوطان، وكان يشرف على شؤون القبائل التي يحكمها بواسطة شيوخها ويسهر على الحفاظ على الأمن والسير الحسن للأسواق التي تنعقد في المناطق الخاضعة له، السهر على امن الطرقات ، رئاسة عملية توزيع الأراضي المخصصة للحراثة ويساعد أعوان الباي على توزيع البذور كما سندت له مهمة جمع فرسان المخزن وقيادتها [3].

رابعا: المحاصيل الفلاحية:

1. الحبوب:

أ. **القمح**: كان المنتوج الجزائري للحبوب يحظى بشهرة عالمية، والمنطقة الشمالية للجزائر كلها تنتجه[4]، وبالخصوص المنطقة الشرقية[5]، والقمح الصلب الجزائري يمتاز بنوعيته الجيدة فهو يدر كمية كبيرة من السميذ المستعمل للعجين، ويصنع منه الرغيف الجاف المعروف بالبشماط الذي كان يقدم إلى الجند الانكشاري، وتزن الخبزة الواحدة 10 أوقيات وتباع بـــ1صولدي[6]، وقد أعطى فونتير دو برادي (Venture de paradis) ملاحظة أن هذا الخبز الموجة إلى الجند الانكشاري، عادة ما يكون حاضرا في الأسواق

---

(1) . سعيدوني، وضعية...، المرجع السابق ، ص 318.

(2) . veyssettes, Op.cit, P 116.

(3) . ارزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني929-1246هـ/1519-1830، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-5006، ص 41.

(4).Emerit, Op.cit., p06.

(5) . الزبيري، المرجع السابق، ص 126.

(6) . توفيق المدني، المرجع السابق ، ص 176.

وعند حواف الطريق لبيعه على أساس أن الجندي كان يأكل الخبز المسمي بـــ" بوزي" Buzai وبذلك يبيع الذي ينتج من خليط فرينة القمح والشعير بسعر1صولدي لـــ10 خبزات إلى سكان الريف الذين يقدمونه كعلف لحيواناتهم(1).

وكان القمح تحت مراقبة صارمة من طرف الدولة بحيث أنها كانت تمنع تصديره، إلا عن طريق رخصة أو إذن الداي، وهذا لحرصه على ضمان مصادر مالية قارة لتزويد الخزينة، ويتم من خلالها دفع أجور الجند دون تأخير، كما كان الداي من شأنه إقرار تحديد أسعار المنتجات، ومعاقبة المتلاعبين بالأسعار(2).

كما تدخره الحكومة في مخازنها المنتشرة في المنطقة، لوقت الشدة والجفاف، مثل عهد عمر باشا سنة 1815م فقد قل إنتاجه مما جعل السكان يفتقدونه في الأسواق فقام هذا الداي بإخراجه من المخازن المنتشرة في البيالك بالمقدار اللازم للاقتيات، وأمر بتفريقه على مخابز البلد لطحنه وعجنه مع تعيين وزن كل رغيف وثمن بيعه وكان المحتسب وأعوانه يتفقدون الأسعار والأوزان(3).

كما أشار وليام شالر إلى جودة القمح الجزائري على أنه ينتج خبر لذيذ الطعم، وأن شهرته فاقت الحدود الجزائرية إلى الخارج خاصة في الأسواق الايطالية مفضلين إياه على جميع أنواع القمح الأخرى، وهذا بسبب جودته في صنع "المقارونة" وغيرها من العجائن(4)، وكانت الشركات الأجنبية تشتري القمح بثمن يتراوح ما بين 20 و 30 فرنكا للقنطار الواحد مثل الشركة الملكية الإفريقية (C.R.A) (5) ولا يزال هذا المنتوج يحظى بنفس الاهتمام اليوم من طرف سكان المنطقة.

الأرز: وينتج بالجزائر بكميات كافية، وهو من النوع الرفيع فكان يوزع على المروج إلى الشمال من سوق علي (بالقرب من بوفاريك) وهي مروج تظهر بها المستنقعات وتتوفر بها مياه العيون طوال السنة، وكان يعتمد دايات الجزائر على إنتاج هذه المنطقة لتموين جند الانكشاري بالأرز(6)، كما يتم إنتاجه بالأراضي المروية الواقعة بين مليانة وسهل

---

(1) . de paradis, Alger .., p50.

(2) . ناصر الدين سعيدوني،"الخزينة الجزائرية 1800-1830" عن المجلة التاريخية المغربية، عدد 7-8، جانفي 1977، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس 1976، ص 18.

(3) . عبد القادر، المرجع السابق ، ص 142.

(4) . شالر، المرجع السابق، ص 29-30.

(5) . الزبيري، المرجع السابق ، ص 126.

(6) . حليمي ، مدينة ..، المرجع السابق ، ص 295.

الشلف إلى غاية مينا، وتنتج المنطقة الممتدة من مليانة إلى مينا نحو 6 آلاف قنطار سنويا وهي كافية للاستهلاك المحلي، وكان ثمن الأرز الجزائري يبلغ 10 أو12 فرنكا وهو يباع بالكيل(1)، ويذكر فونتير دو برادي أن كل من مليانة ومعسكر تنتجان حوالي 6 ألاف صاع منه في كل سنة، وسعر القنطار منه لا يتجاوز 8 فرنكات فرنسية، إلا أنه في سنوات الجدب يجلب من مصر وبلاد المشرق بصفة عامة، لسد حاجيات الجند(2).

ب. الكتان: وكان الجزائريون يقومون بفلاحته في جهات متعددة، وكان من النوع الممتاز الأمر الذي كان يجعل الديوان يرسل منه إلى القسطنطينية كهدايا(3)، كما لقي بعض الاهتمام عن طريق التصنيع في مجال الأقمشة المستعملة في البلاد(4).

ت. التبغ: ويزرع في الايالة على مساحات شاسعة، بحيث تنتج أرقى أنواعه(5)، فيزرع في السهل المتيجي وبالخصوص في منطقة الشبلي حتى اشتهرت به، كما يقطف أيضا في عدد كبير من المناطق مثل عنابة(6)، والتبغ أهم الغلاة الفلاحية التجارية التي كانت تصدرها الجزائر إلى الخارج، ويرسل الكثير منه إلى تونس وطرابلس وخاصة دخان عنابة الذي يمتاز بقوته وسعره 2 موزونة للرطل(16 أوقية) من النوع العادي و3 موزونات للنوع الرفيع(7) وبالجملة يباع باللئة قتة وكل قتة فيها نحو رطل(8).

ج. القرمز: وهو نوع من النبات تستخرج منه مادة للصبغ ذو لون أحمر ويستعمل في صبغ الطربوش أو الشاشية، وتنتج منه مدينة معسكر كميات كبيرة يتم تصديره نحو المناطق المجاورة بما يقارب 300 أو 400 قنطار منها لتونس بحيث يقدر مدخوله بـــ 2000 ريال كل سنة(9).

إلى جانب إنتاج أنواع أخرى من المحاصيل كالحناء بمنطقة بسكرة(10)، والقطن بنواحي مستغانم(11)، إضافة إلى:

---

(1). توفيق المدني، المرجع السابق، ص 174.

(2). de paradis, op.cit. p46.

(3). Ibid. p 47.

(4). توفيق المدني، المرجع السابق ، ص 175.

(5). الزبيري، المرجع السابق ، ص 126.

(6). عبد القادر. المرجع السابق. ص 143.

(7). de paradis, Op.cit. p 47.

(8). توفيق المدني، المرجع السابق ، ص 175

(9). نفسه ، ص 169.

(10). العياشي، الرحلة، ص 411.

(11). سعيدوني،النظام ...، المرجع السابق ، ص 33.

2. الخضر والفواكه:

أما غراسة الأشجار المثمرة فكانت متمركزة بالمناطق الجبلية بالقبائل وطرارة والمدية كما ازدهرت البساتين في أراضي الفحوص المحيطة بالحواضر الرئيسية كوهران، معسكر تلمسان، المدية، مليانة، البليدة، القليعة، عنابة، قسنطينة وفحص الجزائر أكثرها إنتاجا لاتصالها بسهل متيجة الخصيب[1]، فقد تنوعت الأشجار المثمرة وتعددت فتطرقت المصادر إلى أن الجزائر كانت تحتوى على عدد كبير من الأشجار المثمرة إما في السهل أو الجبل أو في الصحراء، فتعددت الثمار من الجوز واللوز، الرمان، البرتقال، المشمش الليمون، التوت والتين...، وبالخصوص منها:

أ. الكروم: فالعنب الذي كانت تنتج منه نواحي الجزائر سبعة أصناف ويستهلك جله مباشرة وقليله يحول إلى زبيب أو إلى خل[2]، وكان إنتاجه موجها محليا فقط رغم اتساع المساحة المغروسة بالكروم، خصوصا بعد دخول الأندلسيين، حتى أن التربة في الجزائر ملائمة تماما لغراسة الكروم على سفوحها المشمسة، ويعتبر إنتاجه من أجود أنواع الكروم التي كانت تتركز بالخصوص في التلال الشرقية للمدينة حتى وادي الحراش[3]، والاعتناء بغراسة الكروم بحيث لا يخلوا بيتا أو بستانا من هذا النوع[4].

وكان الأسرى المسيحيون الذين يعملون في الخمارات يقومون بتموين البايلك بالخل الذي يحتاجه ويصرف للبحارة والجيش والحاميات (المحلات)، كما أن الدولة هي التي تحدد السعر المناسب للعنب حسب الإنتاج ففي سنة 1788م حدد سعر القنطار بــ 23 موزونة، وفي السنوات الوافرة يصل سعر القنطار إلى ربع سكين جزائرية، وقنطار من الزبيب يصل ما بين 7-8 بدقة شيك وهو يستهلك محليا[5].

ب. الزيتون: وتتركز غراسته بصفة كثيفة في المناطق الجبلية خصوصا الشرقية منها عنابة، بجاية وتيزي وزو، فبنواحي عنابة تم غرس حوالي 30 ألف عود من الزيتون من طرف شيخ الأندلسيين مصطفى قردناش، الذي لجأ إلى عنابة بعد تعرضه لمضايقات من حاكم تونس علي باي في القرن 17م[6].

([1]) . سعيدوني،النظام ...، المرجع السابق ، ص 32.

([2]). de paradis, Op.cit. p 49.

([3]) . حليمي، مدينة ..، المرجع السابق ، ص 296.

([4]) . عبد القادر. المرجع السابق. ص 143.

([5]).Venture, Op.cit. p 49-52.

([6]) . سعيدوني، دراسات في...، المرجع السابق ، ص 139-140.

ويستخرج من الزيتون مادة الزيت، هذا الأخير الذي يوضع في جلود المعز ، لينقل على ظهر البغال إلى القرى البعيدة لبيعه، ويعرف بزيت القبائل ولا يزال، وكان يستعمل في جميع الأطعمة، كما يقوم سكان القبائل بجمع كميات كبيرة من الزيتون الأخضر ثم يشق طولا وعرضا بسكين، ويوضع لفترة وجيزة في ماء ساخن ومالح ثم يؤكل، وهناك نوع أخر من الزيت يسمى السيسنى وهو مستخرج من الزيتون المر فاتح اللون ذي طعم غير مستصاغ ويستعمل كوقود[1].

النخيل: وساد في المناطق الجنوبية من الجزائر في شكل غابات من أشجار النخيل متناثرة في الصحراء فيما يسمى بالواحات، وكانت غالبية أشجار النخيل تملكها الأسر الغنية والكبيرة، مثلا في بريان، قورارة، وادي ريغ، الاغواط، وهي تنتج كميات كبيرة، وذات أنواع متعددة تصل إلى 24 نوع وكلها تمتاز بجودتها، وكان يتم الاعتناء بهذه الأشجار اشد العناية مثل شجرة دقلة نور يتم تلقيحها في شهر افريل وقطفها في شهر أكتوبر، ومثل النوع المعروف باسم الغرس (r'arse) يلقح في مارس ليقطف في سبتمبر[2].

أما إنتاج الخضر بالمناطق الريفية لتموين الحواضر المجاورة لها، مثل حاضرة الجزائر التي كانت تدخلها يوميا عدة محاصيل من خضر كبطيخ وفاصوليا، باذنجان فلفل وبصل...، من الضواحي و البساتين المنتشرة بحي الابيار وبئر مراد رايس وبئر خادم والحامة بالخصوص، وهي مناطق تتوفر بها مياه الري من العيون الطبيعية وآبار، وتحمل تلك الخضر على ظهور الدواب إلى الحواضر وتباع في أسواق التي تقام بقربها مثل باب عزون والباب الجديد بالعاصمة، أما الخضر الجافة (البقول) مثل الحمص والفول والعدس فكانت تزرع في فصل الشتاء خارج نطاق الآبار والعيون، في التلال والجبال والسهول، ذات التربة الخشنة والجافة[3].

3. الثروة الحيوانية:

الجزائر بلاد فلاحيه بالدرجة الأولى وبها وسهول فسيحة ومراعي شاسعة تزخر بعدة أنواع من الحيوانات كالأبقار والأغنام والماعز والبغال والحمير الممتازة[4]، فالثروة الحيوانية كانت متواجدة في كامل البلاد، وقد أجمعت بعض الكتابات أن هناك ثروة

---

(1) . شلوصر، المصدر السابق، ص 96.

(2) . A. Goyne, « Le Mzab », in R.A, A23, N°135, Mai 1879, P 189.

(3) . حليمي ، مدينة ...، المرجع السابق ، ص 297.

(4) . الزبيري، المرجع السابق ، ص 124.

ضخمة من الحيوانات التي كانت تمتلكها الجزائر، وخير دليل ما قاله ابن العنتري :" أن البقرة كانت تباع بريالين، وصاع القمح بريال ونصف." [1] وهو لدليل على وجود ثروة حيوانية كبيرة من أبقار وغيرها.

ومن الحيوانات التي كانت تربى في مراعي الجزائر بصفة عامة الأغنام والماعز والأبقار ودواب الحمل كالخيل والبغال والحمير التي كانت تعد من أهم وسائل النقل في بيئة تقل فيها عربات النقل، كما أن الفلاحين حافظوا على سلالة حيواناتهم مثل الأبقار فهي من النوع الذي لا يدر كثيرا من الألبان واللحوم ولكن كثرة رؤوس القطيع هي التي جعلت المنتجات الحيوانية تفيض عن استهلاك السكان وكانت الأبقار تشكل المصدر الرئيسي لرأس مال السكان لأنهم لا يستهلكون في الغالب إلا الغنم، حيث يصل سعر الكبش في فصل الصيف الى5 أو 6 ليرات وفي الشتاء 30 ليرة[2] فتوجه منتجاتها نحو التصدير كالجلود والأصواف، وأغنى جهات الجزائر قسنطينة وبعدها معسكر والتيطري[3].

فقد اشتهر بايلك التيطري بإنتاجه للصوف، التي تباع في الأسواق الخارجية بأثمان غالية لجودتها فقد صدرت الجزائر سنة 1789م إلى أوربا حوالي 20.000 قنطار منها 7.000 قنطار من ميناء الجزائر، و12.000 قنطار من ميناء عنابة، ووصلت في بعض الأحيان 30.000 قنطار، وكانت أهم الصادرات وزنا وقيمة، وكان البايلك يشتريها بـــ08 بياستر ليعيد بيعها بـــ10 بياستر[4]، فالصوف الجزائرية من النوع الممتاز ويساوي قبل غسله ومشطه في الأسواق الفرنسية والايطالية 50 فرنكا[5].

المواشي: أخذت تربية المواشي حيزا كبيرا في الحياة الاقتصادية للفرد الجزائري الذي ارتبطت حياته بها خاصة في المناطق الداخلية بحيث تمثل مورد مال تقريبا قار فكان لحمها وصوفها يستهلك محليا ويسوق خارجيا، إلا أن تلك المواشي كانت تتعرض إلى أمراض تفتك بها مما يؤدي إلى تراجع في مادة الصوف مثل مرض يسمى بداء الثعلبة أو سقوط صوف الغنم وقال فونتير دوبرادي(Venture de paradis) في هذا الباب أن تلك الصوف التي تسقط بموتها فإنها تصنع منها أغطية للعبيد والجند والباقي منها يباع عن

([1]) . الزبيري، المرجع السابق ، صص 127.

([2]) . Venture, Op.cit.. p 40.

([3]).Emerit,"Les quartiers…", Op.cit., p06.

([4]) . حليمي ، مدينة..، المرجع السابق ، ص 306.

([5]) . شالر، المصدر السابق ، ص33.

طريق المزايدة أو المضاربة مثل الجلد، فتوضع في حزم يصل وزن الواحدة ما بين 5 إلى 6 قناطير ويؤلف منها المئات بحيث إن جزء كبيرا منها هو عبارة عن شوائب من أشواك وبعض العوالق التي ترتبط بالصوف[1]، ويضاف إليها الجفاف وعدم العناية الجيدة بهذه الثروة مما اضر بها، إلى جانب الحروب القبلية والثورات ضد الحكم العثماني التي كانت سببا في ضياع الكثير من القطعان، وحرمت مالكيها من رأسمالهم[2].

وما يؤكد وفرة هذه الثروة في يد الجزائريين تلك الحملات العسكرية التي كانت تستحوذ على أعداد كبيرة من رؤوس المواشي وغيرها مثل حملة إبراهيم القسنطيني باي التيطري(1817-1819) الذي استولى على 2000جمل و10 ألاف خروف من قبائل أولاد نايل، ومصطفى بومزراق (1819-1830م) في سنة 1825م استولى على العربة (larba) وأخذ منهم 10700 جوادا بيعت في محلها للقبائل المتحالفة، وفي 1826 غزى أولاد مختار الشراقة واخذ منهم 500 جمل و4000خروف[3]، وكذلك ما نجده في رسالتين موجهتين من احمد باي إلى الداي حسين في غزوه لمنطقة الشرق الجزائري توضح أهمية رؤوس المواشي التي غنمت من وطن الحنانشة وريغة في سنة 1243هـ/1828م على كل من المغانمة، فرقة العمامرة بجبل الاوراس، أولاد الشيخ وأولاد مسعود التي وصلت إلى 16575بقر و19310 غنم و 153 دابة[4].

حيوانات الحمل: وأما الخيول فقد ربى الجزائريون نوعين من الخيول الحصان المغربي المسمى (barbe) والحصان العربي الأصيل[5]، كما حافظ الجزائريون على سلالة نقية من الخيول الجيدة، وقد امتازت بعض المناطق بتأصيل الخيول مثل قبائل اليعقوبية وبني أنجاد وسكان الجنوب الوهراني وسهول وادي الشلف، ومعظم الخيول الجيدة كان يؤتى بها من الجنوب الوهراني وجنوب قسنطينة، ولكن نتيجة الاضطرابات فقد أدت بالسكان إلى وقف التعامل بينهم مما أضر بإنتاج الخيول[6].

وكانت تلتزم قبائل الرعية بالناحية الغربية بتوفير الخيول الأصيلة للدولة على الخصوص في شكل لزمة سنوية تقدمها هذه القبائل، تكفي لركوب هيئة كبيرة من الفرسان

([1]).Venture, Op.cit.. p 40.

([2]) . سعد الله، محاضرات ...، المرجع السابق ، ص 153.

([3]) . Federmann, op.cit, P 301.

([4]) . أنظر الملحق الأول، الوثيقة رقم 03 والوثيقة رقم 04، ص 300-303.

([5]) . علي خلاصي، الجيش الجزائري في العصر الحديث، ط1، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2007، ص 140.

([6]) . سعد الله، محاضرات ...، المرجع السابق ، ص 153.

ومجموعات أخرى من دواب النقل لتكون في خدمة البايلك، وبفضلها يتمكن من تعويض خيل فرسان المخزن عند موتها أو إيفادها في مهمات، وقد يباع قسم من هذه الخيل والدواب إذا لم تكن هناك حاجة إليها[1].

أما الإبل التي كانت تتوفر في الجنوب، فقد كانت تنتج الوبر الذي منه تصنع الخيام وبعض الملابس المحلية كالبرنس والقشابية[2]، كما امتهن سكان الجزائر حرفة تربية النحل على ضواحي الحواضر وفي الأرياف وبالمناطق الجلية حيث تصنع بيوت النحل على شكل سلال من الخيزران أو بيوت صغيرة من طين، وعادة توضع خلف البيت، مما وفر كميات من العسل وشمعه ليتم تسويقها في السوق[3] والفائض يصدر إلى الخارج وكان منه ما يجمع من الغابات المجاورة وهو أجود الأنواع وله شهرة عظيمة[4] لحد الآن وفيه شفاء للناس.

4. الصيد البحري بالجزائر:

تشرف الجزائر على شريط ساحلي مقدر بـــ 1200كم، امتهن عليه سكان السواحل حرفة صيد الأسماك الذي كان يمتاز بطعمه اللذيذ وهذا راجع إلى ارتفاع نسبة ملوحة مياه البحر الأبيض المتوسط إلى جانب التيار البحري الأطلسي الذي يجتاز مضيق جبل طارق ويسير محاذيا على الشطوط مما يجعله يسوق الأسماك المتنوعة معه إلى السواحل الجزائرية، وقد ذكر كل من البكري والإدريسي وفرة هذه الثروة بعنابة، سكيكدة، القل جيجل، دلس، مرسى الدجاج، تنس ووهران، إلى جانب العديد من الرحالة الذين أثنوا على وفرتها، مستعملين في عملية الصيد المراكب التي تسمي بالشقوف وهي مراكب شراعية وقد أسهم الأندلسيون في رواج هذا النشاط بشكل كبير[5].

إلى جانب ذلك تتوفر السواحل الشرقية على أجمل أنواع المرجان المعروف في العالم وقد علق شالر عليه بقوله: "وهذه المادة يمكن أن تصبح مصدر للصناعة ومورد الثروة للبلد ولكنه في الوقت الحاضر لا تتمتع بحق استخراجه والتجارة فيه إلا فرنسا وفي المقابل هذا النشاط الهام، لا تتلقى الحكومة الجزائرية سوى عوائد زهيدة"[6]، وكانت عنابة مركزا

---

(1) . سعيدوني، النظام ...، المرجع السابق ، ص 99.
(2) . سعد الله، محاضرات ...، المرجع السابق ، ص 153.
(3) . شلوصر، نفس المصدر، ص 96.
(4) . حليمي ، مدينة ..، المرجع السابق ، ص 298.
(5) . نور الدين عبد القادر. المرجع السابق.ص 145.
(6) . شالر، المصدر السابق، ص32- 33 .

تجاريا مهما وأسست بها الشركة الفرنسية الإفريقية مراكز لاحتكار صيد المرجان الذي يستخرج من مياه هذه الشواطئ[1]، وتقوم بتحويله وتصديره، حيث كان مصدرا لأرباح كبيرة لهذه الشركة والإسفنج بكل من وهران والقالة وعنابة[2].

الثروة الغابية: ساعدت السلاسل الجبلية الساحلية والتلية على إيجاد مناطق غابية احتوت على أصناف وأنواع متعددة من الأشجار ذات الاستعمالات المتعددة ، ولعبت هذه الثروة في العهد العثماني دور كبير نتيجة لاستعمالاتها في بناء السفن الحربية، فكانت تحت نظر وإشراف الدولة، لذا عمدت إلى ضمان موالاة القوى الروحية فيها من شرفاء ومرابطين خصوصا بالمنطقة الشمالية الشرقية منها التي سيطر عليها أل مقران من بجاية إلى جيجل[3] فكل من محمد بكداش(1707-1710م) وعلي بوصبع(1710-1718م)ومحمد بن حسين الخزناجي (1718-1724م) عمدوا إلى ربط علاقات مع مرابطي الجهة الشرقية لاستغلال هذه الثروة وضمان ولاء المنطقة لهم[4].

وخصوصا جهة القبائل المحاذية للساحل والتي تحتوي على اكبر الغابات ومن أصنافها الصنوبر والأرز والفلين والبلوط بأنواعه، وعمدت القبائل الامازيغية المستوطنة في هذه المناطق الغابية إلى التعامل مع السلطة الحاكمة بحيث كانت تشتري منها كميات كبيرة من الخشب مقابل مبالغ مالية تدفع لهم، وكذلك الاعتناء بتلك الغابات[5].

إلا أنها تدهورت في النهاية بسبب الاستغلال غير العقلاني الذي اثر في المساحة الغابية كمنطقة الساحل المجاورة لمدينة الجزائر قطعت أشجارها سنة 1789م بأمر من الداي لبناء خمسين سفينة، ثم تعرضت لاجتياح البدو، ونفس الأوضاع عاشتها المناطق الشرقية التي ظل الانجليز يستغلونها بتزودهم بالأخشاب من غابات عنابة والقالة وبني صالح وسيبوس مقابل 200 ألف فرنك حتى سنة 1817م[6].

---

(1) . شالر، نفس المصدر، ص37.

(2). Berteuil, l'Algérie.., p 6.

(3) . CH. Féraud, « l'exploitation des forêts de la karasta, dans la kabilie oriental sous la domination turque », in RA, A12, N°71, septembre 1868, p 381.

(4) . CH. Féraud, « l'exploitation ... », p 390.

(5) . Ibid. P380.

(6) . سعيدوني،النظام ...، المرجع السابق ، ص 31.

الفصل الثالث: الفلاحة في الايالة الطرابلسية:(مميزات وخصائص)

بحكم الموقع الجغرافي لطرابلس الغرب الممتد في العروض الحارة ساهم في سيطرة المناخ الصحراوي على قسم كبير من أقاليمها، إلى جانب انعدام الحواجز التضاريسية كالجبال مما جعلها مفتوحة أمام التيارات الهوائية الحارة القادمة من الجنوب إلى منطقة الساحل مثل الحاضرة طرابلس الغرب التي يحميها جبل نفوسة(الغربي) وبنغازي الذي يحميها من الجنوب الجبل الأخضر، وإشرافهما على البحر اوجد مناخ معتدل فيهما، فاثر هذا على النشاط الفلاحي بالمنطقة وحدد نوعيته، كما ارتبطت الفلاحة بالمناخ ومنه ما مدى تأثير مظاهر السطح على النشاط الفلاحي في طرابلس الغرب؟

أولا: نوعية التربة:

توجد بطرابلس الغرب أراض خصبة موازية لشريطها الساحلي فمن الجهة الغربية التي تشرف على سهل الجفارة المنطلق من الأراضي التونسية وهي ارض ممزوجة بالرمل والكلس والصخر الصلب ومستواها المائي ينخفض من 03 إلى 30م، ويحاصره جبل نفوسة من الجنوب الذي يشتهر بغاباته ومزروعاته، ويمتد إلى غاية رأس خليج السرت أين تنفتح على سهل صحراوي ذي تربة فقيرة تنتشر به النباتات المتأقلمة فأوجد ذلك وسطا ساهم في حرفة الرعي، أما المنطقة المحصورة بين الساحل وجبل نفوسة فيغلب عليها الكلس وبالجنوب من هذا الجبل توجد تربة طينية مع أبار وينابيع ساعدت على فلاحة الأرض وغرس أنواع من الأشجار خاصة الزيتون(1).

وإلى الشرق منه توجد منطقة بنغازي(برقة) المطلة على البحر، ذات سهل يمتاز بخصوبته لمحاصرته من الجنوب بالجبل الأخضر الذي تنمو على سفوحه الشمالية والشمالية الغربية غابات ذات أشجار متوسطية، كما يعتبر إقليم جبلي خصيب كثير العيون والمياه وتركز في السكان(2).

أما بالمناطق الجنوبية في الصحاري الطرابلسية فظهرت الواحات المتناثرة في كافة المنطقة في شكل غابات من النخيل في فزان والكفرة وأوجلة، غدامس وغيرها، مع

---

(1) . ناجي، المصدر السابق ، ص 42.
(2) . مؤنس، مرجع سابق، ص 28.

غراسة أشجار الزيتون والكروم، كما أن منطقة فزان التي تعتبر هضبة مركبة من سلاسل ترتفع عن سطح البحر يصل مابين 200-700م لذا فهي تتلقى كميات من الأمطار في شكل سيول تؤدي إلى بحيرات راكدة[1] وهذا الإقليم به عدة واحات، كما انه متصل في الجنوب بإقليم كوار وهو ممر طويل من الواحات وعيون الماء يصل إلى منطقة بحيرة التشاد المعروفة في العصور الإسلامية ببلاد كانم والبرنو[2]، وتظهر هذه المنطقة على أنها قابلة للإنتاج لو لقيت نوع من العناية.

وبذلك فطرابلس من الشمال تطل على البحر المتوسط الذي ساده المناخ المتوسطي، وجنوبها واحة صحراوية سادها المناخ الصحراوي فكان اكبر جزء منها هو صحراء كبرى[3].

ثانيا: الفلاحة قبل القرمانليين:

1. سياسة الدولة الفلاحية:

تكاد تتفق المصادر التي تتحدث عن هذه المرحلة في البلاد الطرابلسية على أنها بلاد عامرة بفلاحتها وخصوصا تجارتها، وهذا بفضل الأعمال التي قام بها العثمانيون في مختلف المجالات ومنها المجال الفلاحي الذي كان يشهد ضعفا كبيرا ومن المجهودات التي قامت بها الحكومة المركزية في تنمية المنطقة تتمثل في:

أ. الأمن والاستقرار: توفير الأمن والاستقرار داخل المنطقة الطرابلسية التي عانت من الهجمات الخارجية وفرسان القديس يوحنا التي كانت مرابطة في حاضرة طرابلس الغرب فبعد القضاء عليها توجه نظر الحكام العثمانيين نحو الدواخل لفرض الأمن[4] والاستقرار باعتباره احد مقومات التنمية الفلاحية بحيث تساعد على توجيه الفلاح نحو خدمة أرضه والاهتمام بها. وقد عرفت طرابلس فترة ازدهار في عهد الباي عثمان (1701 – 1708) بعد أن قضى على تمرد عرب غريان، قاد حملة ضد قبائل أوجلة في الشرق سنة 1706م ومابين 1707و 1708 وواجه محاميد الساحل وعرب الجبال في الغرب[5].

(1) . ناجي، المصدر السابق ، ص 42.
(2) . مؤنس، المرجع السابق، ص 28.
(3) . الموسوعة العربية الميسرة، المجلد الأول، حرفي ل-م ، ط2، دار الجيل، مصر 2001، ص 230.
(4) . بن غلبون، مصدر نفسه، ص 100-101.
(5) . كلود زليتز، المرجع السابق ، ص332- 338.

ب. دور الأندلسيون: استقدام عناصر جديدة إلى المنطقة لتشجيع تعمير وتنمية المنطقة بحيث قام درغوث باشا بعدة إجراءات في هذا الميدان وهذا ما نجده عند ابن غلبون بحيث يقول في هذا الصدد أن درغوث باشا:" جلب الناس من أماكن أخرى للعمل في المدينة" [1] بحيث تم ترحيل أربعين أسرة تونسية ذات خبرة مهنية إلى طرابلس[2]، وهذا لتوفير المنتجات اللازمة لها، إلى جانب نزول الأندلسيين بأراضيها مثل درنة على الساحل الشرقي لطرابلس ووصلوا إليها في 1040هـ/1680م وعملوا على تعميرها[3].

ج. استقرار الملكيات: كما ساعد في نمو هذه المنطقة في الفترة ما بين القرن 16م ونصف الأول من القرن 17م بطرابلس الغرب هو استقرار الملكيات الخاصة بالأرض فتوسعت ملكيات الخواص بفحوص طربلس، وانتشرت الملكيات المشاعة بسهول جفارة وجهة بنغازي (برقة)، ومحافظة السكان على ملكياتهم الخاصة المعتمدة على الرعي الموسمي بالجبل الأخضر وجبل نفوسة وسواحل طرابلس في وقت أخذ فيه الجهاد البحري حصة الأسد من مداخيل الايالة[4]، فساعد على ربط الإنسان بأرضه والاهتمام بها.

د. استمالة رجال الدين والأسر الكبيرة: كما أن محاولة الوصول إلى الحكم كذلك كان لها أثرها على الرعية، وقد طالت في بعض الأحيان حتى الأسر الدينية التي كانت الدولة العثمانية تهدف من ورائها إلى ضمان الاستقرار والأمن الداخلي وكدرع واق لها.

وطبقت السلطة المركزية في طرابلس الغرب نفس السياسة التي اتبعتها الولايات العثمانية الأخرى، والمتمثلة في:

و. فرض الضرائب: حتى يضمن الحكام بقاءهم في سدة الحكم والحفاظ على حياتهم فقد عملوا على جمع مبالغ مالية بأي وسيلة لدفع رواتب الجند الانكشاري الذي كان مصدر تهديد لهم في كامل المنطقة، فلجأ هؤلاء الحكام إلى فرض أنواع من الضرائب، إلى جانب المفروضة كالعشور والزكاة، وقد أثرت تلك الضرائب المستحدثة على الفلاحة.

مما جعل السكان يتهربون أو يتحايلون على دفعها ويورد صاحب التذكار في هذا الصدد صورة عن تماطل وتحايل الفلاحين من أهل مرزوق على دفع الضريبة في عهد رمضان

([1]) . بن غلبون، مصدر نفسه، ص 98.
([2]) . إبراهيم أبو القاسم ،" الخلفيات التاريخية للهجرة الليبية الى الايالة التونسية خلال القرنين 18-19م"، من المجلة التاريخية المغاربية (العصر الحديث والمعاصر)، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، السنة 24، العددان 85-86، تونس 1997، ص 33.
([3]) . الورثيلاني، الرحلة، ص 232.
([4]) . سعيدوني، دراسات ...، المرجع السابق، ص 29.

باشا (1581-1584) حيث قال: "...لم تكن أملاك أهل تلك المدينة تؤدي خرجا إلا زكاة ما عمر من السوانى (البساتين) فان عليه نصف العشر، وأكثر أهل البلد لا يؤدي شيئا، فعمل على تعمير أرضهم وأحصى سوانيهم (بساتينهم) وترك العشر وفرض على كل سانية أربعة ريالات وربعا كانت كبيرة أو صغيرة."[1]، وبذلك فسياسة السلطة المركزية في طرابلس الغرب عملت على إيجاد موارد مالية قارة لتدخل خزينتها، وهذا للاستفادة من خيرات المنطقة، كما أنها تفند الادعاءات القائلة أن الايالة الطرابلسية بنت اقتصادها على ما يأتيها من غنائم البحر وافتداء الأسرى، هذا من جهة ومن جهة أخرى نرى تهرب السكان من دفع ما عليهم ضرائب للدولة.

فكان كل حاكم يفرض الضرائب التي يراها انسب للمحافظة على نفسه في سدة الحكم وتجنب بطش الانكشارية، فهذا محمد باشا (1632-1649) قد فرض على كل نخلة في مدة سنة عشرون عثمانيا بينما عندما جاء عثمان باشا (1649-1672) قد أقصى هذه القاعدة وبدلها بوضع سجل تم تفصيل من خلاله أنواع البساتين بحيث فرق بين البستان كثير العدد وقليلة منها، وبهذا يتم إحصاء أعداد الأشجار التي تحتويها البساتين ومنها يتم تحديد قيمة الضريبة التي زاد فيها، دون مراعاة كمية الإنتاج، وهذا ما جعل الكثير من الفلاحين يتهربون من التصريح بما يملكون من أشجار داخل بساتينهم باعتبار أن الضريبة كانت تفرض على عدد الأشجار لا على كمية الإنتاج[2].

غير أن إسرار الباشا في عملية إحصاء البساتين ليتحصل على أكبر قدر ممكن من المال ليدفعه إلى خزينة الدولة كان أكبر فيقول ابن غلبون في هذا الصدد: "فلم يزل عثمان يحتال عليهم إلى أن أحصى نخلهم كله وفرض على كل نخلة في العام قرميلا ونصف نكالا لهم وأبقى رقابهم ملزمة بما كان مفروضا عليها، ومفروض النخلة في غيرها قرميل سنويا لا غير فضعف بذلك أهلها وتفرقوا في الأوطان"[3].

ونتيجة ذلك كما يذكر ابن غلبون أن تلك الضرائب المفروضة على الفلاحين، جعلتهم يفرون من هذا النشاط والابتعاد عن الالتزام بدفع الضرائب وهذا كنوع من السياسة التي اتبعتها السلطة العثمانية داخل الايالات التي كانت تحت إمرتها فعامل التنفير أكثر منه

([1]) . بن غلبون، مصدر السابق، ص 123.

([2]) . نفسه ، ص 123.

([3]) . نفسه ، ص 125.

ترغيب لمواصلة هذا النشاط الفلاحي الذي يعتبر عمود الاقتصاد، وربما كان هذا العمل من أجل دفع مرتبات الجند لأن نهاية هذا الباشا كانت القتل على يد الجند في شعبان 1083هـ/1672م [1].

وكانت بعض المناطق يفرض عليها دفع مبالغ مالية على شكل إتاوات إقليمية مثل مصراتة والزاوية والبلدان الأخرى المطلة على البحر وكانت أخرى تدفع أعشار عن المنتجات الفلاحية بضواحي مدينة طرابلس وعلى الجبل الأخضر، وكانت تزود هذه المناطق الايالة بمبلغ قدره: 150.000 قرش[2].

هـ. كثرة الاضطرابات والحملات العسكرية:

كانت الأقاليم الطرابلسية كثيرة الخروج عن طاعة حكامها مما يستوجب تجهيز حملات عسكرية لردعها، وهو طابع ميز الايالة طيلة الحكم العثماني فيها فنجد في هذه الفترة الأولى قبل القرمانليين ثارت عدة مناطق كرد على السياسة العثمانية المتبعة والتي تعتمد على إقصاء السكان المحليين.

وجاء في بعض الكتابات التاريخية التي تناولت هذه المرحلة سياسيا تورد لنا عدة أحداث فمنها ما حدث في بلدة فزان سنة 990هـ/1582م التي كانت تحت حكم مامي الذي ثار عليه أهل فزان وقتلوه مع جنده في عهد الباشا "جعفر باشا" (1569-1581م) الذي عرفت فترة حكمه العديد من الاضطرابات، وكذا ثورة يحيى بن يحي السويدي التي انطلقت من تاجوراء وقد هزم جند العثماني في مسلاتة وقتل نحو الآلف منهم، وقتل بعد أن خذل من طرف شيخ العرب ابن نوير بتاجوراء سنة 998هـ/1589م[3].

وفي عهد خليل باشا في سنة 1115هـ/1703م قام بإخماد ثورة أهل غريان بحيث يقول صاحب التذكار:" وحشر الأعراب وبني الهند الساكنين خارج المدينة في سائر المملكة وحاصر غريان وقطع شجرها، وكان ذلك سنة خمس عشر ومائة وألف ودخلها من وادي الأرباع ونهب أكثر بلادها وقتل منهم كثيرا..."[4]، إلا أن تلك الاضطرابات الداخلية على السلطة كانت نتائجها دائما تعود بالضرر على السكان المحليين وذلك بسلب أموالهم وهتك أعراضهم وإفساد زرعهم.

---

(1) . بن غلبون، مصدر نفسه ، ص 127.
(2) . علي بن إسماعيل، المرجع السابق ، ص 226.
(3). بن غلبون، مصدر نفسه، ص 100- 101.
(4) . نفسه ، ص 156.

كما أن القبائل كانت تتصارع فيما بينها مثلما حدث بين قبيلة رفيعة وسكان تاجوراء حول دابة من لبني رفيعة دخلت بستان لأحد سكان تاجوراء فأدى هذا الصراع إلى تدخل الجند الانكشاري الذي قام بالنهب والسلب في سنة 1611م لتاجوراء، وفي عهد رمضان داي الذي اتسم بالضعف فقد هجمت القبائل البدوية على الحواضر لفرض الإتاوة عليها[1] وهذا ما يظهر غياب السلطة المركزية في المناطق البعيدة إذا قيس على هذا القول فربما يكون الوضع أشد خطورة ووطأة على القبائل الضعيفة من القبائل القوية.

وفي ظل هذا الوضع الذي يتسم بكثرة المطالب الجبائية مع قلة الإنتاج وانعدام الاستقرار في نظام الحكم بحيث تعاقب على حكم الدايات 24 دايا في مدة 82 سنة (1629-1711م)[2]، قبل حلول الأسرة القرمانلية إلى جانب إتباع سياسات طبقت في ارض الايالات الأخرى التي اعتمدت على ارض الإقطاع في استغلالها وفرض سيطرة النظام عليها، فتحكم هذا النوع في الاقتصاد ولعب الجند الانكشاري دور في حماية ودعم هذا الإقطاع فاستحوذوا على أجود الأراضي الفلاحية والرعوية بالايالة مع كل ما ترتب عن ذلك من امتيازات وإصلاحات[3] فانعكس هذا على الواقع السياسي.

وزاد اهتمام الحكام بالايالة الطرابلسية بالجانب الفلاحي وتسخيره لخدمتهم منذ النصف الأول من القرن 17م والربع الأول من القرن 18م والعمل على إيجاد مداخيل قارة للخزينة أمام تناقص غنائم البحر، كما صاحبه تزايد في مواقف الأطراف الخارجية من خلال إبرام معاهدات واتفاقيات مع دول أوروبية التي أتاحت لها احتكار تصدير بعض المواد الأولية بواسطة التجار الأجانب والوسطاء اليهود[4].

بالرغم من المعيقات الطبيعية والبشرية التي كانت تعاني منها الفلاحة في طرابلس الغرب طيلة الحكم العثماني إلا أن الكتاب قد اثنوا على المحاصيل التي كانت تنتج في أقاليمها فكان في بنغازي إنتاج الشعير والقمح[5]، وبتاورغاء إنتاج التمور، وبمرزق قاعدة بلاد

([1]) . بن غلبون، مصدر نفسه، ص 105.

([2]) . علي المسعودي البلوشي، تاريخ معمار المسجد في ليبيا في العهدين العثماني والقرمانلي1511-1911، منشورات جمعية الدعوة الاسلامية العالمية، طرابلس، ص 370.

([3]) . عبد الملك خلف التميمي."ملامح الوضع الاقتصادي في المغرب العربي قبيل الاستعمار" عن الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني. جمع وتقديم: عبد الجليل التميمي، منشورات مركز البحوث والدراسات عن الولايات العربية في العهد العثماني، ط1، تونس 1984، ص 124.

([4]) . سعيدوني، دراسات...، المرجع السابق، ص 31.

([5]) . صادق باشا، رحلة حضرة صاحب السعادة عظم زاده صادق باشا المؤيد إلى صحراء إفريقيا الكبرى، تعريب جميل بك العظيم، مطبعة المعلومات طاهر بك، دار الخلافة العالية، 1318هـ، ص12.

فزان ومقر موظفي الحكومة إنتاج أكثر من 30 نوعا من التمر وبكميات كبيرة، وتظهر هذه الكمية من الإنتاج في الضرائب المستخلصة من هذا النشاط والتي قدرت بأزيد من المليون[1].

ومنطقة ودان الواقعة جنوب مدينة سرت، وسادت فيها فلاحة الذرة وشجر الزيتون والتين وغابات النخيل ذات أعداد كثير والمنتجة لتمر لين وحلو ونفس الشيء بمنطقة أوجله وسوكنة القريبة من جبل طنطة وسكانها من عرب و أمازيغ، وبمنطقة الهيشة أرض سبخة ينبت فيها النخيل ويسقى من العيون الموجودة بها[2] ويغذي بنغازي وميناءها الجبل الأخضر الذي يعتبر من أخصب المناطق في البلاد بما تحتاجه من سمن وعسل وشحم وغنم وابل وغيرها ويسوق منها نحو عاصمة القطر طرابلس الغرب ومناطق اخرى مثل جربة[3].

وبذلك فطرابلس الغرب في الفترة الأولى من الحكم العثماني كانت زاخرة بمنتوجاتها الفلاحية رغم كل الأحداث التي شهدتها المنطقة من ثورات للقبائل وتمردات الجند على حكامهم والتي انتهت باعتلاء الأسرة القرمانلية في بداية القرن الثامن عشر لسدة الحكم.

([1]). بن غلبون، مصدر السابق ، ص 111- 114.
([2]) . نفسه، ص 146.
([3]) . العياشي، الرحلة، ص 106.

ثالثا: الفلاحة في العهد القرمانلي:

1. سياسة القرمانليين الفلاحية:

في القرن18م عرفت البلاد الطرابلسية تغيير في نظام حكمها مما ساعدها بالنهوض في الجانب الاقتصادي بسبب توفر الاستقرار السياسي وظهور نظام حكم كان أكثر ارتباطا بالبلاد واهتماما بالواقع الاقتصادي والاجتماعي لسكان المنطقة، مما أنعش الحياة الاقتصادية، وعمل هذا النظام في المحافظة على توفير الإنتاج الفلاحي وتشجيع السكان بالارتباط بالأرض لتوفير المنتجات التي تمون الجند ويتم تصدير الفائض منه للحصول على مداخيل مالية، التي تراجعت على اثر التحول الحاصل في مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط، وبوصول هذه الأسرة إلى سدة الحكم توجهت بنفس الاتجاه الذي اتبعه الحكام الذين سبقوها ومن هذه الأعمال التي قامت بها :

أ. توفير الأمن والاستقرار:

عملت على استرجاع الأمن والاستقرار باعتباره إحدى مقومات الازدهار والنجاح، ومنه يهتم السكان بشؤونهم إما الفلاحية أو الحرفية أو التجارية، لذا عمل أل القرمانلي (1711-1735) على إخماد المعارضين والمتمردين حتى تتمكن البلاد من النهوض[1]، وقاموا خصوصا في الفترة الأولى من حكمهم من تخفيف الضغط على السكان بالريف، وردع حركات التمرد التي ظهرت.

ب. **انتعاش الحركة البحرية:**

اعتمدت طرابلس الغرب منذ انضمامها إلى الدولة العثمانية على مداخيل التي توفرها عملية الجهاد البحري من خلال تجهيز السفن الجهادية لتغطية النقص الحاصل في الجانب الطبيعي الذي لم يساعدها كثيرا، لذا اهتمت الأسرة القرمانلية بهذا الجانب قصد إعادة تأهيله من جديد لإعادة أمجاد الماضي، خاصة في عهد يوسف باشا القرمانلي (1795-1832م)، وهذا لفرض عوائد وإتاوات وهدايا وضرائب سنوية على القناصل الأوربيين[2] إلى جانب أرباح التبادل التجاري الذي كان يدخل الخزينة الطرابلسية من تجارة جنوب الصحراء، وهو ما خفف العبء على الفلاحين، فانتشرت الفلاحة بالمناطق الساحلية وفي

([1]) . كلود زليتنر ، المرجع السابق ، ص 392.

([2]) . لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: L. Charles Féraud, Annales Tripolitaines, imp. j. barlier, Paris 1927.

دواخل طرابلس وسيطرت غابات النخيل، فعاد هذا النشاط بأموال معتبرة على خزينة في شكل ضرائب مفروضة على العملاء في الأقاليم، وما وفره الإنتاج الفلاحي من الحبوب وخاصة الشعير في السنوات الخصبة بحيث يصدر جزء منه إلى الخارج[1].

ج. الاحتكارات التجارية:

وهي ميزة اشتركت فيها حكومات الايالات الثلاث لتغطي عجزها المالي بسبب تراجع الجهاد البحري في القرن19م على الخصوص، فتوجه نظر الحكام إلى داخل البلاد فتم احتكار بعض المواد والسلع من طرف الدولة، فقد قام يوسف باشا باحتكار تجارة الحبوب في سنة 1815م وهذا لحاجته الشديدة إلى المال، وبذلك يكون هو المشتري الوحيد والبائع الوحيد، فيحدد السعر الذي يناسبه في الشراء وفي البيع أيضا، فتكون النتيجة وخيمة على المشتري والبائع معا فانعكس ذلك على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان الذين عانوا من تقهقر مستواهم المعيشي وقدرتهم الشرائية[2].

ت.النظام الجبائي وتطبيقاته:

وكانت تتم عملية جمع الضرائب وفرضها على أساس مبالغ مالية مقدرة مسبقا وتقطع كل بداية سنة مالية، التي تبدأ مع بداية شهر مارس في اجتماع يحضره مشايخ القبائل في مركز القضاء، وفيه يتم تسديد المبالغ المتبقية وتتم التسويات السابقة، وعليها يثبت المشائخ في مراكزهم بمنحهم البدل والبرانس، وكان يسمى دفع هذا المبلغ المقتطع بـــ "التقدمة" وفي نفس الاجتماع يقدر المبلغ المطلوب في السنة الجديدة، ويسجل في سجلات المالية، ويتم التوقيع عليه من طرف الجهات المجتمعة[3].

وفي حالة عجز السكان على دفع الضريبة بسبب الجفاف مثلا يتحول المبلغ إلى دين يسجل عليهم، وهو معرض إلى التناقص إذا سددت أقساط منه، أو التضخم أثناء هبوط القيمة الشرائية للعملة، وبهذا تراكمت الديون على القبائل البدوية في الدواخل مع استمرار الجفاف وتدني المحاصيل، وحتى وبعدها عن مركز السلطة جعلها تتماطل في دفع

([1]) . محمد مصطفى بازامه ، مدينة بنغازي عبر التاريخ (منذ نشأتها حتى الغزو الايطالي)، ج1 ، دار ليبيا للنشر والتوزيع ، بنغازي 1968، ص 303.

([2]) . علي بن إسماعيل، مرجع سابق، ص 181.

([3]) . حسن السوري، المرجع السابق ، ص 368.

مستحقاتها، ويضاف إليها الأعباء الضريبية السنوية العادية، التي تجمع مع مطلع كل سنة مالية[1].

كما كان الباشوات القرمانليون يرسلون إلى كل مدينة خاضعة لنفوذهم نائبا ملقب باسم البك، أما في القرى الصغيرة والمداشر والدواوير فإنه يرسل إليها سيدا، غير أن هؤلاء الموظفين لا يلتحقون بمراكز عملهم إلا في وقت جمع الضرائب التي يفرضها الباشا عليهم، مما يجعل هؤلاء الموظفين يقومون بجمعها باستعمال القوة[2]، فوقف ذلك كحجرة عثرة أمام الباشوات القرمانليين في إقرار النظام وضبط الأمور.

فنجم عن تلك الوضعية حالة توتر التي عاشها السكان، وقد عبرت عن نفسها بطرق مختلفة كالالتماس والتظلم والاحتيال والتهرب والعصيان والتمرد، وذلك حسب ظروف كل قبيلة، ومدى مقدرتها على المقاومة، ومدى سهولة وقوعها تحت طائلة السلطات[3].

وبهذه الصورة المثقلة بالتراجع الفلاحي فإنها لا تخلو من وجه مشرق وذلك من خلال المحاصيل التي كان ينتجها الفلاح الطرابلسي رغم معيقات الطبيعية، فان بجهده استطاع أن ينتج مختلف الأنواع من المحاصيل والثمار التي نجملها فيما يلي:

رابعا: المحاصيل الفلاحية:

1. الحبوب:

كان يعتمد هذا القسم من الفلاحة على كمية الأمطار المتساقطة خلال السنة، ففي سنوات الخصب يكثر المحصول ويعم البلاد نوع من الرخاء، مما يدفع الدولة إلى فتح باب تصدير الفائض منه نحو الخارج تحت إشرافها، وكلما قلت الأمطار نقص الإنتاج وخيم على البلاد شبح المجاعة والقحط، فيرتفع سعر هذه الحبوب ويمنع تصديرها[4]، وكانت بنغازي تنتج الشعير والقمح بنسبة 60-80%، كما تغلب على البلاد فلاحة الشعير، بحيث يزرع ¾ شعير ويؤكل حوالي 92 % من سكان المنطقة الطرابلسية الشعير، وأما الأجانب وبعض السكان من السواحل فيأكلون القمح[5].

(1) . حسن السوري، المرجع السابق ، ص 369.
(2) . ريتشارد توللي، مصدر سابق ، ص 71.
(3) . حسن السوري، المرجع السابق ، ص 374.
(4) . علي بن إسماعيل، المرجع السابق ، ص 179.
(5) . ناجي، المرجع السابق ، ص 42.

وفي بعض الأحيان إذا اشتد القحط فان الحكومة الطرابلسية تلتجئ إلى الدول الصديقة لطلب نجدتها ومساعدتها، كما حدث في سنة 1784م حيث قام علي باشا القرمانلي (1754-1793) إلى طلب المساعدة من سلطان مراكش الذي أرسل إليه عدة مرات مبالغ مالية من المال وسفنا مشحونة بالغلال وكذلك باي تونس محمد باي[1].

كما كانت تشهد الحبوب رقابة واحتكار من طرف الدولة في عملية تصديرها، ولم تقف الدولة عند هذا الحد فحتى الفلاح لم يسلم منها فمثلا من سياسة يوسف باشا(1795-1832م) أنه قام ببيع المحاصيل مقدما ولسنوات لسداد ما عليه من ديون[2].

أ. الحلفاء:

توجد في الجزائر وتونس وطرابلس الغرب، يبلغ طول أوراقها خيطية الشكل قرابة المتر الواحد وعرضها لا يتجاوز المليمتر والنصف، وتمتاز بخاصية مقاومتها للجفاف واستعملت لصنع الحبال والقفاف، وفي طرابلس تتربع على مساحات كبيرة تصل إلى جوار الحواضر كأراضي يفرن وكلكه، ترهونة، روفلة، وكانت أجودها البعيدة عن الساحل كالخمس ، زلتين وكانت تقطف من مارس إلى غاية أواخر نوفمبر[3].

ب. الحناء:

وكانت تزرع في سهل جفارة وخاصة بقضاء تاجوراء وطرابلس حيث كان سكان الساحل والمنشية في مقدمة من يقوم بهذا النوع من الفلاحة[4]، وكانت تجمع مابين جوان ونوفمبر، وتصدر منها إلى تونس والجزائر والمغرب، وكانت 100 كيلو تقدر بـــ 35 فرنك[5].

ت. الجدارى:

جذور مسماة بالجدارى، تستعمل في الصباغة أو الدباغة، وتوجد في جهات مصراتة وورفلة ومزده يصدر جزء منها نحو مصر[6]، كما زادت فلاحتها في عهد علي باشا إلى

---

(1) . علي بن إسماعيل، المرجع السابق ، ص 180.
(2) . نفسه ، ص 181.
(3) . ناجي، المرجع السابق ، ص 35- 6.
(4) . محمد أمحمد الطوير،" الزراعة في ولاية طرابلس الغرب (ليبيا) اثناء الحكم العثماني المباشر لها 1835-1911م"، عن المجلة التاريخية المغربية،ج2، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، العدد 39-40، السنة 12، تونس 1985، ص 544.
(5) . ناجي، المرجع السابق ، ص 40.
(6) . نفسه ، ص 40.

معدلات لم تحقق في الماضي، حيث تصدر أكثر من 2000 قنطار إلى مرسيليا سنة 1784م[1].

ث. التبغ:

ويغرس في طرابلس الغرب نوع من التبغ الذي هو تبغ الفم المسمى المضغة في مساحة تقدر بحوالي 300هكتار سنويا من الأراضي القريبة من مدينة طرابلس، وبمحصول يتراوح مابين 300 و350 قنطارا[2].

2. الخضر والفواكه:

أما الخضر والفواكه فإنها تعتمد على المطر ومياه الآبار، خاصة إنتاج الخضر الذي يحتاج في بعض الأحيان إلى كميات من المياه أثناء نموه وتصل إلى عدة مرات في الأسبوع، وهذا في فصل الصيف لانعدام سقوط الأمطار مع ارتفاع درجات الحرارة التي تجعل من البدوي الجلد يهجر عمله في العاشرة صباحا فيسوق دوابه هروبا من هذا المناخ طالبا لظل[3]، وكانت فلاحة هذا النوع في الحاضرة طرابلس أكثر تقدما منها في بنغازي وهذا راجع إلى وفرة المياه واليد العاملة المؤهلة في هذا المجال[4].

فظهر بطرابلس الغرب مناطق تعتمد على إقامة الفلاحة المسقية مثل منطقة بنغازي ولكن في نطاق محدود لقلة الموارد المائية مثل اليثامة والصبري والسلاوي في الشمال والقوارشة والخوايبية في الجنوب الشرقي وقريونس وقنفودة في الجنوب، وكان لكل أسرة تقريبا بساتينها ذات أشجار من كروم ونخيل وكانت الخضروات مما يهتمون بها في تلك البساتين فوفر لسكان المدينة حاجياتهم الضرورية من المنتجات الفلاحية، كما أن كل منطقة كانت تعمل على تزويد نفسها بما تحتاجه من محاصيل[5]، فكانت الفحوص بجوار الحواضر تمونها بما تحتاج إليه من خضر.

([1]) . كلود زليتنر، المرجع السابق ، ص 386.
([2]) . ناجي المرجع السابق ، ص 40.
([3]) . توللي، المصدر السابق ، ص137.
([4]) . علي بن اسماعيل ، المرجع السابق ، ص 181.
([5]) . بازامه، المرجع السابق، ص 303.

أ. **التمر**:

إن أشجار النخيل التي تنبت في الأراضي الرملية والرطبة تبدو مقاومة وعنيدة ضد حرارة الشمس المحرقة، والموقع الجغرافي للنخيل هو كل المنطقة الحارة لنصف الكرة الشمالي الممتدة من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي، أي الأراضي الواقعة بين خطي عرض 15 و35 درجة شمال خط الاستواء، وتطعم أشجار النخيل عند السنة الخامسة وتحتفظ بدورها التكاملي لمدة 30 إلى 80 سنة، وبعد هذا العمر يقل بالتدريج إنتاجها ونموها، إلا أنها تعمر مدة قرنين، وتعطي النخلة الواحدة قرابة 80 إلى 100 كغ من التمر سنويا، وهذه الكمية معرضة لتغيير وفق كيفية النخل وموقعه، وقدر محمود ناجي أنواع النخيل في طرابلس الغرب بـــ 34 نوعا وفي جهة الغات تبلغ 49 نوعا[1].

فاحتوت طرابلس الغرب في سنة 1783م على أعداد وافرة من أشجار النخيل التي تميزت بالإتقان والتنسيق في غراستها على شكل صفوف طويلة، فأضحت بساتين من النخيل ممتدة على عدة أميال في أجمات وافرة النماء[2]، ويزن القطف الواحد من 20 إلى 30 رطلا، ومنها يأخذ الناس مؤونتهم، ومن أجود أنواع التمور الموجودة في طرابلس الغرب ما يطلق عليه الحضر والبدو اسم " الطابوني" ولهذا الصنف مظهر شفاف حلو[3].

وبواحة أوجلة يصل عدد أشجار النخيل إلى 16 ألف نخلة وبكفره إلى 35 ألف نخلة، التي كان سكان يرتحلون إلى بنغازي قصد الفلاحة ثم يعودون بعد حصادها إلى كفرة، كما كانت تبيع محصولها من التمر إلى القوافل التي تمر بها والطوارق الذين كانوا مابين فزان على الجهة الغربية والهوقار[4]، وبواحة غدامس قدر عدد أشجار النخيل بـــ 13 ألف نخلة التي وصل إنتاجها في بعض السنوات إلى 150 كلغ للنخلة الواحدة، أي حمولة جمل ويقدر دخلها منه بـــ 5000 فرنك في السنة[5]، ووصل عددها بجالو أحد أعمال لواء بنغازي بـــ 6600 نخلة [6].

([1]) . بازامه، المرجع السابق ، ص 34.
([2]) . توللي، المصدر السابق ، ص 15.
([3]) . . نفسه ، ص 132-133.
([4]) . ناجي المرجع السابق ، ص 51- 58.
([5]) . حسين جاجوا، دور غدامس التجاري ما بين طرابلس والسودان الأوسط والغربي خلال 1850-1881م، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر 1981، ص 22.
([6]) . صادق باشا، المصدر السابق ، ص 24-25.

وكان تحت ظل بساتين النخيل تخصص رقع من الأرض لبعض الخضر مثل الملفوف واللفت، وهذه العملية في الفلاحة سائدة في معظم حقول الطرابلسيين خاصة بين فلاحين صغار، أما الميسورين فيقتصرون على أشجار البرتقال والليمون والحمضيات[1].

ب. الزيتون:

وجدت بإيالة طرابلس الغرب عدد من غابات الزيتون المنتشرة فيها، وفرت كميات من الزيتون مثل ساحل حامد في خليج السرت وجبل نفوسة وببنغازي، وقد قال العياشي حول زيت زيتون هذه المنطقة :" وزيت هذا البلد من أطيب الزيوت مذاقا سيما ضرب منه يسمونه ضرب الماء يعصرونه بالماء...ولا تكاد تميز بينه وبين السمن"[2].

وكان في بنغازي من جهتها الشمالية بالجبل الأخضر المجاور لساحل البحر أحراش الزيتون يستغلها عرب تلك البادية ويستخرجون منه الزيت وينقلوه إلى المناطق الساحلية كما يوجد بهذا الجبل أشجار السرو التي تستخدم كأعمدة وأخشاب تدخل في البناء[3].

كما وجد إلى جانب غابات الزيتون، مواقع لصناعة الجرار التي يجمع فيها الطرابلسيون الزيت الذي يعصرونه ثم يضعونه في جرار من فخار، ويمتاز هذا الزيت بالصفاء كما انه مغذ وزيت الزيتون الطرابلسي عندما تنقضي عليه سنة واحدة يكون من أجود و أطيب أصناف الزيت[4].

ت. العنب:

كما أن غراسة الكروم كانت من أهم أنواع المغروسات لما تدره من ربح، حيث كان العنب يباع بأثمان مرتفعة نسبيا بالنسبة لغيره من الفواكه، وهذا نتيجة لتحويل جزء منه إلى خمر يباع علنا في الحانات تحت سمع وبصر الحكومة[5]، وتوجد حقوله في الخمس جفارة، مسلاتة، ترهونة والجبل وتنتج كميات كبيرة منه، ويقول محمود ناجي في هذا الباب ما يلي:".. وكثيرا ما يصادف في الدوالي المعتنى بها خاصة عناقيد تزن من خمسة إلى ستة كيلوغرام."[6]. بحيث الأرض الطرابلسية تصلح لغراسة الكرمة، إلا أن السكان لم

([1]) . توللي، المصدر السابق ، ص 388.
([2]) . العياشي، رحلة، ص 91.
([3]) . صادق باشا، المصدر السابق ، ص 13.
([4]) . توللي، المصدر السابق ص135.
([5]) . علي بن اسماعيل، المرجع السابق ، ص 178.
([6]) . ناجي، المرجع السابق ، ص 69.

يهتموا بها، ومنتوج طرابلس لا يتعدى 12 ألف طن في العام وحوالي 1200طن منها يحول إلى خمور[1].

ث. الحمضيات:

كان من بين أهم محاصيل الايالة البرتقال والليمون، وكانت تصدر منها إلى تونس ومالطة وانجلترا، كما أن قشور البرتقال المر طرنج (رنج) أو شفشي كانت تأخذه انجلترا لصناعة الزيت من قشوره ويصدر لها 15 ألف طن مقابل 6 آلاف فرنك في العام، كما يوجد في هذه البلاد أنواع مختلفة من الفواكه مثل البطيخ الذي يروي به الناس عطشهم في فصل الصيف أثناء انتشار الحر في منتصف النهار، والرمان الذي يقوم السكان بعصره واستخراج عصير منه والمشمش والبرقوق والتين[2].

كان يتم تسييج الحقول في طربلس بنبات تين الهندي أو التين الشوكي كسياج لحقولهم وبساتينهم من جهة الطريق وأوراق هذا النبات تمتاز بالضخامة فهي تنمو لتبلغ 16 أو 17 أنشا طولا و7 إلى 10 عرضا ويكون السياج الواحد من هذا النبات يبلغ مابين 14 أو15 قدم من حيث الارتفاع و8 أو9 من جهة العرض وثماره برتقالية اللون ذو تتويج أحمر[3].

3. الثروة الحيوانية:

تعتبر تربية الحيوانات مصدرا من مصادر الثروة في بلاد المغرب العثماني لذا تظهر قطعان الماشية المنتشرة في المنطقة الطرابلسية مثل بنغازي يمتلك سكانها قطعان من الأغنام واذواد من الإبل، بحيث يتم استخدام الرعاة من أبناء القبائل المجاورة للاهتمام بها مقابل أجرة عينية (حملان، صوف، لبن) وأجرة نقدية وكانت هذه العملية تدر دخل وفير على أصحاب تلك المواشي[4]، وتعود وفرة هذه الثروة الحيوانية الكبيرة لوجود مساحات واسعة من المراعي، في بعض المرات تصدر نحو الخارج مثل مصر[5].

([1]) . ناجي، المرجع السابق ، ص 37.
([2]) . نفسه ، ص 132-133.
([3]) . توللي، المصدر السابق ص 387.
([4]) . بازامه ، المرجع السابق ، ص 304 .
([5]) . الورثيلاني، الرحلة، ص 220.

وقد استغلت تلك الحيوانات في عمليات مختلفة في نواحي الحياة اليومية للإنسان كالأبقار التي استعملت في عملية الحراثة واستخراج المياه وكذا الإبل التي قال عنها العياشي في رحلته:" وابل عمالة طرابلس غاية في الجودة قلّ أن يوجد لها نظير شبيهة بإبل بلدنا بل تزيد هي عليها بكثرة الخدمة فإنهم يستعملونها في سائر الأشياء حتى الحراثة والدراس ويسقون عليها ويديرون الرحى فتمرنت بذلك على المشاق العظيمة."[1] ووصلت هذه الثروة في طرابلس الغرب الى200 أو 300 ألف رأس، كانت تتمركز حول ورفلة، الجبل، بونجيم وسوكنة، ويباع الواحد منها بـــ 80 إلى 120 فرنكا في جهة بنغازي ومصر[2].

إلى جانب وفرة المواشي وعلى رأسها الأغنام كانت تعطي من اثنين إلى أربعة كيلوغرام من الصوف الناعم، والمعز التي تشكل شعورها مادة متينة في المنسوجات المحلية[3] وبنغازي عرفت بإنتاج الصوف والشحوم الحيوانية والأبقار التي تصدر إلى الخارج وريش النعام وجلود البقر والماعز والأغنام [4]، فتربية الحيوانات كانت تشمل كل من الأغنام والأبقار والمعز إلى الإبل ولكل نوع منها يستخرج نوع من المصنوعات أو الملبوسات والمأكولات.

وكانت بها الخيول من النوع الأمازيغي ذات الجثة الصغيرة وتقتات على الشعير والتبن والعشب الأخضر، كما يصل ثمن الحصان ما بين 150 و200 فرنك ونادرا ما يتعدى ثمنه 500 فرنك داخل الولاية، وكانت توجد بترهونة رشفانة، ورفلة والرحبيات، وتصدر منها إلى تونس، وتوجد الحمير بكثرة في عاصمة الايالة وفي جهات زليتن، جفارة، مصراتة، الخمس، الزاوية ومتوسط سعرها 40 فرنكا وهي غير معدة للتصدير الخارجي إلى جانب ذلك اهتم الطرابلسيون بتربية النحل وكانت أهم مناطقه توجد جهة درنة، ويصنع في الجبل الأخضر عسلا وشمعا عسليا من النوع الجيد[5].

([1]) . العياشي، الرحلة، ص 60-61.
([2]) . كلود زليتنر ، المرجع السابق ، ص 392.
([3]) . ناجي، المرجع السابق ، ص 70.
([4]) . كلود زليتنر ، المرجع السابق ، ص 392.
([5]) . ناجي، المرجع السابق ، ص 46.

4. الثروة السمكية:

يوجد بالشريط الساحلي لطرابلس الغرب عدة أنواع من الأسماك التي تعيش في أوربا الجنوبية، إلا أن الصيد البحري كان محدودا على عكس صيد الإسفنج الذي يقوم به اليونانيون، وكانت مواسم صيد الإسفنج ما بين شهري ابريل ونهاية أوت[1].

([1]) . ناجي، المرجع السابق ، ص 45.

الفصل الرابع: الفلاحة في تونس العثمانية: (مميزات وخصائص)

أولا: التربة:

تحتوى تونس على مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة، التي تمتاز بجودة الإنتاج، خصوصا في السهول ذات التربة السوداء بحيث تكون في فصل الشتاء مشبعة بمياه المطر[1]، كما أن لها شواطئ تزخر بالثروة السمكية وبالمرجان، فكانت التربة الخصبة في الركن الشمالي والشمالي الشرقي للايالة، لتفقد الأرض خصوبتها كلما اتجهنا نحو الجنوب إلى أرض الجريد حيث ندخل إلى أرض ذات تربة رملية فقيرة فكانت موطنا لتربية المواشي وحرفة الرعي إلى جانب ظهور الواحات التي بها فلاحة النخيل، وقد ارتبطت الفلاحة في البلاد المغاربية بكمية الأمطار، فتنوع المناخ بين معتدل وحار في الشمال والجنوب مثل الجزائر، مع تواجد عدة مصادر للمياه في المنطقة الشمالية كوادي مجردة.

ثانيا: الفلاحة قبل الأسرة الحسينية:

1. السياسة الفلاحية:

كما قلنا أن الفلاحة ارتبطت بمدى خصوبة التربة وتوفر كميات الأمطار المتساقطة خلال السنة التي تحدد كمية المنتوج، إلى جانب توفر عدة عوامل أسهمت في تنمية المنطقة وجعلتها تشهد نهضة فلاحية في هذه الفترة ومنها:

أ. الاستقرار والأمن:

بعد تحول المنطقة تحت راية الدولة العثمانية كان شغل الحكام العمل على توفير الأمن والاستقرار الذي يساعد على إيجاد نوع من الانتعاش في جميع المجالات وبذلك زالت تلك الاضطرابات والفوضى التي عرفتها المنطقة، كما ساعد استقرار الحكم المركزي إبعاد الخطر المسيحي عن المنطقة، وتوجه الفلاح في الاهتمام بأرضه.

واهتمام الحكام أيضا بالفلاحة من خلال وضع بعض القوانين مثل قانون الميزان الذي وضعه عثمان داي[2]، إلى جانب وضع حراس على الحقول الفلاحية فعرفوا باسم "ساقجيا"

(1) . بايسونال، الرحلة، ص 69.
(2) . حسن حسني، مرجع سابق، 161.

أي حارس الغابة من اعتداء اللصوص[1] وكان يتقاضى أجرا فمن كل بستان أو جنة ويأخذ فلسين عند كل بيع واستمر هذا التقليد حتى القرن الثامن عشر[2]، وتم اتخاذ هذه الإجراءات لتزويد نظام الحكم بما يحتاجه من مواد استهلاكية وبعض اللوازم.

ففي عهد البايات المراديون (1613-1702م) شنوا عدة حملات عسكرية على الأرياف لمراقبة إنتاج الأراضي الفلاحية والحصول على كميات كبيرة من الحبوب والزيوت والجلود والشمع والعسل، في شكل ضرائب ومطالب مالية، خصوصا بعد أن تمكن الباي مراد قورصو وابنه وخليفته حمودة باشا المرادي (1628-1645م) من كسر شوكة القبائل الكبرى كأولاد شنوف في النواحي الغربية وأولاد سعيد بالجهات الجنوبية، وهو ما جعل العديد من سكان الايالة التونسية يدخلون تحت وطأة نظام جبائي ثقيل، حولهم من خدمة الأرض إلى حياة الترحال الموسمي للهروب من تلك المغارم والجبايات الثقيلة[3].

إلى جانب إنشاء أدوات مساعدة لنظام الحكم في إقرار الأمن ففي عهد حمودة المرادي قام بإنشاء قبائل الزمول في حدود 1050هـ/ 1640-1641م فأضاف قبيلة دريد إلى رعيته وقسمهم في البلاد بحيث على كل زمالة قائد من قواده، كما وضع فرق الصبايحية من زواوة على بعض المناطق لضمان الأمن والاستقرار كالقيروان، الكاف، باجة والتامين طرقات الوطن[4] وبذلك أمنت الأراضي التونسية فتم تعميرها بالفلاحة[5]، وفي القرن 17م وصل دخل الايالة من المحلتين إلى 200 ألف دوكة[6].

ب. استقرار الملكيات:

انعكس الوضع الداخلي للمنطقة على نوعية ملكيات الأراضي، فساهم الاستقرار الداخلي على ازدهار الفلاحة في الفترة ما بين القرن 16 والنصف الأول من القرن 17م الذي زامنه دخول العنصر الأندلسي واستقراره خصوصا على السواحل، مع إدخالهم أنواعا جديدة من المزروعات واستحداثهم لطرق مبتكرة في الفلاحة كتطوير شبكة الري وإيجاد

([1]) . القيرواني الرعيني، المؤنس، ص 89.

([2]) . الوزير السراج، الحلل، م2، ص 343.

([3]) . مقديش، .المصدر السابق ، ص 97.

([4]) . نفسه ، ص 101.

([5]). Inconnu, Histoire des états barbaresques qui exercent la piraterie, T2, p149.

([6]) . روسو، الحوليات، ص 116.

مناطق مسقية وهو ما نجده في كل من تستور، مجاز الباب، سلمان وزغوان وغيرهم[1] كمناطق عرفت انتعاشا كبيرا في الفلاحة واستقرار السكان بها.

فأعطى صورة عامة حول استقرار الملكيات الخاصة بالأرض في أيادي أصحابها فاستقرت العشائر البدوية الكبرى داخل البلاد وتركز العنصر الأندلسي بالجهة الشمالية الشرقية وبضواحي تونس والوطن القبلي وحوض مجردة، وسادت الملكية الخاصة بالفحوص والسواحل وجهات السهول الداخلية حيث تسود فلاحة الأشجار المثمرة وسادت الأراضي المشاعة بين القبائل التي تمارس نشاط الفلاحة مع الرعي الموسمي في الوسط والجنوب، وظلت السهول الخصبة التي تقع اغلبها بين الشرق وشمال الايالة التونسية ملكيات الدولة واقطاعات الحكام، وهذا في الوقت التي بدأت تظهر فيه الأراضي الموقوفة تنتشر في جميع أنحاء البلاد [2].

ب. دور الأندلسيون وتأثيراتهم:

لقد ساهم هذا العنصر بتقديمه يد عاملة ماهرة زادت في إنعاش الفلاحة، من جراء توافد عدد كبير منهم إليها في القرن السادس عشر والسابع عشر وقد حظيت تونس بحصة الأسد من عدد المهاجرين، ولعبت معاملة حكام تونس الحسنة والمتمثلة في مساعدة إخوانهم في الدين مثل عثمان داي الذي آخى بينهم وأهل الحاضرة وقام بتوزيعهم في البلاد التونسية مقتطعا لهم أراض أقاموا عليها مساكنهم[3] وكان هذا بعد الطاعون الذي عرفته تونس أي لغرض تعمير المنطقة، فبنو حومة الأندلس وعددا من الحواضر المعروفة بهم مثل سليمان وبلي ونيانو زغوان طبرية تستور....الخ[4].

وامتهنوا بالفلاحة حيث ادخلوا عليها ما توصلوا إليه من تقنيات في الأندلس، فقاموا بغراسة أشجار مثل الزيتون، وغيرها من الأشجار كما مهدوا الطرق لمرور(عجلات الكريطة[*]) التي هي من صنائعهم[5]، فوفد إليها في سنة 1609م ما يقارب 80 ألف

([1]) . سعيدوني، دراسات ...، المرجع السابق ، ص 18.

([2]) . نفسه ص 29.

([3]) . الوزير السراج، الحلل، م2، ص 344.

([4]) . أبي الضياف. المصدر السابق. ج1، ص 35.

([*]) . الكريطة: وسيلة نقل جاء يها الأندلسيون من اسبانيا وهي تعريب للكلمة الاسبانية (carrita) (عن إبراهيم بن جمعة بلقاسم، الاقتصاد والمجتمع، الشركة العامة للطباعة، تونس 2002، ص 47.)

([5]) . أبي الضياف. المصدر السابق. ج1، ص 35.

مهاجر، وواصلوا نشاطهم الفلاحي فأحيوا عددا كبير من الأراضي بوادي مجردة [1] وأسفل الوطن القبلي وسواحل شمال شرق تونس من قلعة الأندلس إلى بنزرت [2].

فظهر الطابع الأندلسي من جراء ترميم وتأسيس حواضر عديدة كتستور، سليمان... الشيء الذي جعل الكتاب والنقاد لا يولون اهتماما بالدور الذي كان يلعبه السكان الأصليون في تنمية اقتصادهم أيضا في القرن 17م، فإذا كانت تونس في الستينيات من القرن 17م تبدو كحاضرة تجارية وحرفية نشيطة بالعاصمة وسوسة والقيروان، فإن من جهات الجريد لم يصل إلى ما وصل إليه إلا بتدخل أيدي تونسية، وكذا في منطقة الساحل في إعادة إحياء الهناشير (البساتين) فهذا من عمل فلاحي تلك الجهات، وقد انعكس هذا الانتعاش الاقتصادي على الحياة الثقافية، فظهرت حركة فكرية دينية نشيطة سواء بتونس أو في القيروان أو سوسة أو سفاقص وكثر بها العلماء من مالكية وحنفية[3].

ث. الاحتكارات:

ساد النشاط التجاري في الايالة التونسية التي كانت تعتمد على تسويق غنائم البحر في البداية مثل جارتيها، ولكن سرعان ما امتدت تلك التجارة تدريجيا نحو المحاصيل الفلاحية للبلاد، فقد قام البايات المراديون منذ 1628-1629م بحملات عسكرية ضد القبائل داخل البلاد، قصد التحكم في الأرياف ومراقبة إنتاجها من قمح وزيت وجلود وشمع وغيرها، حتى يتسنى لهم احتكار ذلك الإنتاج وتسويقه، وهذا يظهر من خلال عودة حركة المبادلات داخل البلاد كبناء الأسواق والمحلات التجارية كسوق البركة وهي سوق للعبيد[4]، ومد الجسور بفضل المهاجرين الأندلسيين الذين نزلوا بمختلف مناطق شمال إفريقيا[5].

فكانت بذلك تونس تشهد نوعا من القفزة النوعية في الحياة الفلاحية من خلال ما وصل إليها من أندلسيين وما قاموا به من أعمال في المجال الفلاحي، ولكن السؤال الذي يطرح: هل واصلت تونس في نفس النهج بعد اعتلاء الأسرة الحسينية الحكم في الميدان الفلاحي؟

([1]) . جوليان ، المرجع السابق، ج2، ص 356.
([2]) . الهادي الشريف، تاريخ...، المرجع السابق ، ص 75.
([3]) . نفسه ، ص 76.
([4]) . جوليان ، المرجع السابق. ص 357.
([5]) . الهادي الشريف، تاريخ...، المرجع السابق ، ص 75.

ثالثا: الفلاحة في عهد الأسرة الحسينية:

1. سياسة الأسرة الحسينية في الميدان الفلاحي:

شهدت تونس في بداية القرن18م تولي الأسرة الحسينية الحكم، فظهر جهاز سياسي وإداري أكثر ارتباطا بالمنطقة أدى إلى استقرار سياسي، مشابه لما حدث في طرابلس الغرب فمنح للحكام التونسيين نوع من الاهتمام بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة والعمل على تجاوب مع متطلبات السكان، مما أنعش الواقع الاقتصادي وسمح بتشجيع السكان بالارتباط بالأرض لتوفير محاصيل فلاحية، تكون ممونا للجند والحصول على مداخيل مالية عن طريق تصدير الفائض نحو الخارج،وساعدتها في ذلك عدة عوامل منها:

أ. الاستقرار:

وتعتبر تونس نموذج عن النهضة الاقتصادية التي عرفتها في العهد العثماني وهذا بعد تأسيس الأسرة الحسينية وإقرار النظام حيث أن حسين بن على فرض غرامة مالية على كل ناحية يتم فيها ارتكاب سرقة أو قتل، مما جعل السكان في الحواضر والأرياف يحرصون على فرض الأمن وتجنب دفع تلك الغرامة المالية الكبيرة(1) وتم في عهده تطبيق سياسة جبائية محكمة (1705-1728) تميزت بتخفيف الضرائب، كما قام ببناء الجسور ومواجل لجمع المياه(2) فانتعشت البلاد وتزامن مع ذلك انعدام الأوبئة والمجاعات (1705-1784) فكانت فترة ازدهار حقيقي (1765-1775) مكنت بعدها حاكم تونس كحمودة باشا الثاني (1782-1814) من انتهاج سياسة طموحة في الداخل والخارج بهدف تقوية إمكانيات البلاد العسكرية وتنمية مواردها الاقتصادية(3).

ولضمان استقرار المناطق كانت المحلة تخرج من تونس مرتين في كل سنة في جوان وأخرى في ديسمبر من اجل استخلاص الضرائب على قبائل الجريد وجربة وعلى سكان العشائر المتناثرة في أرجاء تونس(4) والضغط على القبائل لدفع الإتاوات والقضاء على التمردات، كما أن الباي كلف بتسيير الحكومة المركزية والاهتمام بتوزيع الجند في كل القلاع والحصون على الأطراف الداخلية للبلاد، قصد الحفاظ على الأمن(5).

---

(1) .بايسونال، الرحلة، ص 65.

(2) . حسن حسني، مرجع سابق، ص 181.

(3) . سعيدوني، دراسات...، المرجع السابق، ص 33.

(4) . انظر الملحق الثاني، الوثيقة رقم 17، ص 321.

(5) . de paradis, IBID, p 28.

ب. اهتمام الحكام بالفلاحة:

عمل بايات تونس على تنمية الفلاحة وتشجيعها لتوفير المحاصيل والمداخيل[1] من خلال بعض الإجراءات فقد قام حسين بن علي بإلغاء الأعراف المكبلة للفلاحة مثل المشتري وإجبارية التزام ارضي المخزن واقتناء أدوات الإنتاج بالنسبة للفلاحين في بعض الأرياف القريبة من العاصمة ورغم هذه الإجراءات بمحدوديتها الجغرافية وتباعدها الزمني كانت عاملا لإقبال الناس على الفلاحة وهذا ما تشهده تونس في عهد حمودة باشا[2].

كما قام بايات تونس بإنشاء بعض الهياكل التي تساعد على تنقل الأفراد والبضائع بين مناطق البلاد التونسية كالقناطر التي أنشاها أو رممها حسين بن علي في بداية حكمه لربط المناطق فيما بينها، ونفس الشيء قام به مع عيون الماء[3]، كما بني الباي حمودة باشا قنطرة طريق بنزرت، وكذلك بني سوق تجارية بتونس يطلق عليها "سوق الباي"[4]، وقد قام الباي محمد ببناء ثلاث أسواق خاصة بصناعة الشاشية المشهورة، وكذا حفره لآبار المياه في الفيافي لأبناء السبيل، وصهاريج لحفظ مياه المطر بصفاقس وطريق القيروان وقفصة وسوسة وباجة[5].

كما شجع حمودة باشا على زيادة الإنتاج الفلاحي في البلاد التونسية فقام بالحث على العمل وقال عنه صاحب الإتحاف أن "الباي كان يباشر الفلاحة بهنشير المرناقية."[6] بنفسه، كما شجع الفلاحين بتدعيمهم عن طريق بيع الحبوب والأنعام لهم لآجال واسعة وادخل بعض الطرق الحديثة لتحسين الفلاحة بالاستعانة بالخبرة الفرنسية في هذا المجال حتى أن الباي بعد سنة 1807م أمر بمنع ذبح البقر والغنم والمعز في البلاد التونسية لمدة محددة، وأثناء حربه ضد الجزائر أمر وزيره وقائد جيشه على المحافظة على المزروعات وخيرات البلاد التونسية في 1807م[7].

---

(1) .Venture de paradis, Tunis et Alger au XVIIIème siècle, la bib. Arabe, sindbab, Paris 1983, p 31.

(2) . المرزوقي فتحي،" المؤسسات الدينية والمؤسسات الخيرية بمدينة تونس في القرن الثامن عشر مقوماتها الاقتصادية ووظيفتها الاجتماعية"، عن تحية وتقدير للأستاذ شارل روبير اجيرون، ج2، منشورات التميمي للبحث والمعلومات، زغوان 1996، ص 196.

(3) .لمزيد من التفاصيل حول الجسور والعيون في العهد الحسيني، انظر الوزير السراج، الحلل، م3، ص 214-256.

(4) . الإمام، المرجع السابق ، ص 278.

(5) . أبي الضياف، المصدر السابق ،ج1، ص 77.

(6) . الإمام، المرجع السابق ، ص 261.

(7) . نفسه ، ص 262

ساهمت سياسة الحكام الحسينين في رفع الإنتاج الفلاحي فالحسين بن علي كان يمد الفلاحين بالحبوب في الشمال ويصلح العيون بالجنوب[1]، وفي عهد حمودة باشا كان يشتري الحبوب من الفلاحين بأسعار أعلى مما هي متداولة في السوق، ليبيعها في الخارج وأحيانا يخسر فيها، وقد عرفت أسعار الحبوب التونسية المعدة للتصدير ارتفاع مستمر منذ 1785م إلى غاية حدود 1802م،وذلك بعد توقف الحرب مع البندقية في 1787م، كما منع الباي ابتياع التجار الأجانب للحبوب من الفلاحين قبل استواء المحصول، وهذا قصد تحسين دخل الفلاح التونسي، وحتى يستطيع العمل بيسر لسنته الفلاحية التالية[2].

وأهم خطوة قام بها هذا الباي هو فتح باب التصدير أمام التونسيين نحو أوروبا وبصفة مباشرة ورسمية وعلنية، فهو أول من سمح في العهد العثماني للدولة التونسية بذلك، نتيجة السياسة الفلاحية التي قام بها، ومصالحته للدول التي أوجدت أسواق خارجية واسعة فاهتم الفلاح التونسي بفلاحة أرضه، وتهافتوا على خدمتها لما تدره عليهم من أرباح، فنتج عن ذلك أن السواحل التونسية من صفاقس إلى غاية عنابة كلها مزارع للقمح[3].

ت. الضرائب الفلاحية:

وهي المصادر التي غذت الخزينة التونسية، وقد تنوعت واختلفت من شرعية ووضعية، وظهرت تلك الضرائب في الشكل التالي:

فقد كان يخرج الباي مرتين في السنة نحو الأرياف لاستخلاص الضرائب مع كتيبة من الانكشاريين أو الصبايحية، وكانت تنطلق محلة الصيف في جويلية اثر صابة القمح فيتوجه نحو الغرب إلى باجة والكاف وتدوم 40 يوما، أما محلة الشتاء فتنطلق في نوفمبر نحو الجنوب في اتجاه الجريد على اثر جني غلال الزيتون والتمور، وتدوم أكثر من محلة الصيف، حيث يدفع الفلاح ستة نواصر على كل نخلة وأربعة على زيتونة، كان خراج الجريد من نفطة إلى قابس 500 ألف ريال سنويا وخراج جربة 60 ألف ريال سنويا إلى جانب تقديم مؤنة تتمثل في 200 صاع من القمح، الأرز، السمن، الخل، الزيت واللحم[4].

([1]) . الوزير السراج، الحلل، م3، ص149.
([2]) . الإمام، المرجع السابق ، ص 262- 263.
([3]) . نفسه ، ص264- 265.
([4]) . الورثيلاني، الرحلة، ص 123.

فمثلا في سنة 1711-1712م وصلت الضرائب الصيفية أو العشور في باجة إلى 1340 قفيز من القمح (6700 هكتولتر)، وعن طريق المشاطرة إلى 2100 قفيز (10500 هكتولتر) ومشتات الباي إلى 128 قفيز (640 هكتولتر) أي بمجموع 4000 قفيز من القمح (20000هكتولتر)، ليرتفع في سنة 1726 إلى ما مجموعه 6920 قفيز من القمح (34600 هكتولتر) و13600 قفيز من الشعير (68000 هكتولتر)[1]

وكانت تصل تلك الضرائب إلى حدود 10 أو 20 مليون ريال، وهذه الأموال توجه نحو الباشا الذي يدفع منها رواتب الضباط و الجند والمقدرة بـــ 600 ألف ريال سنويا، ويتحصل الباشا والداي والباي على رواتبهم منها، وتم المحافظة على هذه العادة حتى الربع الأول من القرن 18م[2].

العشور: وكانت تسلم إلى وكيل معتمد من طرف الدولة، وكانت العشور التي تؤخذ عن الفلاحة (الحبوب) تحسب عن طريق مساحة الأرض المعروفة باسم "القياسة" وعليها يؤخذ العشر، وقد أبطلها محمود باشا باي لأنها تعتمد على التخمين في اخذ العشر واستبدلها بـــالويبة وتكون مرطا، وأخرجها من باب المغارم إلى باب الزكاة الشرعية، ولكن هذا المكيال فشل بسبب العمال الذين طبع عليهم الظلم والجور وسلب الأموال فتحول إلى النظام القديم[3]، وكان الشخص الذي يجمعها يعرف باسم اللازم ويستخلصها حسب الأراضي المحروثة اعتمادا عل ما سجله خلال كل عام[4].

الخلاص: وكان العمال يقومون بمباشرة جمع العشور من مداخيل الفلاحة، وفرض الطاعة واستخلاص الجباية، بدون تقديم أداء مالي لا للباي ولا لغير، فكان العامل يستخلص من سكان عمالته مقدار من المال يكثر أو يقل حسب المقاطعة[5]، إلى جانب جمع المغارم كالعقوبات المالية على المذنبين[6] وكذلك الزكاة الشرعية المترتبة على المواشي[7].

([1]) . Hédi chérif, pouvoir et société…, P 198.

([2]) . بايسونال، الرحلة، ص 54.

([3]).أبي الضياف، المصدر السابق، ج3، ص 77.

([4]) . بايسونال، الرحلة، ص138.

([5]) . أبي الضياف، المصدر السابق، ج3، ص 22.

([6]) . بايسونال، الرحلة، ص 138.

([7]) . الإمام، المرجع السابق ، ص 266.

الضيفة: وتعنى الرضى، ويقدمها المشائخ لقادة العمالة في شكل هدية وتكثر أو تقل أيضا حسب العمالة، بحيث يوزعها مشايخ القبائل على أفراد قبائلهم لتجمع في مقدار من المال[1].

الوهبة: ويخرج فيها القائد مرة كل سنة، بحيث يتخلل خيام الأعيان، وتارة ينزل عندها وتارة يقف أمامها، وعندما يعود إلى خيمته، يأتيه كل منزل أو من وقف أمامه بشيء من المال أو الحبوب أو الطعام ويسمون ذلك الوهبة ويأخذ منها شيوخ القبائل نصيب[2].

مشاطرة العمال بالمال:(القياد) عندما تولى حمودة باشا أراد تغير نظام الجبايه بتطبيق نظام جديد اقترحه عليه وزيره وكاتبه حمودة بن عبد العزيز، وهو نظام يقتضي تولية العمال على مشاطرة مالية، مثل ما كان عليه الوضع في الباب العالي، بحيث يراقب هؤلاء العمال من طرف الدولة، وعلى الرغم من الوزير الأول مصطفى خوجة استنكر هذا التنظيم وقاومه، ولكنه نفذ وأصبح لا يتولى أحد إلا على يد يوسف صاحب الطابع[3] وهو الرجل الذي أوكلت له مهمة إدارة شؤون العمال بعد هذا التغيير، وبهذا أصبح لدولة مدخول جديد يسمي بـــ"الاتفاق" بالنسبة للقياد و"طريق المشيخة" بالنسبة إلى شيوخ القبائل وهذا ما جعل هذه المناصب تباع وتشترى[4]، فكان ما يجمعه العمال أموالا ضخمة تسلم إلى صاحب الطابع سرا حسب ابن أبي الضياف، وبقي هذا التنظيم ساري المفعول في جمع الجباية وتولية العمال حتى سنة 1855م حيث وقع سن قانون جديد آخر للجباية[5].

لم يكن بتقاضي القياد والشيوخ مرتبات لذلك دائما كانوا يقتطعون جزءا من المال الذي يستخلصونه من الضرائب ما قيمته 10%نظريا، وقد شهد القرن18م تشكيل سلالات حقيقية من القياد: الجلولي(صفافس) التي قدمت ضرائب قدرت سنة 1715 بـــ 50000بياستر، وفي 1729م قدمت 30000بياستر[6]، وبن عياد (جربة)، بن ساسي (الجريد)، المرابط (القيروان)، السبوعي (جلاص)، قضوم (الفراشيش)...، حيث كانت أغنى الأقاليم في تونس بالشمال والساحل والجنوب وكانت حكرا على المماليك، مما اكسب القياد ثروة كبيرة بفضل تحكمهم في تجارة الزيتون، الحبوب وحصولهم على

---

(1) . أبي الضياف، المصدر السابق، ج3، ص 22.
(2) . نفسه، ص 22.
(3) . الإمام، المرجع السابق ، ص 267.
(4) . التجومي الهادي، مرجع سابق، ص 15.
(5) . الإمام، المرجع السابق ، ص ، ص 267.
(6) . Hédi chérif, Op.cit, P 284.

لزمات هناشير(بساتين) الباي والأسواق الغنية والجبايات وانجر عن هذه اللزمات استغلال كبير للسكان(1).

فكانت تلك الضرائب القادمة من الفلاحة تعتبر مصدر أساسي لملء خزينة الدولة(2)، غير أن فرض تلك الضرائب والجبايات كان يساهم في تدهور الوضع العام للمنطقة، وهذا ما يوضح أيضا ارتباط نظام الحكم بالضرائب لفرض نفسه والسيطرة على الأقاليم.

ث. مصادرة الأراضي:(Confiscation des Terres)

وباعتماد نظام الحكم على سياسة فرض الضرائب على الفلاحة بدون مراعاة الوضع العام للمنطقة من حيث كمية المحصول الذي يتذبذب من سنة إلى أخرى، كانت تعرض الفلاح لمصادرة أراضيه خاصة في فترة الثورات التي كان لها أيضا أثر سلبي على الإنتاج الفلاحي في تونس(3)، وهي كعقاب مفروض على المغلوبين عن أمرهم من ذوي الإمكانيات المحدودة.

فكانت الحياة العامة للمجتمع التونسي تشبه إلى حد كبير ما كان يمر به المجتمع الجزائري في المناطق الريفية من خلال علاقة الدولة برعاياها.

رابعا: المحاصيل الفلاحية(4):

تغنى عدد كبير من الكتاب بتونس في مجال الإنتاج وتنوعه في كامل القطر ومن المنتوجات التونسية نجد القمح يتصدر هذه القائمة لأهميته ثم الشعير فالذرة والخضر من اللوبيا، الحمص ، القصب والسكر ومنتجات أخرى مثل الكتان، القطن والفواكه من النخيل الزيتون، الحوامض.

1. الحبوب:

أ. القمح: لقد أنتج الفلاح التونسي القمح والشعير والذرى باعتبارها من الزراعات التي تشكل الغذاء الأساسي للأغلبية وخاصة المناطق الريفية بالوسط والجنوب، ويزرع القمح بصفة خاصة في المناطق الشمالية حيث تتوفر الأمطار إلى جانب الشعير والبقول وكان

---

(1) . التجومي ، مرجع سابق، ص 15.

(2) . L. Carl Brown, The Tunisia of Ahmed bey 1837-1855, Princeton university press, USA 1974, P24.

(3) . بنت معجب بن سعيد حامد ، المرجع السابق ، ص 164.

(4) . أنظر الملحق الثاني، الوثيقة رقم 16، ص 320.

حرث الماشية (10 هكتارات) الزويجة الجزائرية بـــ 75 ريالا وأيام الدرس بـــ 28 ريالا وكانت جهات الوسط خاصة تزود البلاد بالخماسة والهطاية (الحاصدين)[1].

وتصل مردودية الحبوب في الهكتار الواحد إلى مابين 30 و 40 قنطار، كما أن الإنتاج كان فائضا عن نسبة السكان ولذلك كان كثيرا من الحبوب ما تفسد في مطامرها، الأمر الذي يحتم على المالكين تغيير مخازنهم في كل سنة [2]، واعتماد الفلاح التونسي على سقاية الأرض لإيجاد مساحات مروية، فلم يكن يعتمد فقط على كميات المطر المتهاطلة في السنة، وينتج الحبوب في كامل المنطقة الشمالية لتونس واشتهرت به في كل من ماطر، باجة، الكاف، طبرسق، ويتم تصديرها من الساحل وبنزرت ورأس بون[3]، وقد وصل سعر رغيف الخبز من القمح في العهد العهد الحسيني، وزنه 36 أوقية وبسعر 1ناصري، كما وصل ثمن قفيز من القمح إلى 08 ريالات[4].

ب. زراعة التبغ:

امتهن الفلاح التونسي فلاحة التبغ أي ورق التدخين والنشوق، وكان يزرع من جهة باجة وتبرسق[5]، ويزرع في سهول جهات جبل مقعد[6].

الحناء: وتزرع في جربة وفي مناطق من الجريد وقد اشتهرت بها واحة قابس، ويتم تجفيفها ثم دقها لتستعمل مع الماء على اليدين أو شعر الرأس[7].

2. الخضر والفواكه:

ففي جزيرة جربة التي يحيط بها الماء من كل جهة فقد كانت تنتج مختلف الفواكه كالزيتون والعنب والأجاص والرمان والتين واللوز، وتتلقى كميات كبيرة من المطر، وهو ما جعل أسوقها تنمو وتنتظم، كما امتهن سكان جربة إنتاج كميات كبيرة من الزيتون الذي يبيعونه داخل الجزيرة وللمناطق المجاورة[8].

([1]) . بن جمعة بلقاسم، مرجع سابق، ص 75.
([2]) . الزبيري، المرجع السابق ، ص 123.
([3]). Hédu chérif, Op.cit, P 284.
([4]) . ابن خوجة، " مرور مائة عام ..." مرجع سابق، ص 61.
([5]) . بيرم الخامس، المصدر السابق ، ص 123.
([6]) . بايسونال، الرحلة، ص 137.
([7]) . نفسه، ص121.
([8]) . الاغواطي. المصدر السابق ، ص 265-266.

لذا فالمناطق الشمالية والوسطى تغلب عليها فلاحة الحبوب والقوليات والخضر مثل الفول واللوبيا، الحمص، البصل، فلفل الأخضر والأحمر، واللفت...الخ [1].

أ. **الزيتون:**

يوجد به عدة أنواع بتونس ويستخرج منه زيت الزيتون، وأجوده زيت زيتون بلد قفصة وبلد توزر بحيث يكون ألذ طعما وأنقى لونا كأنه ماء، ومن أنواع الزيتون هناك ما يسمى بـــ"المرسلين" وهو ذو لون أخضر متوسط الحجم مائل إلى الطول دقيق النوى ويتقن صنعه أهل زغوان وأهل الحاضرة مع إعطاء عدة نكهات له بإضافة ليمون، فلفل الأحمر والأخضر، وكذلك نوع آخر من الزيتون يسمى "الطازلا" الكبير الحجم أسود اللون[2].

وقد اهتمت الأسرة الحسينية بهذا النوع فقد قام حسين بن علي بالاعتناء بغابة الحاضرة تونس حيث عين عليها أمناء لحراثتها وتشديبها وأغوات لحراستها وعدول يشرفون على بيع غلتها من الزيتون[3]، وقد وصل سعر مطر الزيت في عهده إلى ثلاثة أرباع[4]، كما عرفت تونس حملة حافلة بالنشاط الفلاحي، ظهرت خلالها غابات كاملة في مختلف أرجاء البلاد في الجريد وقابس، صفاقس، جربة، القيروان، ماطر، العلا، الكاف، أولاد عيار، بنزرت، طبرية، زغوان، نابل، سليمان، سوسة، المنستير المهدية وغيرهم[5].

كما كانت جهات الوسط تمد الساحل الزيتوني بالعمال لجني والعمل بالخماسة، واجر عامل في ضيعات الزيتون فعلى كل 100 شجرة زيتون يتقاضى 04 ريالات [6].

وقصد الاستغلال الأحسن لهذه الثروة التي أخذت نصيب كبير في اقتصاد تونس خلال القرن19م فقد قام محمود باشا باي في نوفمبر 1819م بإصدار قرار غير بموجبه الضريبة المفروضة عليه وتحويلها من 04 نواصر على كل شجرة إلى أداء سنوي متمثل في العشر، ويقدم إلى وكيل موفض من طرف الدولة [7].

---

(1) . بيرم الخامس، المصدر السابق ، ص115.
(2) . بيرم الخامس ، المصدر السابق ، ص 115- 117.
(3) . المرزوقي فتحي،" المؤسسات الدينية ...، ص 196.
(4) . محمد ابن خوجة، " مرور مائة...." مرجع سابق، ص 61.
(5) . عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، تعريب حمادي الساحلي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1984، ص 115.
(6) . بن جمعة بلقاسم، مرجع سابق، ص 75.
(7) . أبي الضياف، المصدر السابق، ج3، ص 169.

ب. **النخيل:**

تميز الجنوب التونسي بعدة غابات للنخيل في عدة واحات التي صورها صاحب الصفوة في قوله:" والنخيل غير انه في غير الجريد لا يثمر إلا ثلاثة أنواع وهي البسر الأخضر والأصفر والرطب أما في الجريد فله أنواع عدها بعضهم ثمانين نوعا." [1]، ومن أشهر أنواعها تمور دقلة نور التي تمتاز بالحلاوة ولذة الطعم، وقد اهتم سكان المنطقة الجنوبية من تونس والجنوبية الشرقية من الجزائر بهذا النوع من الفلاحة فمن جربة إلى غاية وادي ريغ بالجزائر[2]، وقد وصلت ثلاث أرطال من التمر بناصري في عهد حسين بن علي[3].

ت. **العنب:**

وقد أورد التمقروطي عن إنتاج العنب وغيره بمنطقة بنزرت فقال:" وبنزرت كثيرة الزرع رخيصة السعر كثيرة العنب والتين وعنبها أجود من عنب تلك السواحل كلها ومنه يجلب إلى تونس."[4] ويقول ابن أبي دينار في إنتاج حاضرة تونس لهذا المنتوج كان يدخلها في فصل الخريف كل يوم أزيد من ألف حمل من العنب، خلاف ما يباع مع العنب من تين وبطيخ وغيرهما من الفواكه الرطبة واليابس حتى انه دخلها في سنة 1061هـ/1650م ما مقداره 60 ألف حمل واغلبه بيع للخمارات، وهذا خلافا لما بيع في أسواق الحاضرة[5].

إلى جانب أنواع أخرى من أشجار في الغابات التونسية المثمرة البلوط، البندق، القسطل، والجوز الذي أستعملت قشوره في الصباغة ونجد هذا النوع من الأشجار في جبل زغوان، وأنواع أخرى من التفاح، المشمش، الأجاص، اللوز، التين، الخوخ، الهندي وكان يستعمل هذا الأخير كسياج على الحقول، وكذلك نجد في الأشجار المثمرة السفرجل، العناب، الرمان[6]، وأشجار غير مثمرة مثل الصنوبر والعرعار وكان خشبها وجذورها يستخدم لإنتاج الفحم الذي يتم استهلاكه في تونس[7].

([1]) . أبي الضياف، المصدر السابق، ج3، ص 117.

([2]) . Charles Féraud, « notes sur un voyage en Tunisie et en Tripolitaine », in R.A, A20, N°119-120, septembre 1876, P 510.

([3]) . محمد ابن الخوجة، مرجع سابق، ص 61.

([4]) . التمقروطي، الرحلة، ص 118.

([5]) . أبي دينار، المصدر السابق ، ص 22.

([6]) . بيرم الخامس ، ج1، المصدر السابق ، ص 117.

([7]) .Henry Dunant , Notice sur la régence de Tunis, société tunisienne de diffusion, Tunis 1975, p 96.

3. الثروة الحيوانية:

تعتبر الثروة الحيوانية من بين الأشياء التي تميزت بها المنطقة المغاربية بأكملها وهذا يعود لاهتمام الإنسان المغاربي بهذا النوع من النشاط أكثر من امتهانه خدمة الأرض، فكانت هذه الثروة موجودة ومزدهرة بالرغم من الحروب والفتن والكوارث.

فقد تميزت جهات الشمال التونسي بتربية الأبقار بينما الوسط اعتني السكان بالمواشي في حين كان الجنوب مكان لتربية الإبل[1]،

وكانت للقبائل التي تقوم بتربية المواشي تعتمد على التنقل في منطقتها لإراحة الأرض ففي الشتاء يتوجهون نحو الجبال للاحتماء، كما يقومون في نفس الوقت ببذر أراضيهم التي يعودون إليها وقت الحصاد[2]، وكانت تتم عملية استغلال هذه الثروة عن طريق عقد الشغل المعمول به في تونس ويعرف تحت اسم "عقد رعي" يربط صاحب القطيع والراعي الذي يقود العديد من قطعان الماشية في اتجاه المرعي بالشمال، وكانت اغلب تلك العقود شفوية[3]، وتبرم عند نهاية الجز في كل سنة في حدود شهر افريل والعقد صالح لمدة سنة غير قابل للفسخ من طرف الراعي عكس المالك[4]، ووصل سعر الكبش إلى نصف ريال وقلة من السمن بخمسة أرباع[5].

إلى جانب وجود الخيول بأنواعها ومنها الجياد العتيقة، ويستعمل الخيل للركوب فقد وصل سعرها في عهد حسين بن على إلى 20 ريالا، أما الموجهة نحو جر العربات والحرث فقد وصلت إلى 08 ريالات[6]، وكذا البغال أما الحمير فهي موجود بكثرة ولا يستعملها السكان للركوب خاصة سكان المدن وأعيان القبائل، وتركب من طرف العامة وتستعمل للحمل ومثل ذلك الإبل، ومن الثروة الحيوانية يوجد البقر والضأن والمعز وغيرها[7].

وأثناء قيام الدولة بحملات تأديبية على القبائل الثائرة أو العاصية عادة ما كانت تصادر ثروتها الحيوانية تحول إلى الدولة بحيث تطبع أو توسم، مثلما فعل حمودة باشا مع قبيلة

([1]) . بن جمعة بلقاسم، مرجع سابق، ص 64.
([2]) . بايسونال، الرحلة، ص 122.
([3]) . التجومي، مرجع سابق، ص 27.
([4]) . بن جمعة بلقاسم، مرجع سابق، ص 77.
([5]) . محمد ابن الخوجة، مرجع سابق، ص 61.
([6]) . نفسه، ص 61.
([7]) . بيرم الخامس ، ج1 ، المصدر السابق ، ص 120.

أولاد يعقوب الذين تخاذلوا في فرض الأمن فقد صودرت خيولهم وحولت ملكيتها للدولة[1].

كما توفرت المنطقة على مزارع تربية دودة القز وكانت أشهرها بقابس وقد اثني وأشاد بها التمقروطي في رحلته على أنها تحتوي على عدد كبير من أشجار التوت وبها تقام صناعة الحرير الذي يتميز بطيبه وجودته [2].

4. الثروة السمكية:

توفرت السواحل التونسية على ثروة سمكية كبيرة إلى جانب المرجان [3]، وقد أثنى التمقروطي في رحلته على أن البلاد التونسية كانت من بين اكبر المناطق المنتجة لثروة السمكية ولوفرتها فقد وصف كل شهر يصطاد سكان تونس نوع معين من الأسماك وهو ما جعلهم، يميزون الأشهر بنوع السمك الذي يصطادونه[4]

واشتهرت بنزرت في هذا الباب ومن أشهر أنواع السمك المصطاد: البورى، العاجوج، المحل، الطلطنة، الاسلينيات، الشلبة، القاروص، اللاج، الجرجة، الكحلا، الطنفلو، القلا[5]، وكان هذا النشاط تحت نظر الدولة فقد دفع كاهية مدينة بنزرت ضريبة على مكان بيع السمك المصطاد فيها في سنة 1795-1796م ما قيمته 40 ألف ريال تونسي[6]، كما اشتهرت منطقة جربة بشحنها كميات كبيرة من الأسماك وعلى الخصوص الاخطبوط (Poulpes) نحو دواخل البلاد، كما يتم تمليح وتجفيف السمك بها[7].

كما احتوت تونس على منابت المرجان في مياه طبرقة، وكان على عدة أنواع منها الأبيض والأحمر والوردي والأسود[8]، واحتكرتها الشركة الفرنسية، والتي سيطرت تقريبا على كامل الساحل التونسي والشرق الجزائري في استغلال هذه المادة التي ذهبت خيراتها إلى جيوب الأجانب مقابل مقدار معين من المال يدفع إلى بايات ودايات تلك المنطقة، واستطاعت أن تسيطر على هذه الثروة بإقامة عدة معاهدات، منذ تأسيس فرع لها في

---

(1) . أبي الضياف، المصدر السابق، ج3، ص63.
(2) . التمقروطي، رحلة، ص 65.
(3) . الزبيري، المرجع السابق ، ص 123.
(4) . نفسه ، ص 28.
(5) . محمد بن الخوجة، الرزنامة التونسية، مطبعة الرائد التونسي، تونس 1324هـ ، ص ص 65- 66.
(6) . الإمام، المرجع السابق ، ص220- 224.
(7). Féraud, « notes sur un voyage… », P510.
(8) . Dunant, Op.cit, p 110.

تونس سنة 1658م بمرسى تمكرت[1]، ومن تلك المعاهدات في 1728م، 1768م، 1776م، 1781م، 1832م وبموجبها خولت منح الشركة الإفريقية امتياز حق صيد المرجان التونسي من حدودها مع الجزائر إلى غاية الحدود الطرابلسية[2].

---

(1) . روسو، الحوليات، ص 33.
(2) . نفسه ، ص 237.

الفصل الخامس:

أولا: الواقع الفلاحي في المغرب العثماني:

لقد تشابه الواقع الفلاحي في المغرب العثماني إلى حد كبير في الفترة ما بين القرنين الثامن عشر والقرن التاسع عشر، فكان هذا الميدان يخضع إلى معايير ومقاييس ذلك العصر من وسائل وأدوات وحتى الاداءات المفروضة عليه، أي كانت مواكبة لعصرها، فتميزت بوفرة المحاصيل في سنوات الخصب وقلتها في فترات الجدب، متأثرة باجتياح الأوبئة والأمراض التي كانت تفتك بالمنطقة فانعكس على القوة العاملة النشيطة في جميع المجالات الاقتصادية، وصاحب كل ذلك سياسة الحكام الجبائية، فكيف كان الواقع الفلاحي للمنطقة؟

1. المحاصيل الزراعية[1]:

لقد سيطر على منطقة المغاربية إنتاج مجموعة من المحاصيل الفلاحية والحيوانية التي تشابهت بين نفس فضاءات المنطقة ما بين الشمال والجنوب، فساهمت المنطقة الشمالية المطلة على ساحل البحر التي تصل كمية التساقط فيها إلى أكثر من 400 ملم سنويا إلى إنتاج محاصيل يمكن أن نسميها محاصيل كبرى أو إستراتيجية وعلى رأسها الحبوب والبقوليات التي كانت تمثل جهد الفلاح خلال دورته أو سنته الفلاحية فمن السهول الغربية للجزائر إلى غاية المنطقة الشمالية والشرقية التونسية والمنطقة الساحلية لسهل جفارة وساحل بنغازي كمناطق لإنتاج الحبوب وبعض البقوليات، فوفرت تلك المحاصيل كميات معتبرة في السنوات الخصبة، غذت الأسواق المغاربية، وساهمت في توفير المواد الغذائية الضرورية للمنطقة، ووصلت إلى درجة تصريفها نحو الخارج تحت نظر ومراقبة الدولة لها عن طريق احتكار تصديرها وهذا لما توفره من مداخيل، في حين في سنوات القحط تعمد إلى استيرادها من الخارج أو المناطق المجاورة مثل طرابلس الغرب سنة 1784م في عهد علي باشا التي التجأت إلى تونس وعنابة لتزويد نفسها بالحبوب ونحو العاهل المغربي، وكذا تونس.

كما وفرت المناطق الجبلية والمرتفعة غابات الزيتون التي اعطت كميات كبيرة منه، وهي الأخرى كانت تصدر نحو الخارج في السنوات الخصب كما أنها في بداية القرن 19م

([1]) . انظر الملحق الثاني، الوثيقة رقم 16، ص 320.

أخذت حيزا كبيرا في اقتصاديات الدول المغاربية خاصة تونس، والشمع وتربية بعض الحيوانات مثل الأبقار والأغنام، مع ظهور الثروة الغابية التي وفرت مستلزمات الحواضر من هذه المادة.

أما بالمناطق الداخلية التي تصل كمية التساقط بها ما بين 400-200ملم سنويا فكانت مناطق طبيعية لنبات الاستبس التي ظهرت معها تربية المواشي وانتشار حرفة الرعي، في كل من دواخل الجزائر والمناطق المشرقة على الأطلس الصحراوي، إلى غاية تونس وجنوب طرابلس الغرب وبنغازي، فكانت مناطق لتربية المواشي، التي وفرت للمنطقة ثروة حيوانية تكاد كل المصادر والمراجع التي تطرقت إلى المنطقة أشادت بوفرة هذه الثروة داخل المنطقة، من لحوم، جلود وأصواف كانت تجد طريقها هي أيضا نحو التصدير الخارجي، كما احتكرت من طرف رجال الدولة العثمانية في المنطقة.

وبالمنطقة الصحراوية التي هي اقل من 200 ملم، حيث سادت الواحات المتناثرة في الصحاري من غرداية إلى ورقلة وريغ وبسكرة نحو الجريد التونسي وغدامس وفزان والكفرة بطرابلس، وقد وفرت كميات من التمور التي مونت بها الأسواق المحلية وحتى الخارجية وعلى رأسها ما يعرف باسم دقلة نور، مع عدة محاصيل أخرى كالحبوب والخضر والأشجار المثمرة من زيتون وغيرها من الفواكه، ولكن في نطاق ضيق ومحدود، كما كانت تعتبر هذه المناطق كمراكز للقوافل التجارية التي تزودها بما تحتاجه من مواد.

وبذلك فان الصورة العامة للمنطقة في إنتاجها للمحاصيل تشابه في شكله الأفقي المنطقة وهو ما اوجد سلعا وبضائع أساسية لنشاط التجارة والحرف.

2. طريقة استغلال الأرض:

اتبعت المنطقة المغاربية تقريبا نفس المنهج في استغلال الأرض، سواء الأراضي التابعة للدولة أو كما عرفت باسم " ارض البايلك" أو أراضي الخواص تحت نظام رئيسي وهو نظام الخماسة[1] في المزروعات أي مالك الأرض يأخذ 5/4 والعامل يأخذ 5/1 من المحصول بعد حصاده واستفاء كل التسبيقات أو المخلفات من ديون على العامل، إلى جانب إتباع نظام المغارسة والمسقاة في الأشجار، وعقد رعي في المواشي، وهذه العملية

---

(1) . E.Vayssettes, Op.cit, p116.

في استغلال الأراضي ساهمت في إعطاء ملاك الأراضي وضعا اجتماعيا واقتصاديا أكثر حظا من هؤلاء العمال إن صح التعبير، حيث غرقوا في الديون التي بمجرد ما يتم حصد المحصول وتتم المخالصة يجد نفسه تحت طائلة جديدة من الديون تتحمل أعباءها حتى أسرته[1]، خاصة إذا كان العام الفلاحي مقفرا، وهو ما يجعله خاضعا لمالك الأرض ناهيك عن الاستغلال الذي كانت تفرضه الدولة على بعض رعاياها من قبائل الرعية وهي خدمة الصخرة في الحقول والبساتين التابعة للدولة تحت إشراف احد أعوانها أثناء البذر والحصاد، وهو ما وفر يد عاملة رخيصة ومتعاقدة، ففي تونس مثلا عقد المغارسة يبقي رقبة العامل تحت رحمة المالك، فإذ اخل العامل بأحد شروط الاتفاق يمكن لامين الفلاحة أن يزج به في السجن، وحتى عقد الرعي الذي يمنع على الراعي فسخه عكس مالك القطيع، وهو ما أوقع هؤلاء الأصناف من العمال تحت رحمة الملاك وأصحاب النفوذ، أي في صورة الإقطاع المغاربي.

3. الضرائب الفلاحية:

فرضت الحكومات العثمانية على سكان المنطقة عدة ضرائب تنوعت وتعددت حسب اختلاف المواسم والفصول، وضمنت من خلالها تلك الحكومات استمرارية تدفق الأموال إلى خزينتها، باعتبار أن نسبة 90% من المجتمعات المغاربية هي ريفية ولذلك كان لزاما عليها السيطرة على هذه الثروة من خلال الضرائب لتوفر مداخيل قارة أمام تراجع الجهاد البحري منذ القرن الثامن عشر واندثاره في القرن الموالي له، واعتماد الفلاحة كنشاط لهذه المجتمعات فلذلك بنت تلك الحكومات ميزانيتها عليها، والتي ظهرت في شكل الضرائب التالية:

ففي الجزائر تخرج المحلات من مقر البايلك بعد دعمها بقوة عسكرية من دار السلطان، لجمعها وتفقد المناطق، وكانت تقدم في شكل ما عرف باسم الدنوش الذي يقدمه خليفة الباي كل ستة أشهر ويقوم الباي بتقديمه بنفسه كل ثلاث سنوات[2].

أما بتونس فكانت المحلات تخرج بقيادة الباي مرتين كل سنة وعرفت باسم محلة الصف نحو المناطق الشمالية كسهل مجردة والكاف وباجة لاستيفاء جباية الحبوب، وفي الشتاء

---

(1) . حمدان خوجة، مصدر سايق، ص 54.

(2) . لمزيد من المعلومات حول الدنوش وطريقة تقديمه راجع: الحاج احمد الشريف الزهار، مذكرات احمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر (1168-1246هـ/ 1754-1830م)، تحقيق احمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974.

نحو الجنوب لاستيفاء محاصيل التمر والزيتون، لتظهر تحت اسم الخلاص أو المشاطرة المعروفة بالاتفاق بالنسبة للقياد وطريق المشيخة بالنسبة إلى شيوخ القبائل[1]، وخصوصا في القرن التاسع عشر عندما ظهرت ما عرف بالتذاكر، ومدى وطأتها على المجتمع التونسي.

ونفس الشيء بالنسبة لطرابلس الغرب من خلال خروج البايات نحو العمالات لاستيفاء الضرائب المفروضة عليها، لتتطور وتصبح مبالغ مالية مفروضة على عمال العمالات، وعلى شيوخ القبائل ماعرف بالتقدمة[2] وخصوصا في القرن التاسع عشر هي الأخرى تعاملت بنفس نظام التذاكر، في عهد يوسف باشا أثناء ضائقته المالية، فكان يشترى من الأجانب البضاعة ويحرر لهم بطاقات بالمبالغ المطلوبة على بعض الحواضر، فيذهب صاحب البطاقة إلى حاكم الحاضرة المعينة ليأخذ منها ما يستحقه، بحيث يحدد فيها المبلغ المطلوب ونوع السلع التي يتم دفعها للدائنين ومقدار وثمن كل سلعة، وكانت أهم هذه السلع هي الزيت، الصوف، السمن وجلد الماعز، انظر على سبيل المثال الوثيقة المدرجة في الملحق حول هذه البطاقات[3].

إلى جانب ضرائب أخرى أعطيت لها تسميات مختلفة وكان جزء من تلك المبالغ بذهب إلى جيوب جامعيها لذا ظهرت مثلا في تونس اسر عرفت بجمعها للضرائب فسميت باللزامة وكانت منتشرة في الأوطان التونسية وتحصلت على مبالغ مالية كبيرة ساهمت في توسيع دائرة نفوذها، ومن هذه الضرائب: ضيفة الباي، الوهبة، حق الفارس الحصة...الخ

وكنتاج عن كثرة هذه الضرائب فان المجتمعات المغاربية كثيرا ما عبرت عن رفضها من خلال إقامة حركات التمرد والعصيان في وجه الإدارة السياسية، وهو كذلك الأمر الذي جعل القبائل تصل إلى حد هجر مناطقها مثل 1816م خرج حسين ابن محمود باي على رأس محلة الشتاء نحو الجريد فأثقل ساكينيها بالضرائب، مما اضطر بعض القبائل بالهجرة نحو طرابلس الغرب أو الجزائر هروبا من ظلم الحسينيين[4]، نفس الشيء عرفته

([1]) . التجومي، مرجع سابق، ص 15.
([2]) . حسن السوري، مرجع سابق، ص 368.
([3]) . أنظر الملحق الأول، الوثيقة رقم 07، ص 310.
([4]) . روسو، الحوليات، ص 323.

بعض القبائل الطرابلسية سنة 1783م حيث قدر عددهم بـــ 60 ألف بدوي نزحوا نحو تونس والقاهرة[1].

فمن خلال هذه الصور فقد تشابه المجتمع المغاربي في واقعه اليومي الذي حافظ على طابعه التقليدي، وعلاقة الدولة به.

ثانيا: مشاكل الفلاحة وعلاقتها بالمجتمع والاقتصاد بالمغرب العثماني:

لقد عاشت المنطقة المغاربية واقعا فلاحيا متشابها في نواحي مختلفة، وأيضا في مشاكل هذه القطاع الاقتصادي الهام في تلك الفترة، وأثرت بدورها على الوضعية الاقتصادية للفرد المغاربي وقدرته الشرائية ومنها:

أساليب الفلاحة وأدواتها:

لقد استعمل الفلاح المغاربي بصفة عامة وسائل إنتاج تقليدية أو قديمة ساهمت في عرقلة عملية تطوير الإنتاج من حيث الكمية، وهو ما دفع ببعض الكتاب إلى وصف الوسائل المستعملة في الفلاحة ومنهم محمود ناجي الذي قال فيها:" تثبت سكة محراث في أسفل خشبة غير مهذبة ثم تربط إلى جمل أو حصان ويجري الحرث بخط الأرض إلى عمق عشرة سنتمترات ويذهب أكثر البذور التي تزرع طعاما للطيور والعصافير.."[2]، فاتسمت تلك الأدوات بالبساطة مع المحافظة على ما ورثته دون العمل على تحسينها، كالمحراث الخشبي والمنجل والفرشاة البسيطة، أما وسائل الري وتحسين الإنتاج واستصلاح مستنقعات السهول الساحلية مثلا حول الجزائر وعنابة ووهران فقد ظلت غريبة عن سكان الريف، فسهل متيجة الخصيب كان يعتبر منطقة غير صحية لانتشار حمى المستنقعات به[3]، وبذلك لم يتوجه الفلاح الجزائري نحو الفلاحة التجارية وإنما نحو الاستهلاكية بالخصوص.

ولا يمكن إلقاء اللوم فقط على الأدوات فحتى الفرد المغاربي أيضا له دور في هذا الضعف بسبب فتور عزمه وهمته و عدم اهتمام الحكومة بالفلاحة بقدر ما اهتمت بمداخيلها، فلم تقم السدود أو الحواجز المائية الداعمة للفلاحة المسقية، فكانت تلك الأمطار

(1) . توللي، المصدر السابق، ص 97.
(2) . ناجي، المصدر السابق ، ص70- 71.
(3) . حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 59.

المتساقطة في فصل الشتاء تشق طريقها نحو البحر أو الشطوط دون أن يستفيد منها الفلاح وسكان البلاد فتترك جل الأراضي بورا في فصل الصيف فلم تعمل الحكومة الجزائرية[1] ولا القرمانلية على تحديث وسائل الإنتاج الفلاحي، فبقيت محصورة على الحيوان والمحراث كأساس للحرث، والنورج الذي يديره الحيوان كأساس للحصاد، ولم يعينوا الفلاح، بل زاحموه في عمل الفلاحة قصد المتاجرة، بحيث كانوا يملكون مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة، التي هي في الأصل أراض إما تابعة للحكومة فآلت ملكيتها إليهم، أو أنها أراضي بعض القبائل التي هاجرت من مناطقها فاستولت الدولة عليها[2].

رغم محاولة التحديث التي عمد إليها حمودة باشا التونسي ولكن عمرها لم يكن طويلا وذلك من خلال استنجاده بالخبرة الفرنسية في خدمة الأرض قصد زيادة المداخيل التي كانت تأتي من استغلال الأرض، فبعده دخلت المنطقة في ازمة مالية

كثرة الجوائح والكوارث الطبيعية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية:

لقد تعرضت الفلاحة في المنطقة المغاربية إلى انتكاسات بسبب الجفاف والأوبئة التي كانت تقربيا دورية عليها[3]، وكثيرا ما يتبع سنوات الجفاف والقحط أمراض وأوبئة تنتقل عادة عن طريق الهواء بين المناطق، والتي تخلف عددا كبيرا من الخسائر البشرية والحيوانية[4]، ويضاف إليها حملات زحف الجراد[5]، وعلى سبيل المثال لا الحصر تعرضت تونس مابين سنتي 1777-1778م ووباء 1784-1785م الجارف[6] وعرفته كل من الجزائر وطرابلس الغرب، فقد ألحقت الضرر بالجهات الشمالية للجزائر، وكذا سواحل طرابلس الغرب، كما حولت العديد من قرى الشمال والوسط والوطن القبلي إلى خراب وقد أفرغتها من نسبة كبيرة من سكانها، الذين تهربوا أيضا من دفع الضرائب، كما اكتسح الجزائر الجراد سنة 1778م وقد أتلف جميع المحاصيل الفلاحية، حتى أن مع نهاية شهر جويلية 1779م لم يتبق للسكان ما يأكلونه سوى الجراد[7]، ونفس الشيء حدث سنة 1228هـ/1813م بغرب الجزائر[8].

([1]) . حليمي ، المرجع السابق ، ص 294.
([2]) . علي بن إسماعيل، المرجع السابق ، ص 180.
([3]) . راجع الفصل الرابع: الواقع الاجتماعي للمنطقة االمغاربية، موضوع الجوائح، ص 74.
([4]). الزياني، المصدر السابق، ص 205.
([5]) . نورة بنت معجب ، المرجع السابق ، ص 163.
([6]) . E. Pellisser, Description de la régence de Tunis, 2[eme] édition, Edition Bouslama, Tunis 1980, P328.
([7]) . التر، المرجع السابق، ص534.
([8]). خوجة حسان، تاريخ بايات وهران،مخطوط بالمكتبة الوطنية الحامة، الجزائر، تحت رقم 1634، ص 21.

والوباء سنة 1232هـ/ 1816م الذي دام سبع سنوات حسب تقدير أحمد الشريف الزهار إلى غاية 1239هـ / 1823م[1]، وهو الأخر صاحبه قحط وجفاف مع غلاء كبير في الأسعار مثل سنة 1826م[2]، وقد عرفته تونس أيضا بعد أن انتقل إليها عن طريق الحجاج الجزائريين سنة1818م ودام حتى سنة 1820م وساهم في تراجع سكان تونس إلى النصف حسب تقدير ابن أبي الضياف حتى أن اغلب الحقول تعطلت[3].

ومن شدة وطأة هذه الكوارث من مجاعة وطاعون فقد أوصلت حكومات المنطقة إلى أزمات مثل الأزمة التي شهدتها طرابلس الغرب في عهد على باشا سنة 1773م[4]، والتي هلك على إثرها أكثر من 50 ألف شخص، فتقلصت الفلاحة وقلت المواد المنتجة للتجارة، فأوصلت الباشا إلى حد الإفلاس[5]، فتسببت بذلك في انقطاع ديمغرافي يمكننا من خلاله أن نتصور تأثير هذه الكوارث الطبيعة على اقتصاديات المنطقة[6].

تحول وضعية بعض الأراضي:

شهد القرن 18م اتساع رقعة في الأراضي التي حولت وضعيتها إلى الحبس أو الوقف الخيري أو الأهلي، كأداة لمنع مصادرتها من أصحابها من جور الحكام والموظفين، إلى جانب تقلص الملكيات المشاعة واستحواذ الحكام عليها، كما أصبحت الأراضي الشبه جافة في حكم أراضي الموات بتناقص السكان بسبب توالي المجاعات والأوبئة، وتقابلها ازدياد مطالب الحكام للحصول على المزيد من الإنتاج الفلاحي لتغطية حاجة هؤلاء الموظفين وتلبية حاجيات السوق الخارجية التي أصبحوا مرتبطين بها بفضل العديد من الامتيازات التي منحوها للتجار الأوروبيين والسماسرة اليهود[7].

ويضاف إليها التحول عن ممارسة الفلاحة نحو قطاعات أخرى خصوصا سكان المناطق الجبلية بسبب قلة فرص العمل فيها فدفع بأفرادها صوب الحواضر، بحثا عن عمل في

([1]) . الحاج احمد الشريف الزهار، مذكرات احمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر (1168-1246هـ/ 1754-1830م)، تحقيق احمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974، ص 184.

([2]). بن عبد القادر، المصدر السابق ،ص 81.

([3]) . أبي الضياف، المصدر السابق، ج3، ص 167.

([4]) . كلود زليتنر ، المرجع السابق ، ص 367.

([5]) . نفسه ، ص 368.

([6]) . الإمام، المرجع السابق ، ص 256.

([7]) . سعيدوني، دراسات في ...، المرجع السابق، ص 34-35.

الورشات الاقتصادية، أو الانضمام إلى صفوف الجيش[1]، مثل تشكيل فرقة الزواوة في تونس، فاثر ذلك سلبا على القطاع الفلاحي.

الصراعات القبلية:

وكانت تلك النزعات المحتدمة بين القبائل حول المجال الجغرافي الملائم للمراعي ومصادر المياه فيما بينها مما أدي بالقبائل المهزومة إلى الهجرة والتحول عن مناطقها[2] ويضاف إليها سيطرة القبائل القوية والحليفة للدولة على الضعيفة مثل الإتاوة التي كان يتحصل عليها أعيان قبيلة دريد بإعانة الدولة من واحات الجريد[3]، وهو ما أدى إلى ظهور فكرة الصف التي أعطت أحلافا عشائرية مثل صف الغرابة في صراع ضد صف أولاد عبدي وصف أولاد سلطان ضد صف أولاد عيار[4]، وفي تونس في المنطقة الجنوبية قبائل صف شداد حليف الباشي ضد صف يوسف حليف الحسيني[5]، وقد استغلت الحكومات العثمانية بالمغرب تلك الصراعات لصالحها[6]، وساهمت في تراجع الفلاحة بالالتجاء إلى الفلاحة المؤقتة والرعي المتنقل خاصة في المناطق التي ينعدم فيها الأمن والتي تعرف بقبائل البارود أو أرض الخلاء[7].

الثورات وحركات العصيان:

من علامات الرفض التي اتبعها سكان منطقة المغرب العثماني الثورات وحركات العصيان فقد ساهمت من جانبها في تراجع الواقع الفلاحي للمنطقة وأدخلته في أزمات، وعلى سبيل المثال لا الحصر في تونس سنة 1795م قامت ثورة جهة ماجر في الشمال تحت قيادة حامد بن شريفة وتبعته قبيلة أولاد مساهل، وقد عمد إلى إفساد المحاصيل وغصب المواشي من أصحابها وقطع الطرق، وكانت نهايتها إلقاء القبض عليه والتنكيل بقبيلة أولاد مساهل التي نفيت إلى القيروان[8]، وفي 1819م قامت ثورة على الحدود

([1]). De paradis, Alger…, P118.

([2]) . Arnaud, «Notice sur les sahari, les ouled ben aliya, les ouled nail », inR.A, A10, N°55,Janvier 1866, P18.

([3]) . التجومي، مرجع سابق، ص 22.

([4]) . سعيدوني، "الإنسان الاوراسي..."، مرجع سابق، ص 143.

([5]) . التجومي، مرجع سابق، ص 21.

([6]) . سعيدوني، "الإنسان الاوراسي..."، مرجع سابق، ص 143.

([7]) . سعيدوني،النظام... ، نفس المرجع، ص 33- 34.

([8]) . أبي الضياف، المصدر السابق، ج3، ص 45.

الشرقية للايالة التونسية بسبب المجاعة وكثرة المطالب الجبائية، وأخمدها الباي محمود باشا وفرض عليها عدة مغارم[1].

وبالجزائر ثورة جرجرة (1804-1810-1823)، شمال قسنطينة (1804) الغرب الجزائري (1803-1809) النمامشة والاوراس ووادي سوف (1818-1823) وبالجنوب الجزائري التيجانية عام (1818م) [2] فكانت سببا في تخريب شامل للحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتقتيل مئات من العباد[3].

وبطرابلس الغرب شهد ريفها، عدة ثورات في عهد علي باشا في سنة 1783م بسبب نقص الموارد الغذائية[4] وكذا في سنة 1789م[5] وفي عهد يوسف باشا بسبب التغيير في قيمة النقد، والفوضى التي تولدت عن تقصير الحكام، التعامل بالتذاكر أو الصكوك وهو ما جعل السكان يقومون بثورات مثل الشيخ عبد الوافي في غريان والشيخ احمد نصر سيف في سرت وقبائل نالوت وفي الجبل الغربي بعد مقتل أبي القاسم، فاستعان يوسف باشا لإخمادها بنفوذ شيوخ أولاد أبي سيف، وعين غومة بن خليفة أخ أبي القاسم شيخا على قبيلة نوير لحفظ النظام فيها[6] وعبد الصمد بن سلطان في ترهونة سنة 1827م، والمنشية[7].

كثرة الحملات العسكرية:

من سياسة الحكام في بلاد المغرب لعثماني فرض السلطة العثمانية عن طريق الضرائب وفي بعض المرات عن طريق استعمال القوة من خلال الحملات العسكرية وتهديدات قبائل المخزن جعلت الفرد يتحول نحو المناطق الجبلية الحصينة التي كونت طبقة من الفلاحين قادرة على ممارسة الفلاحة وحمل السلاح عند الحاجة، تحت قيادة الأشراف أو المرابطين، فكان دعامة أساسية للمشيخات والعائلات الوراثية ، وهذا ما أوجد مناطق مناهضة وباستمرار للوجود العثماني في المنطقة خصوصا المناطق المحصنة طبيعيا ففي الجزائر نجد المنطقة الشرقية التي برزت في هذا الباب من خلال عدة مشيخات وقبائل

---

(1) . روسو، الحوليات، ص 333.
(2) . سعيدوني، دراسات في الملكية...، نفسه ص 36.
(3) . بن عبد القادر، المصدر السابق، ص 55.
(4) . توللي، المصدر السابق، ص 97.
(5) . كلود زليتز ،المرجع السابق ، ص 399.
(6) . روسي ، المرجع السابق ، ص 337.
(7). محمود ناجي، نفس المرجع، ص 168.

ببلاد القبائل الكبرى والصغرى والاوراس ومواطن النمامشة والحنانشة وجبال الونشريس(1)، وجبل وسلات ومطماطة بتونس، والجبل الغربي بطرابلس الغرب.

كثرة الضرائب الفلاحية:

اتسم الحكم العثماني في المنطقة بفرض الضرائب لتوفير موارد مالية قارة لخزينة الدولة، وتدعيم بقائه واستمراريته، لذا تنوعت واختلفت حسب طبيعة المناطق، فنجد من هذه الضرائب بالجزائر: ضريبة الفارس، الغرامة، ضيفة الباي، العلفة، الحصة، حق الجياد، جمرك، المكس،(2)

ونظام التذاكر الذي سارت به طرابلس الغرب وتونس أثناء القرن التاسع عشر وما نتج عنه من تراجع وتردي في الحالة الاقتصادية لأفراد تلك المنطقة وبالخصوص الفلاحين باعتبار أن اغلب سلعها فلاحية، وهو ما ترتب على الايالتين ديون لم تتحملها، كما ساهموا من خلال هذه المعاملات في إدخال مناطقهم في منحى جديد بفرض هؤلاء الشركاء الأجانب أنفسهم على الايالات إلى حد تهديدها وهو ما حدث لطرابلس الغرب التي هددها القنصل الانجليزي وارنجتن (consul warrington)(3) بسبب وطأة الأزمة المالية وحدتها فقد باع محاصيل القمح مسبقا ولعدة سنوات، وحتى محاصيل البلاد لم تعد كافية لسداد ما على الباشا من ديون فأدى ذلك بالتالي إلى تحميل البلاد من الديون ما لا قدرة لها على سداده(4).

فهذه الوقائع المتتالية على الايالات المغربية جعلت الفلاحة تشهد تراجعا مستمرا، ورغم ذلك ظلت من أهم الموارد الاقتصادية بما توفره من مداخيل، خاصة بعد تدهور تجارة القوافل عبر الصحراء الكبرى بداية من القرن 19م لأسباب عدة منها تحول طرق هذه التجارة مع تحريم تجارة الرقيق عام 1815م(5)، كما كان الميدان الفلاحي يوفر مواد أولية هامة لإقامة بعض الصنائع والحرف التي انتشرت في البلاد العربية عامة والمغاربية خاصة، وقد ازدهرت في سنوات لتذوب في أخرى وهذا ما سوف نحاول التطرق إليه في القسم الموالي الخاص بالجانب الحرفي والمهني في بلاد المغرب العثماني.

---

(1) . موساوي، الريف القسنطيني...، المرجع السابق ، ص100.

(2) . Fedrmann, op.cit, 120.

(3) . علي بن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص231- 232.

(4) . نفسه، ص 234.

(5) . محمد أمحمد الطوير،" الزراعة في ولاية..." المرجع السابق ، ص 513.

القسم الثالث:

الأنشطة الحرفية في بلاد المغرب العثماني

الفصل الأول:

أولا: التنظيم الحرفي في بلاد المغرب.

ثانيا: مقومات الحرف والمهن ببلاد المغرب:

الفصل الثاني: الحرف والمهن في الجزائر:

أولا: قبل الدايات.

ثانيا: في عهد الدايات.

ثالثا: أهم الحرف والمهن:

a. الحرف التقليدية المحلية والمعارف الفنية

b. الورشات والمعامل التعدينية التحويلية.

الفصل الثالث: الحرف والمهن في طرابلس الغرب

أولا: قبل الأسرة قرمانيلية.

ثانيا: في عهد الأسرة القرمانلية.

ثالثا: أهم الحرف والمهن:

a. الحرف التقليدية.

b. المشاغل التعدينية والتحويلية

الفصل الرابع: الحرف والمهن في تونس.

أولا: قبل الأسرة الحسينية.

ثانيا: في عهد الأسرة الحسينية.

ثالثا: أهم الحرف والمهن:

a. الحرف التقليدية المحلية

b. المشاغل التعدينية والتحويلية

الفصل الخامس: الواقع الحرفي والمهني لبلاد المغرب ومشاكله (مقارنة تحليلية)

عندما نتحدث عن النشاط الحرفي في المنطقة المغاربية في العهد العثماني لا يمكن أن نتصوره مثل الصناعة المعروفة في الفترة الحالية، بل لم تكن هناك صناعة معروفة مثلما هي عليه اليوم، وإنما كانت هناك نشاطات حرفية ومهن تنقسم إلى حرف تقليدية وأخرى استخراجية تحويلية.

يعتمد القسم الأول بالدرجة الأولى على تعليم هذه الحرفة من جيل إلى آخر، وفي الغالب تورث في الأسرة الواحدة وتعتمد على وسائل هي الأخرى موروثة، تدخلت فيها بعض مستجدات العصور التي مرت عليها مع محافظتها على مبادئها الأساسية القديمة، وتمارس في أماكن صغيرة وفي بعض المرات تكون الحرفة الواحدة متراصة فيما بينها مكونة شوارع بحد ذاتها، يشرف عليها شخص يدعى بأمين الحرفة الذي يضبطها، ويحدد أسعار المصنوعات باعتباره أحد الحرفيين فيها، وظهرت هذه المهن والحرف في الحواضر حتى سميت الأحياء والأزقة باسم الحرفة التي يزاولون فيها الأشخاص نشاطهم، وذلك بالمحافظة على أصالة الحرفة ووفاء لتقاليدها وتعاليمها الموروثة، كما أن الدولة لم تتدخل في شؤون الحرفيين وإنما اكتفت بتفويض أمين على كل حرفة بجمع الضرائب وتقديمها.

أما القسم الثاني المتمثل في المعامل والمشاغل التحويلية التي كانت أغلبها تحت إشراف الدولة هي الأخرى لم ترقى إلى درجات كبيرة من التقدم إلا في بعض الفترات مثل تونس بالخصوص، إلا أنها بقيت الصفة الغالبة عليها تتميز بالتأخر وعدم التقدم، وهو ما جعلها دائما عرضة إلى المنافسة الخارجية، على اثر دخول أوروبا في الثورة الصناعية وما انجر عنها من تطور للآلات وزيادة في الإنتاج بكميات كبيرة، وإغراق الأسواق المغاربية ببعض السلع والبضائع المقلدة في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، فانخفضت الأسعار فتخلى أصحاب الحرف عن حرفهم أو أغلقوا دكاكينهم، أو خدعوا في إنتاجهم، أو غيروا نشاطهم الذي ورثوه.

وعليه: كيف كانت الحياة الحرفية والمهنية في المغرب العثماني؟ وما مدى استجابتها لمتطلبات عصرها؟

الفصل الأول:

أولا: التنظيم الحرفي ببلاد المغرب:

لتنظيم الحرف استعملت عدة عبارات للدلالة على التجمعات الحرفية في البلاد العربية مثل استعمال طريقة أو حرفة أو الصنعة[1] وقد تداولت هذه المصطلحات منذ فترات سابقة للعهد العثماني إلى غاية منتصف القرن التاسع عشر، وفي الجزائر انتشر كذلك مصطلح الجماعة وهو يشمل ويطلق على كافة التنظيمات الحرفية أو غيرها من الجماعات، وهذا المصطلح كان متداولا في العهد المملوكي بالمشرق بكل من مصر وسوريا، ويدل مصطلح الجماعة على التنظيم الاقتصادي والاجتماعي، وهي تحمي أصحاب كل حرفة من التعدي وتضمن لهم مستوى مقبول للحرفة مع تحديد أسعار المنتجات، وتنظيم العلاقة بين السلطة وأرباب الحرف، كما أنها تعدت المجال المهني إلى الحياة الاجتماعية[2].

وبذلك ظهرت ورشات خاصة، من طرف عدد من العمال منظمين في جماعات مهنية، وكان لكل منها سوق خاص بها[3]، وكان على رأس كل حرفة أمين، يتولى تنظيمها ومراقبة إنتاجها والسهر على الجودة وترقية الحرفين من رتبة عامل إلى معلم[4]، وكانت هذه التسمية تطلق على كل من يحسن صنعة ويتحصل على " الإجازة " كشهادة اعتراف من أساتذته[5]، وعادة ينضم المتعلمون إلى أي حرفة في سن مبكرة ما بين العاشرة والثانية عشر ويتخرجون من تلك الورشات باسم معلم، مع العلم أن هذا النظام من التشغيل والتحصيل على الحرفة كان شبه وراثي ويخضع لانتقائية ومراقبة داخلية من أفراد الطائفة، لذلك لم يكن من الممكن لأي احد أن يفتح ورشة في حرفة معينة دون رضى أعضاء الطائفة[6].

---

(1) . Inconnu, Op.cit, p 150.

(2) . عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينةالجزائر 1700-1830 مقاربة اجتماعية-اقتصادية، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر 2007، ص105.

(3) . Inconnu, Op.cit. p 150.

(4) . ارزقي شويتام، المرجع السابق، ص 226.

(5) . Houari Touati, « Les Corporations des métiers a Alger a l'époque ottomane ». in RHM,N° 45-46/juin 1987, année 14em, imprimerie U.G.T.T, Tunis 1987, P 276-277.

(6) . مصطفى احمد بن حموش، المدينة والسلطة في الإسلام" نموذج الجزائر في العهد العثماني"، ط1، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دبي 1999ص 166.

إلى جانب أن التعليم كان يتم في اغلبه عن طريق المشاهدة والممارسة، كما كان رهين استعداد المتعلم وحدة ذكائه وملاحظة الصانع، إذ لا توجد تشريعات تضبط طرق التعليم ومدته فضلا عن مجالاته وتخصصاته، فالتعلم هو كسب المهارة والمهارة هي اسم وسمعة[1].

وقد وصلت تلك الطوائف الحرفية في الحواضر الإسلامية بأعداد مختلفة فمثلا في مصر بها 250 طائفة وتونس 83 طائفة والجزائر 32 طائفة في العهد العثماني[2]. وبذلك لم تكن المنطقة المغاربية بمنأى عن المجتمع العربي والإسلامي في تلك الحقبة مما يستدعى القول أن المغرب العثماني كان يشهد نفس التنظيم الحرفي أو المهني أو النقابي بالمصطلح الحالي، ليسهر على التنظيم الحسن لهذه الحرف في هذه المنطقة المغاربية.

وانتشرت هذه المهن في أزقة عرفت بأسماء المصنوعات التي احتضنتها، ويتم مراقبتها من طرف موظفي الدولة من أمثال المحتسب وشيخ البلد وضباط الانكشارية المفوضين من الديوان وقياد المهن و الوظائف، ويقوم يتاطيرها "معلمون" وهم صناع من ذوي المكانة الاجتماعية والأقدمية في الحرفة و المشهود لهم بالمهارة في الصنعة ويعرفون بأمناء الحرف و المهن وأوكل إليهم حق النظر في شؤون الصنعة المتخصصين بها، ومراقبة الصناع والعمال اليدويين من حيث الكمية والكيفية ومواصفات السلعة وسعرها، يختار أمناء الحرف من بينهم "أمين الأمناء" الذي له الحق في النظر في مجمل النشاط الحرفي إنتاجا ونوعية، وله صلاحية رفع مطالب المهن من خلال اقتراح الأمناء إلى سلطة البايلك[3].

وقد انتشرت الحرف والمهن في الحواضر نتيجة تجمع أصحاب الحرفة الواحدة في سوق واحد، تحت إشراف الأمين، وإلى جانبه نائب مع خوجة (كاتب) وشواش للمحافظة على الأمن داخل الحرفة وتنفيذ الأوامر[4]، وتعدى دور هؤلاء الأمناء إلى بعض الممارسات السياسية بحيث أن هؤلاء الأمناء كانوا يساهمون في اختيار شيخ البلد، ويساعدون السلطات على وضع المخططات الاقتصادية المختلفة، فقد وجد في أقطار المغرب الكبير

([1]) . بن جمعة باقاسم، مرجع سابق، ص 115.
([2]) . بن حموش، المدينة... ، نفس المرجع، ص 165.
([3]) . عبد الله بن محمد الشويهد، قانون أسواق مدين الجزائر (1107-1117هـ/1695-1705م)، تحيقي وتقديم : الد. ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت 2006، ص 26.
([4]) . مروش، العملة...، ص 335.

أسواق للحدادين والنجارين والنحاسين والصباغين والدباغين والشواشين والخبازين...الخ، وكان الأمين المسؤول الإداري أمام السلطات، وكان يقوم بجمع الضرائب ويبلغ التعليمات إلى المحترفين، كما أنه يساهم إلى جانب شيخ البلد في تسيير المجتمع واتخاذ الإجراءات اللازمة[1]، كما يحدد هؤلاء الأمناء هامش الربح للحرفين الذين يقعون تحت اشرافهم، كما يتدخلون في فك الخلافات التي تقع بين أعضاء الحرفة الواحدة، وتحديد أسعار شراء المواد الأولية.

وتبعا لمهام الأمناء فقد كانت لهم سلطة قضائية وتنفيذية تسمح لهم بالحكم في القضايا الداخلية للطائفة [2] كما كانت تستفيد الإدارة المحلية من خبرة هؤلاء الأمناء خصوصا في القضايا ذات الجانب التقني ، فقد كان القضاة يستدعونهم للاستفادة من خبرتهم من خلال أرائهم، كما يقومون بزيارات ميدانية أو من ينوب عنهم في الخصومات التي تحتاج إلى تقارير أصحاب الخبرة،وعرفوا أيضا بأعوان القاضي لكونه يبني حكمه على آرائهم[3].

فكانت الحواضر الكبرى بالمنطقة المغاربية من بين أحسن الأمثلة على ذلك التنظيم الحرفي والمهني داخل الحواضر، فظهرت عدة مناطق كتلمسان التي كانت مركزا هاما للصناعة النسيجية، والجزائر العاصمة[4] وقسنطينة، وفي تونس كانت العاصمة التونسية وجربة والقيروان[5]، كمراكز للحرف والمهن خصوصا صناعة الشاشية ذات المركز الاجتماعي المهم[6]، وفي طرابلس الغرب كانت العاصمة الطرابلسية كمثال عن تلك الحواضر ومنطقة الجبل الغربي ونالوت في الصناعات النسيجية وغيرها من الحواضر[7].

فهذه الحواضر عملت على إبراز التنظيم الهرمي داخلها على أساس الحرفة أو المهنة ومدى التحكم في الأسواق ومتطلباتها من جهة، ومن جهة أخرى ربط هذه الحرف بالسلطة الحاكمة عن طريق دفع مبالغ مالية كضرائب للأمناء لتعطي نوعا من الولاء للسلطة الحاكمة، كما كانت هذه الحرف تمول نظام الحكم بما يحتاجه من لوازم لتهيئة

([1]) . الزبيري، المرجع السابق، ص 130.
([2]) . وليام شالر، المصدر السابق ص 68-86.
([3]) . بن حموش، المرجع السابق ، ص 167.
([4]) . سعد الله، محاضرات...، المرجع السابق ، ص 154.
([5]) . الثعالبي ، المرجع السابق ، ص 117.
([6]) . الإمام، المرجع السابق ، ص 273.
([7]) . علي بن إسماعيل، المرجع السابق ، ص 170.

الجند في الحملات التي كانت تخرج إما لجمع الضرائب أو المتوجهة للحرب، فشهدت أقطار المغرب العثماني تنظيمات حرفية مشابهة لتلك الموجودة في البلاد العربية الإسلامية الأخرى لذا انتشرت أهم الحرف بها مثلما كان الأمر في المشرق(مصر، سوريا)[1]

ثانيا: مقومات الحرف والمهن ببلاد المغرب العثماني[2]:

تعتبر الثروة الباطنية والظاهرية التي توفرها الطبيعة للسكان الذين يعيشون على أقاليمها المختلفة مصدرا لاستمرارية الحياة وإبراز الاختلاف بين المناطق، فنجد مناطق تكثر فيها بعض المواد التي هي أولية لبعض الحرف والمهن في حين أقاليم أخرى تكون قليلة فيها ولكن غنية بمواد أخرى لذا تنوعت تلك الثروات من بلد إلى أخر[3]، والمنطقة المغاربية كأحد هذه المناطق فقد احتوت على العديد من الموارد الطبيعية.

المعادن: وتعتبر أحد مقومات الصناعة بالمفهوم الحالي للفترة العثمانية، التي ارتكزت عليها الصناعات الاستخراجية والتحويلية، فاشتهرت عدة مناطق بهذه المعادن مثل الحديد بكل من بجاية، شرشال، تلمسان، الباردو والرصاص في كل من تيزي وزو وجبل الرصاص بأولاد نايل والكاف جبل الرصاص والنحاس بتونس والكبريت بطرابلس إلى جانب مواد أخرى كالنحاس بمعسكر والجير، الملح[4]،...

الحبوب: لقد وفرت الفلاحة مواد أولية وأساسية لكثير من المهن والحرف من الحبوب التي أنتجت في السهول المغاربية كسهل وهران، متيجة، عنابة، سهل مجردة، الوطن القبلي والمنطقة الساحلية لطرابلس الغرب، وظهرت على ذلك مجموعة من الصنائع كالمواد الغذائية كما ظهرت الطاحونات الهوائية والمائية بجوار الحواضر وهذا لإنتاج الدقيق لتحضير الخبز وقد تطرق بعض المؤرخين لوجود عدد كبير من تلك الطاحونات، والمخابز الذي كانت تحت نظر السلطة العثمانية لأنها كانت تزود جندها بهذه المادة، لذا كانت حرفة الخبازين والكواشين والذين يقومون بطحن تلك الحبوب[5].

([1]) . Raymond. Op.cit. P 238.

([2]) . انظر الملحق الثاني، الوثيقة رقم 15، ص 319.

([3]) . E. Pellissier, Op.cit, P356.

([4]) . Dunant, Op.cit, p 97.

([5]) . سعيدوني، " الاندلسيون..."، مرجع سابق، ص 115.

وحتى تأمن الدولة من شر المجاعة ونقص المنتوج نجدها قد عمدت إلى بناء أو تحضير أماكن مخصصة لتخزين تلك الحبوب ووضع على تسييرها مجموعة من الموظفين، وهذا حتى تستطيع تلك الحكومات في فرض سيطرتها على الأقاليم.

الزيتون: الذي اشتهرت بإنتاجه المنطقة المغاربية حيث أننا لا نكاد نجد أي كاتب يتطرق إلى هذه المنطقة دون الإشارة إلى أنها تحتوي على غابات كثيرة من الزيتون باعتبارها شجرة مميزة للمناخ المتوسطي[1]، وقد ازدهرت هذه الفلاحة مع دخول العنصر الأندلسي، التي أوجدت معها معاصر لعصره وإنتاج كميات كبيرة من زيته للاستهلاك المحلي أو لتصدير الفائض فكانت المناطق الجبلية مراكز لإنتاجه كتيزي وزو، بجاية، عنابة، زغوان، الوطن القبلي، الشمال وساحل سوسة، جبل نفوسة....

الصوف: وقد وفرتها الثروة الحيوانية، وهي مادة أولية لمجموعة كبيرة كذلك من المهن والحرف بحيث أن بلاد المغرب احتوت على عدد كبير من رؤوس الماشية فدرت كميات كبيرة من الأصواف وكثير من المرات توجه نحو الخارج وهذا ما يوضح اهتمام الدولة بها خاصة في الجزائر ويظهر ذلك من خلال عملية احتكارها في التجارة، وهذا إما لكثرة الإنتاج أو بسبب وفرة رؤوس الماشية أو ما تركته سنوات القحط والجوائح الأخرى التي تتبعه كالأمراض مما جعل كميات كبيرة من الأصواف لا تستغل فتصدر.

وهذه الكميات الكبيرة تعود إلى النشاط الرعوي الذي عرفت به بعض المناطق في بلاد المغرب التي تعتمد على حياة الترحال ممتهنين في ذلك تربية المواشي، وهذا يرجع إما إلى طبيعة سكان تلك المناطق الذين ورثوا هذا النوع من النشاط، أو هروبا و تهربا من دفع الضرائب التي كان يفرضها عليهم نظام الحكم أو بطش السلطة الحاكمة، غير أن المناطق الرعوية منتشرة بكثرة في المنطقة المغاربية واقعة على خط المطر اقل من 400مم، فكانت هذه الأصواف مادة أولية لعدة حرف صوفية كان يتم نسجها في المنطقة في ورشات متخصصة بالحواضر أو في المنازل بالأرياف.

والشيء الملاحظ أن البلاد المغاربية كانت اغلبها تقوم بعملية نسج ألبستها الصوفية بأيديها سواء في البادية أو في الحاضرة التي تخصصت بعض المعامل والمشاغل بهذه الصنعة

([1]) . بن جمعة بلقاسم، مرجع سابق، ص 58.

والتي تطورت بصفة مذهلة في بعض أقطارها كتونس مثلا وجعلت كصنعة توفر موارد مالية هامة للدولة.

تربية دودة القز: وتربية دودة القز التي كانت تنتج كميات كبيرة من نسيج الحرير الذي تقوم المشاغل والمعامل المتخصصة بتحويله إلى خيوط الحرير التي تصنع منها مجموعة من الأقمشة الحريرية الفاخرة والتي كانت لها مكانة مرموقة في الوسط المغاربي من صدريات ومصنوعات أخرى، وتطورت بدخول الأندلسيين إلى المنطقة.

الجلود: كانت توفر جلود المواشي من أغنام وماعز وأبقار وجمال كميات كبيرة لبعض الصنائع الجلدية من أحذية وسروج ومحفظات وغيرها من المصنوعات التي كانت تمتاز بدقتها ورونقها وصاحب هذا النوع من العمل ظهور المدابغ التي تهتم بدباغة وتلوين تلك الجلود وتحضيرها حتى تصل إلى صاحب الحرفة جاهزة للعمل بحيث كانت المدابغ تقوم بتحضير تلك الجلود وذلك بتخليصها من كل الزوائد والأشياء غير الصالحة مع إعطاء أنوع مختلفة من حيث الشكل واللون لتتناسب ونوع العمل الموجهة إليه(1).

وارتبطت هذه المدابغ بالأماكن التي تتوفر على مصادر المياه وهذا لأن عملية الدبغ تحتاج إلى كميات كبيرة من الماء حتى نتحصل على جلد طري وملون يمكن استخدامه، وما يزال لحد اليوم في بعض المناطق تستعمل هذه الطريقة القديمة في دبغ الجلود وتلوينها كالمغرب الأقصى وتلمسان، وكانت الجلود تدبغ بالمواد المتوفرة في المناطق الداخلية مثل ثمار شجرة القرض أو السنط وبذور شجرة الأثل وقشور الرمان ودقيق نوى التمر وكانت تهرس في مهراس حتى تصبح خلطة جاهزة للاستعمال، وكان يستعمل هذا الجلد المدبوغ في فزان لصناعة دلاء السحب من الآبار بواسطة الدواب أو الإنسان(2).

الزهور: وحتى العطور نجد أن بعض الأشجار وأنواع من الزهور أعطت بأريجها أنواع مختلفة من الروائح والعطور الزكية التي تفنن فيها العطارون بمزجها ومنها أزهار الياسمين والبرتقال وغيرها من الأزهار التي ظهرت على إثرها أزقة خاصة سميت بالعطارين(3).

---

(1) . الطبي، " لمحة عن الحياة..."، مرجع سابق، ص 484.
(2) . العفيف السوري، الأوضاع الاقتصادية...، المرجع السابق ، ص 354.
(3) . الامام، مرجع سابق، ص 276.

الخشب: والثروة الخشبية التي وفرتها الغابات الكثيفة الموجودة بالمنطقة في سلسلة الأطلس التلي في الجزائر وتونس وفي جبل نفوسة والجبل الأخضر في طرابلس كما يكثر بهذا الجبل شجر العرعار[1] المتواجد أيضا في المناطق الداخلية للشرق الجزائري وكانت تتلقى قسنطينة منه كميات كبيرة ويمتاز بطول مدة صلاحيته مع متانته بمرور الوقت[2] إلى جانب البلوط الأخضر، الأرز، الفلين، الصنوبر وغيرها[3]، فاعتبرت نواة لإقامة صناعة بناء السفن على السواحل المغاربية مع ملاءمة الموانئ لذلك.

ونجد أن هذه الثروة كانت تحت نظر الدولة مباشرة وخصصت لذلك وكلاء واعتمدت الحكومات العثمانية في المغرب على الخبرة الخارجية الاسبانية والفرنسية في بناء أهم السفن سواء في المرحلة الأولى التي لعب فيها الجهاد البحري دور كبيرا مما جعل حكومات الايالات المغاربية ينكبون على بناء عدد كبير من السفن للقيام بالجهاد البحري لمواجهة المد المسيحي وتوفير بعض المغانم لهذه الايالات وكان اغلب القائمين على هذه الصنعة إما هم من الاعلاج المسلمين أو الأسرى المسيحيين، ونجد في المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني للمنطقة أن الحكومات العثمانية كانت تعتمد على الخبرة الأوروبية لبناء السفن وذلك بتقديم طلبها للحصول على هؤلاء الخبراء والفنيين في هذا المجال.

ولكن الشيء المؤكد أن منطقة شمال إفريقيا احتوت على منتجات متشابهة فيما بينها من إنتاج فلاحي ومواد أولية لإقامة المعامل والمشاغل من حديد وزنك ورصاص وملح البارود، لذلك نجد أن مقومات الحرف والمهن في المنطقة المغاربية كانت متوفرة لذلك لنحاول أن نلقي نظرة على مدى فعالية تلك المواد في الحياة العامة للمنطقة في تنشيط الحياة الحرفية والمهنية ومدى استغلالها من طرف السلطة الحاكمة؟

([1]) . العياشي، الرحلة، ص 106.

([2]) . شلوصر، المصدر السابق ، ص 103.

([3]) . Dunant, Op.cit, p 96.

الفصل الثاني: الأنشطة الحرفية والمهنية في الجزائر العثمانية:

أولا: الحرف قبل الدايات:

1. تطور الصنائع:

لقد ازدهرت الحواضر الجزائرية في العهد العثماني، بفعل السياسة التي اتبعها الحكام الأوائل للجزائر ونشاطهم في المجال البحري[1]، الذي ساعد على إدخال عدد كبير من الأندلسيين إلى الجزائر مع مكتسباتهم، فأثروا في الحياة العامة داخل الجزائر، فتعددت الأنشطة والحرف فظهرت على اثر ذلك عدة ورشات متخصصة، وازداد عدد الصناع فأرجع ازدهار هذه الحرف إلى هجرة الأندلسيين الذين نقلوا مهاراتهم ومهنهم إلى عدة حواضر جزائرية وغيرها من حواضر شمال إفريقيا، ونشروا بها ما وصلوا إليه من تقنيات ذلك العصر في المجال الحرفي والمهني التي كانوا قد طوروها في شبه الجزيرة الأيبيرية[2].

ولكن هذا لا ينفي بدوره عدم وجود حرف ومهن داخل الجزائر قبل دخول الأندلسيين ولكنهم ساهموا بتقنياتهم في ترقية الميدان الحرفي في الجزائر، فقاموا بعدة نشاطات في هذا المجال بحيث تمكنوا منذ إقامتهم واستقرارهم بأراضي الشمال الإفريقي من إقامة المشاغل وإنشاء الورشات لمزاولة مختلف المهن والحرف، وقد أصيبت الجزائر بسهم منها، حيث كانت هناك عدة مهن كالحدادة، النجارة، الخياطة، معالجة الخزف، دباغة الجلد ونسج الحرير وقد اشتهرت مشاغل الحرير الأندلسية بمدينة الجزائر، القليعة، شرشال... وعرفت بجودة إنتاجها[3].

حيث كانت في حاضرة الجزائر وحدها في سنة 1623م ما يقارب 3000 نساج، 1200 خياط، 600 مربى لدود الحرير، 200 نساج للحرير، 180 سكاكا، 80 حدادا، وعدد آخر من الحرفين[4]، وهذه الأعداد توضح مدى ازدهار الجزائر في الفترة الأولى من الحكم العثماني وإقبال السكان على العمل والإنتاج، فكان الإنتاج الحرفي يلبي حاجيات الحواضر

([1]).Emerit,"Les quartiers …", opcit, p06

([2]) . حليمي ، مدينة...، المرجع السابق ، ص 298.

([3]) . سعيدوني، درسات ...، المرجع السابق ، ص 140.

([4]) . حليمي ، المرجع السابق ، ص 297.

الرئيسية كما يصدر جزء منها إلى الأقطار المجاورة كتونس والمغرب الأقصى[1]، حتى استهلت مدينة الجزائر لقب اسطنبول الصغرى بجدارة لنشاط حركة المبادلات مع المناطق المجاورة.

فأصبحت الجزائر قبلة الوافدين لها من داخل البلاد وحتى من خارجها، فتنوعت وتعددت النشاطات وراجت، وهناك حرف اقتصرت عليها بعض البيوت دون غيرها، وحافظت على تقنيات صنعها ومن هذه الصنائع نجد نسج القطيفة " المخمل" والذي اختصت به الأسر المهاجرة من غرناطة وأيضا صناعة الشبيكة (la Dentelle) التي توارثتها الأندلسيات عن أمهاتهن، إما في استعمال آلات النسج، أو طريقة الغزل، كما أعادوا إحياء صناعة الشواشي التي تراجعت في تلك الحقبة، وخصص لها سوق خاص بها بمدينة الجزائر، كما عرفت حرفة نسج الزرابي التي غلب عليها الطابع الأندلسي، ابتداء من القرن 14م وانتقال طريقة صناعتها إلى هنين وتلمسان، ومنها انتشرت بالجهات الغربية من الجزائر كقلعة بني راشد، كما اهتموا بتحسين صناعة الأسلحة وتحضير البارود وتطوير بناء السفن بمينائي الجزائر وشرشال[2].

فشكل هؤلاء الأندلسيون بالجزائر بعد مدة برجوازية الحواضر الساحلية التي لم تكن من قبلهم خاصة وأنهم ركزوا في نشاطهم على احتكار بعض المهن وممارسة التجارة وأصبحوا بذلك يؤلفون طبقة مع بقية سكان الحضر بالنسبة إلى بقية سكان البلاد الجزائرية ولكن سرعان ما ذابوا وانصهروا في المجتمع الجزائري، إلا بعض الأسر القليلة التي بقيت محافظة على أصلها الأندلسي وهذا مع نهاية القرن 18م[3].

وقد تخصص سكان مدينة الجزائر في بعض الحرف كالمنسوجات الصوفية بالخصوص، التي عرفت إقبالا ورواجا كبيرا في العهد العثماني الأول بالجزائر[4]، وازدهرت صناعة المنسوجات القطنية والكتانية والصوفية والحريرية في عدد من الحواضر، بتوفر المواد الأولية من أصواف ذات ألوان مختلفة وجيدة، ولعبت المدابغ عملا رئيسيا في ذلك وكانت في كل من دلس والعباد في ظاهر بتلمسان[5].

---

(1) . سعيدوني ،الجزائر، المرجع السابق ، ص 140.
(2) . نفسه ، ص 141.
(3) . سعيدوني، درسات ...، المرجع السابق ، ص 144-145.
(4) . حليمي ، مدينة ...، المرجع السابق ، ص 298.
(5) . الطبى،" لمحة عن الحياة الاقتصادية ..."، المرجع السابق ، ص 484.

وإلى جانب الأندلسيين الذين حلوا بالجزائر فقد صاحب هجرتهم نزوح عدد من اليهود الذين فروا من الاضطهاد الاسباني إلى حواضر شمال إفريقيا ومناطق أخرى من العالم، بحيث تخصص اليهود في الجزائر بحرفة الخياطة، واشتغالهم في صك النقود وامتهانهم النقش على الحلي وترصيعها بالأحجار الكريمة [1] مما وفر لهم مصادر دخل كبيرة.

2. عوامل تطور الحرف والمهن:

أ. توفر المواد الأولية: ويتم تزويد الحرف بالمواد الأولية الاستخراجية من مصادرها فقد كان يستخرج الحديد ويجلب من جبال تلمسان وبجاية، والزنك من جبل الونشريس والمرجان من السواحل القريبة من عنابة[2]، وكانت هذه المواد تدخل في عدة صناعات مثل مناجم الحديد ببجاية كانت تستغل في سباكة ماسورات البنادق (canons de fusils) وأدوات فلاحية، كما يستخرجون من بعض مناطقها معدن الرصاص لاستخدامه في الحروب والصيد، إلى جانب النحاس الذي استغله سكان القبائل في صناعة حلي النساء فكان يذوب مع الزنك ويشكل مادة قوية وصلبة من أجل بعض الصناعات كتغليف البارود وصنع قبضات الخناجر[3]، وبمعسكر يتواجد النحاس ويتربع على منطقة واسعة فيها ويتميز بقربه من سطح الأرض وهو ما يضفي عليه اللون المائل إلى الخضرة[4] وغيرها من المواد.

ب. تشجيع الحكام للصنائع: ساهم النشاط البحري بدوره في ازدهار النشاطات الحرفية لما كانت تلقي به من عوائد على الحياة الاجتماعية، مما فسح المجال أمام العمل في هذا الميدان، بحيث بتراجعه تراجعت معظم الأنشطة في الجزائر، حتى أن هذا الميدان ارتبط بعدد الجند الانكشاري فانه كان يتزود بما تنتجه الحواضر من مصنوعات، وكانت تصل إلى الجندي العثماني عن طريق الضرائب التي تفرضها الدولة على أي حرفة أو مهنة فكانت تدفع ذلك عرضا من خلال ما تنتجه لتدعيم جندها في الجزائر وتزويد الحاميات في المراكز، إما للاستعمال اليومي أو الاستعمال الحربي، وهو ما ساعد على ازدهار هذه الحرف نتيجة ما كانت تتلاقاه الجزائر من توافد الجند الانكشاري المجند من المشرق

---

(1) . حليمي ، المرجع السابق ، ص 298.
(2). الطبى، المرجع السابق ، ص 484.
(3) . Daumas. Op.Cit. p31.
(4).Breteuil, Op.Cit tome1, p15.

بحيث خصصت له عدة ثكنات بمدينة الجزائر وحدها لذا فكانت اغلب متطلباته من المصنوعات تأخذها الدولة على شكل رسوم وضرائب من أمناء الحرف.

ت. الأمن والاستقرار مع قلة الكوارث الطبيعية: إلى جانب عامل أخر وهو الهدوء والاستقرار وقلة الحروب والثورات ساهمت في ارتفاع عدد السكان بالحواضر والأرياف فدفع بعجلة التبادل التجاري الذي تنشط من خلاله هذه الحرف وكذا قلة الكوارث الطبيعية والأوبئة.

وبذلك قدمت تلك الحرف والمهن خدمات إلى سكان الحواضر والأرياف وكذا السلطة المركزية، وهو ما نجده يتراجع من خلال تطرقنا إلى الحرف في عهد الدايات، وأما الصناعات الاستخراجية فقد كان الحديد يستخرج من جبال تلمسان وبجاية، وكذلك الزنك في جبل ونشريس والمرجان بالقرب من عنابة[1]، وصناعة الأسلحة وتحضير البارود فقد نجح الأندلسيون في صناعة نوع محلى من البنادق وأتقنوا تقنيات تحضير البارود، وقد وجدت هذه الحرفة التي كانت تتميز عما كان معروفا محليا ببلاد القبائل إقبالا كبيرا من طرف سكان متيجة والأطلس البليدي، وقد اوجد الصناع الموريسكيون في فترة متقدمة فرنا لصهر النحاس بمدينة الجزائر عرف بدار النحاس وجه إنتاجه لصناعة الأدوات النحاسية المختلفة للاستعمال المنزلي(dinanderie) ثم تحولت تحت الحاجة إلى مشغل لصنع نوع من المدافع لتعزيز الدفاعات عن مدينة الجزائر في القرن السابع عشر[2].

فاهم الصناعات التي كانت في هذه الفترة نجد:

الحدادة ومعالجة المعادن: مهر فيها صناع شرشال الذين تمكنوا من معالجة خامات الحديد الموجود في تلك الجهات وطوروا منها نوعا جديدا من الفولاذ كان يستعمل خاصة في صناعة البنادق وقد تصنع منه الأبواب والنوافذ والشرفات لشدة مقاومته ومتنانته[3].

معالجة الخشب والنجارة: (Ebénisterie) تفنن فيها الأندلسيون بمدينة الجزائر خاصة فاستخدموا النقوش المطعمة بالعاج فيما صنعوه من خزائن وصناديق وموائد مختلفة وأسرة وأبواب وغيرها، وهذا ما جعل صناعتهم تخلف من حيث الشكل عن باقي الصناعات[4].

([1]). أمين الطبى، المرجع السابق ، ص 484.
([2]). سعيدوني، "الأندلسيون ...، مرجع سابق، ص 115.
([3]). نفسه ، ص 115.
([4]) . سعيدوني، "الأندلسيون ..." المرجع السابق ، ص 115.

صناعة الجلد: (Tannerie) طورها الأندلسيون الموريسكيون فأصبحت أكثر اتقانا ودقة مما كانت عليه وقد ساعد على ذلك وجود أحواض خاصة خارج حواضر الجزائر والبليدة لمعالجة الجلود قبل توجيهها إلى مشاغل الاسكافيين[1].

صناعة الخزف والأدوات الفخارية: (Céramique et Poterie) اختص بها سكان شرشال الذين كانوا يصنعون أنواعا مختلفة من الجرار(Vases) والأدوات المنزلية الفخارية التي كانت تختلف عما كان موجودا بالبلاد وذلك بصلابة فخارها وتنوع نقوشها وكثرة رسومها، وأندلسيو البليدة والجزائر فقد عرفوا صناعة نوع جديد من الخزف المعروف بالزليج ويستعمل عادة في تغطية المنازل وكساء الجدران وتزيين العيون العامة ومداخل البناءات.

بالإضافة إلى نشاطات أخرى شارك فيها الأندلسيون السكان المحليين في بناء السفن بترسانة الجزائر وشرشال، ومعالجة الألياف لصنع السلال والأفرشة والأكياس والحبال وفي تصبير الأسماك وطحن الحبوب بواسطة المطاحن المائية التي أقيمت خارج المدن على المجاري المائية ومن أهمها ما كان موجودا خارج الجزائر في ساقية وادي سيدي محمد الكبير التي قدرها الفرنسيون عند الاحتلال ما لا يقل عن ألف كيس من الدقيق[2].

كما لعب الجهاد البحري دورا في ازدهار هذه النشاطات الحرفية لما كانت تلقي به من عوائد على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما فسح مجال العمل في هذا الميدان، بحيث بتراجعه تراجعت معظم الأنشطة مع ما شهده البحر الأبيض المتوسط من تغيرات على المستوى الصناعي فكيف كانت الحرف والمهن في القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر ومدى مواكبتها للتغيرات؟.

([1]) . سعيدوني، "الأندلسيون ..." المرجع السابق ، ص 115.
([2]) . نفسه ، ص 115.

ثانيا: الحرف في عهد الدايات:

إن هذه المرحلة التي قسمت من طرف الباحثين والمؤرخين إلى مرحلتين مرحلة قوة وضعف فان هذا التقسيم لا نجده ينطبق في هذه الدراسة على الجانب الاقتصادي للمجتمع الجزائري باعتباره قد واصل ما ورثه من قبل في الميدان الحرفي لارتباطه بمجموعات متخصصة حافظت على ما ورثته من تقاليد حرفية، بدورها بالرغم من ظهور عدة تطورات على المستوى الخارجي وهو دخول الرأسمالي الأجنبي ومنافسته في شكل سلع مشابهة للسلع الرائجة في الأسواق الجزائرية وهذا أمام عجز أو عدم اهتمام الحكام بما يحدث داخل أقاليمهم لأنهم إما أصبحوا منشغلين بالأمور السياسية والعسكرية على المستوى الداخلي (الثورات) والخارجي (التكالب الأوروبي) على المنطقة أو جمع الأموال في ظل هذه المتغيرات.

وإذا أخذنا نظرة على حاضرة قسنطينة باعتبارها عاصمة للمقاطعة الشرقية ومركزا لقطرها فقد أصبحت من أهم الحواضر التجارية والحرفية بالمغرب الأوسط فاحتوت على عدد من الحرف متمثلة في عدة ورشات وصلت إلى33 معملا للدباغة، و40 مشغلا لصناعة السروج، و67 معملا للأحذية تستوعب عددا كبيرا من اليد العاملة، حيث وصل تعدادها السكاني إلى حوالي 40 ألف نسمة[1]، فكان للعامل البشري دور في تحريك الجانب الاقتصادي وتفعيله ومنه ينعكس على الجوانب الأخرى، بحيث أن حاضرة قسنطينة نتيجة انتعاشها البشري سمح لها بظهور عدد من عيون الماء لسقايتها ومخازن ضخمة للحبوب وأخرى للأصواف والزيوت، مع مطاحن القمح منها الواقعة على ضفة وادي الرمال، إلى جانب وجود عدد من معامل الأسلحة والبارود المصنوع من ملح البارود المتوفر بالمغاور القريبة من الحاضرة[2].

وبسبب الجوائح المتكررة التي أصابت المنطقة ما بين القرنيين 18م-19م أدت إلى تراجع العنصر البشري الذي تراجعت معه الأوضاع الاقتصادية في المنطقة في أواخر العهد العثماني، حيث تميزت الفترة الممتدة من1808-1837م تصارع أصحاب السلطة فيما بينهم وظهور العديد من الثورات إلى جانب استفحال القحط وظهور المجاعات على إثره،

([1]) . العروق، مدينة قسنطينة ...، المرجع السابق ، ص 80.

([2]) . نفسه، ص 86.

ونزوح سكان الأرياف إلى الحواضر، فقد ولد نوع من الضغط عليها خصوصا أن هذه الكوارث الطبيعية كانت تستمر على سنوات، فشهدت بذلك الحواضر تدفق السكان إليها من فلاحين نساء ورجالا جماعات ووحدانا، وفي كثير من المرات ما يصاحبه انتشار الأوبئة والأمراض بالحواضر خاصة الكوليرا والتفيس، التي تقضي على عدد كبير من الأفراد[1]، ومن بينها اليد العاملة الخبيرة خصوصا وأن تلك الأوبئة تكاد تكون دورية وهو ما يؤثر بدوره على تلك الحرف.

1. دور التنظيم الحرفي والمهني:

وحتى تحافظ هذه الحرف على معاييرها ومقاييسها فإنها عادة ما تكون خاضعة إلى نظام صارم يترأسه المحتسب مع أعوانه في الأسواق، بحيث يتم معاقبة كل من يخالف القواعد المتعامل بها، من حيث مراقبة الأسعار وأصحاب الدكاكين حتى لا يكون هناك نوع من التدليس في البضائع أي كتمان عيب البضاعة وإخفائه عن المشتري، أو الغش أو التطفيف في الكيل والميزان[2]، وهذا للمحافظة على جودة المنتج وضمان حتى الفرد المستهلك.

كما أن المجموعات العرقية التي ظهرت بالحواضر الجزائرية الكبرى وحملت تلك المجموعات العرقية أسماء الحواضر التي قدموا منها وعرفوا بصفة عامة باسم البرانية، وكان دخولهم إلى الحواضر من اجل الحاجة إلى المال، نازحين من مناطق إما جدباء موازية للصحاري أو من أعالي الجبال التي نجدها كذلك مناطق طرد للسكان فشكلوا مجموعات عرقية اعترفت بها الحكومة العثمانية وأصبح لها دور فعال داخلها لما توفره من خدمات وأعمال تهم الحاضرة وتلبى رغبات الأفراد القاطنين بها وهو ما جعلهم يحتكرون تلك المهن ويربطونها بمجموعاتهم[3].

فظهر مثلا البساكرة الذين كانوا يقومون بتحضير الخبز وتوزيعه، وكذا القيام بالأشغال العمومية من حراسة وتنظيف المدينة، إلى جانب هذا قيامهم بدور أخر والمتمثل في النشاط التجاري فكانوا يعملون كوسطاء في التجارة بين الجزائر وغدامس، وكذلك مجموعة بني ميزاب الذين اشتغلوا في الحواضر على تسيير الحمامات العمومية

([1]) . العروق، المرجع السابق ، ص 86.
([2]) . عبد القادر، المرجع السابق. ص 143.
([3]) . نفسه. ص 142.

والقصابات والطواحن[1] والمخابز وتزويد الناس بالخبز، وامتهن الجيجليون تسيير الأفرنة الخاصة بتزويد الجند بالخبز في الجزائر والأسرى[2].

كما عرف سكان منطقة القبائل بامتهانهم حرفة البناء في المدن سواء بالجزائر العاصمة أو ببايلك قسنطينة كصانعي القرميد، جزارين،صانعي الصابون (الصوبانية)[3] وأهل جرجرة يعملون كحمالين في الموانئ أو دباغين أو بنائين، أو تجارا في البقر، أو محاربين في الجيش العثماني (الزواوة)، وكانت السلطات العثمانية تمنحهم رخصا خاصة للخروج من منطقتهم إلى مناطق أخرى، وهذا نتيجة لفقر المنطقة والاضطرابات التي كانت تشهدها، وان أحدثوا اضطربا تسحب منهم كعقاب لهم، لذا كانوا حريصين على إبقاء الأمن[4].

وفي القرن الثامن عشر تحولت بعض المهن إلى يد مجموعات أو فئات جاءت من خارج المدن أو ما يعرفون باسم البرانية فأصبحت بعض الأعمال اليومية في أيديهم مثل البناءة أصبحت في يد سكان القبائل[5].

كما كانت تقوم السلطة المركزية بتسخير هؤلاء الحرفين في خدمة المصلحة العامة إذا اقتضى الأمر وهذا ما نجد الشريف الزهار يورده في مذكراته عندما يتحدث عن الزلزال الذي ضرب مدينة البليدة سنة 1241هـ/1825م بحيث دعى يحي أغا كل بنائي المنطقة للمشاركة في تعمير المنطقة المنكوبة على بعد نصف ساعة سيرا على ظهر الدواب[6] وهي البليدة حاليا.

أما بمنطقة القبائل بها مشاغل لصهر الحديد لصناعة الأسلحة، المدافع والبنادق، السيوف بفليسة، السكاكين، المعاول، وأضلاع للصوف، وسكة المحراث، المجارف، أدوت النسيج، وملابس الصوف، حياك والشاشية، ويصنعون الزيت من الزيتون الذي يجنونه من أراضيهم، ويشغلون بأنفسهم الطواحن والمعاصر، والمعاصر بصفة عامة تكون على شكل حوض من خشب في كتلة واحدة[7] ذلك الزيت الذي يرسلونه إلى مدينة الجزائر عن

([1]) . Lespes. R, « Quelques documents sur la corporation des Mozabites d’Alger dans les premiers temps de la conquête ». in RA, N° 66, Année 1925, p 197.

([2]).de Paradis, Op.cit. p34.

([3]) . A. Devoulx, « Les corporations des métiers a Constantine avant la conquête Française », in R.A, A16, N°93, 1872, P454.

([4]) . Robin, « notices… », P 201.

([5]) . مروش، مرجع سابق، ص 353.

([6]) . الزهار، المصدر السابق ص 155.

([7]) . Daumas. Op.cit. p26.

طريق ميناء بجاية أو عن طريق البر، ويقول حمدان بن عثمان خوجة أنه كانت لهم براعة في تزوير النقود الجزائرية والاسبانية، فاختصت كل قبيلة من سكان منطقة القبائل بإنتاج معين، فاشتهرت بنو عباس وفليسة بالأسلحة، وبنو يني بصياغة الفضة، وبنو منقلات بالمصنوعات الخشبية والأساور، وبنو يحي بالأقمشة القطنية، وبنو سليمان باستخراج الحديد، وبنو بوهالي باستخراج الملح ومعالجة حديد بني سليمان، وبنو عميور بصنع أحجار الرحى، ومعالجة الأصواف والجلود وصنع السروج والجواهر بقسنطينة، وصناعة الحلي والأحذية والشواشي بمدينة الجزائر[1].

فإلى جانب تلك الحرف والمهن التي كانت تحت تصرف مجموعات من الأفراد، فان بعض المشاغل والمعامل والمحاجر كانت تحت تصرف الدولة العثمانية وقد عرفت نوع من الانتعاش والتقدم، فقد كانت هناك معامل استخراجية مثل الحديد والرصاص من منطقة القبائل الكبرى الذي كان يستخرج بكميات كبيرة منه خصوصا في مطلع القرن التاسع عشر[2]، ووجود معدن الملح الرفيع بكثرة في بعض الجبال، وكذا استخراج ومعالجة ملح البارود في منطقة ارزيو[3]، بالجهة الغربية للجزائر.

إلى جانب وجود عدة أنواع من الطين الذي يدخل في إقامة مشاغل الفخار والزليج، وكانت اغلب المواد الأولية التي تدخل في هذه الحرف والمهن يتم جلبها إما من المناطق الريفية أو الحواضر المجاورة التي تتوفر على تلك المواد فحاضرة الجزائر كان يجلب لها بعض المواد الأولية من منطقة عنابة[4]، كما يتم نقل الأخشاب من بجاية إلى ميناء الجزائر[5]، وكانت المصنوعات العاصمية تباع في التيطري ومتيجة[6].

وهذا لا يعني أن الحرف انتشرت في الحواضر فقط فحتى في القرى والمناطق الداخلية للجزائر مثل سكان الأطلس الصحراوي كانوا يصنعون البرانس والزرابي والحصر، وكانت تعود ببعض الدخل على أصحابها، بحيث كانت منسوجات الشلالة مطلوبة لشهرتها وجودتها[7]، والقبائل البدوية كانت تصنع البرادع، الاسرجة، وسكان القبائل كانوا يصنعون

([1]) . سعيدوني،النظام المالي ...، المرجع السابق ، ص 35.
([2]) . شالر، المصدر السابق ، ص30.
([3]) . سعد الله، محاضرات ...، المرجع السابق ، ص 153-154.
([4]) . نفسه ، ص 155.
([5]) . شالر، مصدر سابق، ص 30.
([6]) . سعد الله، محاضرات، المرجع السابق ، ص 155.
([7]) . نفسه ، ص 154.

صناديق النحل، ويصنعون شمع العسل، ويستخدمون الجير في تبيض المساجد وقباب المرابطين، وفي منازلهم يستعملون الجبس الموجود بكثرة عندهم، ويستخرجون كميات كبيرة من محاجر تيزي عند بني مسعود على بعد فرسخ ونصف من بجاية[1].

وبقيت هذه الأنشطة الحرفية التي مارسها أغلب الأفراد في الجزائر سواء في الريف أو الحواضر توجه نحو استهلاكه المحلي، لذلك ظلت تلك الأنشطة متواضعة بالايالة الجزائرية لا تتعدى صنائع محلية يدوية وبعض الحرف المعدنية والتحويلية البسيطة، فالحرف المحلية استمدت تقاليدها من الماضي البعيد وارتكزت على إرضاء متطلبات أسواق الحواضر والأرياف من المصنوعات اليدوية، كما اشتهرت بعض الحواضر بمصنوعاتها مثل حرفة الأغطية الصوفية والأحزمة الحمراء بتلمسان، والبرانيس والزرابي والحصر بالأطلس الصحراوي، والفخار بندرومة والأحذية والزرابي بقلعة بني راشد، والأدوات الجلدية والأقمشة بمازرونة[2].

وقد أعطت بعض المهن لأصحابها مكانة اجتماعية داخل الحواضر الجزائرية الكبرى مثل الأسر الحضرية الأندلسية التي حافظت على بعض الحرف التي توارثتها الأسرة الواحدة وعرفت بها وساهمت في بقاء تلك الصناعات المحلية، التي توارثتها، والطائفة اليهودية التي اختصت بصناعة الجواهر الثمينة والأحجار الكريمة في حاضرة تلمسان والجزائر والتي وصلت نسب فوائدها في قسنطينة ما بين 30٪ أو 50٪ من الجواهر المصنوعة [3] ومن خلال هذا العرض يمكن القول انه انتشرت في الجزائر مجموعة كبيرة من الحرف والمهن فتعددت وتنوعت حسب اختصاصها.

2. علاقة المهن والحرف بالسلطة المركزية:

وقد وجدت تلك الحرف المنتشرة بالحواضر تدعيم من طرف السلطة الحاكمة خصوصا من طرف بعض البايات في بيالكهم لتحسين المستوى الاقتصادي لهؤلاء الحرفين من جهة وتوفير منتجات مصنعة تساهم في تنشيط التجارة على غرار الفلاحة داخل بيالكهم، وبصفة عامة العمل على تحسين الوضع العام للأنشطة الحرفية حيث قام الباي زرق عينو باي قسنطينة على ضبط الصنائع، والقوانين على الضيعات[4]، وصالح باي الذي اهتم

([1]) . Daumas. Op.cit. p27.

([2]) . سعيدوني،النظام ...، المرجع السابق ، ص 35.

([3]) . نفسه ، ص 35.

([4]) . العنتري، فريدة المنسية ....، المصدر السابق ، ص 74.

بالحرف وشجع أصحابها على اختلاف مهنهم وحرفهم حتى أصبحت قسنطينة في عهده تعج بالورش المختلفة، والأسواق المزدهرة، فهناك 28 سوقا وسويقة، 21 ممر تجاري، 07 تربيعات لصناعة النسيج ورحبات لعرض السلع، 03 أفران لصنع الخبز، 27 مطحنة منها 05 داخل المدينة والباقي خارجها تطحن 484 كيسا من الدقيق ويضاف إليها دباغة الجلود، النحاس الحدادة، الحلي، النسيج، الخشب، أدوات الخياطة، الأدوات الحديدية والطينية والخشبية[1]، حتى أن صالح باي كان يمتلك أكثر من 50 حانوتا و20 دارا وقهوة وحمام واحد ومناول للنسيج ورحى خارج أسوار مدينة قسنطينة[2].

إلى جانب ذلك فان الدولة أيضا اعتمدت في سياستها على فرض الضرائب والرسوم متنوعة على تلك الحرف والمهن، فقد كانت هناك ضرائب على السكان التي اختلفت حسب أصول الأشخاص، فالتركي معفي منها وكذا سكان مدينة جيجل الذين ساعدوا العثمانيين على الدخول إلى البلاد، وقد منحهم خير الدين هذا الحق وزاد الدايات في تمكينه لهم[3].

كما يدفع الموظفون مبالغ مالية لشراء وظائفهم، الحرفيون، والجالية اليهودية تدفع ضريبة على الإقامة وأخرى على الحماية، وضريبة على التجارة، إلى جانب الهدايا التي يقدمها القناصل الأجانب إلى الدايات والغرامات والالتزامات، وبعض أملاك الدولة التي كان يديرها شيخ البلد والأملاك المحبسة التي يشرف عليها بيت المال ويديرها خوجة بيت المال، فكل منهما يدفع مبالغ معينة فشيخ البلد يدفع سنويا إلى الخزينة ما مقداره 44800 قرش، وكذلك خوجة بيت المال يدفعا مبلغا ماليا معينا ومهما في نفس الوقت إلى الخزينة[4].

كما كانت تصل الضريبة المفروضة على الحوانيت والحرف ما مقداره 11200 ريال في مدينة الجزائر[5]، ومما كان يجمعه شيخ البلد من مداخيل كرسوم أسبوعية من المحلات والحرف في مدينة الجزائر عام 1788م بـــ 200 ريال بوجو، لتصل في نهاية القرن 18م إلى 700 ريال دراهم في الأسبوع [6]، وخوجة الجلود كان يشتري وظيفته بـــ 300

(1) . العنتري، فريدة المنسية...، المصدر السابق، ص 81.
(2) . قشي، مرجع سابق، ص 117.
(3) . حليمي، المرجع السابق ، ص 317.
(4) . نفسه، ص 318.
(5) . توفيق المدني، المرجع السابق ، ص 168.
(6) . de paradis, Alger…, p 245.

سلطاني شهريا، يدفعها إلى خزينة الدولة، إلى جانب مداخيل الأراضي التي يديرها خوجة الخيل مقابل دفع 48.000 دينار سنويا إلى حوالي 5300 سلطاني إلى الخزينة، زيادة على الرسوم، والباي يشتري وظيفته، ثم يجزل في العطاء عند قدومه إلى الجزائر، فكانت بذلك تلك المهن والحرف مصادر دخل للخزينة العمومية التي يشرف على تسييرها الداي بنفسه[1].

وقد عرفت الحواضر عدد من المهن والحرف نورد أهمها فيما يلي:

ثالثا: أهم الحرف والمهن:

1. الحرف التقليدية المحلية والمعارف الفنية[2]:

عرفت الحرف المحلية التقليدية نوعا من النشاط على عكس الورشات التحويلية أو الاستخراجية التي لم تشهد تطورا ملموسا لا من حيث الكمية أو الكيفية، فإن الحرف الأساسية مع مرور الزمن لم تتعدى إلا بعض الورشات الاستخراجية مثل استخراج الملح من سباخ كوهران ومعالجة الجير المستخرج من المحاجر الواقعة بالقرب من الحواضر، أو بناء السفن الخشبية بميناء الجزائر أو تحضير البارود وسبك المدافع بمدينتي قسنطينة والجزائر[3]، لذا نجد أهم الحرف التي كانت منتشرة في المدن الجزائرية منها:

أ. **الصناعات الصوفية:** ونجد على رأسها:

*. **البرنوس:** وهو نوع من المعاطف له شكل دائري يلصق في وسطه "قلمون" وهو وسيلة للوقاية من المطر، ويحمل على الكتف ويغطي كل الجسم، والبرنوس يصنع قطعة واحدة بدون تخييط وهو يتسم بالبساطة والأناقة معا، وتستعمل لنسج البرنوس الصوف الناعمة البيضاء التي تمزج في بعض الأحيان بالحرير، وتكون زخارفه وحواشيه من الحرير أحيانا، ويحمل على الكتف ويغطي كل الجسم، والبرنوس الذي يلبس في فصل الشتاء ويحمل في الأسفار له نفس الشكل ولكنه ينسج من خيوط امتن بحيث يقي من المطر ويكون لونه أسود[4]، وقد امتهنت جل الأسر الجزائرية عملية نسج البرانيس بنفسها وتصنع في معسكر[5].

([1]) . سعيدوني، النظام ...، المرجع السابق 35.
([2]) . انظر الملحق الثالث الوثيقة رقم 19، 20، 21، ص 324-326.
([3]) . سعيدوني، المرجع السابق ، ص 35.
([4]).de Paradis, Op.cit. p39.
([5]) . الزياني، المصدر السابق ، ص 191.

*. **الحايك**: وهو يصنع من الصوف، له ست بوصات في الطول وبوصتان في العرض وهو يستعمل كمعطف في النهار وغطاء بالليل، وسعره يختلف باختلاف نوعه وهو يصنع من الحرير أو الصوف الأبيض أو الأحمر[1]، ويصنع في معسكر من الصوف وهي تستعمل كلباس للرجال والنساء داخل البلاد الجزائرية [2] وتستعمله النساء عند خروجهن من منازلهن بحيث يلف ويغطى كامل جسمها، وبالعموم يتم صنعه في كامل الايالة الجزائرية ويقدر فونتير دو برادي سعره بنصف سكوين جزائرية للحايك الذي يمتاز بقصره وضيقه وكان أجملها المصنوع في قسنطينة ويباع بـــ 4 سكوين جزائرية[3].

*. **الشاشية**: وهي قلنسوة حمراء اللون، راج صنعها في بداية العهد العثماني، في مدينة الجزائر وتستعمل الصوف الخشنة المحلية، ويورد فونتير دو برادي أن الشاشية في الجزائر كانت اقل من مثيلتها التونسية وهذا يرجع إلى استعمال هذه الأخيرة الصوف المنسوج من اسبانيا والذي عرف بجودته، مما ساعد على ارتفاع أسعارها في الأسواق ورواجها على حساب الشاشية الجزائرية حتى أنها أصبحت لا تصدر نحو المشرق [4] وهو الأمر الذي جعلها تشهد نوعا من التراجع في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني نتيجة تقليد بعض البلدان الأوروبية لهذه الصناعة، ودخولها بشحنات كبيرة إلى الجزائر فأوجدت منافسة خارجية شرسة، وذلك بإغراق السوق الجزائرية بهذه السلعة، فأثر ذلك على هذه الصناعة، إلى جانب الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي كانت تمر به الجزائر جعلها أيضا تتراجع[5].

*. **السرمة**: هو لباس الرأس القومي عند المرأة الجزائرية يصنع من الذهب أو الفضة حسب الطبقة التي تنتمي إليها المرأة، وهو مخروطي الشكل[6]، فكان السكان المحليون يستعملون طاقيات أو قبعات بسيطة فوق رؤوسهم ذات اللون الأحمر (الشاشية) والنساء يرتدين على رؤوسهن وشائح لتغطية الرأس مطرزة بالذهب والفضة والمسماة بالبنيكة (sarma ou benika)[7] وإلى جانب صناعة بعض الأحزمة من الحرير البسيط ومنها

([1]) . شالر، المصدر السابق ، ص 84- 85.
([2]) . الزياني، المصدر السابق ، ص 191.
([3]).de Paradis. Op.cit, p39.
([4]) . Ibid., p37.
([5]) . شالر، المصدر السابق ، ص 84.
([6]) نفسه ، ص 85.
([7]) . Venture, Op.cit, P 37.

المذهبة والفضية وكانت تلقى رواج من طرف السكان وحتى في منطقة شمال إفريقيا وبالمشرق وكانت تباع بالأوقية بسعر مناسب تصل إلى ربع سكوين ¼ سكوين جزائرية، ليباع ما بين 25 و30 سكوين جزائرية في حين أن السكان لم يكونوا يميلون إلى شراء الأحزمة المذهبة والفضية بالمقارنة مع الجند التركي والبحارة[1].

*. **الزربية**: وتصنع في مختلف جهات الوطن الجزائري ولكنها ناقصة في الجانب الاتقاني إذا ما قورنت بنظيرتها بالمشرق، وتستعمل في صناعتها الصوف، وزرابي القلعة من قلعة بني راشد احتلت شهرة متميزة لجودتها، وكانت تنسجها نساء البلد ونواحيها بأيديهن وكانت تقدم عند تدنيش باي الغرب وخليفته[2]، وكانت زرابي هذه المنطقة لها شهرة واسعة داخل الجزائر وتعود بأصولها إلى الهجرة الأندلسية، كما تصنع بالجزائر أنواع من الحصائر تشكل فراشا للأرضية وهي تشبه السجاد وتمتاز برفعتها وجمالها، و كذلك تصنع السلال في المناطق الريفية وتستعمل لأغراض منزلية متنوعة [3].

فصناعة السجاد كانت منتشرة بأنحاء البلاد من حواضر وقصبات وأكثرها ذات اللون القرمزي [4]، وهذه الحرف تستعمل كميات كبيرة من الصوف وهي غالبا ما توجه نحو الاستهلاك المحلي من خلال الأسواق، حتى عملية نسج الصوف كانت شائعة لدي البيوت الجزائرية سواء الحضرية منها أو الريفية، غير أنها كانت تعتمد على طرق تقليدية عتيقة، رغم وجود الورشات والمعامل في الحواضر والقرى الكبيرة لنسج الصوف[5]، فقد حافظت على نظمها الموروثة في عملية غزل الصوف وهو ما جعل مثلا الشاشية الجزائرية تتراجع أمام جارتها التونسية بسبب نوع الصوف وذلك في طريقة غزله فالمجلوبة من اسبانيا طرحت منتوجا فريدا ينافس المنتوج الجزائري الذي عادة ما يوصف على انه يمتاز بنوع من الثخانة وعدم الإتقان[6].

وقد وفرت الصناعات الصوفية مداخيل معتبرة لبعض المناطق مثل غرداية التي كان يصل منتوجها السنوي من نسج الصوف إلى 70 ألف قطعة متوسط سعرها 200 فرنك، وكانت النساء هن من يقمن بنسج الصوف وقدر عددهن بـــ7000 امرأة وبنت، ينسجن

([1]) . de Paradis. Op.cit, p37.

([2]) . الزياني، المصدر السابق ، ص 191.

([3]) . توفيق المدني، المرجع السابق ، ص 173.

([4]). de Paradis. Op.cit, p39.

([5]) . شالر، المصدر السابق ، ص93- 94.

([6]) . de Paradis. Op.cit,P 39.

حوالي 10 قطع في السنة، كما تصل إلى بني ميزاب سنويا 300 ألف جزة صوف، يتم استهلاكها من 03 إلى 04 جزات لإنتاج وحدة نسيجية، وتباع الجزة الواحدة بـــ 0.25 فرنك، فعمل المرأة الميزابية يعود بـــ 700 ألف فرنك سنويا(1).

وكان يتم صبغ هذه الأصواف في الغرب الجزائري حيث يوجد حرفيون امتهنوا حرفة الصباغة الخاصة بالأصواف والجلود لوفرة العيون والجداول مثل منطقة العباد بالغرب الجزائري وكذا في دلس(2).

ب. الصناعات الحريرية:

كان يصنع من مادة الحرير بمدينة الجزائر صناعة الحاشيات الحريرية ذات الألوان البنفسجية ويصل عرضها نحو 1.30 متر ، تمتاز بالمتانة والإتقان، وتستعمل كالوضع على الأثاث في البيوت أو التجميل(3)، ومثل الحزوم المعروف في تونس بالشملة فهي من أهم الصناعات الحريرية بالجزائر، وترسل منها كميات كبيرة نحو بقية دول شمال إفريقيا، وحتى بلاد المشرق، ويصل سعر الأوقية نحو ربع سكة وثمن الحزام الواحد من الحرير يصل إلى 02 أوقية ومع الذهب يصل إلى 05 ليرات(4) منها 25 أو30 سكة، كما كان يدخل في صناعتها الذهب والفضة وهذا حتى يعطى لها نمط مزركش وجذاب، فكان اللباس الرسمي للعثمانيين ولا يجوز لغيرهم وضعه(5).

وتبلغ قيمة الصادرات من مادة الحرير الخام المجلوب معظمه من سوريا بـــ 80 ألف دولار سنويا وينتج منه الشالات المناديل، الأحزمة، العمائم والقماش الذي يطرز بالذهب ويستهلك محليا، وهذه المنتجات الحريرية تباع بأسعار أغلى قليلا من مثيلاتها المجلوبة من فرنسا وايطاليا، ولكن المنتجات الجزائرية أجمل وامتن وألوانها جميلة ودائمة(6).

ت. الصناعات الجلدية:

كانت مزدهرة بالجزائر، وهذا يرجع إلى توفر الثروة الحيوانية من أغنام وأبقار ومعز، فكانت هناك مشاغل ومعامل لدباغة جلود الأبقار والماعز والأغنام مستعملين في ذلك مواد الدباغة المجلوبة من الاوراس أو من بلاد القبائل وهي مصنوعة من مسحوق قشور

---

(1) . A. Goyne, «Le Mzab », P194.

(2) . الطبى، المرجع السابق ، ص 487.

(3) . توفيق المدني، المرجع السابق ، ص 173.

(4) . de Paradis. Op.cit,P 60.

(5) . توفيق المدني، المرجع السابق ، ص 173.

(6) . شالر، المصدر السابق ، ص 93.

البلوط[1]، وخاصة بالغرب الجزائري أين تتوفر الجداول والعيون مثل منطقة العباد بتلمسان وفي دلس[2]، وكانت تجارة الجلود تحت نظر وكيل الحرج الذي يبيع 10 ألاف بياستر منها كل شهر،وكان يشتري تلك الجلود بين 06-09 موزونة ليبيعها بـــ30 موزونة[3].

لتصنع من تلك الجلود أنواع مختلفة من الجلود الملونة سوداء، حمراء، صفراء وبنفسجية وهي ذات استعمال محلي[4]، فظهر عنها في الجزائر العديد ممن امتهنوا حرفة تطريز الجلد، يصنعون الأحذية والمحافظ للأوراق ووضع النقود وتدعى (دزدان) ويضاف إليها صبغة جمالية بتطريزها بالذهب والفضة مما يجعلها تمتاز بجمالها وحسنها، وخرائط مزركشة تدعى بالعامية الجبيرة وترسل نحو المشرق[5]، فكانت مهنة إعداد الجلود ودبغها معروفة في كامل القطر الجزائري وتدبغ وتصنع على الطريقة المغربية[6]. فكانت تلك المدابغ تشغل عدد كبير من الأشخاص لصناعة الأحذية خصوصا النسوية منها[7] ووصل سعر نعال أو الأحذية إلى 12 موزونة للزوج[8].

ث. الصناعات الفخارية:

يوجد بشرشال مركز لصنع أنواع من الفخار ولكنه من النوع الردئ الذي يحمل على السفن إلى الجزائر لبيعه [9]، وهو منتشر في كافة المنطقة وحتى لدى البيوت الجزائرية.

ج. صناعة الشمع:

اشتهرت بإنتاجه ضواحي مدينة الجزائر وذلك منذ العهد الإسلامي وكان يدخل بكميات كبيرة في الاستهلاك المحلي إذ توقد به القناديل وتصنع منه الشموع، وكان شمع الإضاءة اصفر وابيض، وكان البايلك يشتري الشمع بـــ 60 بدقة شك ويبيعه بـــ 163 بدقة شك[10] يصدر الفائض وكان حوالي 400 قنطار سنويا تخرج من ميناء الجزائر، وحوالي 300 قنطار من ميناء عنابة وكانت تجارته محتكرة من طرف شركة الدار الفرنسية[11].

([1]) . صالح عباد، مرجع سابق، ص 338.
([2]) . الطبي، مرجع سابق، ص 487.
([3]) . de Paradis. Op.cit,P 60.
([4]) . Ibid. P 38.
([5]) . احمد توفيق المدني، المرجع السابق ، ص 174.
([6]) . شالر، المصدر السابق ، ص 94.
([7]) . de Paradis. Op.cit, P 38.
([8]) . Ibid. P 60
([9]) . شالر، المصدر السابق ، ص38.
([10]) . de Paradis. Op.cit,P 41-43.
([11]) . حليمي ، مدينة ...، المرجع السابق ، ص 306.

ح. صناعة الحلي:

وقد سيطرت على هذه الحرفة طائفة اليهود، الذين اختصوا في صناعة الأحجار الكريمة[1]، وحلي النساء من ذهب وفضة وترصيع البنادق والسيوف والسروج[2] غير أن هذه الحرفة كانت تحت نظر السلطة الحاكمة حتى لا يكون هناك نوع من الغش فيها وفي ميزانها، كما استفادت الدولة من خبرة هؤلاء اليهود وذلك بإدراجهم في صك العملة الجزائرية، ففي عهد الداي حسين أمر ببناء دار لضرب النقود داخل القصبة ونقل إليها أمين السكة من الدار القديمة، وأمر بتعيين نائب عنه بدار السكة القديمة من أجل الميزان ومراقبة عيار مصوغ أهل البلد، فانتقل إلى الدار الجديدة[3].

وبعنابة تظهر على شريطه ثروة مرجانية تعد مادة أولية لصناعة الحلي وهو من أجمل أنواع المرجان المعروف في العالم، وقد علق شالر عليه بقوله:"وهذه المادة يمكن أن تصبح مصدر للصناعة ومورد الثروة للبلد، ولكنه في الوقت الحاضر لا تتمتع بحق استخراجه والتجارة فيه إلا فرنسا وفي المقابل هذا النشاط الهام، لا تتلقى الحكومة الجزائرية سوى عوائد زهيدة."[4].

إلى جانب حرف ومهن أخرى ظهرت بالحواضر اختلفت باختلاف المواد التي تستعملها والوظائف التي تؤديها على سبيل المثال وليس الحصر مثل الصفارين عمال النحاس الذين اختصوا في صناعة السينيات، الملاعق، الأطباق والأكواب والحدادين الذين امتهنوا في صناعة المحراث، المناجل، الفؤوس، الألجمة، المقاعد[5]، والسمارون، البناءون، البرادعية الجزارون[6]....

([1]) . سعد الله، ، المرجع السابق ، ص 155.

([2]) . Devoulx, « Les Corporations … », R.A , A16.N°93, 1872, P 454.

([3]) . الزهار، المصدر السابق ، ص 147.

([4]) . شالر، المصدر السابق ، ص32- 33 .

([5]) . Devoulx, Op.cit, P452.

([6]) . ولمزيد من التفاصيل عن أهم الحرف والمهن بمدينة الجزائر العثمانية، راجع : شويهد، قانون أسواق..، مصدر سابق.

2. الورشات والمعامل التعدينية والتحويلية[1]:

أما هذا النوع من النشاط الذي انقسم على بعض المشاغل والمعامل التعدينية والتحويلية وكان اغلبه تحت تصرف الدولة ومنه:

أ. الصناعات الحديدية:

فن تذويب الحديد، وهو محتكر من طرف الدولة فكانت تشتري كل الكميات التي تدخل عن طريق غنائم البحر بسعر 05 بوجو للقنطار، ففي عهد محمد باشا صارت تشتريه الدولة بقيمة 22 ريال ونصف للقنطار[2]، بحيث يقوم بخدمته الأسرى المسيحيون بباب الوادي بمحاذاة أسوار مدينة الجزائر[3]، كما يوجد بعدة مناطق من الجزائر، ووصل ثمن القنطار الكبير من الحديد إلى 28 ريال، وأثناء تذويبه تنقص النار منه 18 رطل فيبقى من القنطار82 رطل، وكان يدخل في صناعة العديد من الأدوات والوسائل لتدعيم الحرف الأخرى كالميدان الفلاحي، وكانت السلطة العثمانية تحتكر إنتاجه وتوزيعه[4].

فكانت تنتج منه بعض الصفائح (حدوات) والمسامير اللازمة للحيوانات التابعة لها من خيل وبغال لدى القبائل الملتزمة فمثلا صناعة الحدوات من الحديد للبغال بوزن 10 أواق لكل واحدة، وتكلف 14 درهما للرطل أي 72 درهما بالجملة لـــ 82 رطل، أما حدوات الخيل فتزن كل واحدة منها 15 أوقية وتكلف 14 درهما فيصرف على القنطار من الحديد ما قيمته 102 درهما، وكانت هذه الحدوات اللازمة لحيوانات الجر والحمل يتم صنعها في شرشال، ويكلف خوجة الخيل بإرسال كميات الحديد اللازمة لصنعها، فقنطار من الحديد يصنع 100 حدوة و1000مسمار، ومنها تنقل إلى نقاطها النهائية ليتم تركيبها لتلك الحيوانات، وكان يكلف نقل100 حدوة على ظهر البغال نصف ريال، و1000 مسمار يكلف ثمن ريال وخروبة.[5]

وسكان القبائل يستغلون مناجم الحديد الموجودة بالجبال يستخرجونه ويصهرونه لصنع الأواني والآلات الفلاحية والأسلحة وسكاكين المائدة[6]، إلى جانب صناعة المسحوق

([1]) . انظر الملحق الثالث، الوثيقة رقم 21، ص 326.
([2]) . توفيق المدني، المرجع السابق ، ص 153.
([3]) . سعيدوني،النظام ...، المرجع السابق ، ص 36.
([4]) . توفيق المدني، المرجع السابق ، ص 157.
([5]) . نفسه ، ص 157.
([6]) . شالر، المصدر السابق ، ص115- 117.

البارود الذي ينتجونه بصفة محكمة ويباع في الأسواق بسعر الخرطوشة الواحدة بـــ0.40 فرنك[1].

*. **صناعة الأسلحة:**

كان هذا النوع من الصناعة تحت إشراف الدولة العثمانية بالجزائر، وتشمل صنع:

سبك المدافع: وصناعة المدافع وتشكيل القنابل في معمل يعرف باسم دار النحاس بني في القرن 16م لصنع النحاس وفي القرن 18 تحول لصنع المدافع وتشكيل القنابل من مادة الحديد فقط، وقد توقف في 1808م عن العمل بسبب قدم تجهيزاته وموت المهندس المشرف عليه[2]، وكان يقوم بالعمل مجموعة من المسؤولين والفنيين والعمال والصناع مثل المعلم وهو المسؤول على دار الصناعة والسباكين وهم المكلفون بصب المعدن وتهيئة القوالب والخراطين وغيرهم[3]

تحضير البارود: وجدت معامله بالحواضر مثل قلعة بني راشد، الجزائر العاصمة، قسنطينة، بعاصمة الإقليم معمل لتحضير البارود خارج باب الواد ويعمل به 20 عاملا[4]ومن مراكز تحضير البارود أهمها في منطقة جرجرة حيث كانت تقيم قبيلة الربولة التي تختص بتحضير نوع جيد من البارود،[5] الذي استخدم منه في تحرير وهران،كما كان للقبائل الصحراوية طريقتهم لصنع هذه المادة من ملح البارود المستخرج من منجم لقساين الواقع غرب بسكرة[6]، ونقتبس ما يقوله ابن الاغواطي عن كيفية صناعته في المناطق الصحراوية:

"وجميع سكان هذه الصحاري يعرفون فن صناعة البارود، وطريقتهم فيه هي هذه: يجمع التراب من الأرض أو من الملاط في القرى المهدمة، وهذا التراب كان في الأصل من مادة مالحة يوضع في ماعون ويصب عليه الماء، وبنفس الطريقة التي يعالج بها الرماد عند صناعة الصابون، ثم يغلى الماء إلى أن يصبح خاثرا، ثم يؤخذ رطل منه ويخلط

([1]) . Daumas. Op.cit. p31.

([2]) . سعيدوني، الجزائر...، المرجع السابق، ص66.

([3]). خلاصي، مرجع سابق، ص 150.

([4]) . سعيدوني، الجزائر...، المرجع السابق، ص66.

([5]) . شلوصر، المرجع السابق ، ص 96.

([6]) . سعيدوني، الجزائر...، المرجع السابق، ص66-67.

بأربعة أرطال من الكبريت وأربعة أرطال من الفحم المستخرج من شجرة الدفلى وهذه العناصر المختلفة تخلط جميعا في غضون أربع ساعات، فتصير بارودا."[1].

البنادق: كانت تصنع البنادق في عدة مناطق مثل بني راشد وجرجرة والحضنة والزيبان وميزاب، وأهمها منطقة قلعة بني راشد التي حافظت فيها الأسر الأندلسية والعثمانية على هذه الصناعة منذ القرن 16م وقلعة بني عباس[2] وقرى فليسة وغيرها وظهر صناع البنادق تحت اسم" الشكامجية "، واستعملوا في صناعة البنادق مسورات مستوردة من ايطاليا واسبانيا وانجلترا مع خشب البنادق والمسدسات[3].

ب. الصناعات الخشبية:

وكانت الثروة الغابية محتكرة من طرف الدولة وذلك للدور الذي كانت تلعبه هذه المادة وكان سكان الجبال بالشرق الجزائري يستغلون الغابات الممتدة من منطقة القبائل الغربية إلى غاية القل ، فكانوا يزودون ورشات بناء السفن بالأخشاب ويمونون المدن بالفحم[4] في تلك الفترة بحيث أنها تدخل في:

*. **بناء السفن**: نتيجة توفر الموانئ والمراسي التي كانت مواقع طبيعية لإقامة دور لبناء السفن التي كان لها دور كبير في دخل الجزائر في الفترة الأولى من العهد العثماني مع ازدياد النشاط البحري، فقد كانت اغلب المراسي الجزائرية في هذه الفترة تحتوى على ترسانات مجهزة لصنع السفن وأهمها مرسى الجزائر، شرشال، جيجل وعنابة وكان يتم صنع سفن تتجاوز حمولتها 300 طن[5].

وفي القرن 17م كان مرسى الجزائر يصنع السفن المستديرة المقدمة والقادرة على الإبحار في أعالي البحار وهذا بفضل المهارة الأجنبية مثل القرصان الفلامندي " سيمون دانسا " وبفضل الطرق الفنية الحديثة التي استخدمها المهندس الفرنسي "جوفروا" أثناء فترة الوفاق الجزائري الفرنسي في عه الداي بابا حسن(1798)[6] والمهندس الاسباني " ميسترو انطونيو " في عهد الداي الحاج علي الغسال(1807-1809م)[7].

([1]) . الاغواطي، المصدر السابق ، ص ص 254-255.
([2]) . سعيدوني، الجزائر، ص67.
([3]) . عباد، مرجع سابق، ص 338.
([4]) .. Féraud, « l’exploitation … », Op.cit. p 378.
([5]) . سعيدوني، الجزائر، ص67.
([6]) . نفسه، ص 67.
([7]) . جمال السويدي، الشخصيات، ص 191.

ولكن هذه الصناعة تراجعت لاعتمادها على الخبرة الأجنبية من أسرى وفنيين أجانب، إلى جانب تراجع التجهيزات التي كانت تقدمها الدول الأوروبية في إطار اتفاقيات ومعاهدات السلام التي ينتج عنها تقديم الإتاوات والهدايا جزء منها كان عبارة عن وسائل حربية أو تدخل في الصناعات الحربية مثل الحبال، الأخشاب، الأشرعة، الصواري والمدافع وغيرها من اللوازم[1].

وصناعة السفن في الجزائر اعتمدت على الأخشاب التي تنتجها الغابات الجزائرية خاصة منها الموجودة بالجهة الشرقية لذا كانت الحكومة العثمانية تعمل على تزويد نفسها بهذه المادة من تلك الغابات التي كانت تسهر على تسييرها بعض القبائل تحت نظر وتصرف الدولة،حيث كانت كل قطعة خشبية تقطع تُعلم من طرف المهندس أو الخبير لأهميتها في المرحلة القادمة من حيث الشكل الذي تأخذه والدور الذي تؤديه في عملية بناء السفن، وعلى هذا الأساس تسعر تلك القطع الخشبية فالوتد الخشبي الكبير يصل مبلغه إلى 04 ريالات بسيطة للذراع، والسارية بـــ02 ريال بسيطة للذراع إلى جانب الألواح والعوارض الخشبية مختلفة الأحجام[2].

كما أن هذه المادة كان يستخرج منها الفحم مثل قبيلة بني قايد (beni kaid) غرب جيجل الذي كانت توجهه نحو عاصمة الإقليم عن طريق مرسى الفحم، كما كانت توجه الأخشاب إلى عملية انجاز العمارات وكانت تباع بالجملة وبأسعار متوسطة يتم التفاهم عليها[3]، وللأثاث المنزلي كالنوافذ، الأبواب، الصناديق، وكان الخشب يجلب من الاوراس والقبائل أما آلات النجارة فمن أوروبا[4].

وفي نهاية فترة الحكم العثماني تخلت الدولة عن احتكارها لمادة الخشب لصالح الشركة اليهودية[5].

ورغم ذلك إلا أن المصنوعات الجزائرية لم تنافس الأوربية أو التونسية وحتى المغربية في بعض المرات، فقد اقتصرت على قيام مجموعة من الحضر بتلك الصناعات في الحواضر الجزائرية وهم من الأسر الأندلسية النازحة[6].

([1]) . de grammont, Op.cit, p 246.
([2]) . Féraud, Op.cit., P 42.
([3]) . Ibid. P 136.
([4]) . Devoulx, « Les Corporations … », R.A , A16.N°93, 1872, P 452.
([5]) . Féraud, Op.cit. P45.
([6]) . سعد الله، ، المرجع السابق ، ص 155.

الفصل الثالث: الحرف والمهن في طرابلس الغرب:

أولا: قبل العهد القرمانلي:

نتيجة لموقعها الذي لم يساعدها كثيرا على إيجاد أنشطة حرفية كبيرة بالمقارنة مع جارتيها الجزائر وتونس، إلا أنها عرفت بعض الأنشطة الحرفية وتطورت متى توفرت لها الظروف المناسبة لذلك من أمن واستقرار وتوفر مواد أولية، فعلى اثر دخول العثمانيين إلى طرابلس الغرب قام درغوث باشا بجلب عدد من الأسر التونسية إلى طرابلس قصد تنشيطها، وتوفير الشروط الضرورية المناسبة لاستقرار السكان فيها[1]، فتم ترحيل أربعين أسرة تونسية ذات خبرة مهنية إلى طرابلس[2].

وهذا ما يوضح الوضع العام الذي كانت تعيشه اكبر الحواضر الطرابلسية، فساهم في انتشار بعض المهن وعلى رأسها بناء السفن لارتباط اقتصادها بالجهاد البحري بحيث كانت اغلب مداخيلها تأتي من هذا النشاط ولذلك كان يدعم بقطع جديدة في ظل توفر المواد اللازمة لإقامة مثل هذا النوع من النشاط المهني بجوار الموانئ وهذا من الخشب الذي يتم استيراده، وما يوفره الجبل الغربي والجبل الأخضر، وما يصل إليها من خلال الاتفاقيات التي تبرم مع الدول الأوروبية مقابل السماح لها بحرية التجارة وهو ما عرف بالعوايد، كما توجد ببنغازي معادن كثيرة ومتنوعة كالشب والفوسفات والمرمر[3].

كما انتشرت عدة حرف اعتمدت على المادة الأولية التي كانت موجودة بطرابلس الغرب من منسوجات صوفية باختلاف أنواعها والمصنوعات الجلدية والأدوات الفلاحية وغيرها وكانت العاصمة الطرابلسية تعج بمجموعة كبيرة من الحرف التي تراصت وانتظمت في شوارع متخصصة تحت قيادة أمنائها، وأهمها سوق الترك، لذلك فقد شهدت منطقة طرابلس الغرب فترة نمو وازدهار حرفي ومهني في الفترات الأولى من الحكم العثماني فيها، رغم حركات العصيان التي كانت تطال في بعض المرات حتى الحواضر.

وباعتبار أن المهن والحرف ارتبطت في اغلبها بالحواضر، لذا قام الباشاوات والدايات بفرض ضرائب عليها، لإيجاد مداخيل للخزينة فقد قام محمد باشا الساقزلي (1632-1649) بفرض على كل حاضرة مبلغ من المال تؤديه كل شهر، كما أجرى على أبواب

---

(1) . بن غلبون، مصدر نفسه، ص98.
(2) . أبو القاسم ،" الخلفيات ..."، المرجع السابق ، ص 33.
(3) . ناجي، المصدر السابق ، ص 71.

المدينة مكسا على كل شخص خارج أوداخل إليها وكان يصل ما يأخذه من ضريبة البابين في كل سنة ألفين وخمسا مئة ريال[1]، وهذا حتى يدعم خزينة الدولة التي كانت تشهد نوع من الضعف.

ثانيا: في العهد القرمانلي:

1. تطور الحرف والمهن:

أ. **تشجيع الحكام:**

عمل الحكام القرمانليون منذ وصولهم إلى سدة الحكم على رفع وتنشيط الحياة الحرفية والمهنية داخل الحواضر باعتبارها توفر للدولة مداخيل لها، وكما يتم تزويدها بمجموعة من العتاد سواء بالنسبة للجند الانكشاري أو السفن الحربية، فقد قام احمد باشا القرمانلي (1711-1745م) بمحاولة تنشيط الوضع الداخلي لطرابلس الغرب عن طريق إنشاء مراكز تجارية والتي ظهرت على إثرها حرف مهنية متعددة، وكان من أعماله إنشاء السوق الجديدة بالقرب من فندق القصبة جهة الشمال، وهو سوق فسيح الفناء أنيق المنظر والمبنى، وكان ذلك في 1136هـ/ 1723م[2].

ب. توفر الأمن والاستقرار: ساهم الحكام القرمانليون على توفير الجو الملائم لتنشيط الحرف والمهن المختلفة فسعوا منذ البداية إلى إحلال الأمن والاستقرار داخل الايالة حتى يتوجه سكان الحواضر نحو امتهان أشغال مختلفة، وهذا ما يبينه انطلاق احمد القرمانلي في بداية حكمه في القضاء على الفتن والتمردات التي ثارت ضده، كما عرفت الحرف والمهن في العهد الأول من حكم يوسف باشا نوع من الازدهار نتيجة الهدوء والاستقرار الذين نعمت بها البلاد، وانعكس هذا التطور على ازدهار التجارة بين طرابلس ومصر والسودان وبقية الدول الأوربية، فكثرت بذلك المواد الأولية اللازمة لنمو المهن والحرف وفتحت أمامها الأسواق الخارجية[3].

ت. الضرائب: وكان الباشا يعهد بالتزام الجمارك إلى الآخرين وهم في العادة من أبناء الأسرة الحاكمة الذين بدورهم يبيعونها إلى اليهود، وفي 1830 اشترى التزام الجمارك صهر الباشا

([1]) . بن غلبون، مصدر نفسه، ص 106.
([2]) . ناجي، المصدر السابق ، ص 210.
([3]) .علي بن إسماعيل، المرجع السابق ، ص 179.

ووزير البحرية بمبلغ سنوي قدره 18 ألف كولونات، وكانت تدر الجمارك البرية نحو 32 ألف كولونات، أما في الفترات الأخيرة فقد بلغت 6آلاف ويضاف إليها 1000 كولونات بالميزان(رمانة) و 11500 لتوريد وبيع الدخان و1000 كولونات من ذهب وفضة [1].

أما ضريبة الصابون فقد التزامها (القاجيجي) وهو دائن للباشا وكان في السابق رئيسا لحمام الأسرى وقائدا للمدفعية أما ضريبة الجمارك البحرية فكانت كالتالي: 10 % لليهود، و8% للمسلمين و 03% للمسيحيين، وهي عرضة للتغير الدائم وفي سنة 1824م وصلت إلى طرابلس 04 سفن من تونس و04 من جربة فقط [2].

2. الهيكلة والتنظيم الخاص بالصنائع:

وكما هو معمول به في المناطق العربية والإسلامية الأخرى فان هذه الحرف والمهن هي الأخرى كانت واقعة تحت مجموعات مهنية وعرقية تحكمت فيها وسيرتها، فكان هناك عدد من أمناء الحرف الذين كانوا بدورهم يقومون بالسهر على السير الحسن لمهنهم، وضبطها، وجمع وتقديم الضرائب، فامتهن الغدامسيون القصابة ولكثرة ما كانت تستقبل طرابلس لعدد وافر من العبيد فان هناك أمين خاص بهم يمثلهم لدى السلطة الحاكمة ويقوم بتسوية خلافاتهم وكانت نساءهم كلهن خبازات يخبزن الخبز، الأكثر بياضا والذي يباع في طرابلس وكانوا يسمون بالكردي(وتعني في تشاد الوثنين)[3]، وهذا لتوفير كل ما تحتاجه المدينة من متطلبات وحاجيات سواء ضرورية أو كمالية، وهي بذلك صورة مشابهة لما كان يوجد في الجزائر أو تونس داخل الحواضر التي تحكمت في حياتها اليومية تنظيم موروث يخضع له جميع من يمتهن حرفة أو مهنة معينة وهذا حتى يكون هناك نوع من التبادل في المنفعة داخل هذه الحواضر، التي كانت تدار عن طريق شخص يعرف باسم رئيس البلدية (Rais el-baladia) [4].

([1]) . روسي ، المرجع السابق ، ص 352.
([2]) . نفسه ، ص 353.
([3]) . كلود زليتنر ، المرجع السابق ، ص 251.
([4]) . Marius Bernard, Autoure de la méditerranée, les cotes barbaresques, de Tripoli à Tunis, librairie ren ouard, henri laurens, Edition, Paris, P20.

ثالثا: أهم الحرف والمهن:

كانت الحرف والمهن في العهد القرمانلي تقوم على أساس الطريقة اليدوية القديمة التي تعتمد على يد الإنسان لا على الآلة فكانت حرفا تقليدية يدوية سيطرت عليها طوائف معينة، وظهرت في أزقة محددة داخل محلات ومشاغل تتسم بالصغر والضيق وتتداخل فيها المواد الخام بالمصنوعات التي تعرض في الدكان الملاصق للمشغل الصغير، أما الصناعات الاستخراجية والتعدينية فإننا نجد اغلبها تسيطر عليها الدولة وهذا يعود إلى أهميتها وقيمتها و منها:

1. الحرف التقليدية:

أ. **الصناعات الصوفية**: ونجد على رأسها:

*. **صناعة الجرود والعباءات والبطاطين**: وكانت تصنع هذه الأنواع من صوف الغنم المتواجدة بأعداد كثيرة في جميع أنحاء الايالة، وتختلف هذه المصنوعات، في خفتها باختلاف خيوط الغزل المستعملة، فكانت الصوف المغزولة في طرابلس الغرب أو محليا، تمتاز بنوع من الغلظة وبذلك لم تكن ملائمة لتلك المنسوجات الخفيفة، مما دفع أصحاب هذه الصناعات إلى استيراد خيوط الغزل الرفيعة من تونس وخاصة مدينة جربة حيث كانت تونس تستوردها من اسبانيا وانكلترا، وتصنع في البلاد كميات كبيرة من الجرود وتعتبر هذه الأخيرة اللباس الوحيد لسكان الريف، إلى جانب هذه المنسوجات فقد امتهنت الأسر الطرابلسية إنتاج مجموعة من القطع القماشية التي كانت في اغلبها تمتاز بعدم الدقة والثخانة مثل إنتاج نسيج كتاني خشن، كما تنتج مصراتة كثيرا من السجاد الخشن(1).

وكان هذا النوع من الحرف منتشرا في كافة الايالة الطرابلسية ما بين الحواضر والريف ومن أهم المناطق التي اشتهرت بهذه الصناعات منطقة الجبل الغربي وخاصة مدينة نالوت، والجرد الجبلي نسبة إلى الجبل الغربي، والذي يتراوح ثمنه مابين 45 و 50 قرش وثمن العباءة حوالي 20 قرش، أما ثمن البطاطين فانه يختلف باختلاف مقياسها، فهناك ما ثمنه 25 قرشا والبعض الآخر 16 قرشا(2).

---

(1) . كلود زليتنر ، المرجع السابق ، ص 392.

(2) . علي بن إسماعيل، المرجع السابق ، ص 170.

فسيطرت بذلك الصناعات الصوفية على سوق الإنتاج المحلي بطرابلس وهذا يرجع إلى توفر المادة الأولية وبكميات كبيرة باعتبار أن المنطقة تنتشر بها مساحات شاسعة من مناطق الرعي، والانتشار الواسع لهذه الحرفة التي كانت تقام حتى في البيوت للاستهلاك المحلي.

*. **البرانيس**: وكان هذا النوع من اللباس يحضى بأهمية كبيرة من حيث نوع الصوف او الوبر أو خيوط الذهب المطرزة أو خيوط الحرير، لذا كان ثمنها باهظا في طرابلس الغرب حتى أنها كانت من العادة أن يقدم الباشا هذا النوع من اللباس كهدية إلى سفرائه حين يودعونه مغادرين البلاد إلى سفاراتهم الجديدة(1).

أما المناطق الريفية فان الصناعات الصوفية الرئيسية لدى البدو هي نسج برقانات الصوف وشقاق الخيام، والنساء هن اللواتي يقمن بهذا العمل، ولا يستعملن المكوك وإنما يدخلن كل خيط بإصبعهن، وبالة(قريبة الشبه بالمشط) يحملنها في رحالهن، ومصنوعة من الخشب غير المصقول ويضغطن ذلك الخيط وهن يقاطعنه بالخيط المعارض الآخر، وهو ما يكسبه نوع من القوة و الثخانة ومظهرا من الإتقان الحرفي، وهي كمهارة موروثة عن اليد العربية، إلى جانب دور آخر تقوم به المرأة البدوية هي طحن الحبوب على الرحى، أو توضب المواد الغذائية(2).

ب. المنسوجات القطنية والحريرية:

كانت تقام في طرابلس الغرب أيضا صناعات أخرى كالمنسوجات القطنية والحريرية وهي تمثل كميات اقل من الأولى وهذا يرجع إلى مصدر المواد التي تصنع منها، والتي لم تكن متوفرة بكميات كبيرة، ورغم ذلك إلا أن هذا النوع من المنسوجات كان معروفا بالمنطقة وكانت تنتج كميات منه بالحاضرة طرابلس(3)، كما تورد ريتشارد توللي أن بحاضرة طرابلس الغرب في سنة 1783م كان بها عدة صناعات منها الساتان والمخمل والفراء الثمين الذي يتم نسجه محليا من القطن، أو من نسيج اخف قريب الشبه بالبطانية، إلى جانب صنع سراويل بيضاء مصنوعة من القطن وأخرى مصنوعة من قماش ازرق أو بني يكون خشنا اقل سخاء، وطاقيات حمراء من القماش وصناعة العطور(4).

---

(1) . توللي، المصدر السابق ، ص 54-59.
(2) . نفسه ، ص 82.
(3) . كلود زليتنر ، المرجع السابق ، ص 392.
(4) . توللي، المصدر السابق ، ص 53-59.

ت. استخراج الذهب والفضة وتحويلهما: باعتبار أن هاتين المادتين من المواد الثمينة فان الحكومة الطرابلسية كانت تفرض نوعا من الرقابة الشديدة عليها خاصة وأنها كانت على علاقة بمناطق دواخل الصحراء التي كانت تفد منها القوافل المحملة بتير الذهب نحوها عن طريق الواحات التي توجد في طريقها، فقد كان تجار فزان يستوردون الذهب، سواء على شكل تراب أو قضبان صغيرة من السودان، ويقومون ببيع هذا الذهب في طرابلس ومصر، وخاصة الذهب الذي كان على هيئة تراب فقد كان يحول في مصر إلى سبائك ثم يعاد تصديره إلى طرابلس لإعادة استغلاله[1].

وكانت صناعة الذهب بطرابلس الغرب تتم على أساس نظام دقيق وإشراف كامل من الحكومة، عن طريق وضع موظف مهمته وزن وختم جميع أنواع الحلي المصنوعة من الذهب، وفي حالة ما إذا قام الصانع بمحاولة الغش أو التلاعب في هذه الصناعة فانه يقع تحت طائلة القانون، فيحكم عليه أول الأمر بالسجن أو الغرامة، وإن عاد يصادر ما عنده من ذهب ويحكم عليه بالسجن والغرامة معا[2]، وكان يسيطر على هذا النوع من الحرف الطائفة اليهودية.

ث. الصناعات الجلدية: توجد بطرابلس مدابغ محلية لصناعتها، وهي صناعة متقدمة في القدم بالمنطقة، وكان التجار يقومون بتصديرها نحو السودان ومصر، ليتم استيرادها على هيئة جلود ملونة بألوان مختلفة[3]، وكانت تشتهر غدامس بصناعة الأحزمة الجلدية الموشحة بالحرير وبألوان مختلفة ومزينة بألياف الذهب وصناعة الخف بالجلد الأصفر الناعم[4]، وكانت تقوم على هذه الجلود صناعات متعددة منها صناعة الأحذية والصنادل والشنط وسروج الخيل، وهذه المصنوعات كانت تغطي حاجيات الأسواق المحلية

ج. صناعة الخمور: كانت تدر على الايالة أرباحا كبيرة نتيجة الضرائب التي تفرض على المعامل وعلى الحانات، كما أن غراسة الكروم كانت من أهم أنواع المزروعات بالنسبة للفلاح لما تدره عليه من ربح كبير حيث كان العنب يباع بأثمان مرتفعة نسبيا بالنسبة لغيره من الفواكه، وذلك نتيجة لتحويله إلى خمر[5].

([1]) . علي بن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص 176.
([2]) . نفسه ، ص 176.
([3]) . نفسه ، ص 177.
([4]) . حسن جاجوا، دور غدامس، مرجع سابق، ص 24.
([5]) . علي بن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص 178.

أما في الواحات فقد كان يستخرج من النخيل مادة مسكرة حيث قال عنها صاحب التذكار ما يلي:" وكان عامل البلد سن فيها قتل النخل[*] وجعل فيها محلا لبيعه...فأرسلت إلى المخمرين وأعطيتهم ثمن ما اشتروا به النخل وتركوه"[1]، وهذه الطريقة في قتل النخل باستخراج الشراب من لبها وهي منتشرة في كافة المنطقة المغاربية والمشروب المستخرج يعرف باسم اللاقمي.

ح. **الصناعات الخشبية**: وعلى رأسها:

*. **بناء السفن**: ورغم قلة المناطق الغابية في طرابلس الغرب حيث توجد أهم ثروتها الخشبية من الجبل الأخضر ببنغازي والجبل الغربي في جنوب مدينة طرابلس، وهو ما كان يجعلها تتوجه نحو استيراده من الخارج، وفي بعض المرات تفرض بعض المواد الخشبية كإتاوات تدفعها الدول الأوروبية لطرابلس الغرب كالصواري لبناء السفن، التي حققت ربحا كبيرا للدولة في بعض الأوقات[2].

وقد ازدهرت هذه الصناعة في العهد القرمانلي خاصة في عهد يوسف باشا، وكانت تستورد الأخشاب من الأناضول ومن بعض الدول الأوربية كالبندقية، وكانت تعتمد على الخبرة الأجنبية في بناء السفن ففي سنة 1797م قدم على طرابلس الغرب مهندس اسباني متخصص في بناء السفن ومعه بعض العمال المتخصصين وهذا رغبة من يوسف باشا في تقوية أسطوله البحري، وهذا ما زاد في خبرة الصناع الطرابلسيين في هذا المجال [3].

إلى جانب ذلك تعتبر مادة الخشب المادة الأولية لمهنة النجارة وهذا لصناعة عدد كبير من أنواع الأثاث المستعمل في المنازل كما تستعمل كمواد في عملية البناء، كما استعمل الخشب في صناعة بعض الأجزاء الخشبية من البنادق التي كانت تستورد من الخارج ويتم تجميعها في طرابلس[4].

(*) . قتل النخل: هو أن يقطع جريد النخل حتى إذ لم يبق إلا الجمارة –وهي شحمة النخلة- عمل حولها حوض وهي بهذه العملية تصب ماء كالعسل فإذا تخمر استحال إلى خمر ويسمى (اللاقبي) "أو اللاقمي". (بن غلبون، مصدر نفسه، ص 199.)

(1) . بن غلبون، مصدر نفسه، ص 158.

(2) . علي بن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص 178.

(3) . نفسه ، ص 178.

(4) . نفسه، ص 177.

2. المشاغل التعدينية والتحويلية:

أما المشاغل التعدينية والتحويلية فقد كانت اغلبها تابعة إلى السلطة الحاكمة فنجد في طرابلس الغرب ما يلي:

أ. صناعة الأسلحة:

كان يتم استيراد البنادق على هيئة قطع غير مجمعة ثم يقومون بتجميعها وتركيبها، وصناعة الأخشاب اللازمة لها، وبذلك يكون ثمنها اقل بكثير من ثمن البندقية التي تستورد جاهزة [1]، أما المدافع وكراتها كانت تتحصل عليها من خلال معاهدات السلام التي كانت تبرمها طرابلس مع الدول الأوروبية لسماح لهؤلاء الدول الإبحار والاتجار بسلام في عرض البحر المتوسط، ولكنها تعرضت إلى نكسة من خلال منع وتحريم الدول الأوروبية المتجارة بالرقيق ومنع القرصنة.

ب. استخراج الملح:

هناك عدة مناطق يتم استخراج منها هذه المادة مثل بحيرة تاجوراء، وذلك عندما تجف تتكشف حوافها وقاعها على طبقة ملحية تكون في صلابتها كالصخر، فيقوم السكان بتكسيره، ويستخرجونه على شكل قضبان من الملح تصدر إلى الخارج، وملح هذه البحيرة يمتاز بصفائه ولذة طعمه، عن باقي ملاحات البحيرات القريبة من الدالتا من الإسكندرية بدرجة كبيرة، وهي تجف تسعة شهور في السنة والسكان يستخرجون حوالي 32000 قنطار (كنتال) من الملح في السنة والكنتال 120 رطل انجليزي[2]، إلى جانب ممالح قاوار في الجهة الجنوبية من فزان وكان التوارق وأهل واداي[3] يأخذون الملح منها إلى بلاد السودان قصد المتاجرة.

إلى جانب سبخات الملح هناك سبخات أخرى بطرابلس الغرب والتي كانت مصدرا لإنتاج الكبريت الذي يسوق إلى طرابلس وغيرها من المناطق المجاورة وقد علق الورثيلاني حول سبخة الكبريت بقوله :"سبخة مقطع الكبريت وفي أعلاها معدن الكبريت في آبار

([1]) . علي بن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص 177.
([2]) . توللي، المصدر السابق ، ص 390.
([3]) . صادق باشا، المصدر السابق ، ص 61.

كثيرة يحمل منها كالطين ومن هناك يحمل إلى طرابلس وكذلك إلى مصر والاسكندرية."[1].

ورغم ذلك فهذا الانتعاش ما لبث أن تدهور وتراجعت معه الصناعات في أواخر حكم يوسف باشا لاضطراب الأحوال الداخلية، وتحول الطرق التجارية، فقلت المواد الأولية، وكذا الكساد الذي عرفته الأسواق الداخلية لعدم استقرار العملة المتداولة بين الناس حيث كانت تتغير قيمتها من وقت لآخر بسبب هوى الباشا ومشيئته[2].

(1) . الورثيلاني، الرحلة، ص 218
(2) . أنظر الملحق الأول، الوثيقة رقم : 8، ص 311.

الفصل الرابع: الحرف والمهن في تونس

أولا: قبل الأسرة الحسينية:

عرفت تونس قبل اعتلاء الحسينين الحكم مرحلة نمو ورخاء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي رغم فترات الاضطراب التي كانت بين الفينة والأخرى بسبب كرسي الحكم من طرف الجند أو حركات العصيان إلا أن السمة الغالبة هي النهوض بهذه المنطقة اقتصاديا ويرجع إلى:

1. تطور الحرف والمهن:

أ. دور المهاجرين الأندلسيين: اهتم الحكام التونسيون في العهد العثماني بالجانب الحرفي وخصوصا أن هذه المنطقة قد شهدت توافد أكبر عدد من المهاجرين الأندلسيين إليها، ومع توفير كل وسائل الاستقرار داخلها من اقتطاع مناطق لهم، فقد استفادت المنطقة من خبرتهم ومعارفهم الفنية التي وظفوها في حياتهم اليومية[1]، مما كان لها أثرها الايجابي على نمو اقتصاديات هذه المنطقة، فكانت من هذه الحرف صناعة الشاشية المشهورة التي ترجع إلى فترة الحكم الحفصي، غير أن عثمان داي (1598-1610) اهتم بها اهتماما كبيرا وزاد الوجود الأندلسي في النهوض بها، بحيث قدم لهم إعانات وساعدهم حتى زادت صناعتها وكثرت ثروة البلاد بسببها[2].

ب. عائدات الجهاد البحري: إلى جانب عائدات الجهاد البحري التي كانت تدخل خزينة الدولة فزادت في رخاء المنطقة ونمو عدد سكانها، وساعد أيضا على وفرة المواد الأولية بهذه الايالة، فتجمعت كل هذه العوامل على تنشيط الحياة المهنية والحرفية داخل تونس، فنشطت بذلك الحرف التقليدية والمشاغل التحويلية، فكانت هناك شوارع ودكاكين مرصوفة لهؤلاء الحرفين داخل تونس[3]، وحتى في كافة البلاد الإسلامية باعتباره تقليدا موروثا، فقد اشتهرت تونس بعدد من الحرف التقليدية أهمها: الخزف والسجاد، المصنوعات الجلدية وصناعة الشاشية[4].

وهي بذلك نالت شهرة كبيرة داخل المنطقة المغاربية فقد كانت سوسة وتونس من بين المناطق التي كانت تنتج كتان رفيع المستوى حسب ما أورده التمقروطي بقوله مدينة:

---

(1) . أبي الضياف، المصدر السابق.ص 35.
(2) . الإمام، سياسة حمودة باشا ...، المرجع السابق ، ص 272.
(3) . جوليان ، ج2، المرجع السابق. ص 356.
(4) . بنت معجب بن سعيد حامد، المرجع السابق ، ص 165.

"سوسة ... ومازال اليوم ينسج مقاطيع كتان جيد رفيع كتانها وكتان تونس أفضل من كتان افريقية كلها."[1] كما كان بها باب يسمى بباب دار الصناعة والتي هي كانت مخصصة لصناعة السفن[2].

والشيء الملاحظ أن بعض الحرف اليدوية قد تطورت في تونس، وعلى رأسها صناعة الشاشية الشهيرة بالبلاد، مما أعطى لها شهرة عالمية، فأصبحت هذه الأخيرة تسوق على نطاق واسع إلى مختلف أرجاء البلاد الإسلامية، وقد عرف هذا النوع من الحرف ازدهاره في النصف الأول من القرن 17م وهذا بفضل المهاجرين الأندلسيين الذين نزلوا بمختلف مناطق شمال إفريقيا، وبتونس في منطقة وادي مجردة السفلى وسواحل شمال شرق تونس من قلعة الأندلس إلى بنزرت، فأعطت لها مكانة تجارية كبيرة [3].

---

(1) . التمقروطي، الرحلة، ص 117.
(2) . نفسه، ص 117.
(3) . الشريف، المرجع السابق ، ص 75.

ثانيا: في عهد الأسرة الحسينية:

لقد حافظت تونس في هذه الفترة على نفس النهج الذي ورثته من قبل وظهر في تلك القفزة النوعية التي عرفتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بفضل مساهمة الظروف الداخلية والخارجية في خلق نهضة تنموية داخل ميدان الحرفي والمهني إلى جانب:

المواد الأولية: توفر المواد الأولية للصنائع التي وفرتها مظاهر السطح بتونس مواد أولية لعدة صناعات سواء كانت باطنية او سطحية فقد شكلت حجز زاوية في إقامة قاعدة حرفية إن صح التعبير فوفرت الجبال المعادن بمختلف أنواعها فهذا جبل الرصاص اخذ اسمه من المعدن الذي يوجد فيه ونتيجة لكثرة هذا المعدن فانه سهل في عملية استخراجه، كما وجدت بعض المعادن الثمينة كالفضة الموجودة في جبل الرقبة وقرب سبيطلة، إلى جانب هذه المعادن ويوجد أيضا معدن الذهب وفي وطن أولاد عون ويوجد القصدير والزئبق والحديد في الجبل الأحمر قرب باردو وفي دجبة كما يوجد الفحم الحجري أيضا والمرمر الرفيع الأحمر والأخضر بطبرقة والرخام الأسود في جبل أشكل من وطن ماطر وكذلك في الجبل الأحمر الجبس، ويوجد الملح في عدة سبخات منها سبخة سكره قرب الحاضرة تونسية [1] وهذا ما ساعد على قيام معامل تعدنية وتحويلية كانت نواة لقيام مهن وحرف أخرى في البلاد التونسية إلى جانب الحرف اليدوية التقليدية.

والتي انقسمت إلى نوعين رئيسيين حرف سامية في يد الأعيان مثل الشاشية، تذهيب الأوراق، الخراطة، النسخ، السروج، الحرير، العطارة وتقطير المياه...، ونوع أخر وضيع مثل الدباغة، حدادة السيوف، الحدادة...[2].

1. تطور الحرف في العهد الحسيني:

أ. تشجيع الحكام لهذا الميدان: ولتدعيم الحياة المهنية فان البايات التونسيين عمدوا إلى بناء مراكز لقيام هذه الحرف وعلى رأسها الأسواق، قد قام الباي محمد ببناء ثلاث أسواق لصناعة الشاشية[3] لتنشيط هذا النوع، ولما ارتقي حمودة باشا إلى الحكم في تونس حرص على تشجيع الحرف والاهتمام بها حتى أصبحت تحتل جانبا بارزا في سياسته الاقتصادية، فشجع المنتوج التونسي عن طريق ارتدائه أو استهلاكه عوض ارتداء الألبسة المستوردة

([1]) . بيرم الخامس، ج1، ط1، المصدر السابق ، ص 113.

([2]) . بن جمعة بلقاسم، مرجع سابق، ص 112.

([3]) . أبي الضياف، المصدر السابق ، ص 77.

من الخارج وقد سايره أهل بلاده في ذلك، حيث يذكر صاحب الإتحاف أن الناس اتبعته في لبس المصنوعات التونسية، وهذه كخطوة جريئة لخدمة ما يسمي حاليا باستهلاك المنتجات المحلية لخدمة الاقتصاد المحلي[1].

إلى جانب أن حمودة باشا قصد تشجيع الحرف والمهن المحلية فقد بدأ في حصر الهدايا التي تقدم إليه في المناسبات، سواء كانت تلك الهدايا من المسؤولين، أو من سكان المدن والقرى والقبائل، فقد حصرها في المصنوعات المحلية التي ينتجونها، خاصة المنسوجة منها، ومنها انطلق التشجيع للحرف المحلية فحتى الهدايا التي كانت ترسل إلى الدولة العثمانية وإلى بعض الدول الأوروبية كانت تتكون معظمها من المنتجات الحرفية التونسية المحلية[2]

كما اتخذ البايات من بعض المناسبات الدينية كرمضان أو المولد النبوي الشريف فرصة للاطلاع على أحوال هؤلاء الحرفين والمهنيين من خلال القيام بزيارة ميدانية لأسواق وحومات الحاضرة، متبعين في ذلك تقليدا في هذه العملية وهي كخطوة تشجيعية من الحكام للحرفيين باقتناء بعض المنتجات المحلية المعروضة مباشرة، مثل شراء الحلي، العطور، وكان البايات يعرجون على نقاط معينة في الأسواق مثل زيارة حانوت أمين البركة الذي يبيع المجوهرات، وفي سوق الشواشة ينزلون في حانوت أمين الصنعة، وحانوت أمين سوق الحرائرية وأمين سوق البلاغجية وزيارة سوق العطارين الذي كان من أشهرها[3].

وكذلك عمل حكام تونس على توفير المواد الخام والأولية التي تحتاجها الصناعات وعلى رأسها صناعة التونسية، وهذا من خلال الاتفاقيات التي ابرمها البايات كالباي حمودة باشا مع الدول الأوروبية لاستيراد الصوف الرفيع من اسبانيا لصناعة الشاشية، إلى جانب توفير أسواق لتصدير الفائض[4]، إلى جانب الدور الذي لعبه يوسف صاحب الطابع في هذا المجال، وخاصة في تشجيع أهل الحرف الذين لهم صناعات صغيرة محلية، ومن

([1]) . الإمام، المرجع السابق ، ص 169.
([2]) . نفسه ، ص 169.
([3]) . ابن الخوجة، " مرور مائة عام...."، مرجع سايق، ص 64-65.
([4]) . الإمام، المرجع السابق ، ص 169.

الأشياء التي ساعدت على تشجيع هذه الحرف ما ورثته تونس من مهارات الجالية الأندلسية وما تملكه من تفوق(1).

ب. الضرائب على الصنائع: ومن المصادر التي كانت تغذي الخزينة التونسية الضرائب المفروضة على السكان كالضريبة المفروضة على محلات البيع والشراء وتقدر بحوالي ربع الكراء، الضريبة على الملكية، وتقدر بحوالي عشرين بياستر في السنة يدفعها كل مالك، والإتاوات التي يتلقاها المخزن مقابل الامتيازات التي أعطيت لفرنسا وانكلترا ابتداء من سنة 1685م، وبذلك فإن بلاد المغرب لم يكن لها ميزانية محددة ومفصلة كما هو معروف الآن، بل وجود مكان يدعى الخزينة تجمع فيه ثروة الدولة مقيدة في سجلات تسمى دفاتر المدخولات والمخروجات أو المصاريف إلى جانب الرسوم الجمركية والرسوم المفروضة على عائدات الجهاد البحري(2).

ثالثا: أهم الحرف والمهن:

لقد راج في تونس عدد من الحرف والمهن منها الخزف، السجاد، الجلد والصناعات المكونة من الجلد والحلفاء وجميع هذه الحرف كانت تصدر منها إلى الخارج وبكميات كبيرة فكانت تدر على البلاد التونسية أموالا كبيرة وطائلة، ومن أهم الصناعات التي راجت:

1. الحرف التقليدية والمحلية: ومنها:

أ. الصناعات الصوفية: وعلى رأسها:

*. **الشاشية:** لفظة اسبانية تعني القلنسوة، والشاشية غطاء للرأس وهي شبيه بالطربوش، كانت هذه الصناعة موجودة منذ الحكم الحفصي، وعمل عثمان داي على تطويرها، خصوصا بحلول الأندلسيين إلى تونس وزاد في النهوض بها، بحيث قدم لهم ما يحتاجونه فزادت صناعة الشاشية وراجت في أنحاء تونس(3).

وفي سنة 1724م يذكر بايسونال أنها تشغل أكثر من 10 ألاف شخص، ينتجون قرابة 40 ألف دزينة في عهد حسين بن علي، كما كانت تجلب لها من الخارج الصوف المعالج من

(1) . الإمام، المرجع السابق ، ص 270.
(2) . الزبيري، المرجع السابق ، ص 157.
(3) . بنت معجب بن سعيد حامد، المرجع السابق ، ص 165.

اسبانيا والقرمز للتلوين من البرتغال وغيرها من المواد[1]، واستمرت الشاشية في النشاط والزيادة في الإتقان، فلما تولى حمودة باشا الحكم اهتم بها وزاد في تشجيعها وتمويلها وحمايتها والشيء الذي حمسه هو أسعارها المغرية والمتزايدة في كل سنة بالإضافة إلى أسواقها الواسعة في أكثر البلدان الإسلامية وغيرها، وللحفاظ على نشاط هذه الحرفة أقام حمودة باشا معاهدة صلح مع اسبانيا لتامين الصوف الممتاز لها[2]، بحيث وصلت إلى 300 معمل تشغل أكثر من 7000 صانع ومساعد[3].

وكانت عملية إنتاج الشاشية يقتضي عدة مراحل وعمليات ملقاة على عاتق الحرفيين المتخصصين فمن فرز الصوف وتنظيفه وغزله من طرف النساء خاصة بضاحية العاصمة في أريانة، ثم دعكها في طبربة وبعدها تنقل إلى مشغل العاصمة لعملية الندف (القردشة) والجزّ وبعدها يتم نقلها إلى زغوان لصبغها لتعود من جديد للمشغل لندفها من جديد وأخيرا يتم عملية الصنع والتوضيب في الحوانيت قصد البيع، وقد وصل في نهاية القرن 18م عدد الأعراف "المعلمين" حوالي 300 وعدد العاملين بها حوالي 15000 عامل وكان الإنتاج يفوق 1200.000 شاشية يصدر منها جزء كبير نحو مصر واسطنبول وباقي المناطق الأخرى المشرقية والمغربية[4].

ومما يدل على أهمية الشواشين وصناع الشاشية ما وصلوا إليه في عهد حمودة باشا من مركز اجتماعي هام، هو إيجاد إدارة مكلفة بضبط شؤون صناعة الشواشي وبيعها في الداخل والخارج، ولكن انعدام وجود قاعدة في العمل لإنتاج هذا النوع من الصناعة فان بنهاية عهده بدأت تظهر علامات الكساد عليها، فتراجعت مداخيلها التي كانت تدرها على تونس، وهذا بسبب الأوبئة التي ضربت المنطقة وما خلفته من نتائج، ويذكر رشاد الإمام أنها أفنت ثلاثة أرباع من الاختصاصيين العاملين في هذا الميدان[5].

إلى جانب تأسيس فرنسا لمصنعين حديثين لصناعة الشاشية، التي لم تكن في نفس جودة الشاشية التونسية، إلا أنها زاحمتها وغزت الأسواق في الخارج، وكذا إحداث مصنع في مدينة ليفورن(Livourne) الايطالية، ويرجع بيرم السبب في تراجع تجارة الشاشية

---

(1) . بايسونال، الرحلة، ص 62.
(2) . الإمام، المرجع السابق ، ص 272.
(3) . الثعالبي، المرجع السابق ، ص 117.
(4) . فلنزي، المغرب، ص 70.
(5) . الإمام، المرجع السابق ، ص 273.

التونسية إلى المصانع الحديثة التي أنشئت في أوروبا وما أحدثته من تدنى في الأسعار ومحافظة تونس على آلاتها القديمة في المصانع وتقنياتها التقليدية، فكانت النتيجة على ما يقول بيرم ضعفا في الإنتاج مع غلاء في التكاليف خصوصا الصوف الجيدة(1).

*. **صناعة النسيج**: وارتبط هذا النوع من الحرف بالمواد أولية وعلى رأسها الصوف التي توفرت في البلاد بكميات كبيرة، كما تفنن السكان في عملية غزلها وتلوينها لتعطى ألوان بديعة تدخل في الجانب الجمالي لهذا النسيج، إلى جانب الصوف المستورد من الخارج، مع ترويج الحكام للمنتجات التونسية وخاصة على رأسهم حمودة باشا بلباسه للمنسوجات التونسية، فنتج عن ذلك تخلي المسؤولين والسكان عن شراء منسوجات مستوردة وفي حدود 1783م كانت أهم الصناعات النسيجية المتواجدة في تونس مثل نسج الكتان و نسج الحرير والصوف إلى جانب صناعة الأجوخ خاصة منها المذهبة وغيرها من الأجواخ المزركشة والمتنوعة(2).

فانتشرت المعامل الخاصة بالنسيج بأغلب أحياء تونس العاصمة، وتنتج كميات كبيرة من المنسوجات الصوفية متقنة الصنع، وبعضها شفاف، ونشطت مراكز عديدة منها مركز جزيرة جربة التي كانت تنافس منتجاتها منتجات الجريد(3)، وكانت مكان لصناعة الشالات الممتازة، بل أدق شالات شمال إفريقيا وأتقنها، كما كانت تصنع بها منسوجات صوفية فاخرة وشهيرة منها البرانيس والبطانيات، وقد درت تلك الحرف على الجزيرة أرباحا كبيرة كما اشتهرت مدينة توزر بالمنسوجات الصوفية المتقنة الصنع، من نسيج زرابي وأغطية تشغل حوالي 12000 نوال وعدد كبير من الصناع، وخاصة الجريد والساحل والعاصمة كما أن زرابي الحامة وورغمة وزرابي القيروان بالخصوص كانت تحظى باعتبار كامل داخل حوض البحر الأبيض المتوسط (4).

وكانت هناك مشاغل خاصة بالحرير فيتم صنع الألبسة والأفرشة فقد كان يشغل بالعاصمة وحدها حوالي 8000 عامل وكانت السراجة والتطريز بالذهب والفضة والنقش على النحاس وصناعة الأثاث والصياغة والخزف تسيطر على العالم الإسلامي بأكمله كما

---

(1) . الإمام، المرجع السابق ، ص 273.

(2) . نفسه ، ص 274.

(3) . Féraud, « Notes sur un voyage… », R.A, P 511.

(4) . الثعالبي، المرجع السابق ، ص 117.

امتازت بالجودة ودقة الإتقان على غيرها[1]، كما عرفت منطقة طيبة بإنتاج الكتان[2] وطبربة بالاغطية وقورفة بالملابس الموجهة إلى الجند[3] فكانت تونس بذلك في حركية دائمة ودؤوبة يسفرها رواج مصنوعاتها في الأسواق الداخلية والخارجية

ب. صناعة الحلي:(l'orfèvrerie)

إلى جانب الصناعات السابقة نشطت كذلك صناعة الحلي، وخاصة ترصيع المصوغ بحجر الألماس الكبير الحجم، غير أن صناعة الحلي من معدن الفضة كان معظمه في يد التجار والصناع اليهود، سواء في العاصمة أو خارجها، كما اشتهرت أنواع من المصنوعات المطرزة بالذهب والفضة مثل محافظ الجيب، السوق Bottes، السروج، بيوت الخرطوش، الحميلات الأغماد والطبنجات وغيرها[4].

ت. صناعة العطور:

كانت الأشجار المزهرة بتونس متوفرة بكثرة وممتازة في نوعيتها منها شجر البرتقال والورد وكان التونسيون قد استطاعوا الحصول على زهرة برتقال ذات قوة في أريجها يفوق أريج زهور برتقال مالطة الشهيرة، أما الورود التونسية فقد أعطت "ماء ورد" وعطرا، لا يقلان جودة عن نظيرتها المجلوبة من الهند إلا بمقدار يسير، كما استطاع التونسيون أن يحولوا هذه الحرفة إلى قطاع تجاري يدر أموال على البلاد التونسية من خلال الكميات الكبيرة التي كانت تصدرها نحو الخارج وخصوصا المشرق[5].

وكانت منطقة تونس العاصمة ونابل وصفاقس تصدر ما تنتجه من عطور طبيعية وطيبة الرائحة[6] كمعمل تونس لتقطير العطور وأخر لصنع العنبر[7]، وقد أسهم حتى الحكام التونسيون في هذا الميدان مثل محمود باشا باي الذي شغف بخلط أنواع من العطور، وقد استخرج أنواع جديدة منها كمساهمة منه مثل العطر الذي اخترعه واسماه بـــ"الفَشُّوش"[8].

([1]) . الثعالبي، المرجع السابق ، ص 117.

([2]) . الورثيلاني، الرحلة، ص 658.

([3]) . Dunant, Op.cit, p 100.

([4]) . الإمام، المرجع السابق ، ص 276.

([5]) . V. Guérin, Voyage archéologique dans la régence de Tunis, T1, henri plon, imprimeur-éditeur, Paris 1862, P30.

([6]) . الثعالبي المرجع السابق ، ص 117.

([7]) . سليمان زبيس، آثار الدولة الحسينية بالقطر التونسي ، مطبعة سابي، تونس 1955، ص 44.

([8]) . ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج3، ص 191.

ث. الصناعات الجلدية:

وكانت صباغة الجلود مصدر نشاط صناعي كبير، كما كانت الأحذية التونسية (البلغة) التي تشغل عدة ألاف من العمالة خاصة في العاصمة وصفاقس والقيروان، وهي مطلوبة في كامل البلاد الإسلامية الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط[1].

كما وجدت ممالح أستخرج منها الملح وبتونس يوجد في منطقة قصر الملح بتوزر وهي سبخة تحمل منها السفن الملح لشهرته في الخارج لذا يقوم الأوروبيون بالأخذ منه بكثرة[2]، وسوسة والمنستير بصناعة الصابون، كما تكثر بتونس معاصر الزيتون التي انتشرت بجوار غابات الزيتون على الخصوص[3].

غير أن هذه الحرف ركدت وتراجعت في القرن 19م إما بسبب المنافسة أو من جراء عزوف هؤلاء الصناع التونسين عن مهنهم التي لم تصبح توفر لهم مداخيل تسمح لهم بالحياة الكريمة مما جعلهم يفقدون مهارتهم بمرور الوقت بحيث لم يتبق لهم حرف[4].

2. المشاغل التعدينية والتحويلية:

أما فيما يخص المشاغل التعدينية والتحويلية فقد كانت تحت نظر السلطة الحاكمة فتصرفت فيها وعملت على خدمة أهدافها فكانت أهم هذه الصناعات في تونس:

ج. صناعة الأسلحة: ومنها

*. **صناعة البارود:** كان يوجد بالعاصمة التونسية مصنع للبارود ولكنه لا يلبي حاجيات تونس، فقام الباي حمودة باشا سنة 1787م بإنشاء مصنع حديث للبارود جلب له خبراء من فرنسا اشرفوا على إنشائه، وكان هذا المصنع ينتج بارودا جيدا، غير أن التونسيين لم يتعلموا صناعته، لأن سياسة حمودة باشا تقضي أن تكون هذه الصناعة سرا من الأسرار الحربية كما أن الباي حرم على السكان صناعة البارود أو حتى حيازته ضمانا للاستقرار والأمن الداخلي، وبعد ثلاث سنوات من إنشائه أصبح هذا المصنع ينتج مائتي قنطار سنويا، وأكثرها مكرر وحسن النوع، ولكنه لا يصل إلى جودة المصنوع بأوربا[5].

([1]) . الثعالبي المرجع السابق ، ص 117.
([2]) . الورثيلاني، الرحلة، ص 650.
([3]) . Dunant, Op.cit, p 100.
([4]) . E.Pellissier, Op.cit, P375.
([5]) . الإمام، المرجع السابق ، ص 215

*. **سبك المدافع وقذائفها**: انشأ حمودة باشا مصنعا يشتمل على عدة معامل لصناعة المدافع وقذائفها، وهي تحتوي خاصة على معمل لتذويب النحاس والحديد وصبه، وآخر لصناعة القذائف، فمصنع التذويب والصب لصنع المدافع، وشيده منذ أوائل عهد حكمه في جناح قصر الحفصية وأطلق عليه صاحب الإتحاف اسم دار عمل المدافع، واعتنى الباي به اشد الاعتناء حتى انه كان يزوره مرارا، وفي سنة 1787م طلب حمودة باشا من فرنسا شراء كمية من المعدات والآلات من مدينة تولوز، لتأسيس مسبك جديد لتذويب لصناعة المدافع، وبعد ثلاث سنوات طلب من فرنسا السماح له بشراء آلة ثقب المدافع، وبعد شهرين من ذلك أجابت فرنسا طلبه، وتم تشغيلها في سنة 1792م[1].

وفي سنة 1803-1804 لما حل بالبلاد قحط شديد بعث إلى السلطان المغربي لشراء المؤنة فقد أهداه كمية من النحاس قام الباي بإذابتها وأنتج منها ما يزيد عن 100 مدفع[2].

أما فيما يخص صناعة القذائف المدفعية فقد أقام حمودة باشا معملا خاصا لذلك في سنة 1795م وقد أنشئ هذا المصنع في القصبة التي تبعد عن الحفصية بحوالي كيلومتر واحد[3]، ولكن في الصناعة تراجعت في القرن التاسع عشر إذ ما قورنت بالأوروبية[4].

ح. الصناعات الخشبية: وعلى رأسها

*. **بناء السفن**: بسبب شريطها الساحلي الطويل المشرف على ساحل البحر الأبيض المتوسط أعطى لمنطقة تونس موانئ طبيعية تكون كدور لبناء السفن فكان ميناء غار الملح المطل على البحر الأبيض المتوسط، وكان مرفأ طبيعي وميناء ممتاز، ولكن في عهد حمودة باشا تحول إلى حلق الوادي قرب العاصمة، وكانت قد صنعت هذه الدار بحلق الواد سنة 1764-1765م سفينتين حربيتين في عهد والده علي باي، كما كانت فرنسا تقدم خدمات إلى تونس في هذا الباب بإمدادها ببعض المواد والعتاد اللازمة من صواري وأخشاب من مرسيليا وتولون، وقد استلمت تونس من فرنسا بعض هذه المواد سنة 1792م، وكذلك دار صناعة السفن في بنزرت[5].

([1]) . الإمام، المرجع السابق ، ص217-118.

([2]) . ابن أبي الضياف، ج3، ص 54.

([3]) . الإمام، المرجع السابق ، ص 219.

([4]) . V. Guérin, voyage…, P 31.

([5]) . الإمام، المرجع السابق ، ص220- 224.

كما اعتمدت هذه الصناعة على ما كان يتأتي من الإتاوات المفروضة على الدول الأوروبية من عتاد يدخل في بناء السفن، ففي ديسمبر 1814م تلقت تونس من السويد إتاوة سنوية اشتملت على 44 مدفعا صغيرا مع كمية كبيرة من الأخشاب والأسلاك الفولاذية، حبال، قماش الأشرعة، بارود وأسلحة[1]، وفي بعض الأحيان مساعدات من عند الدولة العثمانية، فقد أمدتها سنة 1820م بـــ 12 مدفعا نحاسيا وكمية كبيرة من الأخشاب وألف قنطار من البارود وكور وحبال وغيرها من آلات السفن[2].

ولكن هذه الصناعة في القرن 19م عرفت نوعا من التراجع حتى أن المنطقة أصبحت تشتري هذه السفن جاهزة من أوروبا عن طريق تقديم طلبات تصنيع مثل سنة 1821م حيث تعاقدت تونس عن طريق مبعوثها حسونة المورالي مع الترسانة المرسيلية لبناء السفن لتصنيع فرقاطتين وغرابين شراعيين، ودفع ثمنهم بإرسال شحنات كبيرة من زيت الزيتون والأصواف[3].

كما استعملت الأخشاب في الحرف الأخرى المعتمدة كالنجارة التي كانت تنتج أدوات رائعة في الجمال كأثاث وأواني تستعمل في المنازل والبيوت وكذا دخولها في عملية بناء المنازل[4].

وقد عرفت هذه الصناعات ركودا في النصف الثاني من القرن 19م على وجه الخصوص، وهذا راجع إلى غلاء المواد الأساسية كالصوف الجيد وكذا دخول المنافسة الأوروبية الجيدة وبأقل سعر[5].

([1]) . روسو، الحوليات، ص 311.
([2]) . ابن أبي الضياف، ج3، ص 44.
([3]) . روسو، الحوليات، ص 341.
([4]) . الثعالبي، مرجع سابق، ص 117.
([5]) . بنت معجب بن سعيد حامد، المرجع السابق ، ص 165.

الفصل الخامس: الواقع الحرفي والمهني في بلاد المغرب العثماني:

أولا. خصائص ومميزات الحرف والمهن:

لقد ارتكزت الحرف والمهن المغاربية في الفترة العثمانية بفرعيها التقليدي والتحويلي امتازت بالخصائص التالية:

المواد الأولية[1]: اعتمادها على مواد أولية متوفرة أصلا في المنطقة وفرتها الطبيعة من معادن كالحديد، النحاس، الملح...، وامتازت بقلتها وعدم التحكم فيها، ومواد غابية كالخشب من صنوبر وبلوط اخضر وغيرهما في سلسلة الأطلس إلى غاية الجبل الغربي والجبل الأخضر بطرابلس، ومواد فلاحية (نباتية وحيوانية) من صوف، قطن، كتان وجلود وغيرها من المواد[2]، فالحرف المحلية امتازت ببساطتها في البوادي كما اتجهت نحو تلبية حاجيات الضرورية للعيش، أما الحرف التقليدية في الحواضر فإنها حافظت على طابعها الوراثي كما اعتمدت في إنتاجها على الأشياء الكمالية والترفيهية، التي تجد رواجا لدى سكان الحواضر مثل الحلي والجواهر والأحزمة والمنادل والعطور[3].

التنظيم الحرفي: كما أن هذه الحرف كانت خاضعة لمراقبة نقابات المهن المهيكلة، التي كانت تشكل مجموعات اقتصادية بعيدة عن أي صبغة دينية أو سياسية، وانحصرت مهمة أولئك الأمناء في الإشراف على أصول المهنة والحرص على جودة البضاعة وتحديد كميتها، وهذه الأنظمة تحولت فيما بعد كعائق أمام التطور الصناعي، وهذا راجع للقيود التي كانت تفرضها أصول الحرفة من حيث الكمية والكيفية، دون فتح المجال لأي توسيع أو تجديد أو خرق أو اقتباس في المجال الصناعي[4].

وقد احتوت الحواضر على مجموعة كبيرة من الحرف والمهن التي قدمت خدمات وأدوات وحاجات للسكان، وقد تشابهت الحاضرة المغاربية مع المشرقية، وهذا من خلال ما ذهب إليه أندري ريمون (André Raymond) في كتابه اكبر المدن العربية في العهد العثماني، فقد اشتملت على أزقة وشوارع أخذت اسمها من الحرف التي زاولتها[5]، واشتركت فيها كامل الحواضر الكبرى للمنطقة العربية ومنها المغاربية مثل وهران، الجزائر العاصمة،

([1]) . راجع الفصل الأول، الجزء الخاص بـ مقومات الحرف والمهن، ص 169.
. أنظر الملحق الثاني، الوثيقة رقم 15، ص 319.
([2]) . بن جمعة بلقاسم، مرجع سابق، ص 119.
([3]) . سعيدوني، الجزائر، ص 36.
([4]) . سعيدوني، المرجع السابق ، ص 36.
([5]) . أنظر الملحق الثالث، الوثيقة رقم 23 و الوثيقة رقم 24، ص 328-329.

عنابة، قسنطينة، تونس، صفاقس، القيروان، طرابلس الغرب، بنغازي، فقد كانت نماذج عن المدن العربية الإسلامية المغاربية ولا تزال[1].

كما تشكلت داخل هذه المدن طوائف عرفت باسم المناطق التي قدمت منها مثل البساكرة والميزابيون والقبائل في الجزائر ونفس الشيء في تونس نجد هناك طائفة الورقليين والمغاربة والطرابلسية وطائفة القبائل التي قدمت من الجبال وعملت في الحواضر في عدة مهن مثل البناءة و العمل في الحقول، وصناعة الأسلحة، وبعد أن يكسبوا مبالغ مالية يعودون إلى مناطقهم الجبلية لشراء رقعة ارض ويبنى منزل وبقرة ويتزوج[2].

موقف السلطة الحاكمة من تلك الحرف والمهن فإنها لم توجه مبالغ مالية إلى تنمية هذا الجانب وإنما اغلب الأموال التي تتحصل عليها تجد طريقها إلى الخزينة، لدفع رواتب الجند، دون طرحها في إنشاء مشاريع أو مخططات، فلم يقم العثمانيون بأي مشروع صناعي للمدينة مثل ما كان يحدث في مدن أوربا، كما أنهم لم يشجعوا على الإنتاج الفلاحي ولا المنتج المحلي، باستثناء ما حدث في تونس في عهد حمودة باشا الذي عمد إلى تنمية الجانب الاقتصادي بتدعيم المنتج المحلي والاعتماد على الخبرة الأجنبية مثلما حدث في مصر في عهد علي باشا، غير انها لم يكتب لها الاستمرار فيما بعد.

ولم ينفق الحكام الأموال المتحصل عليها من الجهاد البحري أو الضرائب على البلاد، لرفع المستوى الاقتصادي لها، ويظهر ذلك من خلال ركود التجارة وعدم وجود قيمة ثابتة للنقد[3]، ولعل هذا راجع إلى أن رجال نظام الحكم كانوا يشعرون أنهم دائما غرباء على المنطقة التي يحكمونها، ولذلك كان همهم موجه نحو جمع المال، والمحافظة على مناصبهم، وليس تنمية البلاد وتقدمها.

نوعية المنتجات التي كانت تنتجها الحرف في الحواضر، والتي ارتكزت على الطاقة البشرية أكثر من ارتكازها على أدوات العمل، فكان يؤخذ في الحسبان مهارة الحرفي أكثر من إنتاجيته[4]، وكان يوجه جزء منها إلى الجند العثماني كضرائب، ولكن في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر فان هذا الجند تراجع عدده، بسبب محاولة

---

(1) . Raymond, Op.cit , P 242.
(2) . Dunant, Op.cit, p 205.

(3) . حليمي، المرجع السابق ، ص 280.
(4) . فلنزي، مرجع سابق، ص 70.

إنهاء هذا الجيش في كامل أراضي الدولة العثمانية باعتباره أصبح أداة تعرقل تطورها، مثلا بتونس التي انطلقت هذه العملية مع حمودة باشا بـــ سبتمبر 1811م وانتهت في عهد محمود باي باشا سنة 1816م بعد قيامهم بثورة خربت أسواق الحاضرة[1]، واعتماد الايالات على تجنيد أبناء المنطقة والذين عرفوا بقوات المخزن، والتي عرفت في تونس طائفة منهم باسم زواوة[2]، وأعطيت لهم امتيازات وإعفاءات وأراض، بذلك تجنب الدولة نفسها عناء الاهتمام بالجند من خلال التجهيز، فأضحت تلك القبائل تجهز نفسها بنفسها مع تدعيم قليل من طرف الدولة إما بالسلاح أو السروج أو الخيول، وهذا كذلك بدوره ساهم في تراجع المهن والحرف وكساد منتجاتها في بعض الأحيان.

المنافسة الخارجية إلى جانب ذلك ظهور عامل خارجي كان له الوقع الكبير على الأنشطة الحرفية بالمدن المغاربية خصوصا تونس والجزائر والمتمثلة في المنافسة الخارجية للمصنوعات المستوردة من الخارج للمنتوج المحلي، وساعد في ظهور هذه المنافسة التي أدت إلى ارتفاع أسعار المصنوعات المحلية وهذا لغلاء مادتها الأولية، في ظل انعدام سياسة جمركية لمراقبة وحماية الاقتصاد، فأصبحت تلمسان مثلا مستودعا لبضائع تجار فاس ومنفذ لتصريف الأحذية والسروج والألجمة وقطع الحرير الآتية من المغرب الأقصى، كما وجدت شاشية تونس الحمراء رواجا جعل الشاشية الجزائرية ينحط نوعها ويقتصر استعمالها على الطبقات الشعبية الفقيرة بينما غدت المصنوعات الأوربية متوفرة في الأسواق وشائعة الاستعمال، لذا كان لفتح باب الاستيراد الخارجي الذي طرح المنافسة في الأسواق الأثر الكبير في تراجع الحرف في المنطقة خصوصا النسيجية والصوفية.

الضرائب ويضاف إلى ذلك فرض عدة أنواع من الضرائب على تلك المهن وتحكم النقابات المهنية، التي كان لها دور في عدم إحراز تلك الورشات والمعامل أي تقدم في العهد العثماني، حتى في مجال المنسوجات والمواد الغذائية وبناء السفن رغم توفر المادة الأولية والخبرة الضرورية لهذه المصنوعات[3]، وهذا من بين الجوانب التي تعاب على

([1]) . ابن ابي الضياف، مصدر سابق، ج3، ص 156.
([2]) . نفسه، ص 157.
([3]) . سعيدوني، المرجع السابق ، ص 37.

نظام الحكم العثماني في المنطقة بحيث لم يدعم الحرف ولم يولى لها اهتمام، بقدر ما كان يهتم بمدى توفير هذه المادة من دخل لخزينة الدولة.

إلى جانب العامل الطبيعي من كوارث وآفات التي كانت تجتاح المنطقة، وما تخلفه من كوارث ديمغرافية، كان لها وقع وأثر على المهن والحرف داخل الحواضر من خلال القضاء على اليد العاملة الفنية المهنية والخبيرة، فتراجعت بذلك الحرف، لذا فالوضع العام لهذا الفضاء في العهد العثماني اتسم باستغلال ثراواته التي توفرت من باطنية وحيوانية ونباتية، وقد تماشت الحرف مع عصرها وحافظت على تقاليدها.

ثانيا. مشاكل الحرف في بلدان المغرب العثماني:

فلم تقم حرف ومهن فعلية في المنطقة الشمالية لإفريقيا، وإنما بقيت حرف يتوارثها أبناء الوطن عن أبائهم ، في حين الدول الأوربية بدأت تدخل في مجال التصنيع في القرن الثامن عشر بعد الثورة الصناعية، لذا عملت أوربا أن تبقى هذه المنطقة بعيدة عن التأثير الصناعي التي عرفته، حتى تبقى سوقا تجاريا لها، ومصدرا لجلب المواد الأولية بأثمان بخصه وذلك بالمحافظة على تقديم الهدايا المختلفة، والمبالغ المالية عن طريق الاتاوات إلى جانب الوضع العام السائد في بلاد المغرب أعاق التنمية الصناعية والفلاحة على حد سواء، ومن هذه الأسباب:

* الحروب والفتن التي اشتغل بها السكان والسلطات طيلة الحكم العثماني، وهي أمور لا تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي والتطور الحرفي، ومنها تمردات الجند التي كانت تحدث داخل الحواضر وما تخلفه مثل تمرد الجند على حمودة باشا في 1811م وفي سنة 1824م في عهد حسين باي باشا في تونس[1]، وفي الجزائر ثورات الجند ضد الدايات مثل 1805م وعهد علي باشا وغيرها وأيضا بطرابلس الغرب بسبب الخلافات بين أفراد الأسرة الحاكمة على كرسي العرش مثل يوسف باشا.

* عدم اهتمام الحكام في إيجاد قاعدة صناعية سواء تحويلية أو تقليدية في آن واحد ووقوع الحرف والمهن تحت وطأة الرقابة المهنية، حتى أن الإنتاج ارتكز على الطاقة

([1]) . بن جمعة بلقاسم، مرجع سابق، ص 119.

البشرية أكثر من ارتكازه على أدوات العمل فيؤخذ في الحسبان مهارة الحرفي أكثر من إنتاجيته[1].

* ويضاف إليها الجمود الحرفي الذي كان يمنع أي تفتح على الخارج والاستفادة من التطور الذي كان يتم في مختلف الميادين، وهذا لأن دار الإسلام لا يمكنها أن تأخذ عن دار الكفر، أما الاحتكاك بأوربا والاستيراد منها فهو كفر، فكان انغلاقها يحمل بذور تفتتها[2].

* ضعف مستوى الحياة الذي ظل تقليديا لا يتطلب من السكان أي جهد للإيفاء بحاجاتهم اليومية، بل أن العيش كان متوفر في بلاد المغرب، وما عدا ذلك فانه يدخل في باب الكماليات التي يمكن الاستغناء عنها.

*. عدم إيجاد قاعدة صناعية على اثر جلب الخبرة الأجنبية للعمل في المصانع الحكومية، وهذا ما زاد في تراجع اقتصاديات هذه الدول أمام التطور الصناعي الذي عرفته بعض دول أوربا، ولم تقتصر الاعتماد على الخبرة الغربية على بناء السفن فقط بل نجد في عهد حمودة باشا التونسي انه استنجد بخبرة الفرنسيين في إنشاء معمل لسبك المدافع وكرات المدافع[3].

*. كما أن استخلاص الأموال والثروات عن النشاط الاقتصادي إذ أصبحت أغلب أنواع الضرائب والرسوم تمس المهن والوظائف التي يباشرها الأشخاص داخل النقابات المهنية أو المجموعات العرقية، أو تطبق على الملكيات العقارية والجماعات الريفية لا على الأشخاص أنفسهم(شراء المناصب) ومنها أمناء الحرف.

وهذه الحالة الاقتصادية في العهد العثماني قد فسحت المجال في النصف الأول من القرن 19م في الجزائر وفي النصف الثاني منه في تونس إلى التغلغل الاقتصادي الغربي، وذلك راجع إلى رأس المال الصغير الذي كان في تونس في العهد العثماني لم يستثمر بشكل جيد بسبب الجهل والخوف من المغامرة والاستثمار في مشاريع إنتاجية، وقد كانت العائلات الكبيرة تترفع عن العمل في الفلاحة مفضلين الوظائف الحكومية، أما البادية فقد تخصصت بالرعي وترفعت عن العمل الحرفي والصناعي.

([1]) . فلنزي، مرجع سابق، ص 70.

([2]) . بن جمعة بلقاسم، مرجع سابق، ص 119.

([3]). الإمام، المرجع السابق ، ص217-118.

إلى جانب ما كانت تتحصل عليه تلك الايالات من خلال الإتاوات المفروضة على الدول الأوروبية وأمريكا لضمان تجارتها وحرية بحارتها في حوض البحر الأبيض المتوسط، فكانت تلك العوائد تساهم في تقوية هذا النوع من الصناعة إلا أنها تراجعت في المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني لكامل الايالات وهذا لقلة تلك المواد التي كانت توفرها تلك الإتاوات من بعد سنة 1815م فقد أضرت كثيرا بمجال بناء السفن في منطقة المغرب، حتى أصبحت تشترى من ترسانات الأوروبية[1].

[1] . روسو، الحوليات، ص 341.

القسم الرابع:

دور التجارة في تفعيل الحياة الاقتصادية

الفصل الأول: عوامل ازدهار التجارة(مابين القرنين16م والنصف الأول من القرن 18م)

الفصل الثاني: مميزات التجارة في الجزائر .

أولا: التجارة الجزائرية قبل الدايات

ثانيا: التجارة في عهد الدايات:

أ.التجارة الداخلية

ب.التجارة الخارجية

ت.التجارة مع دواخل إفريقيا

الفصل الثالث: مميزات التجارة الطرابلسية

أولا: التجارة قبل القرمانليين

ثانيا: التجارة في العهد القرمانلي:

أ.التجارة الداخلية

ب.التجارة الخارجية

ت.التجارة مع دواخل إفريقيا

الفصل الرابع: مميزات التجارة التونسية

أولا: التجارة قبل الأسرة الحسينية

ثانيا: التجارة في عهد الأسرة الحسينية:

أ.التجارة الداخلية

ب.التجارة الخارجية

ت.التجارة مع دواخل إفريقيا

الفصل الخامس: الواقع التجاري لبلاد المغرب العثماني ومشاكله. (مقارنة تحليلية)

تعتبر التجارة المحرك الأساسي للاقتصاد في أي دولة من دول العالم، والمؤشر الحقيقي للتوازن الاقتصادي، الذي ينشط من خلاله المجال الزراعي والصناعي، ويضمن استمرارية تدفق الأموال بين أيدي الناس سواء في الماضي أو الحاضر، وإذا عدنا إلى المنطقة المغاربية ومدى تطبيق هذا المبدأ في الحياة الاقتصادية عامة، قبل العهد العثماني وحتى أثناءه نجدها قد شهدت حركة تجارية هامة، كان الغرض من ورائها البحث عن المال والثروة أو على لقمة العيش، كما اتسمت المبادلات التجارية داخلها بالنشاط والفعالية في أوقات وبالركود في أوقات أخرى، وهذا على حسب قوة وضعف الدولة لارتباط التجارة بمدى أمن الطرق البرية.

وبعض المناطق مثلت التجارة عصبها الأساسي في الحياة كالمناطق الجنوبية لبلاد المغرب العثماني التي ربطت علاقات تجارية مع دواخل إفريقيا قديما وحديثا، فظهرت وازدهرت تلك المناطق، ودرّت عليها التجارة بالتبر أو تراب الذهب والعبيد، هي سلع ذات رواج كبير في الأسواق الداخلية والخارجية، وقد استغلت الحكومة العثمانية التجارة لفرض نفسها على الأقاليم والمناطق.

وفي خضم هذه الأحداث لعبت القوافل التجارية دورا مهما في نقل السلع والبضائع المختلفة بين المناطق، فساهمت عبر مر العصور في عملية الربط الحضاري بين مناطق شمال إفريقيا بدواخلها، فتجوب القوافل التجارية عباب الصحراء مستغلة الواحات المتناثرة في التزود بما تحتاج إليه في إطار عملية التبادل التجاري، وفي هذه الحركة لعب الحيوان دورا كبيرا في عملية المواصلات بين مختلف الأقطار والصحاري، فتشكلت شبكات معقدة من طرق المواصلات، تمر على نقاط معينة في رحلتها.

لذا سنحاول في قسمنا هذا تناول الجانب التجاري لبلاد المغرب العثماني من حيث التجارة الداخلية ومدى فعاليتها في المنطقة المغاربية والعلاقة التجارية بينها ودواخل إفريقيا، وهذا للوصول إلى الواقع التجاري(Fait Commercial) لها، والتعرف على الأسس والمقومات التي ارتكزت عليها، بدون التعمق في التجارة الخارجية مع دول العالم الأخرى إلا ببعض الإشارات وهذا لوجود دراسات مكثفة حولها.

فكيف كان حال التجارة في العهد العثماني؟ وما خصائصها؟ ومشاكلها؟

الفصل الأول: عوامل ازدهار التجارة: (ما بين القرنين 16م والنصف الأول من القرن 18م)

1. موقع بلاد المغرب [1]:

تحتل بلاد المغرب موقعا جغرافيا هاما فهي تعتبر منطقة عبور وملتقى التجارة السودانية والأوربية والأقطار الأخرى، وهذا منذ زمن بعيد مما سمح في انتعاش بعض المناطق الصحراوية التي كانت تمر بها تلك القوافل[2]، ما بين إقليم تافلالت بالمغرب الأقصى وواحة غدامس بطرابلس الغرب وحوض النيجر بالسودان، وربطها بموانئ بلاد المغرب التي تعاملت بدورها مع أوربا رغم ما كانت تتعرض له المنطقة من حملات عدائية مستمرة من طرفها.

وقد وصف الرحالة تلك الطرق البرية والبحرية وما تطرحه من صعوبات وما توفره من امتيازات إلى جانب أهميتها كرحلة العياشي والتمقروطي والورثيلاني وغيرهم، فعملت طرق الحج وغيرها على ازدهار التجارة بالمنطقة المغاربية ما بين الواحات بالجنوب والمناطق الشمالية، فكانت تلك الطرق من بين إحدى الدعائم التي قامت عليها التجارة وازدهرت على إثر تزايد المبادلات بين المناطق، وارتبطت هذه الطرق بالوضع الأمني الداخلي والخارجي.

وحتى تبقى التجارة تزود الحكومة العثمانية بما تحتاجه، فقد عمدت إلى إنشاء مراكز للمراقبة على للطرق الكبرى والمسماة بالطرق السلطانية، وحفر الآبار وإنشاء المنازل (النزل) للاستراحة (Caravanserail)، وهذه الإجراءات من أجل استمرارية تدفق الأموال، التي كانت تدخل إليها عن طريق تجارة العبيد والمنتجات الصحراوية والمدارية والاستوائية الأخرى، إلى جانب الرسوم والضرائب، فازدهرت بذلك الطرق التجارية الشمالية أو الجنوبية ومنها:

أ. المسالك البرية[3]: وهي طرق أو مسالك تتبعها القوافل في رحلتها، على شكل خطوط طبيعية آخذة أسهل طرق حول الصخور أو كتل الرمال أو الأودية الصغيرة وتتبع تلك الطرق مصادر المياه، وبعض منها يسمى طريق تجاري وأخرى تسمى بطرق الحج ولا يمكن أن يكون هناك تميز واضح بين النوعين لمعرفة أي منها يستخدم لأي الغرضين

([1]) . أنظر الملحق الثاني، الوثيقة رقم 09. خريطة المناطق الطبيعية بالمغرب العربي وارتباطها بالنشاط الزراعي، ص 313.

([2]) . الجوهر. شمال افريقية...، المرجع السابق ، ص 180.

([3]) . أنظر الملحق الثاني، الوثيقة رقم 18. خريطة طرق القوافل التجارية الرابطة بين شمال وجنوب قارة إفريقيا، ص 322.

والوقوف بينهما هو الخلفية التاريخية المقصود بها قدم طرق التجارة بالقياس إلى طريق الحج التي حددت في العهد الإسلامي [1].

وقد وجدت أسواق تجارية في المنازل (النزل) التي كانت تتوقف فيها القوافل فكانت تتم عملية تسويق أجزاء من السلع التي تحملها في هذه المنازل لتتحول إلى محطات تجارية[2]، كقافلة فزان بولاية طرابلس الغرب كانت تتوجه نحو مصر وقافلة تونس البرية والتي تحمل المصنوعات التونسية ذات شهرة في مصر إلى جانب ما تحمله قافلة الحج المغربي[3].

وانقسمت الطرق البرية في بلاد المغرب العثماني إلى قسمين سلطانية وجهوية، والسلطانية هي الطرق الكبرى التجارية، وتربط الأقطار المغاربية فيما بينها مع المشرق العربي، ومع دواخل إفريقيا المعروفة باسم السودان[4]، وهي على نوعان طرق عرضية متبعة سير السلسلة الأطلسية وأخرى قُطرية منها:

الطريق العرضي الشمالي: ويربط تونس بفاس مرورا بعدة حواضر مثل الكاف وقسنطينة وسطيف، وحمزة والجزائر فوهران ثم تلمسان فوجدة [5].

الطريق العرضي الأوسط: ويربط قفصة بمدينة الفكيك مرورا ببسكرة والأغواط والبيض سيدي الشيخ.

الطريق العرضي الجنوبي: يربط نفطة بتفلالت مرورا بأهم واحات الجزائر [6].

الطريق القطري الغربي من وهران إلى تمبكتو: ويمر على خيثر، مشري وعين الصفراء، الفقيق، ويتبع مجرى واد زوزفانة إلى ايجلي منها يلتقي بطريق فاس إلى تمبكتو [7].

([1]) . بنت معجب بن سعيد حامد، المرجع السابق ، ص 179.
([2]) . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم." العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية ابان العصر العثماني 1517-1798 من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية". عن الولايات العربية ومصادرها وثائقها في العهد العثماني. جمع وتقديم: عبد الجليل التميمي، منشورات مركز البحوث والدراسات عن الولايات العربية في العهد العثماني، ط1، تونس 1984. ص ص 397-398.
([3]) . عبد الرحمن عبد الرحيم." العلاقات الاقتصادية والاجتماعية .."، المرجع السابق ص ص 402-403.
([4]) . سعيدوني،النظام ...، المرجع السابق ، ص 38.
([5]) . الزبيري، المرجع السابق ، ص 141.
([6]) . نفسه ، ص 142.
([7]) . يحي بوعزيز، تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية من مطلع القرن السادس عشر إلى القرن العشرين، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2001، ص 45.

الطريق القطري مدينة الجزائر إلى تمبكتو: ويمر على البليدة وبوغار فالاغواط نحو غرداية ومنها إلى القليعة فعين صالح ثم إلى أكابلي فبئر تيريشومين حيث يلتقي بطريق توات إلى تمبوكتو [1].

الطريق القطري الشرقي: يربط بين وادي ميزاب بتونس مرورا بالأغواط وبوسعادة وقسنطينة والكاف [2].

طريق بنغازي إلى الواداي: ويمر على اوجيلة، جالو، سرهن، كبانو وتاهيته حيث يتفرع إلى ماو وأبشر [3].

الطريق القطري الشرقي: يربط الشمالي الغربي لتشاد وتنتهي بفزان في مرزق مرورا بتومو (واحات كاوار) ومنها يتفرع نحو طرابلس، تونس، بنغازي، وحتى مصر وطريق آخر يمر على منطقة الاير ويصل كانو بمنطقة غات ومنها التوجه نحو تونس وطرابلس، وحتى منطقة الاير كان من الممكن التوجه شرقا والانضمام إلى القوافل المتجهة إلى فزان في منطقة كورا [4].

تلك هي شبكة الطرق البرية المعقدة التي كانت تربط المناطق فيما بينها، وتبعث الحياة فيها.

ب. الطرق البحرية: محصورة في رحلات بحرية بين الموانئ العربية الواقعة على الشريط الساحلي للبحر الأبيض المتوسط، وكانت السفن التي تقوم بعملية الشحن أو نقل تلك البضائع في أغلب الأحيان سفن تركية أو أوروبية، وكان التجار يقومون باستئجارها لنقل بضائعهم إلى الموانئ المراد التوجه إليها[5]، ولكن هذا النوع من الطرق كان قليل الاستعمال إذا ما قورن بالبرية وهذا يرجع إلى التكالب الأوروبي على دول المنطقة من جهة، وإلى انتشار عمليات القرصنة.

فاحتكرت هذه الوسيلة في أغلب الأوقات في يد الأوروبيين، ولم تشهد إقبالا من طرف سكان المنطقة، حتى أن اغلب مالكي هذه السفن هم متعهدون من الدول الأوروبية يقومون برحلات لفائدة هذه الدول مقابل ربح مالي يأخذونه على كل شحنة من البضائع

---

(1) . بوعزيز، تاريخ افريقيا... ، المرجع السابق ، ص 45.
(2) . الزبيري، الرجع السابق ، ص 142.
(3) . بوعزيز، المرجع السابق ، ص 46.
(4) . كلود زليتنر ، المرجع السابق ، ص 20.
(5) . عبد الرحمن عبد الرحيم ، المرجع السابق ، ص 398.

التي ينقلونها سواء فيما بين الأقطار الإسلامية أو مع الدول الأوروبية، وحتى في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني أصبح الحجاج يفضلون السفر في البحر بدل البر[(1)] .

فكان لهذه الطرق وغيرها دور فعال في تنشيط المنطقة وربط الصلات بين مجموع سكان المنطقة بين شمال القارة وجنوبها أو مع المشرق العربي أو البلدان الأوروبية في تبادل السلع والأفكار.

2. طبيعة المنطقة ونوعية المناخ:

إن تنوع المحاصيل الفلاحية واختلاف نمط الحياة في منطقة بين أقليمها أدى إلى تنشيط التبادل التجاري وخلق نوع من التكامل الاقتصادي بين الأقاليم الساحلية والمناطق الداخلية والصحراوية، فأصبحت المراكز العمرانية الواقعة على خطوط المواصلات أو تنتهي عندها الطرق، تشكل مراكز تجارية مهمة مثل: بوسعادة، البرواقية، بوغار وبسكرة وغيرها بالجزائر[(2)]، ققصه وتوزر وصفاقص وغيرها بتونس، وغدامس، فزان، ورفلة وبنغازي وغيرها بطرابلس الغرب، وكانت تلك القوافل تعد وتجهز في شمال طرابلس، القيروان، قسنطينة، الجزائر، تلمسان، فاس ومراكش ويتراوح عدد جمالها بين ألف وثلاثة ألاف جمل، محملة بمختلف السلع والبضائع[(3)]، ذات الإنتاج المحلي المغربي أو المستورد من الدول المشرقية العربية أو الأوروبية أو الأسيوية.

فشكلت تلك القوافل أسواقا رئيسية تقصدها القبائل المختلفة للتبادل، كما تقوم القافلة بتجديد وسائلها في مختلف أسواق السودان كبيعها للجمال التي حملت تلك البضائع بسبب تعبها وشراء أخرى أكثر شباب وقوة مع سلع تلك المنطقة ويعودون بها في مطلع فصل الربيع نحو الشمال محملين بالعبيد والذهب تبرا وقوالب، معتمدة تلك التجارة على مبدأ المقايضة العينية للسلع واستعمال بعض العملات منها المحلية وسيطرت عليها عملات البلاد المغربية مثل الدينار، المحبوب الذهبي، الموزونة الفضية، الصائمة النحاسية والدورو الفضي[(4)].

([1]) . De Bisson, Op.cit, P113.

([2]) . سعيدوني، الجزائر ...، المرجع السابق ، ص 74.

([3]) . بوعزيز، المرجع السابق ، ص 48.

([4]) . نفسه ، ص 54.

3. تشجيع الحكام للتبادل التجاري:

اهتم الحكام العثمانيون بالتبادل التجاري في المنطقة المغاربية في كافة مراحله من أجل توفير مداخيل مالية، وزاد هذا الاهتمام في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، فقد عمل حكام كل من الجزائر وتونس وطرابلس الغرب على تشجيع التجارة والعمل على أن تكون تحت نظرهم ومراقبتهم، وذلك بحفر الآبار للقوافل التجارية، وتوفير الأمن في الطرقات من اللصوص ببناء الأبراج، الحصون والجسور، لمراقبة الطرق التجارية وإنشاء الفنادق لتخزين والبيع كفندق الزيت...والأسواق باعتبارها ملتقى لعدد كبير من القبائل[1].

ولم تكن أهمية هذه القوافل البرية إلا من خلال ما تحمله من سلع قيمة وأهمها العبيد[2]، لذا كانت هناك بعض القبائل على طريق القوافل تعمل على ضمان الأمن فيها مقابل ضريبة على ذلك مثلما كانت تقوم به قبائل أزقور بغدامس و الشعانبة والسوافة[3]، مثل قافلة بني ميزاب التي كانت تحميها قبائل العربة (Larba) وسيدي عقبة ومخاليف بعدد قدر بـــ 800فارس إلى غاية التل مقابل ضريبة[4].

وكانت تشرف الحكومة العثمانية على قوافل الحج الضخمة، وتهتم بأمنها وسلامتها من هجمات البدو المتناثرين على طول طريق الحج، وعادة ما يفضل التجار الانضمام إليها، وفي بعض الفترات يقومون بإعداد القوافل الكبيرة المشتركة بينهم يتم تزويدها بالحراس[5] ويصل حجم بعضها إلى ستة ألاف جمل، منتقاة بعناية لطول مدة السفر التي تتعدى ثلاثة أشهر، مع الصعوبات الطبيعية أثناء الطريق، وأدت تلك القوافل دورا مهما في عملية التبادل التجاري وتفاعله مع الأقطار المجاورة [6].

وكمثال على الأرباح التي تحققها تجارة القوافل مما استدعى الحكام الاهتمام بها نضرب مثال أورده الد. يحي بوعزيز فالحصان الجيد يساوي 30 دوخة (240 فرنك) في شمال المغرب، ليباع في السودان بعدد 17 عبدا أسود، معدل سعر كل واحد منهم 25 دوخة في المغرب وهو ما يعادل 425 أو 3400 فرنك، فمبلغ 240 فرنك أنتجت 3400 فرنك (1 دوخة = 8 فرنك) مع إنقاص التكاليف التي تصل إلى 1000فرنك ورأس المال المقدر بـــ

---

(1) . Raymond, Op.cit , P 242.

(2) . كلود زليتنر ، المرجع السابق ، ص 21.

(3) . بوعزيز، المرجع السابق ، ص 61.

(4) . Goyne, « Le Mzab », in R.A, P 204.

(5) . De Bisson, Op.cit, P113.

(6) . بنت معجب بن سعيد حامد ، المرجع السابق ، ص 180.

240فرنك يكون الربح الصافي هو 2160 فرنك أي بنسبة 200% (1)، وقطعة مالطة القطنية ذات مقياس 22متر تباع في طرابلس بمبلغ 8 فرنك، وفي الجزائر بـــ13فرنك، وفي كانو بـــ8آلاف كوري أي 16 فرنك، وفي تمبوكتو بمثقال ونصف ذهبي والمثقال يساوي 19 فرنك (2).

فوفرت هذه التجارة بشقيها ثروة مالية عمل الحكام على السيطرة عليها، كما تسايرت في مجملها مع ما كانت تطرحه الأوضاع الداخلية والخارجية كوفرة الأموال وحرية الاستيراد والتصدير، وساعد ذلك قوة نشاط البحرية لبلاد المغرب بما كانت تجلبه من غنائم البحر وقد شكلت مصادر دخل معتبرة (3).

(1) . بوعزيز، المرجع السابق ، ص 56.
(2) . نفسه، ص 55.
(3) . خلف التميمي."ملامح الوضع الاقتصادي ..." المرجع السابق ، ص ص 109-118.

الفصل الثاني: مميزات التجارة في الجزائر

أولا: التجارة الجزائرية قبل الدايات:

شكلت التجارة الجزائرية في الفترة الأولى من العهد العثماني موردا هاما للبلاد، نتيجة ازدهار الحواضر والأرياف بمنتجاتها، فقامت الحواضر الساحلية بالمتاجرة وبنشاط مع بعض الدول الأوروبية، أما الداخلية فتعاملت مع التجارة الوافدة من الجنوب أي السودان، وجنت منها أموال طائلة ومساهمة الجالية الأندلسية الوافدة إلى المناطق الشمالية لإفريقيا بعد سقوط غرناطة واستقرارهم بها[1]، في احتكار التجارة في بعض الحواضر الساحلية نظرا لاستعدادهم ومهارتهم وامتلاكهم رؤوس الأموال التي جلبوها من مواطنهم الأصلية بالأندلس، وقاموا بإنمائها أيضا عن طريق الاشتراك وممارسة الجهاد البحري والنخاسة ومبادلة الأسرى، واستطاعت الجالية الأندلسية بالجزائر في إثبات نفسها من خلال امتلاك المنازل وشراء الضيعات والأراضي الفلاحية [2].

وعرفت التجارة في العهد الأول من الحكم العثماني ازدهار جعل الرحالة يشيدون به ومنهم التمقروطي الذي قال عن مدينة الجزائر في هذه الفترة ما يلي:" وهي عامرة كثيرة الأسواق... فبلادهم لذلك أفضل من جميع بلاد افريقية وأعمر وأكثر تجارا وفضلا وأنفذ أسواقا واوجد سلعة ومتاعا حتى أنهم يسمونها اصطنبول الصغرى."[3] فكان وصول الجزائر إلى ما وصلت إليه في هذه الفترة من نشاط في الحياة التجارية وخاصة الداخلية بفضل:

الاستقرار والأمن: الذي عرفته الجزائر بدخول العثمانيين خصوصا بعد إبعاد الخطر الأجنبي عن المنطقة وبسط نفوذها من خلال وضع الحاميات ما جعل البلاد تستقر، ويهتم الفلاح بأرضه والحرفي بمهنته، وبذلك تتوفر سلع وبضائع مختلفة، ويتضح ذلك من خلال وصف الحسن الوزان لحاضرة معسكر التي كان يعقد بها سوقا كل خميس تباع فيه الماشية والحبوب والزيت والعسل...والحبال والسروج وحاجات الخيل، وفي عنابة السوق يعقد في كل يوم جمعة خارج أسوار المدينة ويستمر إلى المساء، وفي قسنطينة كانت تعقد أسواق تجارية تباع فيها الحيوانات والحبوب والصوف [4].

([1]) . الطبي، المرجع السابق ، ص 484.
([2]) . سعيدوني، درسات ...، المرجع السابق ، ص 141.
([3]) . التمقروطي، المصدر السابق ، ص 139.
([4]) . الطبى، المرجع السابق ، ص 486.

وفرة المحاصيل الفلاحية: من منشطات التجارة كثرة المحاصيل الفلاحية والثروة الحيوانية إلى جانب الخضر والفواكه والزيت والعسل والشمع، وفي سنوات الخصب يصدر من هذه المنتجات نحو الخارج إلى تونس وطرابلس واسطنبول إلى جانب الدول الأوروبية الأخرى على رأسها فرنسا وايطاليا [1].

إلى جانب ما كانت تنتجه الحرف التي ظهرت في الحواضر بالأسواق تحت طراز معين من الدكاكين المرصوفة والأزقة المتقابلة لتتطور إلى أسواق متخصصة تسمى حسب نوع النشاط أو الحرفة السائدة فيها، فأسواق مدينة الجزائر كانت عديدة ومقسمة إلى أقسام[2] منها رحبة الزيت، رحبة الجلد، رحبة اللوح قاعة السمن ورحبة الزرع...الخ [3].

وفي الحاضرة قسنطينة مارس سكانها التجارة وتتعاملوا مع حواضر السواحل وتونس، فأضحت أسواق الحواضر تغص بالواردين إليها من شتى الأقاليم للتزود بالمواد الغذائية والبضائع المختلفة، مثل أهل زواوة وأهل الاوراس وأهل الصحراء [4]، حتى سميت الجزائر في هذه المرحلة بـــ"اسطنبول الصغرى" لحركتها التجارية، إلى جانب الغنائم التي كان يلقيها الجهاد البحري إلى الأسواق مما زاد في عمارتها ورواجها ومقصد اغلب التجار من عدة مناطق المجاورة إليها.

ثانيا: التجارة في عهد الدايات:

أ. التجارة الداخلية:

اعتمدت التجارة في بلاد المغرب أساسا على الفلاحة والحرف المهنية، مستعملة السيولة النقدية والمقايضة في أحيان أخرى، وكانت تتم التجارة الداخلية للمنطقة في أسواق محلية أو جهوية، وفي الحوانيت [5]، وارتبطت الحركة التجارية في الجزائر بحركة القوافل القادمة من مختلف المناطق كجرجرة أو من الجنوب وأنحاء أخرى من القطر الجزائري المحملة بسلع مختلفة نباتية وحيوانية، وكانت تتوجه عادة إلى أبواب الحواضر حيث تقام الأسواق كحاضرة الجزائر عند باب عزون مع وجود فنادق لراحة المسافرين وكذا إسطبلات للدواب[6].

---

(1) . بن اشنهو، دخول الأتراك ...، المرجع السابق ، ص 92.
(2) . انظر الملحق الثالث، الوثيقة رقم 20، والوثيقة رقم 21، ص 325-326.
(3) . بن اشنهو ، المرجع السابق ص 93.
(4) . سعد الله، شيخ الإسلام...، المرجع السابق ، ص 23.
(5) . انظر الملحق الثالث، الوثيقة رقم 19، ص 324.
(6) . Raymond, Op.cit , P 245.

فكانت تدخل إلى مدينة الجزائر الخضر والفواكه أو المواد الغذائية من ضواحي السهل المتيجي ومن بساتين المدية ومن مزارع الحبوب بوهران، كما كانت ترد إلى الجزائر أكياس الزيتون والتين من بلاد القبائل، ويرد السمن والعسل من سهل متيجة[1]، ومن مدينة وهران كان يستخرج الملح الذي تأتي به السفن إلى مراسي الجزائر الذي أعتبر حكرا للحكومة الجزائرية تشتريه ثم تبيعه إلى السكان، ولكن في عهد محمد عثمان باشا جعل تجارته حرة في سنة 1203 هـ/1788م [2].

وكانت قبائل الرحل تنتقل من منطقتها إلى المناطق التلية في مواسم معينة باحثة عن المراعي لمواشيها وعن الأسواق لاقتناء الحبوب وبيع إنتاجها، فكانت القبائل تتوافد على سوق اللوحة بضواحي تيارت أمثال الشعابنة، سعيد عطية، المخادمة، الأربعاء، أولاد يعقوب وزرارة وكانت مطالبة بدفع حق الحصة وضريبة العبور لشيخ أولاد خليف ممثل الإدارة العثمانية في جهة الغرب أما قبائل أولاد نايل المقيمة بالجلفة وبوسعادة وبسكرة فكانت تتردد على سهول قسنطينة وأسواقها، وكانت تفرض عليها نفس الضرائب ومثل ضريبة الحصة كانت تصل إلى 100 ألف فرنك في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني [3].

وحتى بالجنوب فان الحركة التجارية الداخلية كانت نشيطة في بعض أوقاتها، وكانت اغلب أسواقها واقعة تحت نظر ما عرف بالجماعة، التي تفك النزاعات وتغرم المخالفين[4] فقد ارتادت عدة قبائل لأسواق بني ميزاب من تيارت، بسكرة، بوسعادة، الجلفة، الاغواط كما ارتاد بنو ميزاب أسواق ورقلة، توقرت، سوف حتى تونس، فكان تجار بني ميزاب يمونون ورقلة بالحبوب والأقمشة القطنية، الحديد، أواني نحاسية وحديدية ويشترون الصوف والصباغة (سوداء، زرقاء)، كما زودوا توقرت بجذور الفوة وتبغ سوف والحايك الجريدي، كما زودوا هذه المناطق بالعملة النقدية[5].

فالحركة التجارية داخل الجزائر كانت تشمل مختلف أقطاره سواء في الشمال أو الجنوب، وقد يختلف نشاطها من منطقة إلى أخرى حسب الموقع وأهميته ومدى خضوعه لرقابة الدولة، كما أن معظم السلع تجد طريقها نحو أهم الحواضر الجزائرية، وعلى رأسها

([1]) . حليمي، المرجع السابق ، ص 316.
([2]) . عبد القادر، المرجع السابق . ص 141.
([3]) . شويتام، المرجع السابق، ص 23.

([4]) . Coyne, op.cit, P192.
([5]) . Coyne, op.cit, P194.

عاصمة الايالة التي تستقطب أهم التجار وهذا طلبا للربح، ومن جهة أخرى نرى هذا النشاط يتراجع في بعض المرات ليتحول إلى حواضر أخرى مثل تلمسان، عنابة، قسنطينة ووهران أوالمدية، وهذا لتهرب التجارة الداخلية من المكوس، وحتى الخارجية فكانت المراكز البعيدة عن المراقبة الإدارية والضرائب الحكومية تعرف نشاطا كبيرا [1].

***. النقود:**

وكان المحرك الأساسي للتجارة خاصة في الحواضر واختلف التعامل بها بين الحاضرة والريف، وحتى نوع السوق ما بين يومي أو أسبوعي، إلا أن هذا الاختلاف في المعاملات التجارية لم يمنع من إصدار النقد أو صك العملة في الفترة العثمانية والتي انطلقت مع البيلرباي خير الدين بربروس[2] وحملت أسماء السلاطين العثمانيين [3]، إلى جانب شيوع النقود الاسبانية بين السكان، وهذا نظرا للكمية الكبيرة من النقود الاسبانية التي حملها الأندلسيون إلى الجزائر، وباقي البلدان المغاربية، وسيطرتها في التعامل ما بين الجزائر وباقي دول أوربا، عند المبادلات أو دفع الإتاوات[4].

ومن بين أهم العملات التي صكتها الجزائر المحبوب والسلطاني إلى جانب العملات المحلية كانت الأقطار المغربية مفتوحة على بعض العملات الأجنبية أخرى كالبياستر القوي وأشهرها البياستر القسنطيني، والريال[*] فقد استعملت الجزائر في تجارتها مثل البياستر(Piastre) العملة النمساوية (Thaler d’Autriche) والكورى السوداني، وخاصة منها الفرنك الفرنسي والبياستر الاسباني، والدورو الاسباني بصفة اكبر[5]، وبقيت بعضها إلى غاية الاحتلال.

ومن الأعمال التي أضرت بالنقد الجزائري في الفترة العثمانية في مرحلته الأخيرة تعرضه إلى التغيير المستمر مما انقص في قيمته وافقده مصداقيته في التعامل التجاري ففضل الناس التعامل بالمقايضة بدل النقد خاصة الذهبية منها التي ارتفعت فيها نسبة

([1]) . حليمي، المرجع السابق ، ص 331.
([2]) . عبد القادر، المرجع السابق ، ص 69.
([3]) . الزياني، المصدر السابق ، ص 182.
([4]). سعيدوني، دراسات ...، المرجع السابق ، ص 142.
([*]) . وأساس النقود المعدنية الجزائرية هو "المصون" وهو عبارة عن قطعة صغيرة من الفضة و 60 قطعة منها تساوي 1 دولار اسباني والمصون ينقسم إلى 29 اسبيروس وهو قطعة صغيرة من المعدن تشبه قطعا من الصفيح. (عن وليام شالر، مذكرات...، ص 260.)
([5]) . الزبيري، المرجع السابق ، ص 155.

المعادن كالنحاس، وذلك بسبب تلاعب الحكام بقيمتها ويتفق كل من مسلم بن عبد القادر في كتابه أنيس الغريب والمسافر[1] وخوجة حسان في تاريخ بايات وهران[2] والزياني صاحب دليل الحيران في هذه النقطة ونقتبس مما قاله الزياني في هذا الباب حول أهم عمل قام به علي باشا في هذا الجانب :" غير الصرف في الدراهم تغيرا كان به عدمه فالريال دورو كان فيه خمس عشرة أوقية، حطه إلى اثنتي عشر أوقية، فقد انقص خمسه وأضاع فلسه، والريال الجزائري كان فيه ثمان أواق، فحطه إلى ست أواق، فانقص منه ربعه" [3]، وهو ما يفسر أن قيمة العملة كانت تقع تحت نظر الحكام ولهم حرية التصرف فيها وفي قيمتها.

وكذلك ما قام به آخر دايات الجزائر الداي حسين حين بنى دار لضرب النقود داخل القصبة، ونقل إليها أمين السكة من الدار القديمة، أمر في سنة 1821م بصنع قطع السلطاني الذهب، عوض الدينار، وكان ميزانه عشر نواية للسلطاني، كما أمر بضرب نصف وربع سلطاني، أما قطع الدورو فمن الفضة وأمر بصنع أنصاف لها، وكان اسم النصف هو ريال بجة (بوجو Boudjou) كما صنع أرباعا لها، وصنع سكة النحاس وقيمتها 18 قطعة لثمن الريال وذلك عوضا عن الدراهم الصغار القديمة، كما أمر بدفع من هذه السكة الجديدة رواتب كافة العسكر وإلى أرجاء البلاد [4].

ولإبقاء مراقبة الدولة لقيمة النقد وجودته وعدم اختلاطه بالمزور وضع عدة موظفين في خزينة الدولة منهم أمين السكة الذي يتكفل برعاية ومراقبة ضرب النقود المختلفة وتقدير قيمة المجوهرات بعد وزنها وفحصها، ويساعد هذا الأخير أجيرين من اليهود، أحدهما يدعى العيار الذي يتحقق من النقود المشكوك فيها، والثاني يدعى الوزان يزن الأنواع التي تستلمها الخزينة [5] غير أنها كانت تزور من طرف سكان منطقة بلاد القبائل ذوي المهارة والمقدرة الفائقة في نقش المعادن وتقليد أنواع النقود الجزائرية والاسبانية[6].

([1]) . بن عبد القادر، المصدر السابق ، ص 111.
([2]) . خوجة حسان، تاريخ ...، المصدر السابق ، ص 25.
([3]) . الزياني، المصدر السابق ، ص 238.
([4]) . الزهار، المصدر السابق ، ص 147.
([5]) . سعيدوني، " الخزينة.."، المرجع السابق ، ص 20.
([6]) . حمدان خوجة، مصدر سابق، ص 29.

ولذلك كان الداي يحرص على مراقبة النشاط المالي، كدفع أجور الجند دون تأخير، أو إقرار تحديد أسعار المنتجات، ومعاقبة المتلاعبين بالأسعار، والنظر في تقييم عملة الخزينة والعملات الأجنبية الأخرى، وكان يتحقق من ذلك كل مساء مع كتّابه[1].

وهو الأمر الذي جعل الخزينة الجزائرية تحتوى على مبالغ مالية لا يستهان بها، وهذا بإتباع سياسة مالية تتصف بالاقتصاد في النفقات والتقليل من المصروفات وتطبيق نظام دقيق في المحاسبات المالية، فكان هذا النظام كالدرع الواقي من الأيدي العابثة، كثورات الجند أو اضطرابات نظام الحكم، كما ساعدت على هذه السياسة التقشفية تلك المجاعات والأوبئة مثل القحط سنة 1800م ومجاعة 1809م، وطاعون سنتي 1817-1819، مع ركود اقتصادي عاشته الجزائر في أوائل القرن التاسع عشر، فتكدست الأموال في الخزينة دون أن تستثمر في مشاريع إنتاجية وخدمات اجتماعية واقتصادية تخدم مصلحة البلاد ورعاياها [2]، وتكون منطلقا لخلق نهضة اقتصادية تكون مشابهة لحركة النهضة في مصر بقيادة محمد علي على الضفة الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، أو الضفة المقابلة للبحر المتوسط بأوربا.

ب. التجارة الخارجية:

شهد هذا النوع من التجارة نشاطا مطردا مع الدول الأوروبية في فترات تاريخية متباينة، كما تحكمت فيه نوعية العلاقات الخارجية بين الحرب والسلم، فازدهرت تارة وركدت في أخرى، وقد عملت الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا على ضمان استمرارية التعامل مع هذه المنطقة وتزويدها بما تحتاجه في أغلب الأحيان، أما مع الدول المشرقية فلم تكن بنفس الشدة والحدة، فلم تنشط التجارة الجزائرية مع الشرق الأوسط إلا في بداية القرن 19م وهذا لتأزم العلاقات بين الجزائر ودول أوربا، حينئذ أخذت الجزائر تستورد بضائعها من بلاد المشرق، كما ربطت علاقات تجارية مع دول الجوار.

ولذلك شهد الميزان التجاري للجزائر عجزا قدره شالر بـــ 927000 دولار اسباني سنة 1822م[3]، أي نسبة العجز بلغت 200% من قيمة الصادرات[4] وهو مبلغ ضخم تدفعه الدولة، في ظل تردي الأوضاع العامة للبلاد وارتفاع أسعار المواد المستوردة من الخارج

([1]) .سعيدوني، " الخزينة.."، المرجع السابق ، ص 18.
([2]) . نفسه ، ص 28.
([3]) . شالر، المصدر السابق ، ص 103-104.
([4]) . أنظر الملحق الرابع، الوثيقة رقم26، ص 332.

وقابلها انخفاض في أسعار المواد الأولية المصدرة، كما تزامن مع تراجع في المحاصيل الفلاحية والإنتاج الحرفي بصفة عامة نتيجة التوجه نحو إنتاج معد لاستهلاك محلي فقط وليس تجاري[1].

ج. التجارة مع دواخل إفريقيا[2]:

ارتكزت في بداية الحكم العثماني وحتى قبله على جلب بضائع الصحراء والمتمثلة في العبيد وتراب الذهب وريش النعام وغيرها، وكان سكان الجنوب يربطون بين المنطقتين الشمالية والجنوبية، وبرز دورهم كمراكز لتموين القوافل العابرة عليها وكنقاط انطلاق فظهرت بها حركة تجارية ساهمت في تكوين ثروات لتلك المناطق مثل توات والقورارة ووادي سوف التي ربطت علاقات تجارة مع سكان غدامس خاصة تجارة العبيد، التي مارسها بعض السكان كحرفة لهم لارتفاع الطلب عليها ولأثمانها الغالية في الأسواق الشمالية، فشارك هؤلاء في القوافل التجارية المتوجهة نحو بلاد السودان لجلب العبيد [3].

أما دواخل إفريقيا من مالي والنيجر وشمال نيجيريا (الحالي)، تحتل مكانة مرموقة في تجارة بلاد المغرب، فتعاملت مع تنبكتو وكانو ونوفى وكاتشنة وهاوسة ودمركو واغادس وسقاطو، وكانت القوافل تحمل إلى هذه المراكز منتجات متنوعة منها المحلي والمستورد كالحبوب، الزيوت، التمور، الأقمشة الصوفية، ...[4]، في حين تعود محملة بـــ

التبر: المستخرج من مناجم كثيرة في بلاد السودان، ويباع التبر للتجار المغاربة بالسرة والوزنة والمثقال[*] ويوضع في أكياس تسمى الرقيبات (هي أكياس مصنوعة من رقبة الجمل)، وفي المزاود (هي أكياس من جلود الجديان والمعز) [5].

*. **العبيد**: وكان نتيجة الصراع القائم بين أمراء السودان، وقوع أسرى من الجانبين ويباعون كعبيد لتجار شمال إفريقيا مقابل بعض المنتجات والمصنوعات [6].

---

(1) . سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في ...، ص 82.
(2) . أنظر الملحق الثاني، الوثيقة رقم 18 ، ص 322.
(3) . الاغواطي، المصدر السابق ، ص ص259- 260.
(4) . الزبيري، المرجع السابق ، ص 145.
(*) . ويزن المثقال ستة وتسعون حبة قمح، وتزن الوزنة ستة مثاقيل وثلثين، والسرة تساوي خمسة عشرة وزنة أي مئة مثقال. (الزبيري، مدخل في تاريخ المغرب العربي الحديث، ص 146)
(5) . الزبيري، المرجع السابق ، ص 146.
(6) . نفسه ، ص 146.

*. **العاج**: تستورد أنياب الفيلة من منطقة البرنو، وتباع في مدينة كانو، لجميع التجار الأجانب بنصف فرنك واحد للكلغ [1].

إلى جانب الأقمشة القطنية والتي تصنع خاصة في كانو، ثم تلون بالأزرق أو تخطط وترسل إلى شمال إفريقيا، وقد كان سكان الصحراء والتوارق خاصة، يفضلون اللون الأزرق والكورو وهي فاكهة مالحة تزن الواحدة منها حوالي 10 غرمات، يستعملها الأفارقة بمثابة التبن وتباع بأسعار تتراوح ما بين فرنك واحد وفرنكين للكلغ، إضافة إلى الزبد وهو مادة تستخرج من القطط البرية التي تعيش في السودان، وللحصول عليها تضايق وتهيج تلك القطط فتخرج المادة في شكل عرق يجمع في إناء ثم تباع للتجار[2] وتستعمل لصناعة العطور.

وكانت هذه المنتجات تتبع شبكة من الطرق البرية بين الشمال والجنوب مثل الشبكة الرابطة بين توارق الهقار بتيديكلت ومنها نحو توات، حيث يقوم التوارق بشراء التمر والمنتجات القطنية والشاي والسكر بالمقابل كانوا يبيعون الحيوانات والسمن وبعض المنتجات التي تأتيهم من آير، والطريق الرابط بين التوارق بجبال آير والدمرجو بحيث كانت تجارة الملح رائجة فيه، الذي يستخرج من ملاحة امدرور، مقابل الأسلحة والسروج والأكياس، والطريق الرابط بين أدرار وايفور والنيجر (الحالي) حيث كانوا يشترون الحيوانات والأرز، والطريق التي تتجه من التوارق إلى غات وغدامس، وادي ريغ، وادي ميزاب[3]، ومنها إلى حواضر الشمال.

ولكن هذه التجارة تراجعت في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني في الجزائر فغدت عبارة عن قافلة واحدة وصغيرة تتوجه نحو دواخل إفريقيا وتنطلق من وهران إلى تمبكتو عبر تافيلالت وتتصل الجزائر مع تمبكتو وطرابلس عن طريق سكوتة ومرزق وتتلقى منها التبر وريش النعام والتمر والجمال بالمقابل المصنوعات الأوروبية والحبوب [4]، إلى جانب تخريب الاستعمار الاوروبي لهذه شبكة من الطرقات التجارية، بعد تحويلها نحو غرب إفريقيا.

([1]) . الزبيري، المرجع السابق ، ص 146.
([2]) . نفسه، ص 147.
([3]) . إسماعيل العربي، الصحراء الكبرى وشواطئها، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983، ص 47-48.
([4]) . شالر، المصدر السابق ، ص103- 104.

ث.الأسواق وأهميتها دورها الاجتماعي والسياسي[1]:

كانت الأسواق في بلاد المغرب متشابهة، وتعقد في شكلين رئيسين أسواق يومية وأسواق أسبوعية:

الأسواق الأسبوعية: وكانت هذه الأسواق تقام أسبوعيا وهي معروفة بأسماء الأيام التي تعقد فيها، في القرى المركزية البعيدة عن الحواضر أو عند أبوابها في ساحة كبيرة، تباع فيها كل ما يحتاج إليه السكان من منتوجات ومصنوعات محلية كانت أو مستوردة [2] وكانت تلك الأسواق الجهوية تعتمد على المقايضة في مبادلاتها، ويتم تبادل المنتجات المحلية من فلاحية وحيوانية وحتى ملتقى للأفكار وتبادل المعلومات بين السكان، ولعبت هذه القرى دور المراكز العمرانية التي تتلاءم وحرفة عدم الاستقرار، لأن أغلب الوافدين على هذه الأسواق الأسبوعية هم من الرعاة المتنقلين بين المناطق، لذا كانت قليلا ما تدخل النقود في المبادلات التجارية مثل سوق تافورة خارج باب عزون يجتمع فيه سكان الريف بسكان الحضرة للتبادل التجاري بحيث تختلط فيه دواب الحمل بالبضائع المحلية، ويعقد في النهار فقط، وفي العراء دون تنظيم، يتم فيه تبادل السلع المحلية باستعمال النقود، وأهم سلعه المنتوجات الحيوانية[3].

الأسواق اليومية: وهذا النوع وجد غالبا داخل الحواضر لذا سكان الحواضر في غالبيتهم امتهنوا حرفة التجارة لتعدادهم القليل، وساد التعامل بالسيولة النقدية، وظهرت هذه الأسواق في شكل طريق ضيق مقسم إلى مربعات في أغلب الأحيان، وتلك المربعات مقسمة بدورها إلى نصفين، جزء يخصص للسلع والبضائع والجزء الثاني يبقى خاليا يقف فيه الزبائن [4]، وكان سوق مدينة الجزائر سوقا كبيرا يمتد من باب عزون إلى باب الوادي، وعرف بكثرة دكاكينه التي تكدس البضائع، ومثل قسنطينة في عهد صالح باي وصل عدد الأسواق بها إلى 28 سوقا وسويقة، إلى جانب أنها اعتبرت ملتقى القوافل التجارية التي تجوب أنحاء الشرق الجزائري، وتربط قسنطينة بالجزائر [5].

([1]) . أنظر الملحق الرابع ، الوثيقة رقم 27، ص 334.
([2]) . الزبيري، المرجع السابق ، ص 136.
([3]). حليمي ، المرجع السابق ، ص 316.
([4]) . الزبيري، المرجع السابق ، ص 130.
([5]) . الهادي، المرجع السابق ، ص 82.

وكانت الأسواق اليومية تحت رقابة السلطة المركزية فيتم معاقبة كل من يخالف القواعد حتى لا يكون هناك نوع من التدليس في البضائع أي كتمان عيب البضاعة وإخفاؤه عن المشتري، أو التطفيف في الكيل والميزان (1)، كان هناك موظف لعب هذا الدور وهو المحتسب وكان من المغاربة (Maure) وهو يمثل شخص القانون فتولى أمور الموزونة والكيلة وأسعار في البلاد(2)، إلى جانب وكيل الحرج الذي يقوم كل يوم بدورة على الحاضرة لتنظيم وتضبيط أسعار السلع الغذائية مثل مراقبة عمل الخبازين من وزن وكيل وتسعيرة الخبز، وفي حالة ضبط الغش تصادر تلك السلعة وتوزع على الفقراء، إلى جانب عقوبة مادية والمتمثلة في ضرب المخالفين بالعصا(3).

وساهمت الطرق البرية ذات الاتجاه الأفقي الرابطة بين شرق البلاد وغربها، في ظهور عدة مناطق كمراكز للتبادل التجاري أو أسواق تتلقى فيها القبائل كالطريق التلي الواصل بين تلمسان والجزائر وقسنطينة، وطريق الواحات الصحراوية المنطلقة من تافلالت والرابطة بين عين صالح ومتليلي وورقلة وغات، والطريق الرأسي الذي يربط بين التل والصحراء، فنتج عن هذا التبادل بين الشمال والجنوب ازدهار بعض المراكز العمرانية الواقعة على طول خط الطريق التجاري كبوسعادة والبرواقية وبوغار وبسكرة، وازدياد أهمية أسواق التبادل الموسمي، كما كانت مراكز لتبادل المعلومات وأحوال المناطق كسوق اللوحة قرب تيارت والربايع جنوب التيطري والعثمانية قرب قسنطينة(4)، وكذا سوق علي خوجة الواقعة ببلاد القبائل عند ملتقى وادي الكلاب ووادي عمراوة وترجع أهمية هذه السوق فضلا عن تحكمها في طرق المواصلات ومساعدتها على مراقبة القبائل الممتنعة ببلاد جرجرة (5).

وبالمناطق الجنوبية الصحراوية كانت بها أسواق كبيرة تستقطب السكان مثل تيميمون التي كانت بها سوق كبيرة للتمر وغيره من الثمار والحيوانات، إلى جانب سلعة العبيد وتراب الذهب الذي كان يباع بوزن المثقال بالأوقية، وربطت حركتها التجارية مع سكان

---

(1) . العنتري، المصدر السابق ، ص 73.

(2) . أنظر الملحق الرابع، الوثيقة رقم 27، ص 333.

(3) . de paradis, Alger, P60.

(4) . سعيدوني،النظام...، المرجع السابق ، ص38- 39.

(5) . Aucapitaine (B.H) , Confins militaires de la grande Kabylie sous la domination turque province d'Alger, Moquet, Paris, p 29.

الطوارق الذين يتصلون بدواخل إفريقيا[1]، كما كان يقوم أهل وادي ميزاب بتصدير العبيد الذي يصل سعر العبد الواحد فيها إلى حوالي 600 فرنك والأنثى مابين 700-800 فرنك، وكان يصل إليها سنويا ما عدده 400 عبد[2]، وريش النعام والجمال والتمر الموضوع على شكل عناقد مغلقة بجلد معز جاف ويتراوح وزنها بين 6 و8 أرطال بسعر أقل من دولار واحد إلى الجزائر، مقابل بضائع مصنوعة [3].

وكانت أسعار السلع ترتبط بالحالة الاقتصادية للبلاد، مع المحصول الفلاحي فإذا كان خصيبا تدنت الأسعار، وإن جدب فالأسعار تلتهب نارها، وما بين الفصول، وهذا ما يؤكده فونتير دو برادي (Venture de paradis) على أن سعر الخروف في الصيف يساوي مابين 5 و 6 ليرات وفي الشتاء يصل إلى 10 و12 ليرة، والأرز ما بين 10 و12 ليرة للقنطار الواحد، والعنب الجاف يساوي 02 ليرة في سنوات الوفرة وحوالي 3 ليرات للقنطار في سنوات القلة، والدجاجة تساوي ثمن بوجو أو خمس دنانير، والعشرة أرغفة من الخبز الجيد المعروف بخبز البزة يزن10 اوقية حوالي 300غ بـــ 10 اسبر، ولحم البقر يساوي حوالي 12-14 ليرة والبرنوس الجيد يساوي 4 ليرات[4]، كما ارتبطت الأسعار بقيمة العملة من فترة إلى أخرى وبسبب التراجع المستمر لقيمة النقد بالمنطقة كان يصاحبه بالتوازي ارتفاع مستمر للأسعار[5]، مع تلاعب الحكام بهذه القيمة، وهو ما اثر على القدرة الشرائية لسكان المنطقة.

وكانت الأسعار تختلف من الحاضرة إلى الريف، فالأسواق في الحواضر كانت مراقبة لذلك لم يكن الاستغلال كبيرا، أما في الريف فالمراقبة ضعيفة فأغرقت الفلاحين في الشقاء وكانوا هدفا للاستغلال، كما أن إنتاجهم كان يستهلك في الضرائب كالعشور والزكاة والحكور (وهو نوع من الغرامة الثقيلة التي تصل أحيانا إلى 28 رأسا من الغنم)، بينما لا تدفع قبائل المخزن المتحالفة مع السلطة سوى 10٪[6].

وكما تعامل التجار عن طريق المقايضة واعتبارها من بين أفضل الطرق الآمنة للسكان، وهذا راجع إلى عدم انتشار النقود الذهبية بكثرة، وحتى المستهلك يفضل الحصول على ما

([1]) . الاغواطي، المصدر السابق ، ص 257.

([2]) . Coyne, op.cit, P 203.

([3]) . شالر، المصدر السابق ، ص 112.

([4]).de paradis. Op.cit., p52.

([5]) . لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع راجع: المنور مروش، العملة، الأسعار والمداخيل، ص 95 وما يليها.

([6]) . سعد الله، محاضرات...، المرجع السابق ، ص 157.

يحتاج إليه مباشرة دون المرور بعملية التحويل المعقدة التي لا توفر الضمانات الكافية للأطراف المتبادلة[1]، إلى جانب قلة العملة النقدية بين أيدي السكان في بعض المناطق مما جعلهم يتعاملون بالمقايضة وهو ما أشار إليه بن الهطال في رحلة الباي محمد الكبير عندما تعامل جند الباي مع سكان منطقة تاجموت الذين اشتروا من المخازنية الغنم، ثمانية رؤوس بريال بوجه، والبقرْ أربعة رؤوس بريال بوجه، فدفعوا مقابل المال البرانيس والحياك وحتى التمر[2] وهذا ما يشجع فكرة أن المجتمع الجزائري خاصة في مناطقه الريفية أو البعيدة عن مراكز السلطة وهي الغالبية السوداء فيه، لم تكن تتعامل بالنقود بقدر ما كانت تطمئن لمقايضة السلع.

الرسوم على الأسواق: وكانت تفرض جبايات ورسوم على الأسواق وهي مقدرة على المكس سواء في الحواضر أو البوادي، فعلى كل سوق قائد ينصب لاستخلاصها وتنظيم جبايتها، وعلى كل سلعة موظف يراقب دخولها وخروجها لأسواق الحواضر ليأخذ ما يترتب عليها من رسوم مكس، فقنطار الكتان الصغير رسمه 25 درهما، وحمل التمر يتوجب عليه صاحبه 50 درهما، وكذلك حمل الزيتون بـــ 50 درهما، أما القنطار من الأرز فعليه 20 درهما [3]، وتفرض على القوافل القادمة إلى مدينة الجزائر من مختلف جهات الايالة، كقافلة تلمسان التي تدفع على كل حمل منها دينار واحد[4]، وقد قدرها فونتير دي برادي(Venture de paradis) بـــ 10 موزونات على كل حمل تدخل إلى سوق الحواضر[5]، فمثلا سوق علي خوجة سابقة الذكر كانت تدر أرباحا كبيرة بسبب الرسوم المقدرة بـــ 10٪ من ثمن البضاعة الداخلة إليها [6]،وكانت ضريبة الأسواق البرية كل سنة تصل إلى ما مقداره 12 ألف ريال [7].

وبذلك نجد أن هذه العملية المتعلقة بإجراءات الرسم على الأسواق أدت خدمات لا تنكر للنظام المالي للجزائر، كما كانت وسيلة عملية لاستخلاص الضرائب، من المناطق المستعصية على نفوذ البايلك، وهو العامل الأساسي لإشعار السكان بوجود سلطة مركزية

---

(1) . الزبيري، المرجع السابق ، ص 137.
(2) . بن الهطال، المصدر السابق ، ص69- 70.
(3) . سعيدوني، المرجع السابق ، ص 108.
(4) . شويهد، مصدر سابق، ص 95.
(5) . de paradis, op.cit, P 54.
(6) . Aucapitaine, Confins militaires. p 29.
(7) . توفيق المدني، المرجع السابق ، ص 168.

ذات التأثير القوي في الحياة الاقتصادية، وبذلك تكون التجارة الداخلية والخارجية الجزائرية تحت رقابة السلطة المركزية.

الفصل الثالث: مميزات التجارة الطرابلسية:

نظرا لموقع طرابلس الغرب الواقع في العروض الحارة الواقعة تحت خط المطر اقل من 200 ملم، فساد المناخ الصحراوي ذو التربة الفقيرة قليلة المردود، جعل المنطقة تعمل على إيجاد بدائل لتغطية نقائصها، فكان نشاط التجارة الذي تميز بحركيته منذ فترات قديمة حتى حيك حول ذلك من حكايات وروايات تظهر مدى درجة الرخاء التي وصلته بسبب التجارة، مما جعلها مطمعا لدول أخرى، بحيث في سنة 1510م وقعت تحت الحكم الاسباني وقد اشتهرت في هذه الفترة بكثرة القوافل التجارية التي كانت تجوب من طرابلس إلى مصراته، فكان أهلها يملكون ثروات ضخمة ولا يدفعون الضرائب أو الرسوم، وكانوا يشترون البضائع التي تأتي بها السفن البندقية (Venise)، ويجلبون من إثيوبيا الرقيق والمسك وعطر الزباد [1].

فكانت التجارة عصب أو شريان حياة للايالة الطرابلسية ومصدر للدخل، فربطت علاقات مع بلاد السودان الغني بالمواد الخام والثروة الوفيرة بدول أوربا، فأدى إلى ازدهار عدة حواضر طرابلسية التي أصبحت كمراكز حضارية في داخل البلاد وعلى السواحل لمرور الطرق التجارية عبرها مثل مصراتة، بنغازي، درنة والخمس...، فوفرت تلك القوافل حاجيات السكان[2]، وقد عمل الحكام العثمانيون طيلة فترة وجودهم بطرابلس الغرب على المحافظة على هذا النشاط وتنشيطه.

أولا: التجارة قبل القرمانليين:

بدخول هذه المنطقة إلى فلك الدولة العثمانية في سنة 1551[3] فقد حافظت على دورها كمنطقة تجارية واسعة، مما جعل ساكنها يحققون أرباحا طائلة ويقومون بحركة تجارية نشيطة، ازدهرت على أثرها الأسواق، والطرق التجارية التي كانت ترتادها القوافل المتجهة نحو فزان ومصراتة وغيرها من المناطق، ومنها تعود إلى نقاط انطلاقها [4]، وبقيت هذه السمة الغالبة على التجارة بين الشمال الإفريقي وجنوبه باعتبار طرابلس الغرب نقطة وصل بين الشمال والجنوب إلى غاية الفترة الاستعمارية.

([1]) . بن غلبون ، المصدر السابق ، ص 112.
([2]) . خلف التميمي. المرجع السابق، ص ص 123-124.
([3]) . علي بن إسماعيل ، المرجع السابق، ص17.
([4]) . كلود زليتز، المرجع السابق ، ص 41 – 42.

وقد عرفت التجارة الداخلية بطرابلس الغرب في الفترة الأولى للحكم العثماني حركة تجارية نشيطة بين مناطقها فتعامل تجار مصراتة وطرابلس مع الجبل الأخضر الذي كان يحتوي على ثروات حيوانية كبيرة، يشترون منهم الغنم والإبل والبقر والصوف [1]، كما نشطت بين أقاليمها الداخلية والساحلية بين منتجات السواحل من حبوب وعلى رأسها الشعير والجنوب الذي سيطر عليه إنتاج التمور إلى جانب تربية المواشي في كلا المنطقتين.

كانت المصادر الحقيقية لتجارة الايالة كما أجمع عليه جل الدارسين من الغرب على أن تجارة الرقيق تعد من المصادر الرئيسية في الحركة التجارية بها، فكان الطرابلسيون يأتون بهذه البضاعة من فزان قصد نقلها للمشرق (تركيا) على ظهر السفن الأوربية، إلا أن هذه التجارة كانت تحت رحمة التمردات والثورات الداخلية التي تهددها[2]، لذا وجب على الحكام دائما توفير الأمن في الطرقات البرية.

كما ربطت الايالة الطرابلسية علاقات تجارية متينة مع بلاد السودان، خصوصا البورنو والواداي، وكثيرا ما تتم المبادلات عن طريق المقايضة، وكانت تجلب من هذه الأرض بصفة عامة عدة سلع على رأسها العبيد والعاج والذهب(تراب الذهب)، وتصدر إليها الخيول والمنتجات الأوروبية كالزجاج، الأقمشة المرسيلية، النحاس البندقي،... فمثلا كانت تلتقي قوافل البورنو مع القوافل الطرابلسية في مرزق عاصمة فزان، حيث وصل تعداد القافلة إلى 100 جمل ما بين سنتي 1686و1696م، وكانت تلك القوافل تغادر في الشتاء لتعود في الربيع إلى مواطنها بعد عملية المبادلة، وبهذه الصورة كان يتم التبادل التجاري بين شمال وجنوب المنطقة في نهاية القرن 17م وبداية القرن 18م[3].

وتزامن هذا النشاط مع نشاط الجهاد البحري الذي وفر مداخيل الخزينة لدولة لدفع رواتب الجند لضمان الأمن والهدوء داخل المنطقة، باعتبار أن الحكام هم أيضا من بين اكبر التجار نتيجة ما كانت تدره من أرباح فمثلا محمد باشا الساقزلي (1632-1649) وعثمان باشا (1649-1672) فقد ربطا علاقات مع ملك البورنو، إلى جانب إتباع سياسية

([1]) . العياشي، الرحلة، ص 106.
([2]) . كلود زليتز، المرجع السابق ، ص265- 318.
([3]) . نفسه، ص ص346- 347.

الاحتكار التي انتهجها حكام بلاد المغرب العثماني وقد تطرق صاحب التذكار إلى عهد عثمان باشا حيث قال عنه:

" فلما اشتد ظلمه ومنع التجار المسافرين لأرض فزان من التجارة في النحاس والخرز والكاغد، ونادى ألا يتاجر بذلك احد غيره، وحجر على الناس شراء السلع المهمة القادمة من البحر، وأقام رجلا لشرائها، ودفع لرجل مالا يشتري كل سلعة تأتي من بلاد النصارى أو غيرها، ولا يستطيع أحد أن يشتري سلعة من أربابها غيره وهو يبيع لأهل السوق، فبعد ذلك ضعف تجار أهل البلد والمسافرون لأرض فزان، وضعف الجبالون حيث لم يصادفوا ربحا بسبب الحجر عليهم" [1].

ولم يقف الحكام عند هذا الحد بل احتكروا حتى عائدات نشاط التجارة البحرية، فقد قام عثمان باشا باحتكار التجارة البحرية وكان يحصل على 5% من السلع القادمة من البلدان المسيحية والمصدرة إليها[2]، وحتى غنائم البحر استأثر بها الحكام فكانوا هم يشترونها ثم يبيعونها ثانية إلى التجار وأصحاب الصنائع بأسعار أغلى بكثير مما اشتر به[3]، فجمع بذلك الحكام مبالغ ضخمة على إثر هذا النشاط وهو ما جعل البلاد تشهد حالات من الاضطراب[4].

وبهذه الصورة كانت الأقاليم دائما في طرابلس الغرب تشهد ثورات وحركات التمرد والعصيان على حكامها بسبب الوضع الذي تمر به ومدى تقبلهم لسياسة الحكام في فرض أنفسهم، ومنها توفير الأمن والاستقرار الذي يعتبر ضروريا لرواج المبادلات التجارية.

ثانيا: التجارة في العهد القرمانلي:

أ. التجارة الداخلية:

لقد وفرت الفلاحة والحرف عدة سلع ومنتجات لتكون محرك لإقامة النشاط التجاري في طرابلس الغرب، إلى جانب ربط علاقات مع دواخل إفريقيا، وهذا ما جعل التجارة تأخذ مجال هام في حياتها، وعرفت تطورا وازدهارا كبيرين في العهد القرمانلي، خصوصا تجارة العبيد وتبر الذهب، الذي عاد على الايالة الطرابلسية بمداخيل وفرت ثروة بالنسبة

---

(1) . بن غلبون، مصدر نفسه، ص110- 123.
(2) . كلود زليتز، المرجع السابق ، ص253- 256.
(3) . بن غلبون، مصدر نفسه، ص110- 123.
(4) . كلود زليتز، المرجع السابق ، ص253- 256.

لبعضهم، كما أحي هذا النشاط عدة مناطق بدواخل طرابلس الغرب من خلال الحركة التجارية الموجودة بين المناطق.

ومنذ اعتلاء الأسرة القرمانلية الحكم في طرابلس الغرب عملت على تثبيت الأمن والاستقرار داخلها لتضمن استمرارية تدفق تلك المنتجات التي كانت تفد من الصحراء الطرابلسية و دواخل إفريقيا، فقد عمل أحمد باي القرمانلي بعد تحصله على فرمان تولية من الباب العالي في نهاية أكتوبر 1712م، على إخماد الفتن والثورات التي قامت بها بعض القبائل والمناطق كتاجوراء في 1713 ومسلاتة في 1714م، وحملته على فزان في 1717م[1].

وقد وصلت التجارة الطرابلسية أوجها في سنة 1750م، التي تزامنت مع ترسيخ السلطة المركزية في طرابلس الغرب، بعد تحويل فزان سنة 1732م تحت نظر السلطة مباشرة وتحول حاكمها الذي كان شبه مستقل يدفع إتاوة سنوية إلى مندوب فقط[2]، فساعد ذلك على نمو الحركة التجارية والمبادلات التي ظهرت في تجارة القوافل.

وبعد وفاة أحمد باشا (1711-1745م) خلفه ابنه محمد (1745-1754م)، الذي وجد إرثا صلبا، ترك مقاليد تسييره إلى حاشيته وكانت الحالة التجارية جيدة في عهده في سنة 1750م، ولما توفي محمد باشا سنة 1754م خلفه ابنه علي باشا (1754-1793م)، وكانت بدايته مشجعة، لأنه كان متعاطف مع رعيته، مما أكسبه عطف واحترام كل طبقات المجتمع ، ولكن هذا الباشا قام بقتل كل منافسيه من أهل أسرته وراح ضحية ذلك ستة من أبناء عمومته مما أوجد نوع من الهدؤ داخل البلاد[3].

فسادت حركة تجارية فقد كان يصل إلى بنغازي سكان الجهة الشرقية حاملين معهم السمن الزرع، اللحم، الإبل من سكوك، ومن الجبل الأخضر الذي كان أخصب مناطقها وأوفرهم فلاحة وكان من مرسى بنغازي تنقل البضائع إلى طرابلس وجربة، حيث يتم التبادل[4].

فكانت أسواق الحاضرة طرابلس منظمة فكل سوق محددة بنوع من البضائع أو الحرف كسوق المنسوجات، سوق الخضار، سوق الحدادة، سوق السيراج، سوق الخرازة وسوق

---

(1) . بازامه ، المرجع السابق ، ص350- 351.
(2) . كلود زليتز، المرجع السابق، ص 354.
(3) . نفسه، ص 355.
(4) . الورثيلاني، الرحلة، ص 223)

الحلاقة إلى غير ذلك [1]، والتجار لا يعرضون بضائعهم في مخازن كبيرة وإنما في حوانيت وتحت سقائف، أما الذهب والجواهر والعطور النادرة فتعرض في البازار ويباع في هذه الأسواق العبيد السود، أو الإماء في سوق النخاسة، بيد أن هذه التجارة الأخيرة تعتبر رئيسية في البلاد [2]، حتى أنه لم يكن أهل مدينة بنغازي ينظرون إلى تجارة التجزئة نظرة احترام لمن يزاولها، وكان بها تجار من مدينة جربة وصفاقس وبعض من الطربلسين إلى جانب اليهود [3].

وقد بلغت التجارة أوجها في بداية عهد علي باشا، من خلال الحركة التجارية الداخلية النشيطة التي مثلتها تلك القوافل الوافدة إلى عاصمة الإقليم من فزان وغدامس، المحملة بعدة بضائع على رأسها العبيد والتبر ففي 31 جانفي 1756م قدمت إلى الحاضرة طرابلس قافلة من فزان تحمل معها أكثر من 700 عبيد أسود، وفي 9 فيفري 1756م وصلت قافلة أخرى تحمل معها 680 عبدا وآمة مع 1500 قنطار من السنا وكميات من التمور، وفي 21 فيفري وصلت قافلتين من فزان وغدامس، تحملان 1100 عبدا وآمة، مما أنعش التجارة بطرابلس، ويرجع هذا العدد كبير من العبيد الموجه نحو طرابلس سببه التوتر الذي كان سائدا بين الجزائر وتونس مما فتح الباب لتستفيد طرابلس من هذا الاضطراب بتوجه القوافل التجارية نحوها [4].

وحتى نقف على كيفية تنشيط التجارة داخل طرابلس كانت فزان ملتزمة بدفع إتاوة سنوية، من خلال ثلاث قوافل تأتي عادة من فزان إلى طرابلس وفي مواعيد معلومة، وكانت أهمها التي تصل في شهر جانفي، والأخريان تصلان في ماي وأكتوبر، وتحضر هذه القوافل معها:

([1]) . بازامه ، المرجع السابق ، ص 301.
([2]) . توللي، المصدر السابق ، ص 61.
([3]) . بازامه ، المرجع السابق ، ص 281.
([4]) . كلود زليتز، المرجع السابق ، ص 356- 358.

البضاعة	عددها	سعرها	إجمالي
عبيد	2500	40سكين	100.000سكين أو925.000جنيه فرنسي
السنا مخلوط بالخشب والجريب	1000قنطار	06سكين للقنطار	6000سكين أو 555500 جنيه فرنسي
تمور	1500قنطار	01سكين للقنطار	1500سكين
التبر	7000مثقال	09 سكين	63000 سكين[1]

أما من غدامس: في جنوب طرابلس غرب فزان، ويؤتى منها كل سنة قافلة واحدة بـــ: [2]

البضاعة	عددها	سعرها	إجمالي
عبيد	300	40سكين	12000 سكينا أو 111.000 جنيه فرنسي
سنا اغاديس	200 قنطار	9 سكين للقنطار	1800 سكين أو 16650 جنيه فرنسي
التبر	مقدار 4000 مثقال	09 سكين	35000 سكين

نلاحظ أن تجارة العبيد تمثل ثلث الحركة التجارية العامة لطرابلس، والذي يتم نقله إلى القسطنطينية وإلى البلدان العربية والأوربية، وكانت تجارة الرقيق محصورة على المسلمين والعثمانيين فقط. وكانت السفن الفرنسية والإنجليزية والجنوية تتكفل بعملية الشحن والنقل، فأدى ذلك إلى تحقق أرباح كبيرة، فقد قدر ما تحققه السفن الفرنسية يصل إلى 20.000 جنيه فرنسية[3].

(1) . كلود زليتز، المرجع السابق ، ص 360.
(2) . نفسه ، ص 360.
(3) . علي بن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص233.

وفي عهد يوسف باشا (1795-1832م) شهدت طرابلس نوع من الانتعاش في جميع المجالات، بتوفر الأموال قادمة من النشاط البحري والإتاوات على الدول الغربية، ويضاف إليها الأموال التي تجبى من المقاطعات من عند الحكام مقابل استقلالهم في التصرف في إدارة حواضرهم أو مقاطعاتهم، وما ينجر من وراء الجمارك والضرائب المختلفة [1]، وقام بإنشاء الفنادق وشدد العقوبة على السرقة أو النهب فأدخل بذلك الطمأنينة على النفوس، كما نظم محطات والتي كان يتم فيها اللقاء بين تجار فزان وطرابلس مع تجار السودان للقيام بعملية التبادل التجاري [2].

وهو الشيء الذي ساعد تجار غدامس، مرزق، المجابرة، الزاوية، الكفرة، بنغازي، جالو وأوجلة على تحريك الحياة التجارية داخل طرابلس، بحيث كان جزء كبير من تجارتهم يتألف من البضائع الإفريقية الآتية عن طريق القوافل، فمارسوا الأعمال التجارية الصغيرة في المناطق القريبة من الحواضر أو في المناطق الداخلية، فكانوا يأخذون البضائع من تجار الجملة ثم يبيعونها لسكان الدواخل بطريقة التجزئة وبأسعار مربحة، فقد كانت المنسوجات الصوفية مثل: الجرود، زيت الزيتون والحبوب تنقل من الجبل الغربي وغريان إلى أسواق طرابلس، ومنتجات بعض المفروشات من البطاطين والحصر تنقل من مصراته إلى أسواق أخرى في مختلف المناطق [3].

ولكن فترة الازدهار لم تدم طويلا فواجهها نوع من الاختلال من جراء اختلاف ميزان القوى العالمي كظهور الأساطيل العسكرية الأوربية والأمريكية التي رفضت دفع الإتاوات والتزام في الأخير بالمعاهدات، ففي سنة 1805م استطاعت أمريكا تخليص رقبتها من دفع الإتاوة السنوية، ثم جاء مؤتمر فينا وما خرج به من تحريم لاسترقاق المسيحيين وكذا العمل القرصني، وهذا ما دفع الدول الصغرى مثل نابولي وسردينيا من الامتناع عن دفع الإتاوة ثم فرنسا في 1830م، زادت هذه الأحداث في الأزمة المالية داخل طرابلس [4].

وبذلك اتجه نظر يوسف باشا نحو احتكار التجارة، حتى أصبحت تجارة الحبوب مقصورة عليه وحده، واحتكر تجارة بعض أنواع من منتجات الحرف المحلية والمستوردة، ليتعامل

([1]) . علي بن إسماعيل ، المرجع السابق، ص225- 228.
([2]) . نفسه ، ص 182.
([3]) . عبد الله علي إبراهيم، " أنماط التجارة الداخلية في ولاية طرابلس الغرب وبرقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر"، عن مجلة البحوث التاريخية ، السنة 6، العدد الثاني، يوليه 1984، منشورات جامعة الفاتح مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، طرابلس 1984،ص408.
([4]) . علي بن إسماعيل، المرجع السابق ، ص 230.

بما يعرف بنظام البطاقات أو التذاكر، فكان يشترى من الأجانب بضاعة ويحرر لهم بطاقات بالمبالغ المطلوبة على بعض الحواضر، ويذهب صاحب البطاقة ببطاقته إلى حاكم الحاضرة المعينة في البطاقة ليأخذ منها ما يستحقه، بحيث كان يحدد فيها الباشا المبالغ المطلوبة ونوع السلع التي يتم دفعها للدائنين ومقدار وثمن كل سلعة، وكانت أهم هذه السلع هي الزيت، الصوف، السمن وجلد الماعز، ولكن بسبب تماطل الحكام وتدني الأوضاع الاقتصادية زاد في اجل تسديد تلك الديون[1] فاستغل القناصلة تلك الفرصة للتدخل لوضع اتفاقيات في تسديد هذه البطاقات، مع فوائد مرتفعة بسبب التأخير، فعقد عدة اتفاقيات منها في 1830 مع رعايا توسكانيا وفرنسا[2]، فكان المتضرر الأول من هذه العملية هم السكان لأنهم هم من يوقع عليهم دفع هذه البطاقات من خلال الضرائب.

ولشدة الأزمة قام يوسف باشا ببيع محاصيل القمح مسبقا ولعدة سنوات، فزادت شروط الدائنين مما أوصل الباشا إلى حد بيع أملاكه الخاصة وحليه وسفن الايالة وهو ما توضحه الوثيقة المؤرخة في ربيع الأول 1242هـ/1828م ببيع سفينة من نوع بريك إلى تاجر تونسي[3]، كما قام بتحويل العملة الفضية والذهبية إلى نحاس، مما تسبب في خلل مصرفي ذي عواقب وخيمة، بالنسبة للميكانيزمات المالية للبلاد.

وقد وصل تهديد الدائنين إلى قصف الحاضرة وتزعم ذلك القنصل الانجليزي وارنجتن (Consul Warrington) والتجار الانجليز، وهو ما دفع الباشا إلى فرض الضريبة على أهل سواحل والمنشية الذين كانوا معفيين منها بسبب توفيرهم للجند، فرفعوا راية العصيان ونصبوا حفيده محمد باي واليا على البلاد، فأدخلت البلاد في حالة فوضى عامة بحيث ثار أهل بلاد طرابلس وقاموا بمحاصرتها ليتخلي عن الحكم، ورغم تراجعه في قراره، إلا انه أجبر بالتخلي عن منصبه لابنه الأكبر علي باشا في 12أوت1832م[4].

وتزامن هذا مع ثورة سيف نصر بالجنوب في فزان، ، ضف إلى ذلك ثورة محمد القرمانلي الذي كسب إلى صفه شيخ غومة المحمودي بالجبل الغربي زعيم قبيلة المحاميد واحمد المريض زعيم ترهونة، وبهذه الصورة المنهارة التي ورث بها علي باشا (1832-

---

([1]) . علي بن إسماعيل، المرجع السابق ، ص231- 232.

([2]) . مخلوف أمحمد سلامة الغزاوي، ولاية طرابلس الغرب أثناء الحكم العثماني(1864-1911م)، دراسة تاريخية للأوضاع السياسية والاقتصادية والخدماتية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر 2006-2007، ص 44.

([3]) . انظر الملحق الأول، الوثيقة رقم 06، ص 309.

([4]) . مجموعة من المؤلفين، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، نشرية مركز الأبحاث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، السنة12، السنة 1975، العدد43/40، تونس، ص.ص.133، 136.

1835م) الحكم، فلم تساعده هذه الظروف على إعادة الحياة في طرابلس، مما جعل الاستانة تعمل على إعادتها إلى حكمها المباشر سنة 1835م ومحاولة إعطاء نفس جديد لها من خلال عدة برامج تنموية مست الفلاحة والمهن والتجارة[1].

*. **النقود:**

تعتبر النقود المحرك الأساسي للتجارة فكانت طرابلس مثل باقي مناطق بلدان المغرب فقد عمدت في البداية إلى صك عملة محلية خاصة بها تتعامل داخل البلاد فصكت ما سمي بالقرميل وكسرها أو صرفها يسمى بالطرانش واستمرت منذ عهد محمد باشا إلى غاية اعتلاء خليل باشا الحكم حيث غير فيها[2]، كما شهد النقد في الايالة نفس المشاكل التي عرفتها المناطق المجاورة كالجزائر وهي عدم ثبات قيمة النقد التي كانت تخضع عادة إلى هوى الباشا ففي سنة 1767م شهد الميزان التجاري الطرابلسي عجزا في التجارة الخارجية بـــ 19889سكينا، أي 183973 جنيها فرنسيا[3].

ولكن في السنوات العشر اللاحقة انحدر المنحنى بطريقة سريعة ففي سنة 1786م أظهر الميزان التجاري الطرابلسي عجزا ضخما، فقد وصلت وارداته إلى مبلغ 2388899جنيها فرنسيا، ولم تبلغ الصادرات إلا 1432804 جنيه، أي أن العجز بلغ 956095 جنيها[4]، وهذا لندرة النقود الذهبية والفضية في طرابلس، حتى أصبح السكين ثمنه غير محدد وغير ثابت، وأصبح النقد الطرابلسي رخيصا، وهو مقوم كثيرا من قيمته الأصلية وبشكل كبير، مما جعله يفقد قيمته في التعامل خارج الأراضي الطرابلسية[5].

ونفس الشيء يحدث في عهد يوسف باشا فمنذ سنة 1815م، بسبب الضائقة المالية التي وقع فيها جعلته يجرب كل الحلول الممكنة ومنها التلاعب بالنقد فأصبحت العملة المتداولة غير ثابتة بين الناس سواء كان ذلك من حيث نوعها أو قيمتها، مما أدى إلى كساد تام للتجارة الداخلية والخارجية، بسبب هذا النظام النقدي الفاسد وغير المنطبق مع القوانين المالية، الذي اعتمد على التقليل من قيمة العملة قصد الاستدانة، وهذا ما جعل عدم ثبات

([1]) . سلامة الغزاوي، ولاية طرابلس...، مرجع سابق، ص 46.
([2]) . بن غلبون، المصدر السابق ، ص 118.
([3]) . علي بن إسماعيل المرجع السابق، ص362- 366.
([4]) . كلود زليتز، المرجع السابق ، ص366- 397.
([5]) . علي بن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص 183.

قيمة العملة، حيث أصبحت نسبة النحاس تزداد في النقود الذهبية والفضية بشكل كبير، حتى أصبحت قيمة العملة متغيرة ما بين صباح ومساء [1].

كما أكثر يوسف باشا من سحب العملة المتداولة بين الناس وإحلال عملة جديدة محلها، بحيث يقوم الباشا بإعلام قاضي المدينة أولا، ثم يقوم القاضي بتحرير منشور يعلم فيه الناس بنوع العملة الجديدة وعلاماتها وقيمتها، وهذا ما تبينه الوثيقة الصادرة في 1239هـ/1823م حول كيفية تغيير قيمة العملة التي أصدرها باشا[2]، وكان الباشا يفرض أشد العقوبات من يرفض التعامل بهذه العملة الجديدة، فإن كان مسلما تقطع يده وقدمه، وتصادر أملاكه، وإن كان يهوديا فإنه يحكم عليه بالموت شنقا، وإذا كان مسيحيا مشمولا بحماية قنصل دولته فكان ينفى من البلاد، وتم إصدار هذا القانون في جوان 1831م [3].

وبذلك يتضح أن الخطوات التي قام بها يوسف باشا لمعالجة الأزمة المالية لم تكن حلولها عملية فانعكست نتائجها جميعا على كساد تام في التجارة والحرف وبالتالي انحطاط وتدهور في حالة البلاد الاقتصادية وانعكاسها على حالة سكانها.

ب. التجارة الخارجية[4]:

عمد الحكام الأوائل للأسرة القرمانلية إلى استتباب الأمن حتى تكون هناك حركة اقتصادية مثمرة ينتج عنها زيادة في المحاصيل الفلاحية واهتمام بالحرف والمهن التي توفر بدورها عدة سلع، تكون كقاعدة في قيام عملية التبادل التجارى داخل وخارج البلاد، التي وصلت أوجها في منتصف القرن الثامن عشر، وزادت في عهد علي باشا الذي فاز بحب رعيته له حتى قال عنه قنصل بريطانيا روبرت هوايت "اعتقد سيدي أن الشمال الإفريقي لم يشهد إلا نادرا – إن لم يكن أبدا – مثل هذا الأمير الذي بدأ حكمه محاطا بحب واحترام عام من كل طبقات المجتمع."[5] وهو ما جعل التجارة في عهد علي الباشا تصل إلى أوجها، فازدهرت الحركة التجارية الداخلية والخارجية، سيطر عليها ننوع معين من السلع وهو العبيد حيث مثل ثلث الحركة التجارية العامة لطرابلس، وكان اغلبها يوجه نحو التصدير

---

(1) . علي بن إسماعيل، المرجع السابق ، ص 235.
(2) . انظر الملحق الأول، الوثيقة رقم 08، ص 312.
(3) . علي بن إسماعيل، المرجع السابق ، ص 236.
(4) . انظر الملحق الرابع، الوثيقة رقم 28، ص 334.
(5) . كلود زليتنر ، المرجع السابق ، ص355- 362.

وهذا لطلب الأسواق العالمية عليها في تلك الفترة، وكانت تجارة الرقيق محصورة على المسلمين والعثمانيين[1].

ج. التجارة مع دواخل إفريقيا:

لقد فهم الحكام العثمانيون في طرابلس الغرب أهمية المنطقة الداخلية لإفريقيا المعروفة باسم السودان وما تحتويه من ثروات كبيرة يمكن الاستفادة منها، ويظهر هذا الاهتمام منذ بداية حكمهم للمنطقة من خلال إيجاد علاقات ودية وتقديم هدايا بين حكام طرابلس الغرب وملوك الإمارات الإفريقية التي كانت تزودهم بالعبيد السلعة ذات الرواج العالمي.

فقد عمل الباشا محمد الساقزلي (1632-1649م) بربط علاقات وطيدة مع مملكة البورنو ففي عام 1636م كتب إلى الملك عمر(1619–1639) ليؤكد له تعاونه وفي سنة 1638 أرسل عمر إلى حاكم طرابلس هدية ثمينة احتوت على مائة عبد، مائة بنت، وسلحفاة من الذهب الخالص ذات حجم كبير والعديد من الكؤوس الخزفية، كما أهدى الباشا للملك عمر هدايا منها مائتان من الخيول الجميلة وعدد من البنادق والسيوف المرصعة بالأحجار، وحافظ على هذه العلاقة الودية حتى خلفه عثمان باشا (1649-1672)[2].

ونفس الشيء في عهد عثمان باشا أوثق علاقات ودية مع بورنو عن طريق الهدايا مما جعله يحتكر التجارة وكانت عائداتها كبيرة جدا، كما كانت المبادلات بين البحر المتوسط و "البورنو" تتم عادة في فزان بعاصمة إقليمها مرزق فكانت كمركز تجمع التجارة مع دواخل القارة، وكانت تتجمع بها منتوجات الوداي وبورنو وكاشينا، وسكاتو والهوسة، وتمبكتو، والمنتجات الواردة من طرابلس وبنغازي، وأوجلة مثل ورق الكتاب والمرجان والعقيق والأقمشة القطنية والحرير والدمسقة والبسط والأسلحة النارية والأسلحة القاطعة والأكواب[3]، كانت فزان تتاجر مع بورنو ووداي في السلع التالية:

---

(1) . علي بن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص 233.
(2) . نفسه ، ص246- 250.
(3) . كلود زليتنر، المرجع السابق ، ص 251.

فزان	بورنو وواداي[1]
الخرز، المرجان، الإبر، الحرير، الأقمشة، الشيلان الحمراء، المرايا، السيوف الطويلة، المسدسات والبنادق. السجاد من مصراتة ومن نواحي طرابلس السجاد التركي. القفاطين الحرير، القطن، او كلاهما معا. البرانيس الحمراء الحريرية، ذات شرائط ذهبية الخيول زجاج أسود وأزرق من البندقية، البارود الأقمشة القطنية الرفيعة المطارق العطور	العبيد (ذكور واناث)

كان يخرج من طرابلس الغرب خلال القرنين 18-19م[2] سنويا حمولات نحو السودان لا يقل عددها عن ألفين (2000) ومعدل قيمة الحمولة الواحدة 1100 فرنك، تحتوي على 70 قطعة قماش مالكي تزن 03 قناطير طرابلسية أي 150كلغ (القنطار الطرابلسي 50كلغ) مع طرح قيمة الجمارك تساوي 450 فرنكا ودخلها 500 فرنك ما يعني أن تجارة الجملة تصل إلى 2.200.000 فرنك بربح يصل إلى مليون فرنك[3].

وكانت المنتجات القادمة من أوربا وجنوب الصحراء تلتقي في أرض طرابلس الغرب كبنغاري ومصراته بحيث كانت حلقة وصل بينهما فتتم عملية المتاجرة بينهم، عن طريق وسطاء محليين لإبرام هذه الصفقات وكان أغلبهم "يهود" ومغاربة وأتراك وهذا ما ساعد في ازدهار طرابلس، وكان لمنتجات غدامس التي تذهب إلى جنوب الصحراء على رأسها الخيول فقد كان الحصان يقايض بـــ15 أو20 عبدا [4].

(1) . علي بن إسماعيل، المرجع السابق ، ص 186.
(2) . أنظر الملحق الرابع، الوثيقة رقم 28، ص 334.
(3) . بوعزيز، المرجع السابق ، ص 56.
(4) . جان كلود زليتنر، المرجع السابق ، ص 21 – 46.

ومما ساعد في تراجع تجارة العبيد في طرابلس الغرب ارتفاع ضرائب المرور وزيادتها باستمرار ففي "الغات" يدفع التجار 5.4 فرنكا ذهابا و9 فرنكات في الإياب للحمولة، وفي" كانو" يدفعون من 25 إلى 42 فرنك [1]، خصوصا بعد ظهور المنافسة الانجليزية التي عملت على تحويل التجارة من طرابلس إلى المحيط الأطلسي غربا عبر نيجيريا.

ث. الأسواق وأهميتها:

كانت معظم الأسواق في الحواضر الساحلية الطرابلسية وحتى المغاربية ذات طابعين:

أسواق تقليدية دائمة(يومية): وتشمل العديد من المتاجر الصغيرة والحوانيت الكبيرة، توجد بوسط الحواضر وتكون غالبا مسقوفة وتضم متاجر الجملة والقطاعي، وهي على هيئة صفوف من المتاجر الصغيرة المتقابلة وكانت تفتح هذه المتاجر يوميا، وفي هذا النوع من الأسواق تباع جميع أنواع البضائع المستوردة والمحلية، ومنها سوق الترك التي يقوم فيها التجار من عرب وأتراك لبيع بضائعهم في متاجرهم الصغيرة[2]، وسوق الرباع في مدينة طرابلس الغرب وبالحاضرة بنغازي انتظمت الأسواق تحت أنواع محددة من البضائع أو المهنة المزاولة فيه كسوق المنسوجات، سوق الخضار، سوق الحدادة، سوق السيراج، سوق الخرازة، سوق الحلاقة إلى غير ذلك ومنها سوق الظلام وسوق الجريد[3].

أسواق شعبية (أسبوعية): تقع في ساحات أو على أطراف الحواضر، وهي أسواق مفتوحة تعقد في مناطق ذات تجمعات، فكانت معدة في الغالب لبيع وشراء المنتجات المحلية، واغلبها أسواق عامة تعقد إما يوميا أو في يوم معين من أيام الأسبوع، أو بصفة أسبوعية، ومنها جاءت تسمية بعضها بأحد أيام الأسبوع التي كانت تعقد فيه[4]، فبجوار الحاضرة طرابلس كان يقام سوقان أسبوعيان خارج أسوار الرمال، وكان أحدها يعقد يوم الثلاثاء والمعروف باسم الساحة، والثاني يعقد كل جمعة وهو في حدائق المنشية البعيدة أربعة أميال[5]، كان باب المنشية مخصص لبيع الخضروات والمصنوعات اليدوية التقليدية وبالقرب منها تباع المنسوجات الصوفية والأغطية الملونة والبرانيس والحياك

([1]) . بوعزيز، المرجع السابق ، ص 50.
([2]) . خليف محمد التليسي ، حكاية مدينة طرابلس لدي الرحال العرب والأجانب ، دار العربية للكتاب ، طرابلس 1947، ص163 .
([3]) . بازامه، المرجع السابق ، ص 301.
([4]) .علي إبراهيم، المرجع السابق ، ص400-401.
([5]) . علي بن إسماعيل، المرجع السابق ، ص 184.

المستوردة من تونس وبلد الجريد وجربة حيث استقر كثير من أبناء هذه الجزيرة واستوطنوها[1]، وفي تاجوراء يعقد السوق يومي الخميس والاثنين[2]، وبغدامس يعقد سوق أسبوعي بالجمعة[3].

والجدير بالملاحظة أن لهذه الأسواق الشعبية دور فعال في تنشيط الحياة التجارية والاقتصادية اليومية وهذا يرجع إلى أنها أماكن أساسية لبيع وتبادل جميع المنتجات المحلية وارتبطت الأسعار في الأسواق الطرابلسية على قاعدة العرض والطلب وعامل نزول الأمطار بالنسبة للمنتجات الفلاحية والثروة الحيوانية، إلى جانب المسافة من حيث البُعْد والقرب في ظل انعدام وجود وسائل النقل السريعة والفعالة والرخيصة فهي كانت تعتمد على الإبل والبغال والحمير وهي طريقة تقليدية مضنية وبطيئة وهذا ما صعب نقل البضائع الثقيلة كالقمح والشعير والتمور وزيت الزيتون وغيرها من المنتجات والسلع من المناطق الداخلية إلى مراكز الأسواق التجارية الرئيسية بالحواضر[4].

وكان التعامل في تلك الأسواق يتم على طريقتين التعامل بالعملة والمقايضة بين السلع كما وظف على هذه الأسواق أعوان لإقامة الأمن وفرض الرسوم على التجارة وعلى رؤوس المواشي الداخلة والخارجة من السوق[5].

([1]) . التليسي، حكاية مدينة...، مرجع سابق، ص 163.

([2]) . بازامه ، المرجع السابق ، ص 302.

([3]) . جاجوا، مرجع سابق، ص 27.

([4]) . علي إبراهيم، المرجع السابق ، ص 405.

([5]) . جاجوا، مرجع سابق، ص 27.

الفصل الرابع: مميزات التجارة في تونس

أولا: التجارة قبل الأسرة الحسينية:

على إثر ضم تونس إلى الدولة العثمانية قام سنان باشا بتنظيمها تحت إمرة حيدر باشا ويساعده كل من الداي كقائد على العسكر والباي لضبط الجباية، وهو ما جعل الحكام تونس يعملون على تنشيط المنطقة تجاريا من خلال إنشاء الأسواق والقناطر لفرض الأمن والاستقرار وربط مناطق الإنتاج بالتسويق.

وقام الداي عثمان ببناء قنطرة ثنية بنزرت وجهز الحملات العسكرية ضد مطماطة لضمان الاستقرار في سنة 1609م[1] كما قام بعدة غارات على قطاع الطرق الدين يتعرضون للمسافرين[2]، كما قام بحراسة غلال السكان من النهب والسرقة وقطع عادة وضع حراس عليها مقابل دفع المال لهم، فأصبحت حراسة الحقول تحت نظره[3]، كما بنى يوسف داي سوق بجانب سوق الترك واستغله تجار جربة[4] وانشأ سوقا لبيع العبيد والحلي وانشأ سوقا آخر في باب البنات وفتحه سنة 1026هـ/ 1611م وسوق آخر لبيع الغزل كما بني قنطرة مجردة من ناحية طبربة[5] كما قام بحملة ضد مطماطة في سنة 1611م وفي سنة 1612م حملة على تيفاش وفي سنة 1613م حملة على السدادة وهدم قلعتها[6].

وكانت تونس العاصمة في القرن 17م تضم ثلاث آلاف محل للملابس والأقمشة، ومحلات للأثاث، وتجارتها الرئيسية مع جنوة والبندقية ، وسيطرت اليهود على التجارة، كما أن مداخيلها هامة كانت تصلها من ممارسة الجهاد البحري المسمى بالقرصنة، وحتى كامل دول شمال إفريقيا، وامتازت البيوت بالبساطة فلم تكن بها الأثاث الكبير فيكتفون بسجاد مربع يجلسون عليه مشكلين حلقة[7]، وكان بتونس 40 حمام في 1061هـ/1650م[8].

(1) . مقديش، المصدر السابق ، ص 90.
(2) . الوزير السراج، نفس المصدر، ص 342.
(3) . نفسه ، ص 345.
(4) . نفسه ، ص 355.
(5) . مقديش، المصدر السابق ، ص 92.
(6) . نفسه ، ص 93.

(7). In connu, Op.cit. p 167.
(8) . Conestaggio, Op.cit. p 10.

وبحلول القرن 18م كانت تونس تتمتع بهيبة واضحة في البحر المتوسط خاصة وأن أسطولها كان مرهوب الجانب كما أن أحوالها الاقتصادية كانت مزدهرة نتيجة وصول القوافل التجارية من قلب إفريقيا عبر الصحراء حاملة إليها المنتجات الاستوائية التي كانت توزعها على أوربا(1)، فقد شهدت تونس قبل وصول الأسرة الحسينية تطورا وازدهارا ملحوظا في الجانب التجاري سواء داخليا أو حتى خارجيا وهذا ما جعل بعض الكتاب يفتخرون بهذه المرحلة مثل القيرواني وابن أبي الضياف.

ثانيا: التجارة في عهد الأسرة الحسينية:

أ. التجارة الداخلية:

ارتبطت التجارة الداخلية في تونس بالإنتاج الفلاحي والحرفي، وتأثرت بأحوالهما، وامتهن التونسيون التجارة وركزوا على الداخلية منها، مستغلين الأرباح التي تأتي من الأسواق الداخلية التي تتم بين الحواضر التونسية(2)، فاختص بعض سكان الايالة بالتجارة مثل سكان سفاقص وجربة الذين تعاطوا البيع بالجملة والتفصيل وانتشر كثير منهم بالبلاد مثل بنزرت، تونس، بلاد الجريد، وكانوا يقومون بجمع منتجاتها عن طريق الحمارة أو القوافل كالتمور من الجنوب والزيتون من الساحل والحبوب من الشمال، ليقوموا ببيعها في مناطقهم أو إلى اليهود أو الأجانب لتصديرها(3).

كما ظهرت بتونس فئة امتازت بها وحدها عن كافة المنطقة المغاربية في العهد العثماني وهي طائفة كانت تقوم بأعمال تكميلية في مجال التجارة ونقل البضائع وعرفت تحت اسم "الحمارة" بحيث امتلكوا عدد من الدواب التي تكفي لنقل البضائع سواء من السوق إلى منطقة معينة أو العكس، وكانوا يتصفون بالأمانة، فيعهد لهم التجار ببضائعهم التي يوصلونها حسب المطلوب منهم، وكان لكل جهة حماريها الخاصين بها لنقل السلع والبضائع(4) ولهم دراية حتى في كيفية حفظ تلك البضائع من التلف أو الأضرار(5).

---

(1) . جلال، المرجع السابق ، ص 258.
(2) . بنت معجب بن سعيد حامد ، المرجع السابق ، ص 167.
(3) . بن جمعة بلقاسم، مرجع سايق، ص 86.
(4) . بنت معجب بن سعيد حامد ، المرجع السابق ، ص 167.
(5) . بن جمعة بلقاسم، مرجع سايق، ص81.

اهتمام الحسينيين بالتجارة:

وقد اهتم الحكام الحسينيون بالتجارة الداخلية والخارجية وأولوا لها اهتماما خاصا وهذا لما تدره من منفعة على البلاد والعباد، كبناء أو ترميم الجسور لتسهيل عملية تنقل البضائع والسلع بين المناطق والعيون وبناء المنازل للمسافرين والمخازن والفنادق[1] وكذا إقامة الأبراج والمحلات لتأمين الطرقات مثل عين بطريق قفصة في عهد حسين بن علي في 1714م وأخرى على طريق سوسة وبناء قنطرة وادي الزرقاء وقنطرة القيروان[2]، وبناء قنطرة على طريق بنزرت التي تم تشيدها سنة 1800 واستغرقت مدة 15 سنة فربطت أخصب جهات البلاد التي تزرع فيها الحبوب بشمال عاصمة البلاد تونس وتأمين المنتجات لها، كما بني الباي حمودة باشا سوقا تجارية بتونس يطلق عليها "سوق الباي" وهي من بين أحسن أسواق العاصمة[3]، وهو الشيء الذي جعل البلاد تعرف ازدهارا ورخاء اقتصاديا.

ومن صور اهتمام بايات تونس لأمر التجارة ما أورده ابن أبي الضياف حول التاجر التونسي الذي غصب أمواله تاجر أخر وهو من أصل جربي في اسطنبول عن طريق المماطلة في دفع تكاليف الشراء وهو ما دفع التاجر التونسي بتقديم شكوى لعلي باشا (1735-1756م) الذي خصص له قبجي ليرد له دينه منه وفعل ذلك[4]، أيضا الحرب التي قامت بين تونس والبندقية سنة 1785م بسبب رفض البندقية تعويض التجار التونسيين الذين أحرقت بضاعتهم في مرسى مالطة بحجة الوباء[5] وبذلك طالبت تونس من مجلس الشيوخ البندقي تسليم ودفع 14 ألف ريال بندقي كتعويض[6].

ولتنشيط التجارة التونسية قام حمودة باشا بإتباع سياسة تجارية داخلية نتج عنها انتعاش اقتصادي مس مختلف الجوانب ومنها التجارة التي اقبل الناس عليها بسبب كثرة المنتجات وتوفير الأمن وقلة الجوائح[7] مع سياسة تجارية تخدم التونسيون كمنع التجار الأجانب من شراء المحاصيل الفلاحية، من الفلاحين مباشرة، وحصره بين التجار التونسيون، وكان

([1]) . Raymond, Op.cit , P 245.

([2]) . الوزير السراج، الحلل، م3، ص 243-244.

([3]) . الإمام، المرجع السابق ، ص 278.

([4]) . أبي الضياف ، المصدر السابق ، ج2، ص 151.

([5]) . حسن حسني، مرجع سابق، ص 188.

([6]) . روسو، الحوليات، ص 242.

([7]) . أبي الضياف، المصدر السابق ، ج3، ص 78.

هذا الإجراء الهدف من ورائه ضمان الربح للتجار المحليين على كل صفقة، وحماية الفلاح، هذا بعد نهاية الحرب بين تونس والبندقية سنة 1787م، ففوت على التجار الأجانب ربحا كبيرا وعلى رأسهم اليهود، وتخطت الإجراءات حدود ذلك إلى منع اليهود بممارسة التجارة في بعض المواد مما جعل دخلهم في التجارة الداخلية كان محدودا نسبيا، ويبين رشاد الإمام على وجود وثيقة في خزينة الدولة التونسية وهي عبارة عن أمر صادر عن حمودة باشا في ديسمبر 1788م يتعلق بتحديد البضاعة التي يسمح لليهود الاتجار بها داخل البلاد [1].

ولكن هذا الوضع لم يتم المحافظة عليه ففي بداية القرن 19م شهدت تونس نوع من التغير الحاصل في ميزان القوى بين أوروبا والبلاد التونسية التي كانت في تقهقر خلال سنة 1815م[2]، وقد ارتبطت الحياة التجارية التونسية بالتغيرات الظرفية فالرخاء النسبي كالذي عرفته تونس في أول عهد حسين بن علي سنوات 1765-1775م حتى 1800م صاحبه كذلك انكماش في الموارد وتضاعف التوترات والثورات انطلاقا من النصف الأول من القرن 18م[3].

وشهدت تونس تراجع في الفلاحة في فتراتها الأخيرة بسبب عدم تحري العدل في فرض الضرائب، وكانت تجارة الحبوب محتكرة من طرف الباي ففي سنوات الجدب يمنع تصديرها، وفي سنوات الخصب يعتبر القمح والشعير من المواد الرئيسية المعدة للتصدير[4].

إلى جانب زيت الزيتون، وقد وصل تصدير تونس لمادة الصوف بحوالي 03 ملايين فرنك ذو نوعية جيدة وتم بيعه بقيمة 70 إلى 72 فرنك للقنطار (100كلغ)، وكذلك تصدر البقر، الملح ، الجلود ، السمك المملح، اللوز، الحمضيات ، العسل، شمع العسل، الإسفنج... الخ. وتستورد من فرنسا، ايطاليا، انجلترا اغلب الأدوات المستعملة كالخردوات، الأقمشة، الأسلحة، ...[5].

([1]) . الإمام، المرجع السابق ،، ص 278.
([2]) . الشريف، المرجع السابق ، ص 95.
([3]) . نفسه ، ص 94.
([4]) . De Bisson, Op.cit, P114-115.
([5]) . Ibid., p115.

ومما يجدر الإشارة إليه في خضم هذه الحركية التجارية الداخلية وموازاتها مع الخارجية فقد اخذ منها البايات والقياد بحظهم وتحصلوا على مبالغ مالية كبيرة، عن طريق استغلالهم لمناصبهم فكانوا من بين اكبر التجار بتونس، فأثناء عملية استخلاصهم للحقوق الجبائية خصوصا الحبوب، كان يتم الاستحواذ على جزء منها، وبيعه لحسابهم الخاص وبطريقة غير مباشرة عن طريق توكيل بعض السكان لحملها للمشرق وبيعها مقابل ربح مالي[1].

*. **العملة بتونس :**

ضربت العملة أو السكة في تونس مثل باقي المناطق العثمانية الأخرى وقد حملت أسماء سلاطين آل عثمان[2] ومنها العملة الذهبية كالمحبوب وقد بدله حسين بن علي إلى عملة فضية وهذا إتباعا لسياسة التقشف[3] وأقيمت دار لضرب السكة بالحفصية وقد أقامها علي باشا[4] وتعاملت تونس بالعملة الذهبية " المحبوب" الذي يساوي 07 ريالات ومن الفضة الريال المقسم إلى 16 خروبة من فضة و 52ناصري و 104 فلس، إلى جانب الريال الذهبي بوخمسين والريال البندقي وريال الفضة بوخمسة والريال دورو بومدفع[5].

وفي مارس 1825م في عهد حسين باشا باي قام بإنقاص في قيمة الريال التي كانت تصك من خمسة أثمان أوقية منها ثلاثة من خالص الفضة واثنان من نحاس فصارت ثلاثة أثمان من النحاس وثمنين من فضة، وضرب الريال الذي صرفه ريالان وفرض على التجار التعامل به ومن خالف يعاقب مثل محمد احمد بن يوسف الوسلاتي[6]، وزاد عليه تعرض النظام النقدي إلى تشوش عن طريق تسرب العملات المزورة عن طريق التجار الأجانب، خاصة عندما تعاملت البلاد بنظام التذاكر التي يمنحها الباي، جعل الأجانب يحولون العملة التونسية إلى بلدانهم مما اجبر الباي على تخفيض قيمتها[7].

ويعود سبب خراب العملة التونسية خلال القرن 19م إلى الاستعمال الكبير للأوراق النقدية أو المالية، الصادرة عن الخزينة أو الحوالات التي تعهدت بها حكومة الباي

([1]) . بايسونال، الرحلة، ص 64.
([2]) . مقديش، المصدر السابق ، م2، ص86.
([3]) . روسو، الحوليات، ص 162.
([4]) . زبيس، مرجع سابق، ص 44.
([5]) . بن جمعة بلقاسم، مرجع سابق، ص 95.
([6]) . ابن أبي الضياف، ج3، مصدر سابق، ص 198.
([7]) . بن جمعة بلقاسم، مرجع سابق، ص 95.

بإصدارها، مما أدى إلى تضخم سعر الفائدة وهو ما جعل قدر الدين غير معروف ونظرا إلى أن هذه الأوراق تشكل العملة الرئيسية للتبادل.

ب. التجارة الخارجية:

كما أن التجارة الخارجية التي قد سيطرت عليها للدول الأوربية، وذلك على إثر المعاهدة التي وقعت بين الدولة العثمانية وفرنسا في 1535م، قصد تفعيل دور التجارة في حوض البحر الأبيض المتوسط، وبموجبها أصبح للفرنسيين حق رسو بواخرهم في موانئ الايالات العثمانية، وكان الفرنسيون يتمتعون بامتيازات في أراضي الدولة العثمانية، كما كانوا يخضعون لقوانين حكومتهم في الموانئ العثمانية، وليس لقوانين الدولة العثمانية، وأصبحت هذه المعاهدة مقياسا لمعاهدات أخرى، مع دول أوربية، كانجلترا وعند ضعف الدولة العثمانية تحولت هذه الامتيازات إلى نموذج مؤسساتي أوربي يعمل على تقويض الدولة العثمانية، غير أن تونس لم تتقيد دائما بنصوص هذه المعاهدات المبرمة مع الدولة العثمانية، فغالبا ما ترفض تلك الامتيازات وتملي شروطها في شكل معاهدة مع الدول الأوربية(1).

وتدعيما لذلك في سنة 1153هـ /1740 – 1741م أخذ علي باشا طبرقة من الجنوبيين وكان الجنويين يستعملونها كمكان لراحتهم في صيد المرجان بالمنطقة مقابل ضريبة سنوية، والرأس الأسود (cap nègre) من فرنسا مما ادخل الطرفين في حرب والتي انتهت بارضاء علي باشا (1741-1742م) وسيطرت فرنسا في تجارتها مع تونس بحيث قال ابن أبي الضياف " وكادت متاجر تونس أن تنحصر فيهم" (2).

وفي عهد حمودة باشا (1782-1814) عمل على تنشيط التجارة ، فحدد الرسوم التي تجبى على البضائع المستوردة من أوروبا بـــ 11٪ (3)، كما قام بخطوة جريئة بحيث أول من سمح في العهد العثماني للدولة التونسية وللتونسيين بتصدير المنتوج الفلاحي التونسي نحو أوروبا بصفة مباشرة ورسمية وعلنية، نتيجة السياسة الفلاحية التي قام بها، ومصالحته للدول، أوجدت أسواق خارجية، فاهتم الفلاح التونسي بفلاحة الأرض وتهافتوا على خدمتها لما تدره عليهم من أرباح وهذا ما جعل القنصل البريطاني يقول في هذا

(1) . بنت معجب بن سعيد حامد، المرجع السابق ، ص 167.
(2) . أبي الضياف ، المصدر السابق ، ج2، ص 155.
(3) . نفسه ، ص 175.

الصدد في احدي رسائله:".. بسبب التصدير إلى الخارج على يد التجار الأجانب، نشطت البلاد التونسية اقتصاديا، لقد عم الناس حماس شديد، بل لهفة عارمة على تعميم زراعة الحبوب على مختلف أنواعها، وكذلك الزيتون، وذلك لما لهذه المنتوجات من أرباح طائلة لازدياد الطلب الخارجي المستمر، بسبب تضاعف الكميات المصدرة سنة بعد سنة." حتى غدت المنطقة المحصورة بين صفاقس وعنابة كلها حقول للقمح [1].

فوفرت هذه التجارة مداخيل مالية هامة للايالة، وهذا ما يوضحه ميزانها التجاري الذي وصل إلى حدود7 ملايين ريال في السنة، وذلك مما تصدره تونس من صنف الشاشية والحبوب والزيوت[2]، وحتى قارناه مع الميزان التجاري لسنتي 1874-1875م حيث قدرت قيمة الواردات بحوالي 6.300.000 فرنك والصادرات بـــ 36.000.000 فرنك وكانت فيها الحبوب و الزيوت والتمور والأصواف والصابون وبعض المواد المصنوعة حسب تقدير بيرم الخامس، رغم أن الصادرات بقيت نفسها حبوب، زيوت فإن مداخيلها أصبحت كبيرة، فحقق الميزان التجاري التونسي أرباحا طائلة، مما جعلت الحكومة التونسية تسخر جزء منها إلى الفلاحة والتي قدرها بيرم بــــ 900 ألف فرنك[3].

غير أن التجارة الخارجية شأنها شان المناطق المغاربية فقد دخلت في القرن 19م تحت يد الأجانب وانتقلت إليهم التسهيلات الجمركية التي كان الباي وأعوانه يتمتعون بها، فلم تتجاوز الرسوم على السلع الأجنبية الموردة إلى الايالة عن أكثر من 3% إذا كان صاحبها أوروبيا، و 4.5% إذا كان تونسيا[4].

ت. التجارة مع دواخل إفريقيا[5]:

لقد وفرت التجارة مع دواخل إفريقيا مصادر مالية هامة، وتعود العلاقة بين تونس وبلاد السودان إلى مراحل ضاربة في عمق التاريخ، استطاعت من خلالها تونس أن تنمي تجارتها معها خصوصا في القرن الثامن عشر، وشكلت تونس أهم محطاتها التجارية التي

([1]) . الإمام، المرجع السابق ، ص 264-265.
([2]) . نفسه ، ص 297.
([3]) . الثعالبي، المرجع السابق ، ص118- 119.
([4]) . بن جمعة بلقاسم، مرجع سابق، ص 99.
([5]) . أنظر الملحق الثاني، الوثيقة رقم 18، ص 322.

تفد عليها حاملة معها بضائع إفريقية، درّت عليها بأموال كبيرة، وازت في أهميتها تلك الموارد المالية التي كانت تدخل عن طريق تجارتها مع الجزائر(1).

وكان الاهتمام بهذه التجارة لأنها تحتوي على مادة الذهب خاصة بعد استيلاء الجزائر في سنة 1756م على أهم الذهب التونسي، كما أن الجزائريين كانوا يشترون معظم تأتي به القوافل الإفريقية إلى تونس منه، ما أدى إلى قلة الذهب فيها فاثر على صك العملة الذهبية بالبلاد ما يقرب عن القرن (1756-1855)، كما زودت تلك القوافل تونس بالعبيد الذي كان يقام له سوق بيوم الجمعة في مكان مخصص يطلق عليه سوق البركة، وكانت تصدر إلى داخل إفريقيا الاجواخ، الكتان، الموسلين، الحرير الخام، المنسوجات، الجلود الجاهزة لصناعة الأحذية، مواد البقالة وصبائغ مختلفة لصباغة الحرير وكانت تصدر ما مقداره 50 قنطارا إلى دواخل إفريقيا(2).

كما استفادت تونس من تجارة مع بلاد السودان ودرت عليها أموال كبيرة خصوصا عندما تحول خطوط تلك القوافل نحوها بسبب انتشار الاضطرابات أو الفوضى في المناطق المجاورة، وفي بداية القرن 19م تناقصت مداخيلها بسبب تطور الوضع العالمي العام وتحريم القرصنة والرق، وكذلك تحويل هذه التجارة نحو الغرب أثناء التغلغل الأوروبي في القارة.

ث. الأسواق وأهميتها:

لقد احتوت تونس على نفس أنواع الأسواق التي كانت تشهدها باقي البلدان المغاربية والتي قسمت إلى قسمين أسواق يومية وانكمشت تقريبا داخل الحواضر واتسمت بالتنظيم في شوارع وأزقة عرفت بالمنتجات التي تباع فيها، وأسواق أسبوعية والتي كانت تقام بقرب الحواضر الكبرى أي على أبوابها في أيام معلومة وفي البوادي واشتق اسمها من اليوم الذي تقام فيه، بحيث يتم بيع المنتجات المحلية والمستوردة في هذه الأسواق(3).

أما في المناطق الريفية أو البدوية فكانت التجارة تتم عن طريق القوافل التي تمر بها بحيث يجتمعون في أماكن معينة مكونة بذلك سوقا فيحملون إليها بضائعهم على دوابهم وبعد انقضاء العملية التجارية يعودون بمقتنياتهم إلى أماكن إقامتهم(4).

---

(1) . الإمام، المرجع السابق ، ص302

(2) . الإمام، المرجع السابق ، ص302- 304.

(3) . نفسه ، ص304.

(4) . نفسه، ص 167.

وتمت مراقبة تلك الأسواق من طرف عون بعرف باسم " المزوار" أو كبير الشرطة الذي تصاحبه فرقة من الجند أو الحرس وكانت تتم مراقبة التزوير أو الغش في الموازين والكيل، وفي حالة الضبط كان يتم معاقبة الشخص في عين المكان من خلال الضرب بالعصا(1)، ولتنظيم الأسواق داخل الحاضرة تونس فقد اصدر حمودة باشا في مارس1800م/شوال 1214هـ قرار لتوسيع طرق المارة بنزع المصطبات التي بناها التجار أمام محلاتهم لعرض سلعهم وللجلوس(2).

الأسعار: فوفرت الأسواق عدة منتجات من لحم الخروف والبقر ووصل سعر الرطل الانجليزي منه بنس انجليزي واحد، والدجاج ونحوه من الطيور الداجنة ومنها الحمام وكميات كبيرة من الخبز تباع في كل مكان، إلى جانب توفر الخضر طوال السنة بجميع أنواعها بحيث أن العامل التونسي يمكن أن يعيش كامل يومه على الخبز واللحم والخضار بمقادير كافية أو تزيد عن حاجته بسعر لا يتعدى 3 بنسات انجليزية، وساهم زيادة الإنتاج والتبادلات التجارية في تونس إلى ظهور ثروات كبيرة وقد مكنت الباي حمودة باشا من تعزيز قوته العسكرية إلى حد لم تصل إليه من ذي قبل(3)، كما ساهمت في ظهور طبقة ثرية من السكان المحليين(4)، وهو ما أعطى لتونس ثروة حقيقية أهلتها لكي تقوم بقفزة نوعية في المجال الاقتصادي وما حققته من أرباح لهو خير دليل على ذلك الذي وصلت إلى حدود 7 ملايين ريال في السنة(5)، فاثر ذلك على نواحي مختلفة من الحياة كازدهار الحياة الثقافية والعلمية وحتى الدينية(6).

وعليه فان تونس قد فهمت أهمية التجارة فعملت على تحسينها وتنشيطها من خلال مواقف الحكام إلا أنها لم تدم طويلا بسبب عدم إتباع نفس النهج في عملية تطوير التجارة فيما يخدم الاقتصاد المحلي.

---

(1) . بايسونال، الرحلة، ص 52.
(2) . ابن أبي الضياف، ج3، ص 48.
(3) . الإمام، المرجع السابق ، ص304- 305.
(4) . أبي الضياف، المصدر السابق ، ج3، ص 78.
(5) . الإمام، المرجع السابق ، ص 297.
(6) . ابن أبي الضياف، ج3، ص 78.

الفصل الخامس: الواقع التجاري لبلاد المغرب العثماني ومشاكله

أولا. الواقع التجاري لبلاد المغرب العثماني

لقد شهدت المنطقة المغاربية حركة تجارية متفاوتة، ارتبطت إلى حد كبير بالعلاقات السياسية بين الدول الجوار، كما اتسمت المنتجات الفلاحية والحرفية فيها بالتشابه ما بين الشمال والجنوب، ورغم ذلك فان الحركة التجارية لم تفتر، وارتبطت هذه الحركة بمدى توفر الشروط اللازمة لها، وعلى رأسها الأمن والاستقرار، حيث أكسبت مدخيل لا بأس بها، ولكن في مجملها كانت مبادلات تجارية لم ترق إلى ما وصلت إليه مع الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا وايطاليا وانجلترا وغيرهم.

المبادلات التجارية:

أ. الجزائر:

وفي هذا الإطار كانت الجزائر ترسل إلى تونس وكلاء عرفوا تحت عدة تسميات: "القنصل الجزائري بتونس"، "القائم بأعمال الجزائر بتونس"، "وكيل الجزائر بتونس"، "النائب عن أهل الجزائر" وكان يختارهم بايات قسنطينة بطلب من دايات الجزائر ويتم إرسالهم إلى تونس، وقد استغلهم البلاط الحسيني في خدمة أغراضه مثل الحرب التونسية الجزائرية في عهد حمودة باشا قصد تقوية جانبه[1]، فاتسمت التجارة بينهما بالازدهار والركود في نفس الوقت وهذا حسب الحالة الاقتصادية للمنطقتين بسبب الكوارث الطبيعية مع عدم تصفية الجو السياسي.

وارتبطت تونس في تعاملها مع الجزائر من خلال الشرق الجزائري وقد وصل في نشاطه إلى حد أن عبر عنه السيد مورو في كتابه عن تاريخ التجارة في شمال إفريقيا بأن :"الرأسمال المستعمل بين تونس والشرق الجزائري يزيد عن نصف مليون فرنك شهريا."، في حين أن تجارة الموانئ في الجزائر لم تكن تشغل أكثر من خمسة ملايين من الفرنكات سنويا [2]، فكانت تخرج من قسنطينة قافلة كل شهر نحو حاضرة تونس عبر الكاف وقافلة

([1]) . الامام، مرجع سابق، ص 384.

([2]) . الزبيري، المرجع السابق ، ص 144.

أخرى نحو الصحراء عبر بسكرة وقدرت قيمة القافلة الموجهة نحو تونس عام 1806م بما لا تقل عن 100.000 ريال(قرش قوي) أي ما يعادل 535.000 فرنك ذهبي [1].

كما امتلك صالح باي عدة حوانيت وكان له وكالة بباب المنارة بتونس قصد التجارة[2] فغدت قسنطينة ملتقى القوافل التجارية الكبرى، القادمة من طرابلس، غدامس، تونس، بسكرة، الجزائر والمغرب الأقصى، وكان البعض منها يضم 200 جمل وزيادة تشحن بضائع البايلك المختلفة الفلاحية والحيوانية والحرفية، إلى مختلف الجهات الإفريقية والمشرق العربي، كما ساهمت الموانئ في إقامة تجارة خارجية مع الدول الأوربية الوافدة إلى قسنطينة مثل ميناء عنابة، القل، سكيكدة القل وسطورة وتم وضع وكلاء عليها لمراقبة التجارة الخارجية، واستخلاص الضرائب الجمركية على البضائع الواردة والصادرة[3].

فاستطاعت قسنطينة بحيويتها التجارية والاقتصادية أن تفرض استقطابا على الأرياف المجاورة، مما جعل نفوذها التجاري يصل إلى غاية تونس وطرابلس الغرب، بحيث تستوردان منها الملابس المطرزة والأقمشة الحريرية والتوابل، وبالمقابل تستورد منهما الجلود والشموع والحبوب واللحوم[4].

وتلخصت أهم الصادرات الجزائرية نحو تونس في الحزم الحريرية والمنسوجات المحلية من أصباغ وزنجبيل وتبغ وفي بعض السنوات التمور، التين، العنب الجاف، ريش النعام، الملح وقليلا من المنسوجات كالزرابي والمنادل المطرزة، بالمقابل تستورد منها القلنسوات التي اشتهرت بها تونس[5] والفخار الملون (الزليج) وعدد من السلع الصوفية ومنتجات المحلية الأخرى [6].

كما تعاملت الجزائر تجاريا مع طرابلس الغرب من خلال القوافل التجارية وقافلة الحج، وقد وصف الرحالة مثل العياشي والورثيلاني تلك العملية من المبادلات والتي كانت تقام في شكل أسواق خارج الحواضر والقرى التي تمر عليها خطوط القوافل، وكانت تتلقى الجزائر من طرابلس الغرب أعداد كبيرة من العبيد ويتم دفع ثمنهم بمنتجات البلاد المحلية، وظهر في هذه الحركة التجارية البساكرة والمزابيون كوسطاء بين المنطقتين

([1]) . سعيدوني، الجزائر في ...، الرجع السابق ، ص 72-73.
([2]) . قشي، مرجع سابق، ص 117.
([3]). العنتري، المصدر السابق ، ص 81.
([4]) . العروق، المرجع السابق ، ص 80.
([5]) . حليمي ، المرجع السابق ، ص 310.
([6]) . سعد الله، محاضرات ...، المرجع السابق ، ص 156.

خصوصا الجزائر وغدامس[1]، فجلبت منها الزرابي والأواني الخزفية والقطن والأقمشة[2].

ب. تونس:

أولا مكانة تونس الجغرافية بالنسبة لكل من الجزائر وطرابلس الغرب فهو موقع هام بالنسبة للقوافل التجارية العاملة بين جناحي العالم الإسلامي الغربي والشرقي، كما استطاعت بحيوية تجارها وبعض حكامها من تحقيق مداخيل معتبرة من التجارة الخارجية فمثلا حمودة باشا شجع على إقامة وتقوية روابط تجارية مع الدولة العثمانية، ودول الجوار، فحدد رسوم جمركية على البضائع المستوردة من تلك الدول إلى تونس بــ 5% على التجار التونسيين العاملين في التجارة، ولعل ذلك كان من بين أهم أسباب نشاط التجارة في تونس خصوصا مع دول المشرق، فكانت تونس تستقطب الدول الإسلامية عندها وكأنما كانت سوق كبرى للمنتوجات[3].

ورغم الاضطرابات التي شهدتها العلاقات التونسية الجزائرية، وتسلط حكام الجزائر عليها في بعض المرات، من خلال إرسال دايات الجزائر وبايات قسنطينة نحو أسواق تونس دفعات من الأنعام لبيعها فيها، حيث كان يتم تحديد سعرها مسبقا، كما أنها تباع قبل نظيرتها التونسية[4]، إلى جانب الضريبة المفروضة عليها والمتمثلة في شحنة من الزيت تسلمها كل سنة، إلا أن هذه المعاملة لم توقف التعامل بينهما، فقد كانت تستقبل تونس بين 8 و 10 قوافل تجارية سنويا من قسنطينة، ولكنها بعد 1809م أصبحت تستقبل هذا العدد أو يفوق في الشهر وليس سنة، وكانت محملة بالبرانس والغنم والعملة النقدية للبيع، في حين تورد إلى الجزائر الشالات والأدوات المعدنية، والأقمشة والحلي ومواد البقالة[5] والشاشية الحمراء التي راجت في الجزائر مما جعل مثيلتها الجزائرية تتراجع وتنحط نوعيتها لتقتصر على الطبقات الشعبية الفقيرة[6].

وأهم نشاط تجاري بين تونس وولاية طرابلس الغرب بيع وشراء العبيد، وكانت تصل إليها من فزان قافلتان تحملان العبيد وتبر الذهب، لتعود محملة بالأقمشة والبهارات

([1]) . شالر، المصدر السابق ، ص 110.
([2]) . حليمي ، المرجع السابق ، ص 308.
([3]) . الإمام، المرجع السابق ، ص 297.
([4]) . ابن ابي الضياف، مصدر سابق، ج3، ص 55.
([5]) . الإمام، المرجع السابق ، ص300.
([6]) . سعيدوني، النظام..، ص 37.

وخيوط قطنية وقلائد المرجان[1]، غير أن ما تجدر ملاحظته هو أن تونس كانت سنة 1724م تستورد العبيد من فزان ومنذ أول عهد حمودة باشا سنة 1784م أصبحت تلك الولاية هي التي تشتري العبيد من تونس بأعداد وفيرة، وفي سنة 1809 استوردت تونس من طرابلس الغرب كميات كبيرة من جذر الفوة (Garance) التي كانت تمتاز عن تلك المستوردة من أزمير بالطراوة والنظافة وانخفاض في السعر[2].

ولم يقف الأمر عند باب التجارة وإنما تعداه إلى ربط الصلات الاجتماعية وهو ما نجده في القرن 18م حيث هاجرت عدة أسر طرابلسية لتونس واستقرت بها، وقد ازدهرت بوجه الخصوص بين تونس وغدامس، فالقوافل الغدامسية تأتي محملة بالبضائع الإفريقية وتنقل مقابل ذلك البضائع التونسية، وكان للغدامسين دار مشهورة في تونس وهي بمثابة وكالة تجارية لهم، كما اعتمد هؤلاء المهاجرون على التجارة لربط صلتهم بذويهم في طرابلس الغرب، كما كان هناك حضور لتجارة التونسية في الحاضرة بنغازي في القرن 19م، مما أدى إلى استقرار بعض الأسر التونسية بهذه الحاضرة، وهناك من يرجع توافد الهجرة الطربلسية نحو تونس نتيجة فساد الحكم القرامانلي[3].

ووصلت العلاقات الثنائية بين البلدين إلى التمثيل المتبادل بينهما في أشخاص الوكلاء الذين كانوا يعينون في عاصمتي الايالتين وبعض الحواضر الكبرى التي يوجد بها رعايا الطرف المقابل، وكان هؤلاء الوكلاء يقومون بدور يشبه دور قناصل أوروبا ، وقد توطدت العلاقات أكثر عندما حاول علي برغل الجزائري من اخذ زمام الحكم في طرابلس وتدخل تونس إلى صف الأسرة القرامانلية سنة 1795م[4].

ولكن بوجه عام فإن الأوضاع الاقتصادية في تونس قد واجهت تدهورا ملموسا على الرغم من محاولات البايات المصلحين مثل حمودة باشا النهوض بالاقتصاد، فقد كان التدهور أكبر من قدرة البايات على الصمود، وخاصة في ظل المنافسة الأجنبية التي هددت التجارة المحلية[5].

([1]) . بايسونال، الرحلة، ص 63.
([2]) . الإمام، المرجع السابق ، ص 299.
([3]) . أبو القاسم، المرجع السابق ، ص 34-35.
([4]) . جحيدر، " العلاقات الليبية التونسية ..."، المرجع السابق ، ص 126.
([5]) . بنت معجب بن سعيد حامد ، المرجع السابق ، ص196- 170.

ج. طرابلس الغرب:

ربطت طرابلس علاقات تجارية مع جيرانها، فكانت تستورد من تونس زيت الزيتون، البلح، وخيوط الغزل الرفيعة التي تستعمل في صناعة الجرود والعباءات الخفيفة[1]، ومن صفاقس وجربة كمية كبيرة من أغطية الرأس، والجرود الجيدة، البرانيس الأحزمة، الشيلان، العطرية، التبغ، الفحم الخشبي، التين المجفف، العنب المجفف الذي يستخرج منه عرق قوي جدا، وكثيرا من المصنوعات الحديدية، وفي أوقات الجفاف تكون عنابة وتونس هما مصدر الغلال ويزودان طرابلس بالقمح ،الشعير، الفول والحمص وببعض أنواع الأغذية كالكسكسى[2].

إلى جانب الترابط بين تجار طرابلس الغرب وتجار تونس من جربة، فقد استقرت مجموعة من التونسيين بطرابلس الغرب ومارسوا أعمال تجارية على نطاق واسع، فاحتلوا عددا من محلات ومتاجر في أسواق طرابلس خاصة سوق الرباع، وكان على رأسهم وكلاء معينون من طرف الحكومة التونسية لرعاية شؤون مواطنيها وتمثيل الباي في طرابلس الغرب، وانتشروا في طرابلس الغرب وبنغازي كما مارسوا تجارة الجملة في الحبوب والحيوانات [3].

تستورد تونس والموانئ التي في شاطئها الشرقي من طرابلس[4]:

السلعة	قدرها
الزعفران	08 قناطير
جذوة الفوة	مابين 500 إلى 600 قنطار
الاباسي	300 قنطار
التمر	200 قنطار
القماش الأسود (لصنع الأكياس)	100 حزمة
سجاد مصراتة	1000 قطعة

(1) . علي بن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص 189.
(2) . كلود زليتنر، المرجع السابق ، ص 388-389.
(3) . علي إبراهيم، المرجع السابق ، ص411.
(4) . كلود زليتنر، المرجع السابق ،ص 391.

وكانت قافلة الحج المغاربية التي تمر بالأسواق الطرابلسية تجعل فيها نوع من الحركية حتى أن من عادة هذه القافلة أن تخيم مدة الزمن تحت أسوار الحاضرة طربلس ثم تنطلق عبر الصحراء إلى الإسكندرية[1]، فتبيع جزءا كبيرا من البرقان الجيد، الشاشية، اللؤلؤ، العقاقير، جلود الماعز المدبوغة الملونة، الأحذية، الشمع، القروش الاسبانية، التبر[2] والجلد المراكشى الشهير وكانوا يأخذون من طربلس ما يحتاجونه من مؤن وحاجيات، وبعض السلع كالزعفران، الحرير، الصبغة الحمراء [3]، تراب الذهب، القروش الفضية، الذرة، القمح، الفول، الحديد والرصاص[4].

وعند عودتها تحضر الساتان الفارسي المخطط من كل الأنواع، الشالات، الزبد[5] قماش الموسلين، ريش النعام، البن العربى، اللآلئ والماس والحرير والقطنيات[6]، وهذه السلع المحملة من بلاد المشرق عن طريق قافلة الحج تدخل الأسواق الطربلسية المنتشرة عبر طريق الحج.

لذا فقد كانت المبادلات التجارية بين الولايات العثمانية تتم بسهولة نظرا لوقوعها تحت سلطة واحدة، مع انعدام الحواجز الطبيعية الصعبة، فكانت هذه المبادلات سواء بين الولايات المغاربية أو مع الايالات المشرقية تتم عن طريق القوافل البرية أو الطرق البحرية وبكل سهولة[7].

فمن خلال ما سبق فقد طبع بصفة عامة على التجارة المغاربية المواد الكمالية الترفيهية وارتبطت بموسم الحج، ودرت أرباحا وافرة على المساهمين فيها مما جعل رأس المال المستثمر عن طريق القوافل الذاهبة إلى المشرق يبلغ مليوني فرنك في العهد الأول للاحتلال [8]، كما أن التجارة في المنطقة كانت مزدهرة بين تونس والجزائر أكثر منها مع طرابلس لكلا الجانبين، واستفادت تونس من موقعها الوسطي لترويج للتجارة التي عادت

([1]) . توللي، المصدر السابق ، ص255.
([2]) . كلود زليتنر، المرجع السابق ،ص389- 390.
([3]) . نفسه ،ص389- 390.
([4]) . توللي، المصدر السابق ، ص 365.
([5]) . كلود زليتنر، المرجع السابق ،ص389- 390.
([6]) . توللي، المصدر السابق ، ص 365.
([7]) . بنت معجب بن سعيد حامد ، المرجع السابق ، ص 175.
([8]) . سعيدوني،النظام ...، المرجع السابق ، ص 39.

عليها بدخل وفير خصوصا أثناء الأزمة الجزائرية الفرنسية، فقد زودت تونس وحتى المغرب الأقصى الجزائر بمعظم ما تحتاجه من منتجات أوربية وغيرها[1].

ثانيا. مشاكل التجارة ببلاد المغرب العثماني:

أ. احتكار الدولة للتجارة :

لقد اتبعت الحكومات العثمانية بالمغرب سياسة الاحتكار التي ظهرت منذ القرن السابع عشر، عندما انخفض دخل البحرية بعد إبرام اتفاقيات[2] سلام وتجارة مع الدول الأوروبية، وكان الهدف من هذه الاحتكارات تعويض الخزنية ما فقدته من أموال على حساب التجارة [3]، في عملية التبادل التجاري الداخلي والخارجي، وأعطت أحقية تسييرها لها وحدها، فكانت تشتري تلك المواد بأثمان بخسة من السكان، أو تأخذها في شكل ضرائب عينية ليعاد بيع جزء كبير منها للبيوت التجارية اليهودية أو الوكالات الأجنبية، بفائدة تصل إلى 50 أو 60٪ من ثمنها الأصلي[4].

وعلى رأسها المواد الفلاحية، باعتبار أن المنطقة فلاحية بالدرجة الأولى، كالحبوب والزيتون والصوف والجلد والشمع والملح[5]، كانت هذه الحكومات خلال سنوات الخصب تصدر كميات كبيرة منه، عكس سنوات القحط يمنع تصديرها خصوصا الحبوب، لذلك كانت هذه العملية تحتاج إلى إذن الباشا أو الداي أو الباي، وقد وفرت مداخيل لها على حساب الفلاح والتاجر المغاربي مثلا بالقطر الجزائري كانت الحكومة الجزائرية تشتري القمح بـــ 8 قروش لتبيعه بـــ 22 قرشا للقفيز الواحد[*][6].

كما تباع تجارة بعض المواد الى بعض الموظفين مقابل مبالغ مالية مثل حق تصدير القمح لباي وهران كان يدفع مبلغ 15000 دولار سنويا[7]، واحتكار تجارة الجلود من قبل وكيل الحرج، يدفع عنها 10 آلاف قرش شهريا للباي، بحيث يشتري الجلود بقيمة 8 موزونات

([1]) . الزبيري، المرجع السابق ، ص143- 144.

([2]) . حول هذه الاتفاقيات راجع: جون، ب، وولف، الجزائر وأوروبا 1500-1830، ترجمة أبو القاسم سعد الله.

- De grammont, Histoire d' Alger sous la domination turque 1518-1830.
- Charles Féraud, annales Tripolitaines.
- De paradis, Alger et Tunis au 18eme siècle.

([3]) . حليمي ، المرجع السابق ، ص301- 306.

([4]) . سعد الله، محاضرات...، المرجع السابق، ص 111.

([5]) . كلود زليتز، المرجع السابق ، ص 386.

([*]) . القفيز يساوي32 ثمن، والثمن يساوي 6 أمداد بمد النبي صلى الله عليه وسلم، ومد النبي يساوي 0.75 ل. عن حليمي عبد القادر ، مدينة الجزائر، ص 301.

([6]) . عبد القادر، المرجع السابق. ص 142.

([7]) . شالر، المصدر السابق ، ص101- 102.

للجلد الواحد من البقر ليعيد بيعه بـــ 30 موزونة للجلد الواحد إلى دار الشركة الفرنسية بالجزائر، وكانت تصدر حوالي 25 ألف قطعة من البقر والغنم والإبل والماعز، أي ما قيمته حوالي 100.000 جنيه إسترليني [1].

وبطرابلس الغرب احتكار علي الباشا (1754-1793م) لتجارة كربونات الصوديوم المحرقة في طرابلس وزوارة، التي كانت تصدر منها كميات كبيرة نحو فرنسا[2]، وخلفه من بعده يوسف باشا (1795-1832م) فقد احتكر تجارة الحبوب في سنة 1815م[3].

ونفس الشيء بتونس فقد احتكرت الدولة تصدير الزيت الممتاز[4]، كما حققت هذه العملية للمماليك والقياد ثروة كبيرة بفضل احتكارهم لتجارة الزيتون والحبوب وحصولهم على لزمات هناشير (بساتين) الباي، فظهرت عائلات من اللزامة انتشرت في القطر التونسي كالجلولي(صفاقس)، بن عياد(جربة)، بن ساسي(الجريد) وغيرهم، فكانوا يبيعون بعض المحاصيل التي يقتطعونها من عملية استخلاص الضرائب إلى جيوبهم عن طريق بيعها في الأسواق الخارجية بتوكيل احد الأشخاص مقابل ربح مالي[5]، وكان يدفع كاهية بنزرت كل سنة مبلغ مالي مقداره 40 ألف ريال تونسي مقابل احتكاره مكان بيع السمك[6].

فساهمت تلك الاحتكارات في احتكار ثروة المنطقة في يد مجموعة من الموظفين التابعين للدولة، فاحتكروا المناصب واستغلوها في خدمة مصالحهم الشخصية في ممارسة النشاطات الاقتصادية وبذلك فقد زاحم هؤلاء عامة الفلاحين والتجار.

ب. الاحتكارات الأوربية

استطاعت الشركات والوكالات الأوروبية أن تضع قدمها في المنطقة خصوصا الفرنسية منها على اثر المعاهدة التي ابرمها السلطان العثماني سليمان القانوني مع الملك الفرنسي فرنسوا الأول في سنة 1535م والتي بموجبها منحت فرنسا امتيازات في المناطق العثمانية ومنها المغاربية، فتوجت هذه المعاهدة بإبرام عدة اتفاقيات ومعاهدات ضمنت لشركة

([1]) . حليمي، المرجع السابق ، ص 306.
([2]) . كلود زليتز، المرجع السابق ، ص 386.
([3]) . علي بن إسماعيل، مرجع سابق، ص 181.
([4]) . بايسونال، الرحلة، ص 62.
([5]) . التجومي، مرجع سابق، ص 16.
([6]) . الامام، مرجع سابق، ص 220.

الفرنسية[1]، في المنطقة عدة امتيازات في احتكار وتصدير بعض المنتوجات منذ القرن 16م وما بعده، وخصوصا في سنة1741م استحوذت على حق صيد المرجان في السواحل التونسية والجزائرية[2]، وتبعتها انجلترا في هذا المجال، وزادت وطأة هذه الشركات مع نهاية القرن 18م وبداية القرن 19م خصوصا وظهر ذلك في سيطرتها على اقتصاديات هذه المنطقة، ويظهر ذلك في الأزمة التي حدثت في تونس في عهد الباي محمود باي وفي طرابلس الغرب في عهد علي باشا القرمانلي وخير دليل عندما هدد القنصل الانجليزي وارنجتن (Consul Warrington) يوسف باشا بضرب العاصمة طرابلس الغرب بسبب الديون المتراكمة عليه من طرف الدائنين الأجانب، وهو ما جعل المنطقة مع بداية القرن 19م تقع تحت رحمة تلك الدول.

وعلى رأس الاحتكارات الفرنسية امتيازات صيد المرجان في سواحل الجهة الشرقية بالجزائر، حيث تقوم حتى ببيع رخص الصيد إلى الصيادين الايطاليين والاسبان[3]، كما منح لها حق تصدير الصوف والجلود والشمع وحوالي 16000 كيل من القمح موجه نحو فرنسا مقابل 30.000 دولار سنويا[4]، والشمع يصدر منه حوالي 400 قنطار سنويا من ميناء الجزائر وحوالي 300 قنطار من ميناء عنابة[5]، وبتونس سنة 1712م حولت من أوطان ماطر 500 قفيز من القمح (2500هكتولتر) ليرتفع في 1714م إلى 15000 قفيز [6].

وفي سنة 1814م كانت الشركة الفرنسية تقدم للجزائر ما مقداره 35000فرنك سنويا لضمان احتكارها للتعامل مع الشرق تجاريا[7]، نفس الشيء بالنسبة إلى تونس فمن خلال معاهدة 1776م مع الباي علي بن الحسين استغلت المرجان مقابل أداء سنوي قدر بـــ 13 ألف ريال، وفي سنة 1824م تمنح استغلال هذه المادة لانجلترا مقابل 10 ألاف ريال فضة

---

(1) . **الشركة الفرنسية**: تم تأسيسها في الشرق الجزائري لتحتكر التجارة فمن شركة لانش في القرن 16م (1560) ، ثم شركة الباستيون التي أسسها سانسون نوبلون بمقتضى اتفاقية 29 سبتمبر 1628م ومنح الدايات حق الامتياز في صيد المرجان وإنشاء مراكز في شرق البلاد مقابل دفعها 16000 جنيه إسترليني سنويا، ثم شركة مرسيليا التي عرفت بالدار الفرنسية، ثم الشركة الملكية بعد أن عادت تشرف عليها الحكومة ابتداء من سنة 1741م ، وكان لها دور أثر في التجارة الجزائرية وبالخصوص في حوالي 1776م (عن حليمي عب القادر، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، ط1، بدون دار النشر، الجزائر 1972، ص 307.) وبتونس تأسيس فرعها في سنة 1685م بمرسى تامكرت شرق طبرقة ولتدعم وجودها بعدة معاهدات في 1728م، 1767م، 1776م، 1781م، لتتحصل على صيد المرجان من الحدود الجزائرية إلى الطرابلسية، مع عدة منتجات.(عن روسو، الحوليات التونسية)

(2) . De grammont, Op.cit, p 243.

(3) . سعد الله، محاضرات ...، المرجع السابق ، ص 155.

(4) . شالر، المصدر السابق ، ص 101.

(5) . حليمي ، المرجع السابق ، ص 306.

(6) . Hédi chérif, Op.cit, P 199.

(7) . Mgr Pavy, « La piraterie musulmane», in R.A, VOL2, année 1857, p 350.

مع 100 رطل من المرجان، لتعود إلى فرنسا من جديد سنة 1832م[1] وأثناء توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية فقد ظهرت مزاحمة الشركة اليهودية باحتكارها تجارة تصدير الحبوب[2].

نفس الشيء في طرابلس الغرب فنجد مثلا منح علي باشا كل من الشركة الفرنسية والانجليزية باستغلال كربونات الصوديوم لمدة ثلاث سنوات بالتناوب بينهما مقابل ديونهم المستحقة عليه[3]، كما قام يوسف باشا في سنة 1801م بإبرام معاهدة صلح مع فرنسا لتامين التجارة[4]، خصوصا بعد التعامل بنظام التذاكر الذي دعم التواجد الأجنبي في المنطقة وزاد من رفع قيمة الديون أمام تدهور الوضع العام للبلاد من فلاحة ونقد، فادخل المنطقة في أزمة كادت أن تعصف بالبلاد في عهد يوسف باشا بعد ترك النظام منهارا لابنه الذي لم يستطع التعامل مع الوضع مما جعل الدولة العثمانية تتدخل مباشرة فيها.

ت. الاحتكارات اليهودية:

لقد استغل اليهود الظروف الداخلية والخارجية للمنطقة المغاربية في تحويل أموال التجارة إلى جيوبهم مع بداية القرن19م، فظهرت في الجزائر شركة عائلتي بوشناق والبكري[5]، وفي تونس تم تأسيس شركة تضم يهود قرنة عرفت باسم "شركة اليوم"[6] مستغلين حروب الثورة الفرنسية، وحاجة أوربا إلى القمح، انطلاقا من عملاء اليهود المنتشرين في البلاد بحثا عن القوافل الحاملة للقمح وطلبا للمال[7]، وعرفوا في تونس باسم "الكيالة" و "الجلابة" الذين كانوا يجوبون البلاد لجمع القمح وبيعه لهذه الشركات اليهودية[8]، وكذلك في طرابلس الغرب حيث برزت مع ايطاليا وساهم اليهود في ذلك فاحتكروا التجارة تصديرا واستيرادا، مقابل دفعهم لمبالغ مالية للباشا سنويا، ولهذا كانت تجارة نشيطة بسبب الأزمة التي كانت تمر بها البلاد خاصة في 1830م [9].

([1]) . ين الخوجة، الرزنامة، ص 69.
([2]) . سعد الله، محاضرات ...، المرجع السابق ، ص 155.
([3]) . كلود زليتز، المرجع السابق ، ص 386.
[4]. محمود ناجي، نفس المرجع، ص 165.
([5]) . نفسه ، ص 301.
([6]) . بن جمعة بلقاسم، مرجع سابق، ص 106-107.
([7]) . سعد الله، محاضرات ...، المرجع السابق ، ص 157.
([8]) . بايسونال، الرحلة، ص 62
([9]) . بازامه، المرجع السابق ، ص 282.

ففي عهد الداي بابا حسان (1791-1798م) والداي مصطفى باشا (1798-1805م)، تم تصدير من خلال الشركة اليهودية[1] كميات كبيرة من الحبوب وصلت سنة 1793م إلى100 سفينة تم شحنها من ميناء وهران بحمولة مقدرة بـــ 75.000 قنطار من القمح و60.000 قنطار من الشعير[2].

وفي ظل انعدام البنوك قصد تنشيط التجارة وخلق قروض وضمانات بفوائد خيالية وبذلك أصبحوا من كبار الأثرياء، وبتقديم خدمات إلى الدايات وكبار الدولة اكتسبوا ثقتهم، فمنحوا حق احتكار التجارة، كما أوكل إليهم تنظيم المدفوعات الخارجية وتقويمها، فساهموا في تنظيم المدفوعات التجارية من قروض وسندات ونقود، على نمط الوكالات والديار التجارية في مختلف المدن التجارية بأوربا وإفريقية وآسيا [3].

وبتونس تحصلوا على لزمة الجلود واحتكروا تصديرها نحو ايطاليا[4]، ليتطور نشاطهم فأصبحوا يتولون تصدير منتوجات البلاد الفلاحية من زيوت ، صوف وقمح ويوردون المعادن والخشب والمواد المصنعة، وكان اغلب هؤلاء اليهود من ايطاليا وفرنسا، واستقروا بالسواحل التونسية كسوسة، صفاقس، بنزرت، ومولوا أصحاب الحرف في تونس بالمواد الأولية التي تدفع على أقساط بالاعتماد على المراباة[5] فدخل الفلاح التونسي في التجارة الاستغلالية الأجنبية[6] وهو ما جعل الايالة التونسية في أواخر عهدها تقع فريسة في يد هؤلاء الشركاء الذين اغرقوا الباي بالديون وبالتالي سمح لدولهم بالتدخل في الشؤون الداخلية، فكانت الخطوة الأولى نحو استعمار المنطقة بعد أن سقطت الجزائر في يد فرنسا.

وساهمت هذه الشركات الأجنبية خاصة اليهودية منها في المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني خصوصا في الجزائر إلى تسيير اقتصاد الحكومة نتيجة ما وصلوا إليه، كشركة

---

(1) . لمزيد من التفاصيل حول نشاط هذه الشركة راجع: محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري 1792-1830م، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.

(2) . سعيدوني، دراسات، ص 36.

(3) . حليمي، المرجع السابق ، ص 302.

(4) . لوسات فلنزي، المغرب العربي قبل احتلال الجزائر "1790-1830" ، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، سراس للنشر، تونس 1994، ص 97.

(5) . بن جمعة ، مرجع سابق، ص 106-107.

(6) . لوسات فلنزي، المغرب العربي قبل احتلال الجزائر...، المرجع السابق ، ص 104.

عائلتي بوشناق والبكري، التي تسببت في الأزمة الجزائرية الفرنسية التي اشتدت في 1827م وكانت نهايتها الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م [1].

ث. النظام الجمركي:

لقد فرضت الحكومات العثمانية في بلاد المغرب رسوم جمركية لحماية اقتصادها، ولكنه في نفس الوقت اضر بها، وقد أخذت هذه الرسوم ألوانا وأشكالا متعددة فرضت على السلع والبضائع الواردة والمصدرة وعلى وسائل النقل، وعلى الطرف المتاجر سواء محلي أو أجنبي، ولكن الشيء الملاحظ هل حافظ هؤلاء الجباة على فرض القيمة المفروضة على الأطراف المتعاملة بصورة صحيحة؟

ومن هذه الحقوق الجمركية الرسوم على البضائع، مثلا يدفع الجزائريون نسبة 2٪ على الصادرات و12.5٪ على الواردات، أما المتعاملون من الدولة العثمانية فأدؤهم 4٪، ولم تكن تحترم هذه النسب في كل المناسبات[2]، وعلى الأوروبيين ما قيمته 05%[3] واليهود 12.5% ولكن في الحقيقة لا يدفعون سوى 04%، مما جعل مداخيل كبيرة تفوت عن خزينة الدولة وقد قدرها فونتير دي برادي(Venture de paradis) ما بين 300 ألف و400 ألف ليرة[4].

ونفس الشيء بتونس ففي عهد حمودة باشا (1782-1814) عمل على تنشيط التجارة ، فحدد الرسوم التي تجبى على البضائع المستوردة من أوروبا بـــ 11٪ [5]، كما قام بخطوة جريئة بحيث أول من سمح في العهد العثماني للدولة التونسية وللتونسيين بتصدير المنتوج الفلاحي التونسي نحو أوروبا بصفة مباشرة ورسمية وعلنية، نتيجة السياسة الفلاحية التي قام بها، ومصالحته للدول، أوجدت أسواق خارجية[6]، غير أن هذه الصحوة لم تدم طويلا فبعده أصبح الأوروبيون يدفعون ما قيمته 5% على الواردات [7] وحتى التونسيون يدفعون نفس القيمة[8]، لتدخل في القرن 19م تحت يد الأجانب وانتقلت إليهم التسهيلات الجمركية

([1]) . حليمي، المرجع السابق ، ص 301.
([2]) . سعيدوني، النظام...، المرجع السابق ، ص 108.
([3]) . شالر، المصدر السابق ، ص101- 102.
([4]) . Venture, op.cit, P61.
([5]) . بن جمعة ، مرجع سابق ، ص 175.
([6]) . الإمام، المرجع السابق ، ص 264-265.
([7]) . لوسات فلنزي، المغرب العربي قبل احتلال الجزائر...، المرجع السابق ، ص 100.
([8]) . الإمام، المرجع السابق ، ص 297.

التي كان الباي وأعوانه يتمتعون بها، فلم تتجاوز الرسوم على السلع الأجنبية الموردة إلى الايالة عن أكثر من 3% إذا كان صاحبها أوروبيا، و 4.5% إذا كان تونسيا[1].

وبطرابلس الغرب فقد اصدر يوسف باشا قانونا خاص بالتعريفة الجمركية والتي حدد من خلالها قيمة الرسوم على المواد المصدرة والمستوردة بـــ 03% كما سوى بين جميع التجار في دفع الرسوم المقررة على السلع، في حين كان التجار الطرابلسيون يدفعون في مرسليا 09 % كان الفرنسيون يدفعون 03% فقط ، إلى جانب التهرب الجمركي وذلك بتخفيض وإخفاء قيمة الحقيقية للبضاعة ، فان السلع كلها ترسم وتحدد على نسبة واحدة سواء الجيد أو الردئ، وهذا إجحاف في حق السلعة[2].

ورغم أن يوسف باشا كان يتحصل على 3% من الصادرات ولكن أرباح التجار اليهود كانت تصل إلى ثلاثة أمثال السعر الأصلي للبضائع المصدرة، مما ساعد في ارتفاع عدد الجالية اليهودية بطرابلس وسيطرتها على موارد الجباية في المدينة خلال الفترة (1824-1831) فانعكس سلبا على الموارد المالية للبلاد، وهو ما جعل بعض الوكالات الأوروبية تدخل إلى طرابلس وتفتح فروع لها مثل الغرفة التجارية الفرنسية في 25 افريل 1818م قدمت طلب إلى وزارة الداخلية الفرنسية بفتح مكتب لها بطرابلس[3]

الى جانب حقوق اخرى كانت تدفعها السفن مثل الاسترشاد بفنار المرسى وهي 12 فرنكا، أو استئجار الرياس لمصاحبة السفن العاملة بين المراسي الجزائرية وهي 10سكات جزائرية، والترجمان بالميناء 3سكات محبوب، والهدايا التي يحصل عليها قائد المرسى مثل الهدية الإلزامية المعروفة بحق البشماق والمقدرة بـــ4 ريالات التي ينالها عند زيارته للسفن الأجنبية واستقباله لقباطنتها[4].

وهذا ما جعل نظام الجمارك يتميز ببساطة القوانين ولا يهتم بمقدار الحمولة، فكل سفينة محملة مهما كان حجمها يترتب عليها، مقابل نشاطها التجاري مع الجزائر 23 ريال

([1]) . بن جمعة بلقاسم، مرجع سابق، ص 99.

([2]) . أمحمد السعيد سالم الطويل، العلاقات السياسية والتجارية بين ليبيا ودول غرب أوربا المتوسطية 1795-1832/1210-1248هـ، أطروحة دكتوراه ، العام الجامعي 2007-2008، قسم التاريخ، الجزائر، ص 381.

([3]) . السعيد سالم الطويل، العلاقات السياسية والتجارية ...، ص 354.

([4]) . سعيدوني، النظام...، المرجع السابق ، ص 108.

بوجو، كما أن كل سفينة فارغة ملزمة بدفع 16 ريال[1]، وإتباع فرض الرسوم لا يتعدى سعرها ربع قيمة السلعة، فان ذلك عاد على الكثير من الجهات بربح كبير مثل اليهود[2].

ويضاف إلى ذلك التغيرات والتعديلات التي عملت الدول الأجنبية على إحداثها لتخلص من رسوم الواردات المرتفعة، حتى يسهل عليها غزو الأسواق المغاربية ، مثل إنجلترا التي استطاعت بعد سنة 1792م أن تتحصل على تخفيض ملموس لرسوم التوريد، فأصبحت لا تدفع عن بضائعها الداخلة للمراسي الجزائرية سوى 5٪[3]، بعد أن نالت فرنسا هذا الامتياز من خلال معاهدة 16 جانفي 1728م المعززة بأسطول الكونت دوكين[4] ونفس الشيء حدث في تونس وطرابلس الغرب.

العوامل الطبيعية والبشرية: ساهمت هذه العوامل في ازدهار وتراجع لتجارة ذلك من خلال ما تطرحه من عراقيل في وجه التجارة بشقيها، فكانت هذه السلع تمر على طرق عادة ما تتعرض إلى هجمات قطاع الطرق مما أوجب تحصينها وحمايتها فكان التجار من كل بلد يعمدون إلى عملية حراستها مجهزين بالسلاح، باعتبار أن السفر كان يستغرق مدة3 أشهر في الصحراء إلى جانب الاختيار الدقيق للجمال والمؤن اللازمة للطريق إضافة إلى الصعوبات الطبيعية التي يتلقاها المسافر في طريقه، ولم تكن أهمية تلك القوافل البرية إلا من خلال ما تحمله من سلع وخاصة العبيد[5].

إلى جانب التيهان والهلاك كما حدث لقافلة مكونة من 2000 رجل و1800 جمل وقد هلكت عن آخرها في رمال الصحراء بين تمبكتو وبلاد توات عام 1805م، مما زاد في تكاليف النقل نظرا لخطورتها وصعوبة طرقها، حتى أن حمولة جمل من التمر في أواخر العهد العثماني تباع في توقرت بـــ15فرنك، وعندما تنقل إلى التل يرتفع ثمنها إلى400فرنك، ويضاف إلى ذلك الصراع بين القبائل الصحراوية المتنافسة كالشعابنة وبني ثور، وسعيد عطية، مع تكرار غارات سكان الهوقار وعشائر البدو على محطات الطرق

---

(1) . سعيدوني، النظام...، المرجع السابق ، ص 109.

(2) . Venture, op.cit, P61.

(3) . شالر، المصدر السابق ، ص101- 102.

(4) . سعيدوني، النظام...، ص 110.

(5) . بوعزيز، المرجع السابق ، ص 56.

والمراكز العمرانية بالصحراء [1]، ففي طرابلس هوجمت قافلة فزان في طريقها إلى طرابلس في نوفمبر 1788م وهو ما جعلها تتراجع [2].

المنافسة الخارجية: بدخول الرأسمال الأجنبي في شكل منتجات تنافس المنتجات المحلية. عمل الدول الأوروبية على إغراق السوق المغاربية بالمنتجات الأوربية خاصة الشاشية المقلدة التي يتم استيرادها من فرنسا، ويتم بيعها بسعر أقل من سعر الشاشية التونسية والجزائرية، وهذا ما أدى إلى معامل الشاشية إلى الإغلاق، ليصبح أصحابها عاطلين عن العمل، وهناك من يضطر إلى تخفيض سعر منتجاته، وهذا باستعمال مواد أولية من النوع الرديء، فأثر هذا السلوك على جودة الصناعات التقليدية خصوصا التونسية، وانقص من مكانتها في الداخل والخارج، فأدى كل هذا إلى تراجع حجم البضائع التونسية، المصدرة إلى الخارج[3] وركود في السلع المحلية أمام الاجنبية.

كذلك تزامن مع هذه الفترة تردي في الأوضاع العامة للمنطقة ارتفاع أسعار المواد المستوردة من الخارج وقابلها انخفاض في أسعار المواد الأولية المصدرة، يضاف إليها تحكم اليهود والوكالات التجارية الأوربية في أسعار وأسواق ومصادر المواد الأولية، ويقابل هذا الوضع تراجع في المحاصيل الفلاحية والإنتاج الحرفي بصفة عامة نتيجة التوجه نحو إنتاج معد لاستهلاك محلي فقط وليس تجاري[4] .

الأزمات المالية:

وقد عرفت المنطقة منذ بداية القرن التاسع عشر حدوث أزمة مالية بسبب تراجع قيمة النقد وعدم ثباته، وقيام الحكام بإصدار تغيرات كبيرة فيها، ويضاف إليها اعتمادهم على القروض وخصوصا في تونس وطرابلس الغرب مما ادخلهما في أزمة مالية حقيقية.

ففي تونس في عهد حسين باي(1824-1835م) أفلست الخزينة التونسية بسبب تناقص المنتوج الفلاحي، وكحل لهذه الأزمة قام البايات بالاقتراض من الخارج ووصل حد بيع المحاصيل قبل حصادها عن طريق السلَّم، فتحملت البلاد ديون لا طاقة لها، وحتى يخرج الباي من أزمته عين الوزير شاكير صاحب الطابع الذي تبرع بكل ماله المقدر بنصف مليون قرش ودعى جميع الأعيان وكبار الموظفين إلى الحذو مثله، وأدى ذلك إلى ملء

(1) . سعيدوني،الجزائر...، المرجع السابق ، ص 80.
(2) . كلود زليتز ،المرجع السابق ، ص 399.
(3) . الامام، مرجع سابق، ص168- 166.
(4) . سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في ...، ص 82.

الخزينة، كما قام بوقف التجنيد المشرقي نهائيا، والتقليل من مخصصات الإنفاق بالبلاط، كما عاقب جباة الضرائب الذين عرفوا بابتزاز أموال الناس لصالحهم، وشجع الفلاحة والحرف فادى إلى خروج البلاد من كبوتها[1].

ولكن ما إن انتهت عهدة هذا الباي حتى دخلت البلاد في أزمة مالية جديدة أثرت على الاقتصاد والمجتمع على حد سواء، جعلتها ترضخ تحت رحمة الامتيازات الأجنبية والفوائد المرتفعة التي كانت نهايتها فرض الحماية في 1881م.

ونفس الشيء عاشته طرابلس الغرب في عهد يوسف باشا وانتهت أزمته بتنحيه عن الحكم سنة 1832م، كما نجد الجزائر في سنة 1827م تدخل في أزمة مع فرنسا بسبب الديون والتي انتهت بالاحتلال في سنة 1830م.

كما لا ننسى اثر الجوائح والآفات من المجاعات والكوارث الطبيعية كلها كان لها اثر على التجارة سواء الداخلية أو الخارجية من حيث السلع ومن حيث نمو الأفراد، كما ارتبط سعر هذه السلع الحيوانية والنباتية بالمواسم الفلاحية، فكل هذه العوامل ساهمت إلى حد ما في تعطيل التجارة الداخلية والخارجية للمغرب العثماني.

([1]) . روسو، الحوليات، ص 354-355.

الخاتمة تقييم واستنتاج

ونأمل من خلال هذا العمل المتواضع أننا غطينا جانبا من الحياة الاقتصادية لبلاد المغرب في العهد العثماني، ونأمل كذلك أننا اجبنا على تساؤلاتنا التي تم طرحها في الإشكالية، وما توصلنا إليه من استنتاجات لا تعد أحكاما نهائية بل مقاربة في إبراز الجانب الاقتصادي-الاجتماعي، حتى تكون منطلقا لدراسات أكاديمية وعلمية وجامعية أخرى، لذا وجدنا أنفسنا أمام مجموعة من النتائج والاستنتاجات خلصنا بها في جوانب عدة تمثلت في:

على المستوى الطبيعي:

*. نجد أن منطقة بلاد المغرب تتربع على إمكانيات طبيعية هائلة، لو استغلتها الحكومة العثمانية أحسن استغلال لأدى بالمنطقة إلى قفزة نوعية في المجال الفلاحي، بحيث تتوفر على كل المؤهلات لإقامة نهضة فلاحية، حيث قسمت المنطقة أفقيا إلى ثلاث مناطق طبيعية رئيسية خصوصا في الجزائر وتونس.

*. فقد وفرت المنطقة الشمالية الساحلية ذات الأراضي الخصبة والسهول المترامية من وهران غربا إلى السواحل الشرقية التونسية شرقا مع انحصارها في طرابلس الغرب في منطقتي عاصمة الإقليم وبنغازي، فكانت المنطقة الممتدة على طول خط المطر أكثر من 400ملم تمثل منطقة السهول خصبة كسهل وهران إلى غريس مرورا بحوض الشلف نحو متيجة والهضاب العليا الشرقية وعنابة إلى سهل مجردة بتونس والوطن القبلي والساحل إلى خليج الحمامات، يضاف إليها اختراقها لبعض الأودية مثل الهبرة والسيق والمقطع بالغرب الجزائري وواد الشلف بالوسط والصومام وسيبوس بالشرق إلى وادي مجردة بتونس وغيرها وهو ما يسمح بإقامة نهضة فلاحية توفر حاجيات الاستهلاكية وحتى التجارية.

*. وبالمناطق الداخلية الواقعة تحت خط المطر اقل من 400ملم ذات التربة اقل خصوبة مع المناخ الشبه الجاف، لا تساعد على إقامة الفلاحة المعتمدة على الأمطار كالهضاب العليا الجزائرية ومناطق جنوب الظهرة التونسي وجهات بنغازي وطرابلس الغرب، وإنما لتربية المواشي وملجأ لبعض القبائل التي اعتادت على نمط حياة الترحال في كامل

المنطقة مع فلاحة معاشية قليلة، كما كانت منطقة احتكاك بين الرعاة والفلاحين، وبالمناطق الصحراوية ذات المناخ الجاف فقد كانت مجالا لبعض القبائل في بحثها المستمر على الكلأ وخصوصا في الشتاء وبحثا عن مناطق تجمع المياه، إلى جانب الواحات التي كانت كمراكز حضارية مارست عدة نشاطات.

*. فبالرغم من هذه الإمكانيات الطبيعية فان استغلالها بقي محدودا ومرتبطا بالمناخ، فكانت سنوات الوفرة حين تتساقط الأمطار والعجاف حين تمسك وبالمقابل أيضا أن الحكومات العثمانية في المنطقة المغاربية لم تهتم بإقامة السدود أو تجفيف المستنقعات بقدر ما اهتمت ببناء الحصون والقلاع والجسور لمراقبة المنطقة واستخلاص الجبايات منها، ، اللهم ما قام به حمودة باشا خلال فترة حكمه ما بين 1782-1814م حيث عرفت تونس نشاطا فلاحيا مهما بسبب ما وفرته من دخل، وذلك من خلال الاستعانة بالخبرة الفرنسية في هذا المجال، وهو الشيء الذي لا نجده في الايالات الأخرى، فخضعت المناطق السهلية للحكم المركزي في حين المناطق الجبلية الحصينة حافظت على بعض استقلالها مستغلة رقعا جغرافية أكثر ما يقال عنها أنها اتسمت بالصغر، وضعف الإنتاج.

*. وشهدت ملكية الأرض في المنطقة المغاربية على عدة أنواع من ملكيات خاصة وواسعة انتشرت بالفحوص والمناطق الجبلية وكانت أكبرها تملكها الأسر الكبيرة أو الدينية أو شخصيات ذات نفوذ، وانحصرت ملكيات خاصة صغيرة بالمناطق الجبلية، كما عرف قسم من هذه الملكية نوع من التحول إلى أراضي الوقف التي كانت كنتيجة اتبعها السكان حتى لا تضيع منهم ملكية الأرض أو العقار فحولوها إلى أوقاف خيرية وأحباس بانتهاء نسلهم فكانت هناك أراض كثيرة موقوفة على جهات خيرية عند نهاية الحكم العثماني، بفحوص الحواضر في الجزائر وتونس وطرابلس.

وأراض أخرى مشاعة وكانت بالخصوص في المناطق الداخلية حيث سيطرت عليها بعض القبائل القوية وحددت معالمها كمجال لها، وكانت كثير من النزاعات التي تنشب بين هذه القبائل على الأراضي باعتبارها مصادر كلأ لحيواناتها، وقد استغلت الحكومات العثمانية في المنطقة تلك النزعات لتقوية نفسها وإيجاد مكان لها وذلك بتدعيم الضعيف لإطاحة بالقوي وهكذا حتى تسيطر على تلك المناطق وقد اتسمت بها كامل المنطقة،جبال عمور، الونشريس، الاوراس والنمامشة، الحضنة، وبنواحي سطيف حتى تبسة، وجهات

الوسط والجنوب التونسي المعروفة بالظهرة التونسي وببلاد قمودة، إضافة إلى اغلب أراضي اقليمي بنغازي وطرابلس المتاخمة للصحراء، واستقرت بها القبائل الممتنعة.
ونوع أخر وهو تابع للدولة التي ورثتها عن الأنظمة السابقة إلى جانب الأراضي التي ضمتها إلى ملكيتها سواء بالمصادرة واغلبها بالسهول المنتجة للحبوب وسهلة الواصلات مثل قبلتى بني عامر وفليتة بالجزائر اللتين ناصرتا الاسبان أو رحيل القبائل عنها مثلما حدث في طرابلس الغرب، أو إعلان الثورة مثل قبيلتى الامحال وسويد بالشلف وقبيلة مساهل في تونس، وقد عملت الحكومات العثمانية على السيطرة على اكبر قدر ممكن من الأراضي لتعويض ما تحتاجه من مال للخزينة، كسهول وهران، غريس، الشلف، متيجة، قسنطينة وعنابة ، مناطق مجردة، جهات الوسط الشمال التونسي ونواحي طرابلس الغرب.
*. لم تستفد المنطقة المغاربية من الوحدة الجغرافية بل بالعكس كانت نقطة ضعفها من خلال الصراعات التي كانت تحدث بينها حول الحدود خصوصا الجزائر في العهد العثماني كانت في حالة مد وجزر، هذا من جهة ومن جهة أخرى ساعدت التضاريس بعض القبائل في المنطقة بالتحصن بها وجعلها كالدرع الواقي من الحملات التي كانت تقوم بها تلك الحكومات لردع تلك القبائل التي عادة ما توصف بالعاصية فقلل تركز السكان بالمناطق السهلية واوجد تركز بالمناطق الجبليلة المنيعة كجبل وسلات بتونس والاوراس بالجزائر وجبل نفوسة أو الجبل الغربي بطرابلس فكانت هذه المناطق بؤر تثير القلاقل والمشاكل للإدارة العثمانية تقريبا طيلة الحكم العثماني فيها.

في المستوى الاجتماعي:

رغم المقولة المتداولة أن العثمانيين لم يتدخلوا في التنظيم الاجتماعي الداخلي للمجتمعات التي حكموها، ولكن رغم ذلك فقد تركوا أثرهم في تلك المجتمعات بحيث أن السمات العامة للمجتمعات المغاربية التي دخلت تحت الحكم العثماني اكتملت صورتها في هذه المرحلة من التاريخ، وساعدت في اكتماله تلك الهجرات الخارجية المتعددة التي امتزجت

به فأعطته سماته البشرية الحالية في كامل المنطقة التي ظهرت تركيبتها في العهد العثماني.

مع الحفاظ على قوة العرف القبلي وشيوع الحياة البدوية، في المناطق البعيدة عن الحكم المركزي، فخضعت القبائل إلى شيوخها الذين عينوا بمباركة من السلطة الحاكمة وذلك بتقليدهم للقفطان تولية شيخ القبلية من طرق القياد او البايات، وأعطيت لهم مهمة جمع ضرائب على المناطق الخاضعة لهم، فظهرت اسر قوية ذات نفوذ في المناطق الريفية في كامل بلاد المغرب العثماني، واتسمت بصورتين:

احداهما موالية لنظام الحكم مثل المحاميد بطرابلس الغرب فقد كان الباشا بقوم بإطلاق طلقة مدفع تكريما له، ونفس الشيء نجده في تونس من خلال الامتيازات التي منحت قبيلة دريد مقابل تدعيمها لنظام الحكم، ونفس الشيء بالجزائر من خلال قبائل الموالية لنظام الحكم كالزمول والدوائر مثلا، وهو أيضا يجيب على التساؤل الذي يطرح حول استطاعة هذا النظام العثماني البقاء في المنطقة لمدة تزيد عن ثلاثة قرون بعدد جند قليل ومنها الجزائر، وبهذه السياسة استطاعت الحكومات العثمانية السيطرة والبقاء في المنطقة إلى غاية الاحتلال.

أما ثانيها فكانت هناك قبائل وأسر مناهضة أو خارجة عن طاعة نظام الحكم وكانت كنقاط وبؤر للتوتر عملت الحكومات العثمانية للقضاء عليها مثل أولاد سليمان، سيف نصر والجبل الغربي بطرابلس، الحنانشة بالاوراس بالجزائر وسكان جبل وسلات ومطماطة بتونس وغيرهم.

*. ظهور طبقات ثرية ومحلية مع الوجود العثماني مثل الطبقة التي شكلها الأندلسيون داخل الحواضر بعد دخولهم إلى المنطقة وامتلاكهم الثروة إما بسبب ما جلبوه من الأندلس من معارف واستثمروه في بلاد المغرب أو امتهانهم للحرف والتجارة مما أعطى لهم مكانة مميزة داخل المجتمع المغاربي لتظهر بعدهم فئة أخرى استغلت الظروف مثل اعتماد الدولة عليهم باعتبارهم من اسر كبيرة أو قوية وبذلك دخلوا بلاطات الحكام وتحصلوا على امتيازات، وكونوا قوة محلية دعمت الحكم العثماني في المنطقة، وخصوصا في تحقيق الأمن، مثل اعتماد السلطة المركزية على القبائل المخزنية الموالية

لها، وكانت في تونس بصورة اخص بحيث في كل قيادة ظهرت اسر لزامة مثل الجلولي وغيرهم

*. من الصور التي تلفت الانتباه وتدعو إلى الدراسة تلك الثورات المتكررة طيلة فترة الحكم العثماني في بلاد المغرب، ما تفتأ تنتهي ثورة حتى تنطلق أخرى وهي تعبير عن رفضهم للظلم الذي كان يقوم به الحكام العثمانيون فتميز كل قرن من القرون الثلاثة في المنطقة المغاربية بعدد من الثورات في مختلف المناطق وكانت أهمها في القرن التاسع عشر، وهي بدورها كانت لها نتائج وخيمة على المجتمع المغاربي بحيث رحلت عدد من القبائل وهجرت أو فرت بنفسها من بطش الحكام، واثر هذا على التوزيع السكاني في المنطقة، فتركزوا بالمناطق ذات التضاريس الصعبة وتركت الأراضي السهلية في يد القبائل المخزنية التي لم تستغلها كما في الجزائر، كما أثرت على النسيج الديمغرافي للمنطقة، وهو بدوره يؤثر على الحياة الاقتصادية بصفة عامة.

*. من أسباب تراجع السكان في المنطقة المغاربية، في نهاية القرن 18م بداية 19م يعود إلى كثرة الأوبئة والأمراض التي كانت تفتك بعدد كبير من السكان مما اضعف القوة النشيطة والمحرك الاقتصادي في المنطقة سواء بالريف أو الحواضر، والذي أثر في النمو الديمغرافي لسكان منطقة، وكانت تقريبا دورية وتكرارية، كما أنها كانت تنتقل من منطقة إلى أخرى وهذا بسبب تنقل الإنسان المغاربي في منطقته، مما أدى إلى انتقال العدوى، وتزامنت مع فترات من قحط وجفاف كانا يضربان المنطقة من فترة إلى أخرى فكانا يجعلان أريافها خالية من السكان، مع اجتياح الجراد، كما يضاف إليها توقف الهجرات الخارجية وخاصة الأندلسيين الذين عوضوا في بعض الفترات التاريخية من هلك في مختلف الجوائح والحروب التي عرفتها المنطقة في القرن16م، بحيث استقر عدد السكان في القرن السابع عشر غير أنه تراجع في منتصف القرن 17م، بسبب كثرة الأوبئة والفتن حيث وجد عجز في نمو السكان خصوصا في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.

أما على المستوى الاقتصادي

الذي يمكن تقسيمه إلى:

فلاحيا:

*. اتسمت المنطقة المغاربية في العهد العثماني في الجانب الفلاحي بعدة سمات منها تنوع والتشابه في الإنتاج بين أقطار المنطقة المغاربية فمن حيث التنوع نجد أن المنطقة احتوت على منتجات متعددة نباتية وحيوانية من حبوب وخضر وفواكه وقد وفرت الحاجيات الضرورية لسكان لمنطقة وقد ارتبط الإنتاج الفلاحي بكمية الأمطار المتساقطة خلال السنة وهو الأمر الذي جعل الإنتاج يعتبر معاشيا أكثر منه تجاريا، وارتبط أكثر بالمناخ والتربة فساد المناطق الشمالية إنتاج الحبوب والبقوليات، وفي الدواخل سادت تربية المواشي والجنوب زراعة أشجار النخيل وهو ما وفر منتجات فلاحية تنتج في وقت واحد فتنخفض أسعارها مما ينعكس سلبا على الواقع اليومي للفلاح، الذي استفاد منه الحكام والبيوت التجارية الأجنبية.

*. عرفت الحياة الفلاحية في المنطقة نفس المشاكل فالفلاح المغربي عاش حياة الكفاف والعفاف دون أن ينظر إلى الربح التجاري الذي كان من نصيب الحكام والتجار الأجانب، إلى جانب ذلك فقد تعرضت الفلاحة المغاربية نكسات الجفاف وزحف الجراد وظهور الأوبئة التي تجعل من الحقول مناطق فارغة، فتبقى الحقول بدون جني، إلى جانب الرياح الحارة الجنوبية التي تتزامن وإثمار الأشجار التي تؤدي إلى تراجع المحاصيل وهو الأمر الذي اغرق الفلاح في الديون.

*. كما اعتمد الفلاح المغاربي على وسائل بسيطة وتقليدية في ميدان الفلاحة، ورغم ذلك فإنها كانت مواكبة لتلك الفترة، إلا أنها لم تشهد نوعا من التطور وإنما حافظ الفلاح على ما وجده بدون إن يعمل على تحديثة مما جعل إنتاجه موجه إلى الاستهلاك المحلي أو المعاشي بالدرجة الأولى، وذلك الفائض الذي يشكل في بعض المرات كمية قليلة يبيعها ليدفع ما عليه من ديون وضرائب، وهو ما يجعل حياة هذا الفرد تتسم بالمعاناة، وهذا أيضا ينطبق على أهل الحرف في الحواضر، التي اتسمت أهم معاملهم بالتأخر وعدم المنافسة، يضاف اليها مزاحمة الحكام وأسرهم للفلاح في استغلال الأرض، ولم يقف بصرهم عند هذا الحد وإنما مارسوا حتى التجارة فدخلوا في المعاملات التجارية.

*. نفور الفلاح المغاربي من ممارسة الفلاحة وتفضيل الرعي في بعض المرات بسبب كثرة المطالب الجبائية وتعددها بحيث فرضت على كل منطقة ضريبة تتلاءم وطبيعة تضاريسها وأحوالها المناخية، فالصحراء تؤخذ منها المعونة والحصة، والهضاب العليا

تفرض عليها الغرامة والمعونة، اللزمة والتل تسود فيه ضريبة العشور، ومن هذا المنطلق تكون الضرائب المفروضة بالايالة الجزائرية مثلا أخف وطأة من الضرائب التي كان يفرضها البايات الحسينيون وحكامهم على الايالة التونسية والقرمانليون في الايالة الطربلسية، خصوصا بعد دخول هاتين المنطقتين في أزمة مالية بسبب الديون والاعتماد على التذاكر والبطاقات وبيع المحاصيل الفلاحية على طريقة السلم ولعدة سنوات، وهو ما أطاح بنظام يوسف باشا سنة 1832م بحكمه والتنازل عنه لابنه، ونفس الشيء بالنسبة لتونس ولكنها استطاعت استدراك الأمر من خلال وزيرها صاحب الطابع شاكير الذي عرف كيف يساير الأزمة ويخرج تونس من ديونها، ولكن بعد الباي محمود عادت تونس من جديد إلى الغرق في مستنقع الديون، وكانت البداية للتغلغل الأجنبي وتحميل المنطقة ديون لا طاقة لها بها.

*. كما امتازت مصادر الدخل في هذه الايالات بالتنوع، بحيث أن النظام الجبائي لم يفلت أي فرع من فروع الإنتاج الفلاحي والحرفي والتجاري، مما أدى إلى إيجاد دول تعيش على استهلاك موارد البلاد دون أن تسعى إلى تنميتها أو تطويرها، فكل ما تنتجه البلاد يستهلك في دفع رواتب الجند والموظفين، أو يودع في خزينة الدولة، دون التفكير في تطوير وسائل الإنتاج التي عرفت نموا ملحوظا في أوروبا وتوجهت نحو ممارسة الفلاحة المعتمدة على مبدأ الربح ووفرة الإنتاج لخلق رأس مال قادر على التحكم في التبادل التجاري، وتساهم في التطور الصناعي، كانت أوضاع المنطقة المغاربية تتصف بالركود والكساد والانهيار الاقتصادي، من أزمات مالية وثورات داخلية.

حرفيا:

*. مارس المجتمع المغاربي مختلف الأنشطة الحرفية، سواء في الريف أو الحاضرة، ولكن اختلفت في جودتها من حيث الإتقان والدقة، كما أن سكان الأرياف امتهنوا بعض الحرف قصد تلبية متطلباتهم اليومية، فإن سكان الحواضر يعتبرون الحرفة أساسية بحيث يسترزق منها، ويحسن أوضاعه المادية بها، إلى جانب التجارة، التي كان يقتات منها عدد كبير من الحرفيين، كما يدفع الضرائب المتوجبة عليه، كما أن تمركز الورشات والمعامل في الحواضر استقطب اليد العاملة من المناطق الريفية الفقيرة، وهذا ما ساعد على ظهور

بعض الفئات الدخلية على الحواضر وسميت باسم المناطق التي قدموا منها، ووفرت لهم مداخيل أعانوا أنفسهم بها.

*. سيطرة النقابات الحرفية والمهنية إن صح التعبير على الحرف من خلال الأمناء الذين تعددوا واختلفوا حسب الحرف والمهن المنتشرة داخل الحواضر، وعملهم في المحافظة على الأصول الموروثة للحرف، مما شكل عائقا أمام تطورها، فتسبب في ضياعها أمام المنافسة الخارجية المقلدة، فلم يعمدوا إلى تطويرحرفهم إذ حافظوا على طابعه التقليدي، مما جعل صادراتهم في بعض المرات تكون ضئيلة، إذا ما قورنت بالمنتجات التي كانت تنافسها في عقر دارها كالشاشية في تونس والجزائر من طرف الشركات الفرنسية والايطالية، قابلها عدم اهتمام الحكام العثمانيين بتطوير وحماية هذه الحرف من المنافسة الخارجية، ساهم في تدهور وضعها في منطقة المغرب العثماني، وهو الشيء الذي انعكس بالسلب على مداخيل أصحاب الورشات والحرفيين بصفة عامة.

المحافظة على النشاط الاقتصادي كان أساسه يتوزع على محورين هما: سكان الحضر وامتيازاتهم ومكاسبهم على أنها ذات طابع إداري ومهني وعرفي ومحور الريف الفلاحون والرعاة إضافة إلى بدو الصحراء الرحل، وسكان الريف يشكلون القوة الفعالة في الاقتصاد نتيجة غالبيتهم على المجتمع فاستخدموا في أعمال الخماسة، فقد كان الريف ينتج للمدينة قوتها ويحرك أسواقها بدون أن تقدم له الحاضرة شيئا ومع ذلك كان الريف مرغما إضافة إلى ما يقدمه أن يدفع سكانه الضرائب.

تجاريا:

*. في الجانب التجاري سيطرت المواد الكمالية الترفهية على جملة المبادلات التجارية بين أقطار المنطقة، وهذا يرجع الى التشابه في المنتجات، ورغم ذلك فقد كانت هناك علاقات تجارية ربطت المنطقة فيما بينها من خلال القوافل التجارية التي كانت تمر على الحواضر المغاربية وقد نشطت في هذه التجارة خصوصا مع دواخل إفريقيا التي كانت تموينها بتراب الذهب والعبيد الذي كان يعتبر من بين السلع المطلوبة عالميا، في تلك الفترة فاشتهرت طرق تجارية داخل المنطقة المغاربية، وهو الشيء الذي جعل التواجد الأوروبي يعمل على السيطرة على تلك الطرق خصوصا عن طريق اكتشاف هذه الطرق

ببعثات علمية ورحلات استكشافية كانت نهايتها تحويل طريق تلك التجارة نحو غرب إفريقيا، مما افقد المنطقة بعضا من مداخيلها خاصة طرابلس الغرب.

كما اتسمت المبادلات التجارية المغاربية بنوع من الخاصية فقد كانت نشيطة في سنوات فاترة وفي أخرى حسب الوضع السياسي السائد بين دول المنطقة، كما أننا نجد الجزائر استغلت قوتها العسكرية في الجانب التجاري مع تونس وذلك من خلال أيفاد سلع إلى تونس وتباع قبل السلع التونسية ذاتها، وبأسعار محددة سلفا من قبل الداي أو الباي الجزائري، وهذا ما زاد في تنافر المنطقة أكثر من قربها، ولكن رغم ذلك كانت المبادلات التجارية قائمة بين ولايات الدولة العثمانية، والمنتجات كانت متنوعة من سلع وبضائع كأقمشة وقهوة، وحتى مواد حربية كملح البارود، والعلاقات التجارية بين تونس والجزائر كانت اكبر من العلاقات ين تونس وطرابلس أو الجزائر وطرابلس.

*. تأثر التجارة بتراجع المحاصيل الفلاحية والإنتاج الحرفي في ظل المنافسة الخارجية مما جعل المنطقة تقع تحت طائلة التدهور والتقهقر الاقتصادي، ففتح المجال أمام تدخل الرأسمال الأجنبي الذي اعتمد على استغلال خيرات وثروات المنطقة لصالحه خصوصا بعد تحول تجارة دواخل إفريقيا نحو الجهة الغربية من القارة الإفريقية حيث ساهم في تردي أوضاع المناطق الداخلية التي كانت تعتمد على ما تدره تلك التجارة، وهو ما جعل المنطقة بحلول منتصف القرن التاسع عشر تتخبط في مشاكل داخلية أدت إلى التواجد الاستعماري الأجنبي لها بداية من الجزائر فتونس فطرابلس الغرب.

*. في الميدان النقدي شهدت المنطقة في القرن 18م و19م تراجع كبير لقيمة العملة لتي دخلها خلط كبير في المعادن، وهو الأمر الذي جعل قيمتها وقدرتها تضعف ويفتر الناس في التعامل بها والتوجه نحو المقايضة كسبيل امثل وضمان أحسن، وهو ما جعل في بعض المرات الحكام يقومون بأعمال ردعية في هذا الباب وخصوصا يوسف باشا القرمانلي الذي قام بصلب اليهودي الذي رفض التعامل بالنقد الذي أصدره هذا الأخير، وهي كصورة واضحة على نفور السكان وعدم تعاملهم بالنقد، فتراجعت قيمة العملة المحلية من السلطاني بالجزائر وتونس وحتى طرابلس الغرب، بحيث أصبحت العملة مقومة أكثر من قيمتها وهو ما جعل المقايضة تكون أضمن للمتعامل من النقد الذي أصبح مغشوشا أو يحتوي على نسب مرتفعة من النحاس خصوصا في العملة الذهبية.

*. التغلغل الرأسمالي الأجنبي من خلال الشركات الاحتكارية التي احتكرت نشاط مجموعة من السلع التجارية وتحويل مبالغ مالية كبيرة من خزينة حكومات شمال إفريقيا إلى جيوب هؤلاء المتعاملين من يهود وأوروبيين، والذين عمدوا في نهاية الحكم العثماني إلى إغراق المنطقة بالديون، لضمان سيطرة الرأسمال الأجنبي على التجارة خصوصا باحتكار بعض أنواع من المحاصيل وعلى رأسها الحبوب، من طرف الشركات اليهودية والفرنسية والايطالية بالمنطقة، مما جعل الأموال تتوجه إلى جيوب تلك الشركات بدل خزائن تلك الدول، واستغلت تلك الدول الظرف الذي مرت به المنطقة خصوصا في المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني في دعم تواجدها في المنطقة عن طريق الامتيازات، بسبب الديون تارة والاستدانة تارة أخرى، وهي النقطة التي استغلتها الدول الاستعمارية في احتلال المنطقة، من خلال تلفيق أزمات وخير دليل ما حدث في الجزائر وأزمة الديون المترتبة على فرنسا، وفي طرابلس ديون التجار الانجليز على يوسف باشا الذي هدد بضرب عاصمته من طرف القنصل الانجليزي وارنجتن (Consul Warrington) وتونس التي باعت محاصيلها الفلاحية ولعدة سنوات على طريقة السلم مما اغرق البايات في ديون كبيرة.

*. عرف الاقتصاد ازدهارا في القرنين السادس عشر والسابع عشر في كامل المنطقة، وتقهقرا ملموسا في أواسط القرن الثامن عشر وانتهي بحالة من الضعف أدت إلى انهيار النظم السياسية لدول المنطقة في القرن التاسع عشر وكأول صدام حقيقي مع قوة أوروبية كالجزائر في سنة 1830م، ورغم ذلك لا يمكن أن نقول أن اقتصاد المنطقة كان متخلفا، إذا ما قيس بمقاييس عصره ، ولكنه غير متطور نظرا للتحولات التي بدأت تعيشها أوروبا. وهو ما يعرف مرحلة ما قبل راس مالية المتصفة بقلة الإنتاج وانخفاض مستوى المعيشة .

على المستوى السياسي:

كما عرفت الحياة السياسية في منطقة بلاد المغرب العثماني عدة تغيرات في نظام الحكم العثماني ففي الوقت الذي بقيت فيه الجزائر تسير من طرف حكام عثمانيين معتمدين في سياستهم على الجند الانكشاري المجند من الأناضول، لم تبق تونس وطرابلس الغرب في

يدهم ولكنها ظلت في يد جماعات صغيرة والتي تعتبر بقايا الجيش الانكشاري وبحريته الأناضوليين الذين فتحوا البلاد باسم الإمبراطورية العثمانية، فظهرت الأسرة الحسينية بتونس في 1705م والقرمانلية في طرابلس الغرب سنة 1711م فكانا منطلقا لتشكيل دولة قومية، تابعة اسميا إلى الدولة العثمانية، وكانت تديرهما حكومتان محليتان، وكانت أجهزتها السياسية والإدارية والعسكرية محلية، وذات حدود معلومة.

*. عملت السلطة المركزية على تسخير الحياة الاقتصادية لخدمتها، مما جعل فئة قليلة في المجتمع والمتمثلة في فئة الحكام وحاشيتهم تسيطر على موارد وثروات البلاد، وتنتفع بها سواء دايات الجزائر أو بايات تونس أو باشاوات طرابلس الغرب، كاستعمال الإنتاج الفلاحي لخدمة السلطة الحاكمة القمح للجند والتصدير، الأرز للجند، الكتان لتقديمه كهدايا إلى الأستانة، الخل لتموين الجند والخمور للأسرى.

كما احتكر الحكام بعض المنتجات مثل القمح والاستفادة منها بحيث يعتبر هو الشاري الوحيد والبائع الوحيد مما نتج عنه غنى الباشا وفقر الفلاح، خصوصا إذا علمنا أن الباشا هو الذي يضع سعر الشراء والبيع.

*. عمل نظام الحكم على إيجاد فئة موالية له تكون ضد الجند الانكشاري الذي كان يشكل حجرة عثرة لدي الحكام، مثل تكوين فرق عسكرية من السكان المحليين وخصوصا من القبائل الموالية مثلما حدث في عهد المراديين والحسينيين في تونس في تثبيت نظام حكمهم الوراثي، وكذا القرمانليون الذين أسسوا فرقا من السكان وخاصة من المنشية، والجزائر في عهد الداي علي الذي أراد القضاء على القوة الانكشارية بتحويل مقر حكمه من الجنينة إلى القصبة والاعتماد على السكان المحليين في الدفاع عليه.

*. كثرت الاغتيالات والمؤامرات في أنظمة الحكم، وداخل الأسرة الحاكمة حول كرسي العرش والتي غطت مجالا زمنيا كبيرا في حياة الايالة التونسية خلال فترة الأسرة الحسينية في القرن الثامن عشر، بداية ما بين حسين بن علي وابن أخيه علي باشا، وبين أبنائهما وأحفادهما فساهمت تلك الاضطرابات في الوضع العام الداخلي من خلال تقسيم البلاد إلى صفين يضطهد فيها كل طرف الأخر فيما عرف بالصفوف هذا باشي وذاك حسيني وكلما ارتقي صف إلى الحكم استضعف الجانب الأخر، وكذا في طرابلس الغرب

فعلي باشا (1754-1793م) الذي قام بقتل كل منافسيه من أهل أسرته وراح ضحية ذلك ستة من أبناء عمومته.

يضاف إليها تلك الدسائس التي كانت تتم داخل كواليس البلاطات بين رجال الدولة مثل مقتل الوزير يوسف صاحب الطابع بتونس الذي وشي به عند محمود باي سنة 1815م، ونفس الشيء نجد في الجزائر على اثر مقتل يحي أغا قائد الجند الجزائري في عهد حسين باشا.

وبهذه الحالة العامة للمنطقة المغاربية في العهد العثماني قد فسحت المجال في النصف الأول من القرن 19م في الجزائر وفي النصف الثاني منه في تونس وفي بداية القرن 20 في طرابلس الغرب إلى تغلغل الوجود الغربي، إما عن طريق الاتفاقيات المبرمة، أو من خلال المعاملات التجارية، فكلها ساهمت بقسط في تدني أوضاع المنطقة التي وقعت كفريسة سهلة في يد الاحتلال الأجنبي الذي اقتسمها مثلما اقتسم الرجل المريض.

الخاتمة تقييم واستنتاج

ونأمل من خلال هذا العمل المتواضع أننا غطينا جانبا من الحياة الاقتصادية لبلاد المغرب في العهد العثماني، ونأمل كذلك أننا اجبنا على تساؤلاتنا التي تم طرحها في الإشكالية، وما توصلنا إليه من استنتاجات لا تعد أحكاما نهائية بل مقاربة في إبراز الجانب الاقتصادي-الاجتماعي، حتى تكون منطلقا لدراسات أكاديمية وعلمية وجامعية أخرى، لذا وجدنا أنفسنا أمام مجموعة من النتائج والاستنتاجات خلصنا بها في جوانب عدة تمثلت في:

على المستوى الطبيعي:

*. نجد أن منطقة بلاد المغرب تتربع على إمكانيات طبيعية هائلة، لو استغلتها الحكومة العثمانية أحسن استغلال لأدى بالمنطقة إلى قفزة نوعية في المجال الفلاحي، بحيث تتوفر على كل المؤهلات لإقامة نهضة فلاحية، حيث قسمت المنطقة أفقيا إلى ثلاث مناطق طبيعية رئيسية خصوصا في الجزائر وتونس.

*. فقد وفرت المنطقة الشمالية الساحلية ذات الأراضي الخصبة والسهول المترامية من وهران غربا إلى السواحل الشرقية التونسية شرقا مع انحصارها في طرابلس الغرب في منطقتي عاصمة الإقليم وبنغازي، فكانت المنطقة الممتدة على طول خط المطر أكثر من 400ملم تمثل منطقة السهول خصبة كسهل وهران إلى غريس مرورا بحوض الشلف نحو متيجة والهضاب العليا الشرقية وعنابة إلى سهل مجردة بتونس والوطن القبلي والساحل إلى خليج الحمامات، يضاف إليها اختراقها لبعض الأودية مثل الهبرة والسيق والمقطع بالغرب الجزائري وواد الشلف بالوسط والصومام وسيبوس بالشرق إلى وادي مجردة بتونس وغيرها وهو ما يسمح بإقامة نهضة فلاحية توفر حاجيات الاستهلاكية وحتى التجارية.

*. وبالمناطق الداخلية الواقعة تحت خط المطر اقل من 400ملم ذات التربة اقل خصوبة مع المناخ الشبه الجاف، لا تساعد على إقامة الفلاحة المعتمدة على الأمطار كالهضاب العليا الجزائرية ومناطق جنوب الظهرة التونسي وجهات بنغازي وطرابلس الغرب، وإنما لتربية المواشي وملجأ لبعض القبائل التي اعتادت على نمط حياة الترحال في كامل المنطقة مع فلاحة معاشية قليلة، كما كانت منطقة احتكاك بين الرعاة والفلاحين، وبالمناطق الصحراوية ذات المناخ الجاف فقد كانت مجالا لبعض القبائل في بحثها المستمر على الكلأ وخصوصا في الشتاء وبحثا عن مناطق تجمع المياه، إلى جانب الواحات التي كانت كمراكز حضارية مارست عدة نشاطات.

*. فبالرغم من هذه الإمكانيات الطبيعية فان استغلالها بقي محدودا ومرتبطا بالمناخ، فكانت سنوات الوفرة حين تتساقط الأمطار والعجاف حين تمسك وبالمقابل أيضا أن الحكومات العثمانية في المنطقة المغاربية لم تهتم بإقامة السدود أو تجفيف المستنقعات بقدر ما اهتمت ببناء الحصون والقلاع والجسور لمراقبة المنطقة واستخلاص الجبايات منها، ، اللهم ما قام به حمودة باشا خلال فترة حكمه ما بين 1782-1814م حيث عرفت تونس نشاطا فلاحيا مهما بسبب ما وفرته من دخل، وذلك من خلال الاستعانة بالخبرة الفرنسية في هذا المجال، وهو الشيء الذي لا نجده في الايالات الأخرى، فخضعت المناطق السهلية للحكم المركزي في حين المناطق الجبلية الحصينة حافظت على بعض استقلالها مستغلة رقعا جغرافية أكثر ما يقال عنها أنها اتسمت بالصغر، وضعف الإنتاج.

*. وشهدت ملكية الأرض في المنطقة المغاربية على عدة أنواع من ملكيات خاصة وواسعة انتشرت بالفحوص والمناطق الجبلية وكانت أكبرها تملكها الأسر الكبيرة أو الدينية أو شخصيات ذات نفوذ، وانحصرت ملكيات خاصة صغيرة بالمناطق الجبلية، كما عرف قسم من هذه الملكية نوع من التحول إلى أراضي الوقف التي كانت كنتيجة اتبعها السكان حتى لا تضيع منهم ملكية الأرض أو العقار فحولوها إلى أوقاف خيرية وأحباس بانتهاء نسلهم فكانت هناك أراض كثيرة موقوفة على جهات خيرية عند نهاية الحكم العثماني، بفحوص الحواضر في الجزائر وتونس وطرابلس.

وأراض أخرى مشاعة وكانت بالخصوص في المناطق الداخلية حيث سيطرت عليها بعض القبائل القوية وحددت معالمها كمجال لها، وكانت كثير من النزاعات التي تنشب بين هذه القبائل على الأراضي باعتبارها مصادر كلأ لحيواناتها، وقد استغلت الحكومات العثمانية في المنطقة تلك النزعات لتقوية نفسها وإيجاد مكان لها وذلك بتدعيم الضعيف لإطاحة بالقوي وهكذا حتى تسيطر على تلك المناطق وقد اتسمت بها كامل المنطقة،جبال عمور، الونشريس، الاوراس والنمامشة، الحضنة، وبنواحي سطيف حتى تبسة، وجهات الوسط والجنوب التونسي المعروفة بالظهرة التونسي وببلاد قمودة، إضافة إلى اغلب أراضي اقليمي بنغازي وطرابلس المتاخمة للصحراء، واستقرت بها القبائل الممتنعة.

ونوع أخر وهو تابع للدولة التي ورثتها عن الأنظمة السابقة إلى جانب الأراضي التي ضمتها إلى ملكيتها سواء بالمصادرة واغلبها بالسهول المنتجة للحبوب وسهلة الواصلات مثل قبلتى بني عامر وفليتة بالجزائر اللتين ناصرتا الاسبان أو رحيل القبائل عنها مثلما حدث في طرابلس الغرب، أو إعلان الثورة مثل قبيلتى الامحال وسويد بالشلف وقبيلة مساهل في تونس، وقد عملت الحكومات العثمانية على السيطرة على اكبر قدر ممكن من الأراضي لتعويض ما تحتاجه من مال للخزينة، كسهول وهران، غريس، الشلف، متيجة، قسنطينة وعنابة ، مناطق مجردة، جهات الوسط الشمال التونسي ونواحي طرابلس الغرب.

*. لم تستفد المنطقة المغاربية من الوحدة الجغرافية بل بالعكس كانت نقطة ضعفها من خلال الصراعات التي كانت تحدث بينها حول الحدود خصوصا الجزائر في العهد العثماني كانت في حالة مد وجزر، هذا من جهة ومن جهة أخرى ساعدت التضاريس

بعض القبائل في المنطقة بالتحصن بها وجعلها كالدرع الواقي من الحملات التي كانت تقوم بها تلك الحكومات لردع تلك القبائل التي عادة ما توصف بالعاصية فقلل تركز السكان بالمناطق السهلية واوجد تركز بالمناطق الجبليلة المنيعة كجبل وسلات بتونس والاوراس بالجزائر وجبل نفوسة أو الجبل الغربي بطرابلس فكانت هذه المناطق بؤر تثير القلاقل والمشاكل للإدارة العثمانية تقريبا طيلة الحكم العثماني فيها.

في المستوى الاجتماعي:

رغم المقولة المتداولة أن العثمانيين لم يتدخلوا في التنظيم الاجتماعي الداخلي للمجتمعات التي حكموها، ولكن رغم ذلك فقد تركوا أثرهم في تلك المجتمعات بحيث أن السمات العامة للمجتمعات المغاربية التي دخلت تحت الحكم العثماني اكتملت صورتها في هذه المرحلة من التاريخ، وساعدت في اكتماله تلك الهجرات الخارجية المتعددة التي امتزجت به فأعطته سماته البشرية الحالية في كامل المنطقة التي ظهرت تركيبتها في العهد العثماني.

مع الحفاظ على قوة العرف القبلي وشيوع الحياة البدوية، في المناطق البعيدة عن الحكم المركزي، فخضعت القبائل إلى شيوخها الذين عينوا بمباركة من السلطة الحاكمة وذلك بتقليدهم للقفطان تولية شيخ القبلية من طرق القياد او البايات، وأعطيت لهم مهمة جمع ضرائب على المناطق الخاضعة لهم، فظهرت اسر قوية ذات نفوذ في المناطق الريفية في كامل بلاد المغرب العثماني، واتسمت بصورتين:

احداهما موالية لنظام الحكم مثل المحاميد بطرابلس الغرب فقد كان الباشا بقوم بإطلاق طلقة مدفع تكريما له، ونفس الشيء نجده في تونس من خلال الامتيازات التي منحت قبيلة دريد مقابل تدعيمها لنظام الحكم، ونفس الشيء بالجزائر من خلال قبائل الموالية لنظام الحكم كالزمول والدوائر مثلا، وهو أيضا يجيب على التساؤل الذي يطرح حول استطاعة هذا النظام العثماني البقاء في المنطقة لمدة تزيد عن ثلاثة قرون بعدد جند قليل ومنها

الجزائر، وبهذه السياسة استطاعت الحكومات العثمانية السيطرة والبقاء في المنطقة إلى غاية الاحتلال.

أما ثانيها فكانت هناك قبائل وأسر مناهضة أو خارجة عن طاعة نظام الحكم وكانت كنقاط وبؤر للتوتر عملت الحكومات العثمانية للقضاء عليها مثل أولاد سليمان، سيف نصر والجبل الغربي بطرابلس، الحنانشة بالاوراس بالجزائر وسكان جبل وسلات ومطماطة بتونس وغيرهم.

*. ظهور طبقات ثرية ومحلية مع الوجود العثماني مثل الطبقة التي شكلها الأندلسيون داخل الحواضر بعد دخولهم إلى المنطقة وامتلاكهم الثروة إما بسبب ما جلبوه من الأندلس من معارف واستثمروه في بلاد المغرب أو امتهانهم للحرف والتجارة مما أعطى لهم مكانة مميزة داخل المجتمع المغاربي لتظهر بعدهم فئة أخرى استغلت الظروف مثل اعتماد الدولة عليهم باعتبارهم من اسر كبيرة أو قوية وبذلك دخلوا بلاطات الحكام وتحصلوا على امتيازات، وكونوا قوة محلية دعمت الحكم العثماني في المنطقة، وخصوصا في تحقيق الأمن، مثل اعتماد السلطة المركزية على القبائل المخزنية الموالية لها، وكانت في تونس بصورة اخص بحيث في كل قيادة ظهرت اسر لزامة مثل الجلولي وغيرهم

*. من الصور التي تلفت الانتباه وتدعو إلى الدراسة تلك الثورات المتكررة طيلة فترة الحكم العثماني في بلاد المغرب، ما تفتأ تنتهي ثورة حتى تنطلق أخرى وهي تعبير عن رفضهم للظلم الذي كان يقوم به الحكام العثمانيون فتميز كل قرن من القرون الثلاثة في المنطقة المغاربية بعدد من الثورات في مختلف المناطق وكانت أهمها في القرن التاسع عشر، وهي بدورها كانت لها نتائج وخيمة على المجتمع المغاربي بحيث رحلت عدد من القبائل وهجرت أو فرت بنفسها من بطش الحكام، واثر هذا على التوزيع السكاني في المنطقة، فتركزوا بالمناطق ذات التضاريس الصعبة وتركت الأراضي السهلية في يد القبائل المخزنية التي لم تستغلها كما في الجزائر، كما أثرت على النسيج الديمغرافي للمنطقة، وهو بدوره يؤثر على الحياة الاقتصادية بصفة عامة.

*. من أسباب تراجع السكان في المنطقة المغاربية، في نهاية القرن 18م بداية 19م يعود إلى كثرة الأوبئة والأمراض التي كانت تفتك بعدد كبير من السكان مما اضعف القوة

النشيطة والمحرك الاقتصادي في المنطقة سواء بالريف أو الحواضر، والذي أثر في النمو الديمغرافي لسكان منطقة، وكانت تقريبا دورية وتكرارية، كما أنها كانت تنتقل من منطقة إلى أخرى وهذا بسبب تنقل الإنسان المغاربي في منطقته، مما أدى إلى انتقال العدوى، وتزامنت مع فترات من قحط وجفاف كانا يضربان المنطقة من فترة إلى أخرى فكانا يجعلان أريافها خالية من السكان، مع اجتياح الجراد، كما يضاف إليها توقف الهجرات الخارجية وخاصة الأندلسيين الذين عوضوا في بعض الفترات التاريخية من هلك في مختلف الجوائح والحروب التي عرفتها المنطقة في القرن16م، بحيث استقر عدد السكان في القرن السابع عشر غير أنه تراجع في منتصف القرن 17م، بسبب كثرة الأوبئة والفتن حيث وجد عجز في نمو السكان خصوصا في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.

أما على المستوى الاقتصادي

الذي يمكن تقسيمه إلى:

فلاحيا:

*. اتسمت المنطقة المغاربية في العهد العثماني في الجانب الفلاحي بعدة سمات منها تنوع والتشابه في الإنتاج بين أقطار المنطقة المغاربية فمن حيث التنوع نجد أن المنطقة احتوت على منتجات متعددة نباتية وحيوانية من حبوب وخضر وفواكه وقد وفرت الحاجيات الضرورية لسكان لمنطقة وقد ارتبط الإنتاج الفلاحي بكمية الأمطار المتساقطة خلال السنة وهو الأمر الذي جعل الإنتاج يعتبر معاشيا أكثر منه تجاريا، وارتبط أكثر بالمناخ والتربة فساد المناطق الشمالية إنتاج الحبوب والبقوليات، وفي الدواخل سادت تربية المواشي والجنوب زراعة أشجار النخيل وهو ما وفر منتجات فلاحية تنتج في وقت واحد فتنخفض أسعارها مما ينعكس سلبا على الواقع اليومي للفلاح، الذي استفاد منه الحكام والبيوت التجارية الأجنبية.

*. عرفت الحياة الفلاحية في المنطقة نفس المشاكل فالفلاح المغربي عاش حياة الكفاف والعفاف دون أن ينظر إلى الربح التجاري الذي كان من نصيب الحكام والتجار الأجانب، إلى جانب ذلك فقد تعرضت الفلاحة المغاربية نكسات الجفاف وزحف الجراد وظهور الأوبئة التي تجعل من الحقول مناطق فارغة، فتبقى الحقول بدون جني، إلى جانب الرياح

الحارة الجنوبية التي تتزامن وإثمار الأشجار التي تؤدي إلى تراجع المحاصيل وهو الأمر الذي اغرق الفلاح في الديون.

*. كما اعتمد الفلاح المغاربي على وسائل بسيطة وتقليدية في ميدان الفلاحة، ورغم ذلك فإنها كانت مواكبة لتلك الفترة، إلا أنها لم تشهد نوعا من التطور وإنما حافظ الفلاح على ما وجده بدون إن يعمل على تحديثة مما جعل إنتاجه موجه إلى الاستهلاك المحلي أو المعاشي بالدرجة الأولى، وذلك الفائض الذي يشكل في بعض المرات كمية قليلة يبيعها ليدفع ما عليه من ديون وضرائب، وهو ما يجعل حياة هذا الفرد تتسم بالمعاناة، وهذا أيضا ينطبق على أهل الحرف في الحواضر، التي اتسمت أهم معاملهم بالتأخر وعدم المنافسة، يضاف اليها مزاحمة الحكام وأسرهم للفلاح في استغلال الأرض، ولم يقف بصرهم عند هذا الحد وإنما مارسوا حتى التجارة فدخلوا في المعاملات التجارية.

*. نفور الفلاح المغاربي من ممارسة الفلاحة وتفضيل الرعي في بعض المرات بسبب كثرة المطالب الجبائية وتعددها بحيث فرضت على كل منطقة ضريبة تتلاءم وطبيعة تضاريسها وأحوالها المناخية، فالصحراء تؤخذ منها المعونة والحصة، والهضاب العليا تفرض عليها الغرامة والمعونة، اللزمة والتل تسود فيه ضريبة العشور، ومن هذا المنطلق تكون الضرائب المفروضة بالايالة الجزائرية مثلا أخف وطأة من الضرائب التي كان يفرضها البايات الحسينيون وحكامهم على الايالة التونسية والقرمانليون في الايالة الطربلسية، خصوصا بعد دخول هاتين المنطقتين في أزمة مالية بسبب الديون والاعتماد على التذاكر والبطاقات وبيع المحاصيل الفلاحية على طريقة السلم ولعدة سنوات، وهو ما أطاح بنظام يوسف باشا سنة 1832م بحكمه والتنازل عنه لابنه، ونفس الشيء بالنسبة لتونس ولكنها استطاعت استدراك الأمر من خلال وزيرها صاحب الطابع شاكير الذي عرف كيف يساير الأزمة ويخرج تونس من ديونها، ولكن بعد الباي محمود عادت تونس من جديد إلى الغرق في مستنقع الديون، وكانت البداية للتغلغل الأجنبي وتحميل المنطقة ديون لا طاقة لها بها.

*. كما امتازت مصادر الدخل في هذه الايالات بالتنوع، بحيث أن النظام الجبائي لم يفلت أي فرع من فروع الإنتاج الفلاحي والحرفي والتجاري، مما أدى إلى إيجاد دول تعيش على استهلاك موارد البلاد دون أن تسعى إلى تنميتها أو تطويرها، فكل ما تنتجه

البلاد يستهلك في دفع رواتب الجند والموظفين، أو يودع في خزينة الدولة، دون التفكير في تطوير وسائل الإنتاج التي عرفت نموا ملحوظا في أوروبا وتوجهت نحو ممارسة الفلاحة المعتمدة على مبدأ الربح ووفرة الإنتاج لخلق رأس مال قادر على التحكم في التبادل التجاري، وتساهم في التطور الصناعي، كانت أوضاع المنطقة المغاربية تتصف بالركود والكساد والانهيار الاقتصادي، من أزمات مالية وثورات داخلية.

حرفيا:

*. مارس المجتمع المغاربي مختلف الأنشطة الحرفية، سواء في الريف أو الحاضرة، ولكن اختلفت في جودتها من حيث الإتقان والدقة، كما أن سكان الأرياف امتهنوا بعض الحرف قصد تلبية متطلباتهم اليومية، فإن سكان الحواضر يعتبرون الحرفة أساسية بحيث يسترزق منها، ويحسن أوضاعه المادية بها، إلى جانب التجارة، التي كان يقتات منها عدد كبير من الحرفيين، كما يدفع الضرائب المتوجبة عليه، كما أن تمركز الورشات والمعامل في الحواضر استقطب اليد العاملة من المناطق الريفية الفقيرة، وهذا ما ساعد على ظهور بعض الفئات الدخلية على الحواضر وسميت باسم المناطق التي قدموا منها، ووفرت لهم مداخيل أعانوا أنفسهم بها.

*. سيطرة النقابات الحرفية والمهنية إن صح التعبير على الحرف من خلال الأمناء الذين تعددوا واختلفوا حسب الحرف والمهن المنتشرة داخل الحواضر، وعملهم في المحافظة على الأصول الموروثة للحرف، مما شكل عائقا أمام تطورها، فتسبب في ضياعها أمام المنافسة الخارجية المقلدة، فلم يعمدوا إلى تطويرحرفهم إذ حافظوا على طابعه التقليدي، مما جعل صادراتهم في بعض المرات تكون ضئيلة، إذا ما قورنت بالمنتجات التي كانت تنافسها في عقر دارها كالشاشية في تونس والجزائر من طرف الشركات الفرنسية والايطالية، قابلها عدم اهتمام الحكام العثمانيين بتطوير وحماية هذه الحرف من المنافسة الخارجية، ساهم في تدهور وضعها في منطقة المغرب العثماني، وهو الشيء الذي انعكس بالسلب على مداخيل أصحاب الورشات والحرفيين بصفة عامة.

المحافظة على النشاط الاقتصادي كان أساسه يتوزع على محورين هما: سكان الحضر وامتيازاتهم ومكاسبهم على أنها ذات طابع إداري ومهني وعرفي ومحور الريف الفلاحون

والرعاة إضافة إلى بدو الصحراء الرحل، وسكان الريف يشكلون القوة الفعالة في الاقتصاد نتيجة غالبيتهم على المجتمع فاستخدموا في أعمال الخماسة، فقد كان الريف ينتج للمدينة قوتها ويحرك أسواقها بدون أن تقدم له الحاضرة شيئا ومع ذلك كان الريف مرغما إضافة إلى ما يقدمه أن يدفع سكانه الضرائب.

تجاريا:

*. في الجانب التجاري سيطرت المواد الكمالية الترفهية على جملة المبادلات التجارية بين أقطار المنطقة، وهذا يرجع الى التشابه في المنتجات، ورغم ذلك فقد كانت هناك علاقات تجارية ربطت المنطقة فيما بينها من خلال القوافل التجارية التي كانت تمر على الحواضر المغاربية وقد نشطت في هذه التجارة خصوصا مع دواخل إفريقيا التي كانت تموينها بتراب الذهب والعبيد الذي كان يعتبر من بين السلع المطلوبة عالميا، في تلك الفترة فاشتهرت طرق تجارية داخل المنطقة المغاربية، وهو الشيء الذي جعل التواجد الأوروبي يعمل على السيطرة على تلك الطرق خصوصا عن طريق اكتشاف هذه الطرق ببعثات علمية ورحلات استكشافية كانت نهايتها تحويل طريق تلك التجارة نحو غرب إفريقيا، مما افقد المنطقة بعضا من مداخيلها خاصة طرابلس الغرب.

كما اتسمت المبادلات التجارية المغاربية بنوع من الخاصية فقد كانت نشيطة في سنوات فاترة وفي أخرى حسب الوضع السياسي السائد بين دول المنطقة، كما أننا نجد الجزائر استغلت قوتها العسكرية في الجانب التجاري مع تونس وذلك من خلال أيفاد سلع إلى تونس وتباع قبل السلع التونسية ذاتها، وبأسعار محددة سلفا من قبل الداي أو الباي الجزائري، وهذا ما زاد في تنافر المنطقة أكثر من قربها، ولكن رغم ذلك كانت المبادلات التجارية قائمة بين ولايات الدولة العثمانية، والمنتجات كانت متنوعة من سلع وبضائع كأقمشة وقهوة، وحتى مواد حربية كملح البارود، والعلاقات التجارية بين تونس والجزائر كانت اكبر من العلاقات ين تونس وطرابلس أو الجزائر وطرابلس.

*. تأثر التجارة بتراجع المحاصيل الفلاحية والإنتاج الحرفي في ظل المنافسة الخارجية مما جعل المنطقة تقع تحت طائلة التدهور والتقهقر الاقتصادي، ففتح المجال أمام تدخل الرأسمال الأجنبي الذي اعتمد على استغلال خيرات وثروات المنطقة لصالحه خصوصا

بعد تحول تجارة دواخل إفريقيا نحو الجهة الغربية من القارة الإفريقية حيث ساهم في تردي أوضاع المناطق الداخلية التي كانت تعتمد على ما تدره تلك التجارة، وهو ما جعل المنطقة بحلول منتصف القرن التاسع عشر تتخبط في مشاكل داخلية أدت إلى التواجد الاستعماري الأجنبي لها بداية من الجزائر فتونس فطرابلس الغرب.

*. في الميدان النقدي شهدت المنطقة في القرن 18م و19م تراجع كبير لقيمة العملة لتي دخلها خلط كبير في المعادن، وهو الأمر الذي جعل قيمتها وقدرتها تضعف ويفتر الناس في التعامل بها والتوجه نحو المقايضة كسبيل امثل وضمان أحسن، وهو ما جعل في بعض المرات الحكام يقومون بأعمال ردعية في هذا الباب وخصوصا يوسف باشا القرمانلي الذي قام بصلب اليهودي الذي رفض التعامل بالنقد الذي أصدره هذا الأخير، وهي كصورة واضحة على نفور السكان وعدم تعاملهم بالنقد، فتراجعت قيمة العملة المحلية من السلطاني بالجزائر وتونس وحتى طرابلس الغرب، بحيث أصبحت العملة مقومة أكثر من قيمتها وهو ما جعل المقايضة تكون أضمن للمتعامل من النقد الذي أصبح مغشوشا أو يحتوي على نسب مرتفعة من النحاس خصوصا في العملة الذهبية.

*. التغلغل الرأسمالي الأجنبي من خلال الشركات الاحتكارية التي احتكرت نشاط مجموعة من السلع التجارية وتحويل مبالغ مالية كبيرة من خزينة حكومات شمال إفريقيا إلى جيوب هؤلاء المتعاملين من يهود وأوروبيين، والذين عمدوا في نهاية الحكم العثماني إلى إغراق المنطقة بالديون، لضمان سيطرة الرأسمال الأجنبي على التجارة خصوصا باحتكار بعض أنواع من المحاصيل وعلى رأسها الحبوب، من طرف الشركات اليهودية والفرنسية والايطالية بالمنطقة، مما جعل الأموال تتوجه إلى جيوب تلك الشركات بدل خزائن تلك الدول، واستغلت تلك الدول الظرف الذي مرت به المنطقة خصوصا في المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني في دعم تواجدها في المنطقة عن طريق الامتيازات، بسبب الديون تارة والاستدانة تارة أخرى، وهي النقطة التي استغلتها الدول الاستعمارية في احتلال المنطقة، من خلال تلفيق أزمات وخير دليل ما حدث في الجزائر وأزمة الديون المترتبة على فرنسا، وفي طرابلس ديون التجار الانجليز على يوسف باشا الذي هدد بضرب عاصمته من طرف القنصل الانجليزي وارنجتن (Consul Warrington)

وتونس التي باعت محاصيلها الفلاحية ولعدة سنوات على طريقة السلم مما اغرق البايات في ديون كبيرة.

*. عرف الاقتصاد ازدهارا في القرنين السادس عشر والسابع عشر في كامل المنطقة، وتقهقرا ملموسا في أواسط القرن الثامن عشر وانتهي بحالة من الضعف أدت إلى انهيار النظم السياسية لدول المنطقة في القرن التاسع عشر وكأول صدام حقيقي مع قوة أوروبية كالجزائر في سنة 1830م، ورغم ذلك لا يمكن أن نقول أن اقتصاد المنطقة كان متخلفا، إذا ما قيس بمقاييس عصره ، ولكنه غير متطور نظرا للتحولات التي بدأت تعيشها أوروبا. وهو ما يعرف مرحلة ما قبل راس مالية المتصفة بقلة الإنتاج وانخفاض مستوى المعيشة .

على المستوى السياسي:

كما عرفت الحياة السياسية في منطقة بلاد المغرب العثماني عدة تغيرات في نظام الحكم العثماني ففي الوقت الذي بقيت فيه الجزائر تسير من طرف حكام عثمانيين معتمدين في سياستهم على الجند الانكشاري المجند من الأناضول، لم تبق تونس وطرابلس الغرب في يدهم ولكنها ظلت في يد جماعات صغيرة والتي تعتبر بقايا الجيش الانكشاري وبحريته الأناضوليين الذين فتحوا البلاد باسم الإمبراطورية العثمانية، فظهرت الأسرة الحسينية بتونس في 1705م والقرمانلية في طرابلس الغرب سنة 1711م فكانا منطلقا لتشكيل دولة قومية، تابعة اسميا إلى الدولة العثمانية، وكانت تديرهما حكومتان محليتان، وكانت أجهزتها السياسية والإدارية والعسكرية محلية، وذات حدود معلومة.

*. عملت السلطة المركزية على تسخير الحياة الاقتصادية لخدمتها، مما جعل فئة قليلة في المجتمع والمتمثلة في فئة الحكام وحاشيتهم تسيطر على موارد وثروات البلاد، وتنتفع بها سواء دايات الجزائر أو بايات تونس أو باشاوات طرابلس الغرب، كاستعمال الإنتاج الفلاحي لخدمة السلطة الحاكمة القمح للجند والتصدير، الأرز للجند، الكتان لتقديمه كهدايا إلى الأستانة، الخل لتموين الجند والخمور للأسرى.

كما احتكر الحكام بعض المنتجات مثل القمح والاستفادة منها بحيث يعتبر هو الشاري الوحيد والبائع الوحيد مما نتج عنه غنى الباشا وفقر الفلاح، خصوصا إذا علمنا أن الباشا هو الذي يضع سعر الشراء والبيع.

*. عمل نظام الحكم على إيجاد فئة موالية له تكون ضد الجند الانكشاري الذي كان يشكل حجرة عثرة لدي الحكام، مثل تكوين فرق عسكرية من السكان المحليين وخصوصا من القبائل الموالية مثلما حدث في عهد المراديين والحسينيين في تونس في تثبيت نظام حكمهم الوراثي، وكذا القرمانليون الذين أسسوا فرقا من السكان وخاصة من المنشية، والجزائر في عهد الداي علي الذي أراد القضاء على القوة الانكشارية بتحويل مقر حكمه من الجنينة إلى القصبة والاعتماد على السكان المحليين في الدفاع عليه.

*. كثرت الاغتيالات والمؤامرات في أنظمة الحكم، وداخل الأسرة الحاكمة حول كرسي العرش والتي غطت مجالا زمنيا كبيرا في حياة الايالة التونسية خلال فترة الأسرة الحسينية في القرن الثامن عشر، بداية ما بين حسين بن علي وابن أخيه علي باشا، وبين أبنائهما وأحفادهما فساهمت تلك الاضطرابات في الوضع العام الداخلي من خلال تقسيم البلاد إلى صفين يضطهد فيها كل طرف الأخر فيما عرف بالصفوف هذا باشي وذاك حسيني وكلما ارتقي صف إلى الحكم استضعف الجانب الأخر، وكذا في طرابلس الغرب فعلي باشا (1754-1793م) الذي قام بقتل كل منافسيه من أهل أسرته وراح ضحية ذلك ستة من أبناء عمومته.

يضاف إليها تلك الدسائس التي كانت تتم داخل كواليس البلاطات بين رجال الدولة مثل مقتل الوزير يوسف صاحب الطابع بتونس الذي وشي به عند محمود باي سنة 1815م، ونفس الشيء نجد في الجزائر على اثر مقتل يحي أغا قائد الجند الجزائري في عهد حسين باشا.

وبهذه الحالة العامة للمنطقة المغاربية في العهد العثماني قد فسحت المجال في النصف الأول من القرن 19م في الجزائر وفي النصف الثاني منه في تونس وفي بداية القرن 20 في طرابلس الغرب إلى تغلغل الوجود الغربي، إما عن طريق الاتفاقيات المبرمة، أو من

خلال المعاملات التجارية، فكلها ساهمت بقسط في تدني أوضاع المنطقة التي وقعت كفريسة سهلة في يد الاحتلال الأجنبي الذي اقتسمها مثلما اقتسم الرجل المريض.

الملاحق

1. الملحق الأول: الوثائق الأرشيفية
2. الملحق الثاني: خرائط
3. الملحق الثالث: صور.
4. الملحق الرابع: جداول إحصائية

الملحق الأول

الوثيقة رقم 1. تقديم أراضي (تيمارات) إلى بعض جند الدولة العثمانية بجزائر الغرب.
الوثيقة رقم 2. تقديم الضرائب المفروضة على أمراء جزائر الغرب.
الوثيقة رقم 3. الحملة الحاج احمد باي على وطن الحنانشة في 29 رجب هـ1243.
الوثيقة رقم 4. حملة الحاج احمد باي على وطن ريغة والحنانشة في صَفر1243هـ.
الوثيقة رقم 5. حملة الحاج احمد باي على الحنانشة واسر مركبان من جربة لمتاجرتهما مع سكان القبائل
الوثيقة رقم 6. إقرار من يوسف باشا يعترف فيه بأنه قد باع لأحد التجار التونسيين قاربا بتاريخ ربيع الأول 1244هـ الموافق لسنة 1828
الوثيقة رقم 7. صورة من التذاكر التي كان يمنحها يوسف باشا لدائنيه على بنغازي ودرنة بتاريخ 16 رمضان سنة 1245هـ (1830م)
الوثيقة رقم 8. منشور بتغيير قيمة العملة وظهور عملة جديدة وذلك سنة 1239هـ (1823م)

الوثيقة رقم 1.

تقديم أراضي (تيمارات) إلي بعض جند الدولة العثمانية بجزائر الغرب.

مهمة دفتري: رقم 12 عدد: 122 بتاريخ: 981 هـ.

1. حكم إلى أمير أمراء الجزائر

إن عبد الله ابن دارنده قاسم الذي هو من رجال وإتباع وزير مصطفى باشا و الذي اظهر خدمات فائقة في حرب ـ ماغوسة ـ بجزيرة قبرص يرجوا أن يمنح ثلاث آلاف أقجة (تيمار) في مقابل خدماته في الجندية فأمرت بتوجيه ذلك إلى المذكور والعمل بما يلزم عمله من اجل إنهاء المشكل.

2. حكم إلى أمير أمراء جزائر الغرب

إن دارنده الرشيد الذي هو من رجالات وزيري مصطفى باشا جاء يرجوا تيمارا بسنجاق -أغري بوزي (بوري) مقداره ثلاث آلاف أقجة مقابل خدماته الجيدة في الجندية أثناء حرب ماغوسة فأمرت باتخاذ الإجراءات اللازمة لتوجيه المطلوب إلى المذكور.

3. حكم إلى أمير أمراء جزائر الغرب

إن حجى دارنده الذي هو من أتباع وزيري مصطفى باشا والذي قدم خدمات جليلة في الجندية أثناء حرب قبرص بماغوسة جاء يرجو (تيمار) سنجاق ـ اغري بوزي ـ مقدار 3000 أقجة مقابل خدماته فأمرت بعمل اللازم لإعطاء ذلك إليه.

المصدر: مهمة دفتري، رقم 12، مركز الأرشيف الوطني، بئر خادم، الجزائر.

الوثيقة رقم 2

تقديم الضرائب المفروضة على أمراء جزائر الغرب للأستانة.

دفتر مهم: رقم 12 صحيفة: 427 حكم رقم:979/3/22 هـ.

كتب: أعطي إلى حامل العلم (علمدار) في 24 ربيع الأول 979 هـ

حكم إلى أمير أمراء جزائر الغرب

نعلمك بان رسوم الأولوية الموجهة إلى الأعراب في جزائر الغرب لم تؤدى بعد ونظرا لوجوب جمع وتحصيل وإرسال الرسوم الميرية ورسوم الـ (ميري علم) و(جاوشان) و(بوبان) إلى سدة

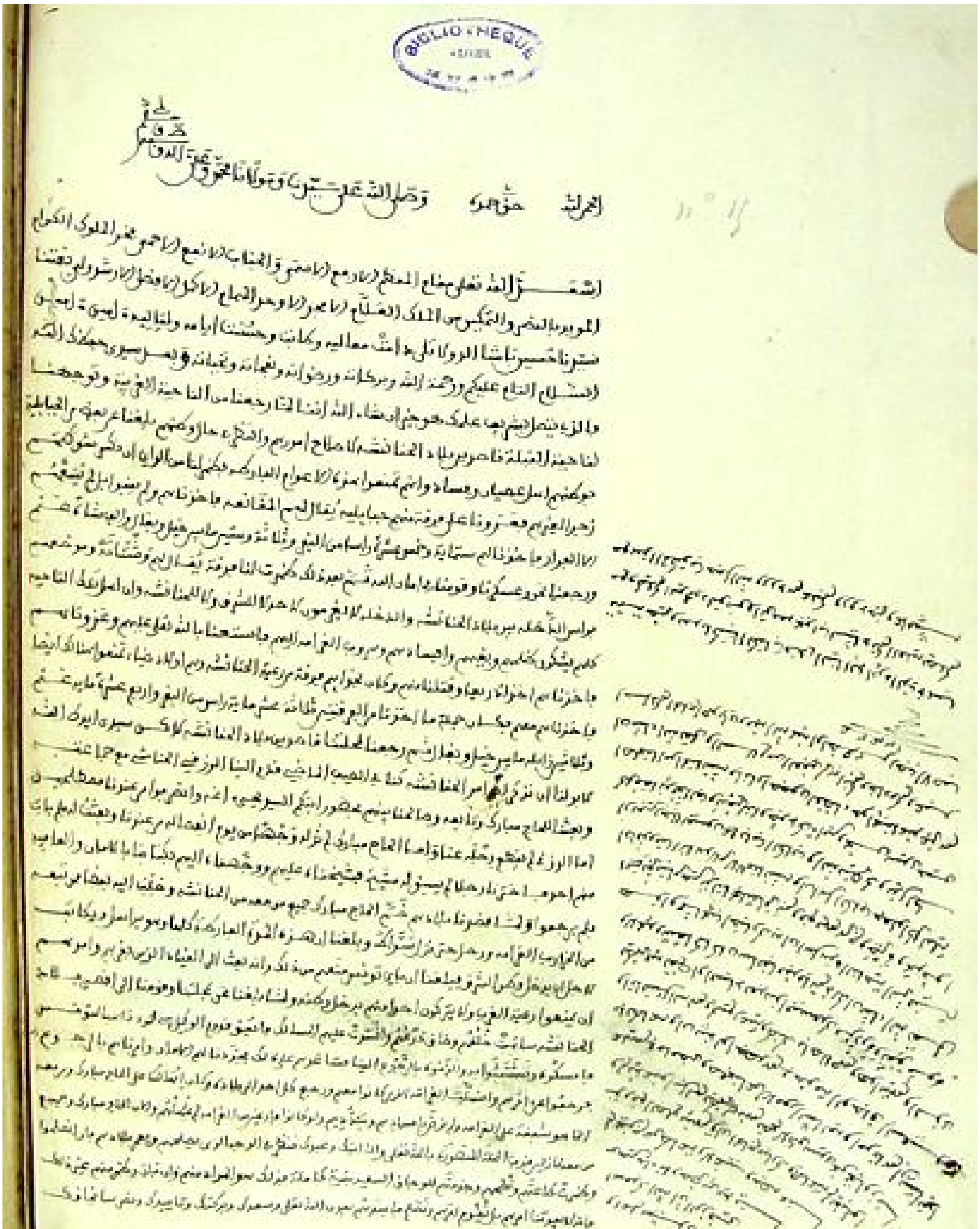
سعادتنا، فقد أمرت بالقيام حال وصول الحكم بجمع وتحصيل رسوم البروات -بحسب القانون- من أمراء الألوية الموجهة في الولاية المذكورة، وكذلك القيام بجمع و تحصيل رسوم أمير العلم والجاوشية والبوابين، ووضع كل من هذه الرسوم في كيس مستقل ثم تمهيرهما وإرسالهما إلى سدة سعادتنا وعليك بإعلامنا عن الألوية التي تم تحصيل الرسوم بروواتها، وكذلك عن مقدار الرسوم الميرية ورسوم أمير العلم و الجاوشبة كي نطالب منهما حسب ذلك عند وصولها.

تعريب: محمد داود التميمي.

كما يلاحظ فقد سبق هذا حكم آخر رقم 679 بنفس المضمون، رغم انه لا يحتوي على نفس التفصيلات، كذلك فان هناك حكم مشابه في دفتر المهمة رقم 14 ص 38 برقم 47. ولم أجد ضرورة لترجمته.

المصدر: مهمة دفتري، رقم 12، مركز الأرشيف الوطني، بئر خادم، الجزائر.

الوثيقة رقم 3
الحملة الحاج احمد باي على بعض القبائل من وطن الحنانشة في 29 رجب هـ1243.



المصدر، مجموعة من المراسلات بين بايات قسنطينة ودايات الجزائر، مخطوط بالمكتبة الوطنية الحامة، الجزائر، العلبة رقم: 1642، الوثيقة رقم 202.

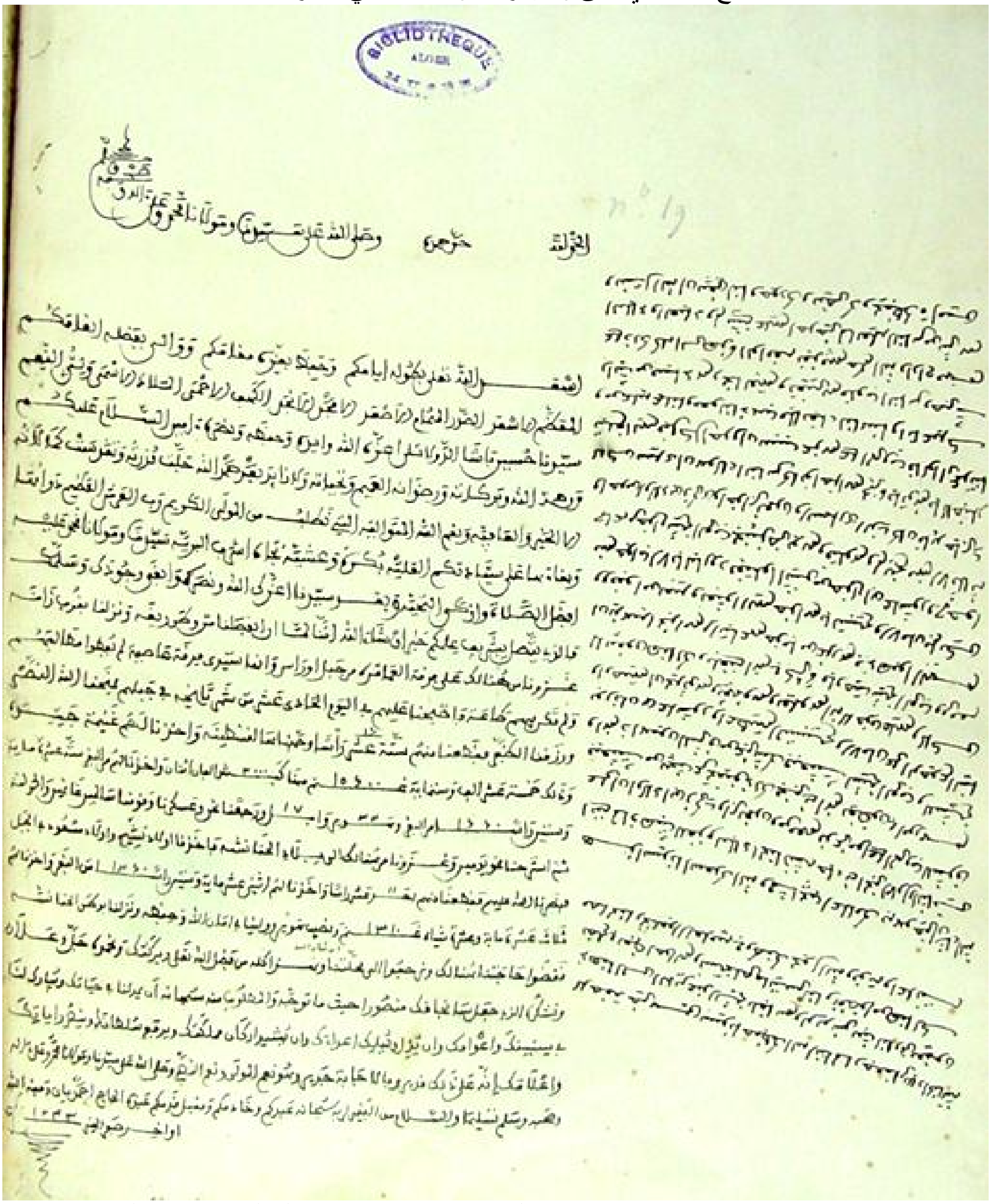
نص الوثيقة رقم 3

الحمد لله حقَ حمده وصَلي الله عَلى سَيدنا ومَولانا محمد وعَلى اله وصحبه وسلم

أسعد الله تعالى مقام المعظم الارفع الاسمى والجناب الانفع الاحمى فخر ملوك الكرام المويد(كذا) بالنصر والتمكين من الملك العَلاَم الامجد الاوحد الهمام الاكمل الافضل الارشد ولي نعمتنا سيّدنا حُسين بَاشا دولاتلي دامتْ معاليه وطابت وحسُنت ايامه وليَاليِه أمين أمين أمين السَلام التام عليكم ورحمة الله وبركاته ورضوانه ونفحاته وتحياته وَبعد سيدي حفظك الله فالذي يتصل بشريف علمك هو خير ان شاء الله اننا لمَّا رجعنا من الناحية الغربية وتوجهنا لناحية القبلة قاصدين بلاد الحنانشة لاصلاح امورهم والنظر في حال وطنهم عن بعض في الجبايلية بوطنهم اهل عصيان وفساد وانهم تمنعوا في هذه الاعوام الفارطة فظهر لنا من الراي (كذا) ان نكسر شوكتهم زجرا لغيرهم فغزونا على فرقة منهم جبايلية يُقال لهم المغَانمة فاخذناهم ولم يبقوا بل لم يَسَعْهُم الا الفرار فاخذنا لهم ستماية (كذا) وخمسة عشرة راسا من البقر وثلاثة وستين وما بين خيل وبغال والف شاة غنم ورجعنا نحن وعكسرنا وقومنا في امان الله ثمَ بعد ذلك ظهرت لنا فرقة يُقال لهم وَشْتَّاتَهْ وموضعهم براس الدَخلة بين بلاد الحنانشة والدخلة لا يغرمون لاحد لالشرق ولا للحنانشة وان اهل تلك الناحية كلهم يشكون ظلمهم وبغيهم وافسادهم وهروب الغرامه اليهم فاستعنا بالله تعالى عليهم وغزوناهم فاخذناهم اخذا ذريعا وقتلنا منهم وكان بحذاهم فرقة من رعية الحنانشة وهم اولاد ضياء تمنعوا هنالك ايضا فاخذناهم معهم فكان جملة ما اخذنا من الفرقتين ثلاثة عشر ماية (كذا) راس من البقر واربع عشرة مايه (كذا) غنم وثلاثين زايلة ما بين خيل وبغال ثم رجعنا لمحلتنا قاصدين بلاد الحنانشة لاكن سيدي ايده الله لا بد لنا ان نذكر لك امر الحنانشة كنا في الصيف الماضي قدم الينا الزرقي الحناشي مع جماعته وبعثنا للحاج مبارك وتابعه وصالحنا بحضور ابنكم السيد يحي اغه وانصرفوا من عندنا مصطلحين اما الزرقي لم يقطع رِجْلَه عنا وَاما الحاج مبارك لم نَرَ له وَجْهًا من يوم انفصاله من عندنا وبعثتُ له فلم يات منهم احد فاخترنا رجلا لم يسبق له مشيخ فشيخناه عليهم ووجَهناه اليهم بكتابنا بالامان والعافية فلم يرجعوا وَلمَا قصدنا بلادهم ضَمَّ الحاج مبارك جميع من معه من الحنانشه وجَلَبْ اليه بعضا من تبعه من الخرارب الغرامه وارحل حتى انزل سْرَّاطْ وبلغناه هذه المدة الفارطة كلها وهو يراسل ويكاتب لاج لان يدخل وطن الشرق فبلغنا ان باي تونس منَعهم من ذلك وانه بعث الى القياد الذين بقربهم وامرهم ان يمنعوا رغية الغرب ولا يتركون اجدا منهم يدخل وطنه ولما بلغنا عن عجاتنا وقومنا الى اقصى بلاد الحنانشة سَاءَتْ خلُقُهم وضاق ذرْعُهم وانسَدتْ عليهم المسالك فاتفق قدوم سي محمود ذاهبا لتونس فامسكوه وتَشَبثُوا به والزَمُوه بالرُّجُوع الينا فساعدهم على ذلك فجددنا لهم الامان وامرناهم بالرجوع فرجعوا عن اثرهم وانسلَتِ الغرامه الذين كانوا معهم ورجع كل واحد الى بلاده وكان إمْهَالنا على الحاج مبارك ومن معه انما هو شفقة على الغرامه ولم نرض بافسادهم وتَبدُدِهم ولو كانوا فارغين من الغرامه لم نمهلهم ولان الحاج مبارك وجميع من معه نازلين قرب المحلة المنصورة بالله تعالى وانا ابنك وعبدك فنظر في الوجه الذي يصلحهم ويعمر البلادهم فان انصلحوا وظهرت طاعتهم ونضمهم وخدمتهم للوجاق السعيد بنية كاملة فذلك هو المراد منهم وام بان وظهر منهم غير ذلك فانه لايفوتنا امرهم بل نقوم امرهم ونصلح فاسدهم بعون الله تعالى وسعدك وبركتك وتاييدك ونصر سنجاقك واعلم سيّدي اسعدك الله ان الزرقي من حين جاءنا وحضر بين ايدينا لم يخرج عن طاعة ولا عيب وجهه منا وقع الصلح بينهم وان الحاج مبارك وجماعته لم يقبلوا ولم يذعنوا بل لم يظهر لي منهم نصح لاكن سيطى نحن تجاوزنا عليهم في ما مضى وصفحنا عن الامور السالفة وامرناهم ان يستانفوا بالطاعة وان يبذلوا جهدهم في خدمة الوجاق السعيدة وانا نسئل الله لهم ولجميع رعية وطنك باصلاحهم وهدايتهم والذي يظهر فيه نقض او افساد بعد هذا فبسعدك نردوه ونقوموه ولا يجد وسعا كما كان سابقا فقد فاتهم ذلك ان شاء الله تعالى وهذا ومما يجب اخبارك برهان اهل هذه الناحية الشرقية التي بقربنا وحين نزلنا محلتنا قربهم وقع فيهم هرج وحيرة وتحرقوا ان قدومنا انما هو لامر لا للحنانشة وان اهل الكاف جعلوا كل ليلة اربعين رجلا يعسون على باب الكاف والله ينصرك ويذل لك كل مهانه مخالف ويبقي لنا وجودك أمين ونحن سيدى حين اصلحنا امر الحنانشه فانا راجعون لقضاء حوايجنا عند غيرهم ان شاء الله تعالى والسلام منالفقير لربه ابنكم وخادمكم وعبد احسانكم الحاج احمد باي وفقه الله بمنه اواخر 29 رجب الاحب عام 1243

الوثيقة رقم4

حملة الحاج احمد باي على وطن ريغة والحنانشة في صَفر1243هـ.



المصدر، ، مجموعة من المراسلات بين بايات قسنطينة ودايات الجزائر، مخطوط بالمكتبة الوطنية الحامة، الجزائر، العلبة رقم: 1642، الوثيقة رقم 210.

نص الوثيقة رقم 4

الحمد لله حقَ حمده وصلَي الله عَلى سَيدنا ومَولانا محمد وعَلى اله وصحبه وسلم أسْعَد الله تعالى بطُوله ايامكم وَحَفِظ بعزه مقامكم وَوَالى بفَضله الهَامَكُم المُعَظَم الاسْمَد الصَور الهُمام الاصْمد الامْجَد الانْجَد الكَهف الاحْمَى المَلاذ الاسْمَى وَلِيُ النِعم سيّدنا حُسين بَاشَا الدُّولاتلى اعزَّه الله وايده وَحفظه وَنصره أمين السَّلام عَليكُم ورَحمة الله وبَركاتِه ورَضوَانه العَميم وتحياته ولا زايد بَعْد حَمد الله جَلّت قُدرته وتقدستْ كَمالاته الا الخير والعَافيَة ونعم الله المتَوالية التي نَطلبُ من المولى الكريم رَب العَرش العَظيم دَوامها وَهناءها عَلى سيَّادتكم العَليَّة بُكرة وعشيَّة بجاه اشرف البريَة سيّدنا ومَولانا محمد عَليه افضَل الصَّلاة وازكى التحية وبَعد سيّدنا اعزَك الله ونصَرك وَابقى وجُودَك وسَلمك فالذي يتَصل بشَريف عِلمكم خير ان شَاء الله انَنا لمَا ان انفصَلنا من وطن ريغَه ونزلنا بقُرب زَانَه غَزونا من هُنالك على على فرقة العَمامْره من جبل اورَاس وَانها سيّدي فرقة عَاصية لم يُعطوا مَطالبَهم وَلم تَكن فيهم طَاعَة فاصبَحنا عَليهم في اليَوم الحَادي عَشر من شَهر تَاريخه في جَبلهم فمنَحنا الله النَصر ورزَقنا الظفَر فقطعنا منهُم ستة عشر رَاسًا وَجَهناهَا لقسنطينَة وَاخذنا لهُم غَنيمة جَيدة وَذلك خَمسة عَشر الف وستماية (كذ) غنـــــــــم منهَا كبـــــش الفان اثنان وَاخذنا لهُم من البقر ستَه عشرة ماية (كذ) وَستين رَاسًـــــــــــا من البقر وهويـــــــر وَابـــــــل ورَجَعنا نحن وعَسكرنا وقومنا سالمين غانمين ثمَ استرحنا نحو يومين وَغَزونا من هُنالك الى بِلاد الحنَانشة فاخَذنا اولاد الشيخ واولاد مسْعُود في الجبل فنَصرنا الله عليهم فقطعنَا منهم احَـــد عشر راسًا وَاخَذنا لهُم اثنى عشر مايه(كذا) وستين راسًـــــــــا من البقر وَاخَذنا لهم ثلاثَ عشرة مايه (كذا) وعشرة شياه غَنَــــــم ونصيب هوير وولينا في امَان الله وَحِفظه وَنزلنا بوطن الحنانشة فقَضوا حَاجَتنا هُنالك وزحفوا الى محلتنا وهذا كله من فَضل الله تَعالى وبركَتك وَنحمده جَلَّ وعَلاه ونشكُره الذي جعَل سَانجاقك منصُورا حيثُ ما توجه وَالمطلُوب من سُبحانه اَن يمد لنا في حَياتك ويُبارك لنا في سينينكَ واعْوامك وان يُذِل ويُهلِك اعداءَك وان يُشيد اركَان مملكَتَك ويرفَع سُلطانَك وينصُر رياتِكَ واعْلامَك اِنَه عَلى ذَلك قدير وبالاجَابة جَدير وهُو نعم المولى ونعم النصِير وصَلى الله عَلى سيّدنا ومَولانا محَمد وعَلى آله وصَحبه وسَلم تسليمًا والسَّلام من الفَقير لربه سُبحانه عَبدكم وخَادمكم وَمقبل قَدمكم عَبده الحاج احْمَد باي وَفقه الله

اواخِر(كذا) صَفر الخير 1243

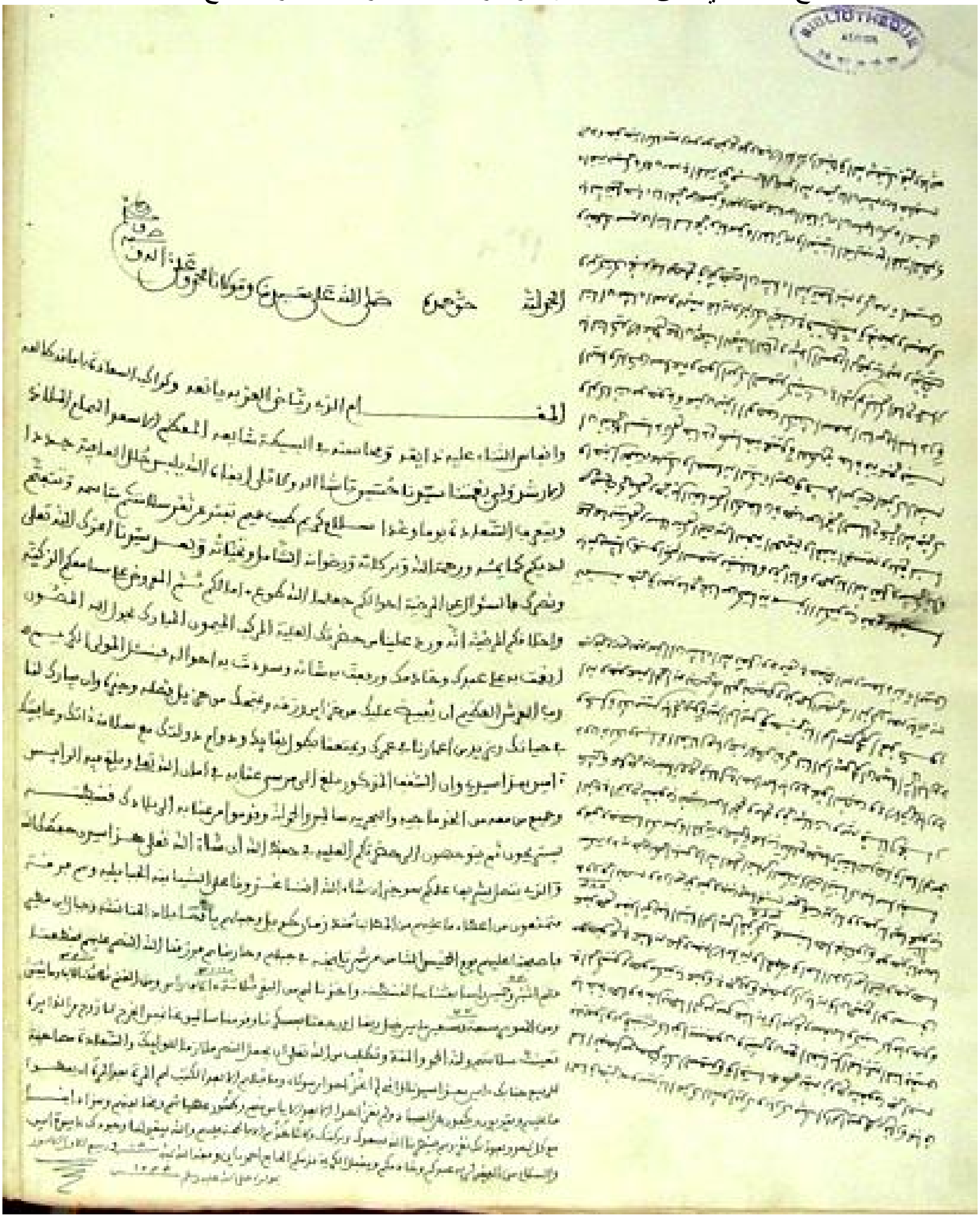
لاحقة خير هي سيدنا حفظك الله اننا لما رجعنا من بلاد الحنانشة ذهبنا الى الدير عند الشيخ بلقاسم ولد يونس بعث لنا مقيمون نصلح في بعض احوالهم ونستخلص ما تيسر لنا ونقضي من هنالك مصالحنا ونخلفوا العافيه في وطنك بحول الله وقوته واعانته

هذا سيدنا اسعدك الله ومما يجب اعلامك به هو خير ان شاء الله انني لما ذهبتُ للغزو لبلاد الحنانشه جاءنى الخبر الاول والثاني على ان اولاد ابن زكري وابن نعمون ومن معهم قد عزموا على الهروب للشرق فبعثتُ من يبحث في تقيق ذلك فخبرنى انهم يقضون في امورهم وانهم ذاهبون الى الشرق من غير شك فبعثتُ لشيخ العرب وللشيخ بورنان بن عاشور واعطيتهم التسبيح والامان على الرجوع الينا واوصيتهم ان يحدثوهم ويعلموهم انه لاخوف عليهم و لاكن ل يبقون هنالك وبلغني انهم في كثرة فاوجبت شيخ العرب ومن معه ان يذهبوا بخدامهم لاتباعهم خوفا من غدرهم فذهبوا اليهم ووقفوا من بعيد وبعثوا اليهم خدامهم بالتسبيح والامان فلم يكن منهم جواب الا بالبارود فقتلوا اثنين من خدام ابن عاشور وجرحوا جماعة من خدام شيخ العرب فحينئذ ضربوهم وقتلوهم ولم ينجوا منهم الا ثلاثه واحد من اولاد بن زكري واخر ابن نعمون والسمارى الذي كان قايد جابري لاكن سيدى ان هولاء الناس كانوا خدامهم بحمزه ياتونهم بالاخبار تبلغ اليهم قبل كل احد وان سبب عزمهم على الهروب قالوا ان عمرتنا ومن عليه عملنا

ومعولنا ذهب فلا بقاء لنا هنا وانا عبدك رايت من فسادهم ومخالفتهم وتغييرهم قلوب الناس وصبرت على ذلك كله الى هذه الواقعة نفذ فيهم حكم الله واراح منهم البلاد والعباد ولم نثني عليهم احد خير لما يعلمه الناس من شرهم ونسئل الله ان يبقى لنا وجودك وينصرك ويحفظك أمين.

الوثيقة رقم5

حملة الحاج احمد باي على الحنانشة واسر مركبان من جربة لمتاجرتهما مع سكان القبائل



المصدر، ، مجموعة من المراسلات بين بايات قسنطينة ودايات الجزائر، مخطوط بالمكتبة الوطنية الحامة، الجزائر، العلبة رقم: 1642، الوثيقة رقم 231.

نص الوثيقة رقم5
الحمد لله حقَ حمده وصَلي الله عَلى سَيدنا ومَولانا محمد وعَلى اله وصحبه وسلم
المقام الذي ريَاض العز به يانعه وكواكب السعادة بافاق طالعه وانفاس الثناء عليه ذايعَه وَمحاسنه في البسيطه شايعه المعظم الاسعد الهمام الملاذ الارشد وَلي نعمتنا سيّدنا حُسَين بَاشا الدولاتلى ابقاه الله يلبس حُلل العافية جددا ويتعرف السَّعادة يوما وغدا سلام كريم طيب عميم تفتر عن تقر سلامتكم مباسمه وتَنفتِح لديكم كمايمه وَرحمة الله وبركاته ورضوانه الشَامل وتحيَاتُه وَبعد سيّدنا اعزك الله تَعالى ونصرك فالسؤال عن المرضية احوالكم جعلها الله طوع امالكم ثم المعروض على مسامعكم الزكية واخْلافكم المرضية انَه ورد علينا من حضرتك العلية المركب الميمون المبارك بحول الله المصُون انعمت به على عبدك وخادمك ورفعتَ به شانه وسردتَ به احواله فيسئل (كذا) المولى الكريم رب العرش العظيم ان يُفيض عليك من خزاين رزقه ويمنحك من جزيل فضله وخيره وان يبارك لنا في حياتك ويزيد من اعمارنا في عمرك ويمتعنا بطول بقائك ودوام دولتك مع سلامة ذاتك وعافيتك أمين هذا سيدي الشقف المذكور بلغ الى مرسى عنابه في امان الله تعالى وبلغ فيه الرايس وجميع من معه من الخدماجيه والبحريه سالمين والحمد لله وقدموا من عنابه الى بلادك قسنطينه يسترحون ثم يتوجهون الى حضرتكم العليه في حفظ الله ان شاء الله تعالى هذا سيدى حفظك الله وَالذي يتصل بشريف علمكم هو خير ان شاء الله اننا غزونا على الشيانيه الجبايلية وهم فرقه متمنعون من اعطاء ما عليهم من مطالب منذ زمن طويل وجبلهم باقصًا بلاد الحنانشه وجبال ابن مطير فاصبحنا عليهم يوم الخميس الثامن من تاريحه في جبلهم وحاربناهم فرزقنا الله النصر عليهم فقطعنا منهم اثنين وخمسين راسا بعثنا بها لقسنطينه واخذنا لهم من البقر ثلاثة الاف راس ومن الغنم ثلاثة الاف ومائتين من الهوير سبعة وسبعين ما بين خيل وبغال ورجعنا بعسكرنا وقومنا سالمين غانمين انجرح لنا زوج من الدائره تعينتْ سلامتهم ولله الحمد والمنة ونطلب من الله تعالى ان يجعل النصر ملازما للوائكَ والسَعادة حاصله للرفيع جنابك أمين هذا سيدنا رَانى (كذا) لم اغزُ احدا من هولاء وما قبلهم الا بعد الكتب لم المرة بعد المرة ان يعطوا ما عليهم ويقومون ويكفون عن الفساد ولم نغزُ احد الا بعد الاياس (كذا) منهم وظُهُور عصيانهم ومخالفتهم وهذا دابنا (كذا) مع كل احد وبعد ذلك نغزوهم فينصرنا الله بسعدك وبركتك ولا نَاخُذُهم الا بالحجة عليهم والله يبقى لا وجودك أمين أمين والسلام من الفقير لربه عبدكم وخادمكم ومقبل الكريمه قدمكم الحاج احمد باي وفقه الله بمنه في 14 ربيع الاول الانور بمولده صلى الله عليه وسلم سنة 1244

الحاق خبر هو سيدنا اعزك الله وايدك وبارك فيك ان الرايس محمد بن قاره بجاق لما انفصل ن حضرتك السعيدة وافا في طريقه زوج شقوف جرابه فليجرا وبرقنتي كانوا يبيعون ويشترون مع القبائل الجبايليه المنافقين فاخذهما ودخل بهما الى مرسى عنابه وافرغ وسقهما وكتب كل ما وجده في المركبين هو مكتوب عنده في جريدة بحضور اربابه وان جميع الوسق موضوع في عنابه على وجه الامانة والحفظ واما الدراهم التي وجدها عندهم فقد اتى بها الينا الرايس المذكور فحسبناها بحضوره فوجدنا فيها 273 دورو فرنصه ودراهم تونس 328 وجب فيها لجبه هي تحت يدنا ووجدنا فيها 110 محبوب سكة رديه ضرب طرابلس والله اعلم انها من السكه التي اتيناك بها سابقا ونحن وجهنا لك هذه الماية(كذا) وعشرة محابب تطلع عليها وتشاهدها واما الوسق الذي في الزوج شقوف نصيب من القمح وملح قربيكات وفيه قلال فخار كثيره عمل جربه منها زوج قلال في احدهما بارود نحو النصف وفي الاخر بارود دون ذلك وباقي القلال فارغه لاكن اذكر لنا الرايس محمد ان فيها اثر البارود وكل ذلك مبين في الجريدة بيد الرايس وخبرنا الرايس محمد المذكور انه وجد عند الجرابه بصبرط للفرنصيص وقد حمل البصبرط المذكور معه ياتى به حين قدومهم بعد هذا ان شاء الله تعالى ودمتم في حفظ الله وسعادته أمين

تتمة خبر و بعدما فرغنا من كتابة هذا المكتوب قدم علينا باش سيار بجوابكم السعيد فقبلناه وقراناه وحمدنا الله تعالى وشكرناه على عافيتكم وسلامتكم التي هي النعمة العميمة والمنة الجسيمه وبلغ لنا من فيض كرمكم وجزيل انعامكم الطغان ذهب من افخر السلاح كثر الله خيرك واجزل نعمته عليك أمين وقد امرتني اعزك الله ان ننظر لسيادتكم خادم طباخة مجيدة للطبخ حاذقة بمعرفته ولو كانت موجودة عندى بهذا الوصف لكنت اسعد الناس بالمبادرة اليها ولاكن الساعة وصول امرك السعيد كتبت في الحين لوكيلكم الحاج عمار فالتاكيد الاعظم على ان يبحث البحث التام ويبذل السوم المرغوب فيه ويتقى لنا ان شاء الله ومهمته غايه وكذلك نبحث في قسنطينه ونجتهدو بسعدك وبركتك نجد ما يصلح ويرضي ان شاء الله تعالى بمنه وكرمه أمين

ونعلمك سيدي اننا لما غزونا هذه الغازية وابقينا الخليفة مع المحلة المنصورة بالله تعالى جاءنا الخبر من عنده بعد رجوعنا من الغازيه سليمان كرداغلي أغه بسكره كان بعد في المحله توفى الى عبد الله وخبرنا ان ما خلفه جرده خوجة الكاهيه وهو موضوع على وجه الامانه والحفظ والله يبقيك بخير وعافيه

الوثيقة رقم 6.

إقرار من يوسف باشا يعترف فيه بأنه قد باع لأحد التجار التونسيين قاربا
بتاريخ ربيع الأول 1244هـ الموافق لسنة 1828

الحمد لله وصلي الله على سيدنا ومولانا محمد عليه الصلاة والسلام.

حامل هذه التذكرة الأجل ولدنا التاجر بوسلامة بوشداخ احد تجار تونس القائم حين الكتب بثغر الجهاد طرابلس غرب إننا بعنا له هذا البريك النبلطان الذي اسمه....[1] والذي أتى به قرصاننا غنيمة من النبلطان وأخذناه بون بريزا.[2]

بعناه البريك المذكور في مرسى الوجاق بثمن قدره الف وثمانمائة ريال دورو وقبضنا منه العدد المذكور في مرسى الوجاق المذكور وهو ملكا من ملكه وفي حوزه وتصرفه وغير معارض له في ذلك وهذه التذكرة تبقى في يده لتمسك به في ذلك والسلام.

عام ألف ومائتين وأربعة والأربعين هجرية من الفقير لربه يوسف باشا قرمانلي أيده المولى آمين

(1) . لم يرد اسمه بالإقرار.

(2) . يعني أن القارب بحالة جيدة

المصدر: دار المحفوظات التاريخية بطرابلس الغرب. نقلا عن عمر علي بن إسماعيل، انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا 1795-1835، ط1، مكتبة الفرجاني طرابلس ، بيروت 1966، ص 435.

الوثيقة رقم 7.

صورة من التذاكر التي كان يمنحها يوسف باشا
لدائنيه على بنغازي ودرنة بتاريخ 16 رمضان
سنة 1245هـ (1830م)

الحمد لله هذه قائمة بيد السوديت التوسكانية [1] من سيدنا على بني غازي ودرنة وزيت من هنا على السعر الذي في الكتيبة الصوف بأربعة دورو القنطار والسمن اثنا عشر القنطار والجلد الماعز بأربعين دورو المائة والزيت ستة دورو البرميل.
بتاريخ 16 رمضان سنة 1245.

برميل زيت	قنطار صوف	قنطار سمن	دراهم دورو	جلد معز	
...	605	1028	743	...	أوله جواني روسوني قنصل التوسكان
679	3649	...	...	560	بليفرنيو
85	1423	...	1200	...	سلمون امبروزي

التوقيعات

يوسف القرمانلي جواني روسوني بليفرنيو سلمون امبروزي

(1). رعايا توسكانيا.

المصدر: دار المحفوظات التاريخية بطرابلس الغرب. نقلا عن عمر علي بن إسماعيل، انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا 1795-1835، ط1، مكتبة الفرجاني طرابلس ، بيروت 1966، ص453.

الوثيقة رقم 8.

منشور بتغيير قيمة العملة وظهور عملة جديدة
وذلك سنة 1239هـ (1823م)

الحمد لله

وقع التنبه من السيد الأمير العالم الشهير سيدي يوسف باشا صاحب محروسة طرابلس في غرب في التاريخ على أن الريال الدورو بعشرة ريالات سكة الوقت وذلك في الرابع والعشرون من صفر الخير 1239.

وفي اليوم المذكور خرج ابو ستمائة وهو فلس من النحاس الأحمر به خبشة وبالوجه الآخر ضرب في طرابلس صرفه أربع فلوس نحاس أيضا.

رزقنا الله خير ذلك ووقانا شره بجاه سيدنا محمد وآله وصحبه.

أحمد بن حسين التوغار
قاضي محروسة طرابلس

المصدر: دار المحفوظات التاريخية بطرابلس الغرب. نقلا عن عمر علي بن إسماعيل، انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا 1795-1835، ط1، مكتبة الفرجاني طرابلس ، بيروت 1966، ص 463.

الملحق الثاني:

الوثيقة رقم 9. خريطة المناطق الطبيعية بالمغرب العربي وارتباطها بالنشاط الزراعي

الوثيقة رقم 10. خريطة استعمال الأرض ونوعية الملكيات بالجزائر في العهد العثماني.

الوثيقة رقم 11. خريطة استعمال الأرض ونوعية الملكيات بتونس في العهد العثماني

الوثيقة رقم 12. خريطة استعمال الأرض ونوعية الملكيات بالجزائر في أواخر العهد العثماني

الوثيقة رقم 13. خريطة تمثل مظاهر السطح في تونس

الوثيقة رقم 14. خريطة تمثل أقاليم طرابلس الغرب الطبيعية.

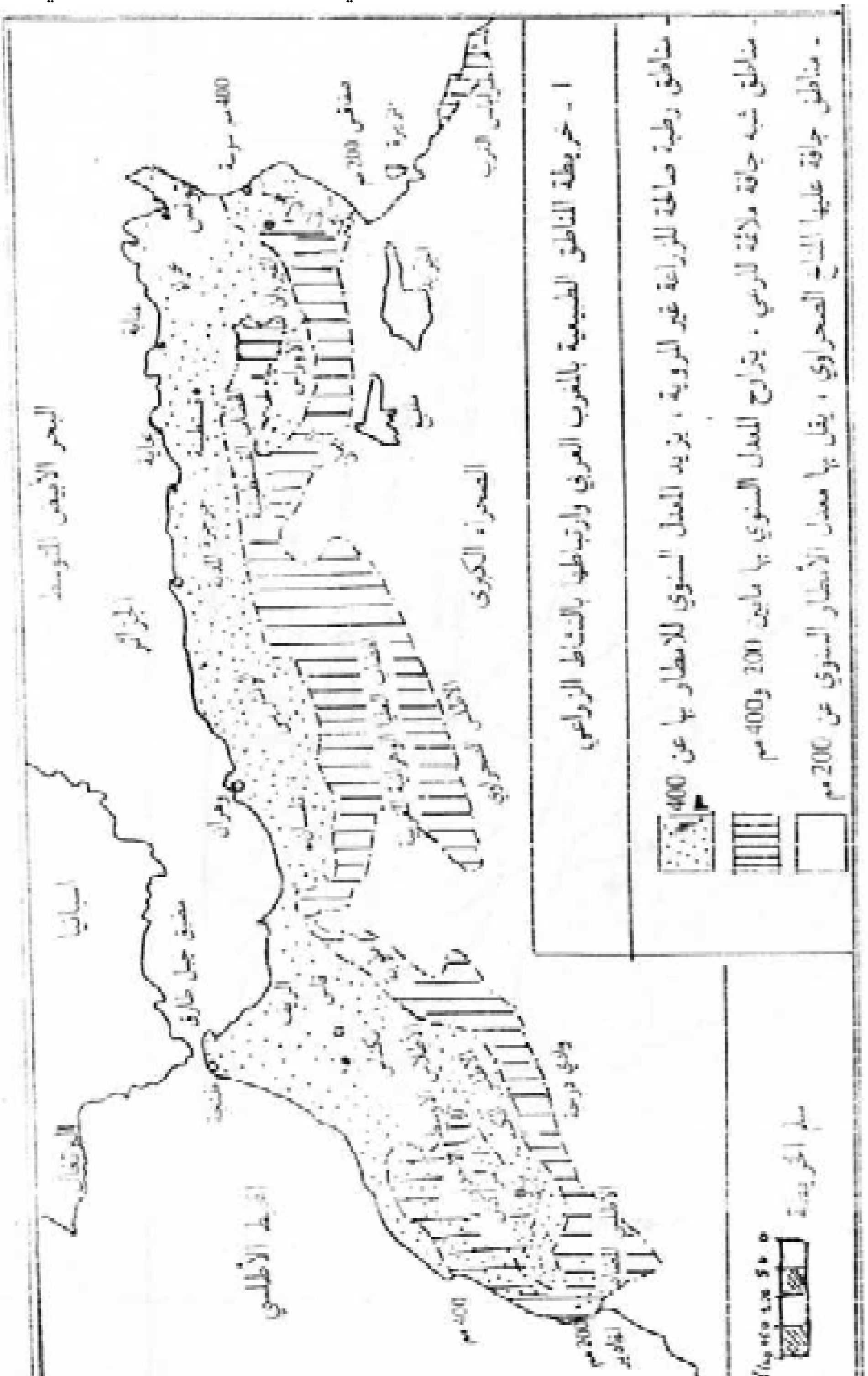
الوثيقة رقم 15. خريطة لتوزيع المعادن في المغرب العثماني

الوثيقة رقم 16. خريطة لتوزيع المنتجات الفلاحية في المغرب العثماني

الوثيقة رقم 17. خريطة لاهم الحواضر التونسية وطريق المحلات في الصيف والشتاء.

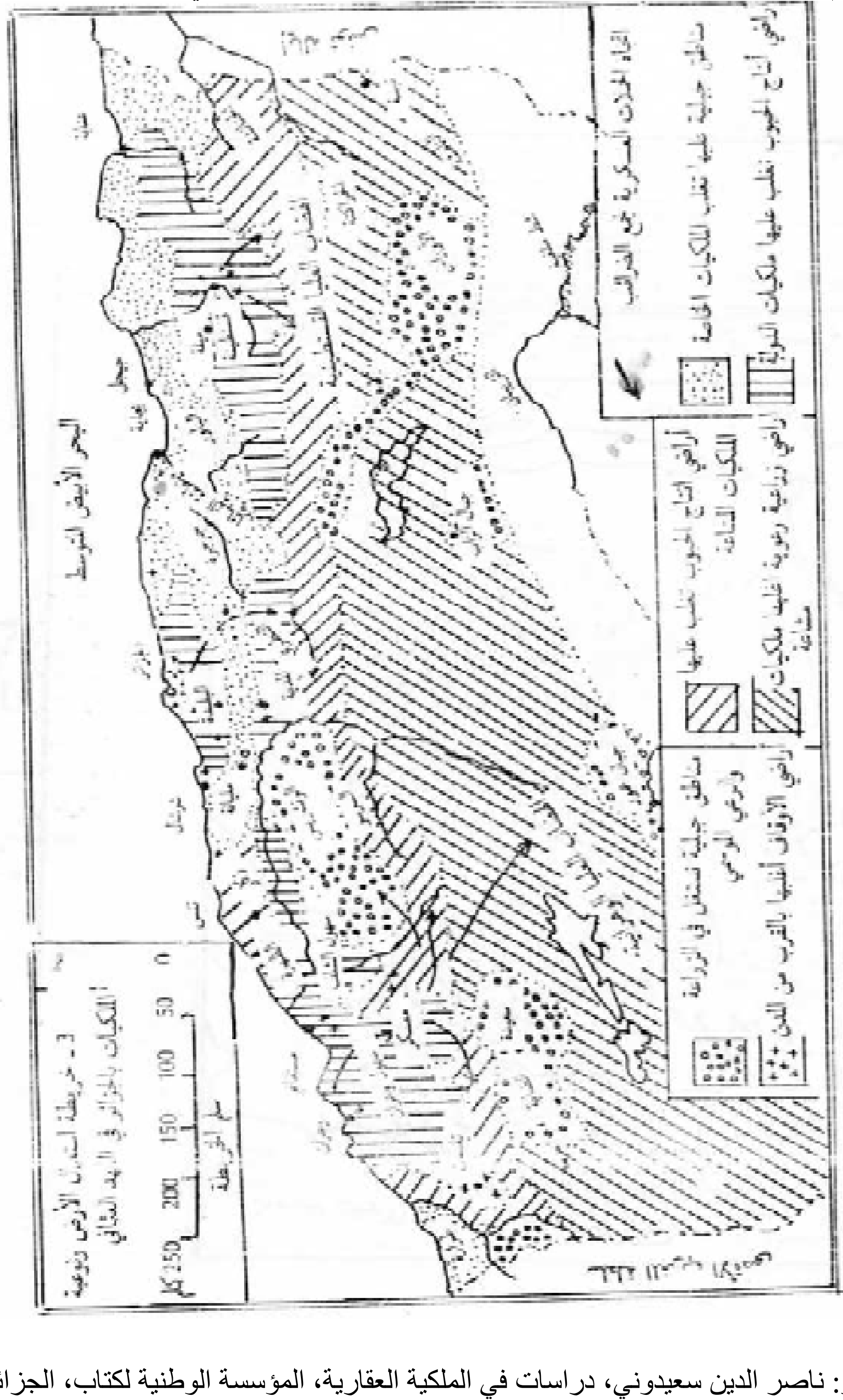
الوثيقة رقم 18. خريطة طرق القوافل التجارية الرابطة بين الشمال والجنوب قارة افريقيا.

الوثيقة رقم 9.   خريطة المناطق الطبيعية بالمغرب العربي وارتباطها بالنشاط الزراعي.



المصدر: ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية لكتاب، الجزائر 1986، ص 62.

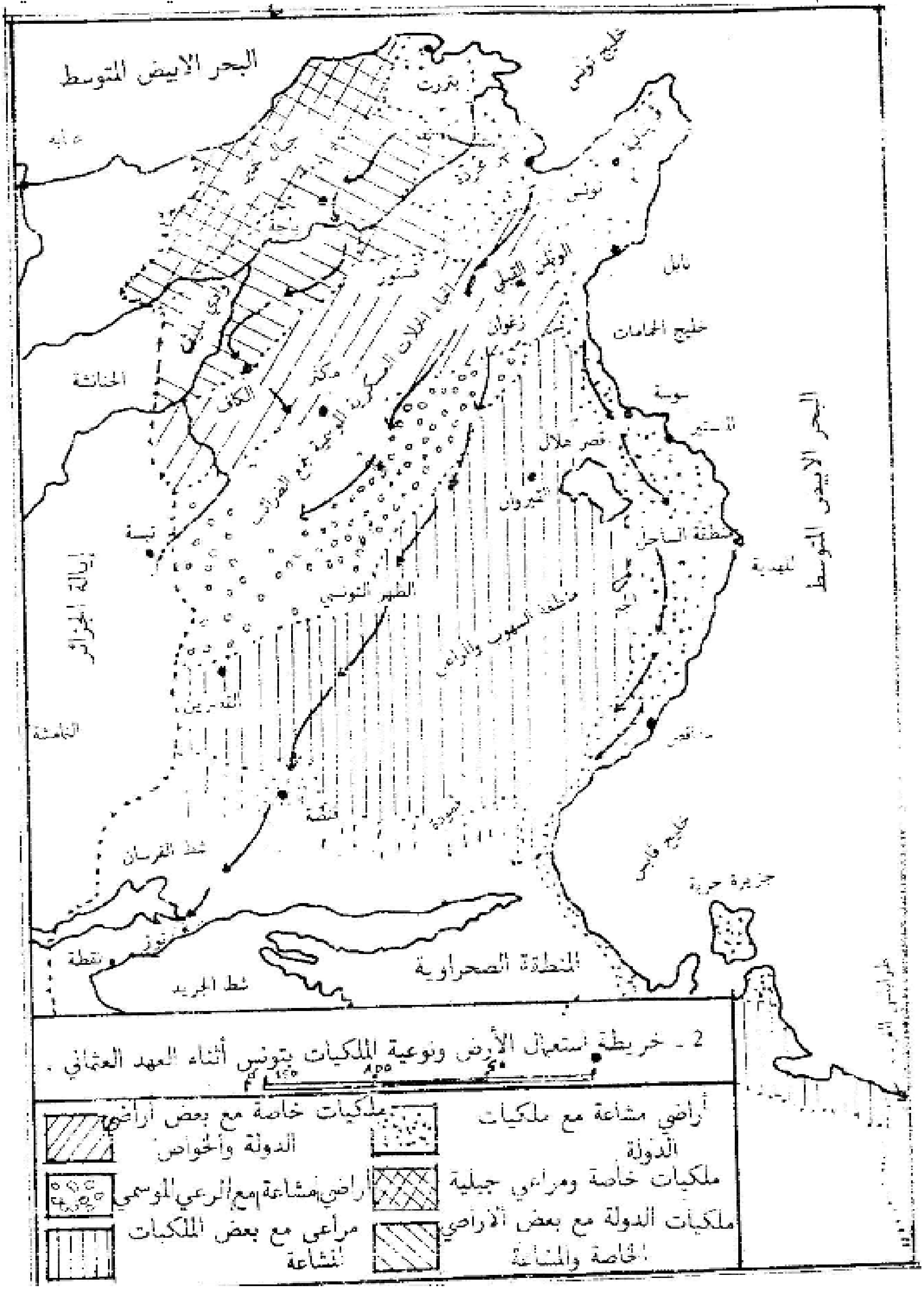
الوثيقة رقم 10. خريطة استعمال الأرض ونوعية الملكيات بالجزائر في العهد



العثماني.

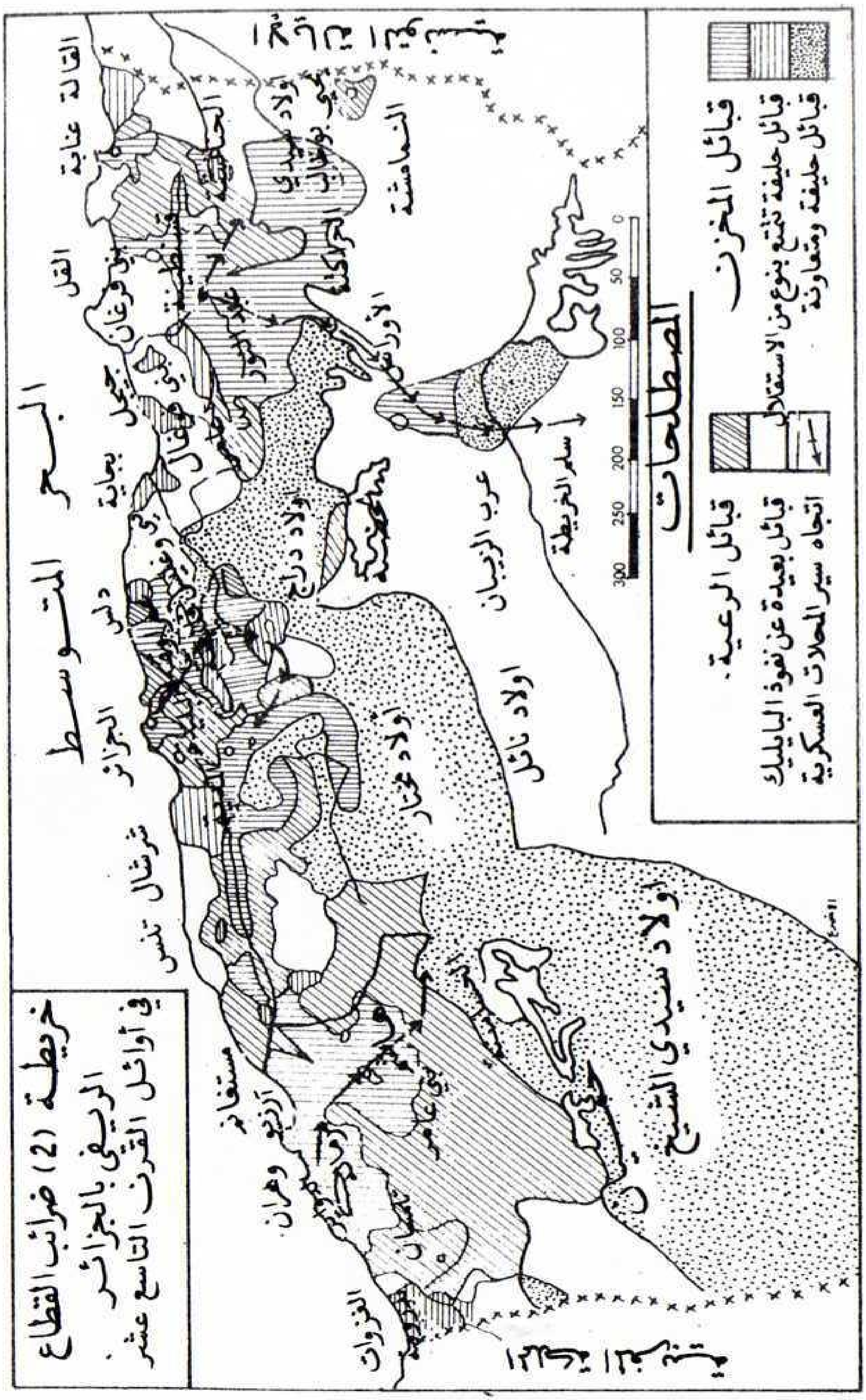
المصدر: ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية لكتاب، الجزائر 1986، ص 62.

الوثيقة رقم 11 خريطة استعمال الأرض ونوعية الملكيات بتونس في العهد العثماني



المصدر: ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية لكتاب، الجزائر 1986، ص 62.

الوثيقة رقم 12. خريطة استعمال الأرض ونوعية الملكيات بالجزائر في أواخر العهد العثماني



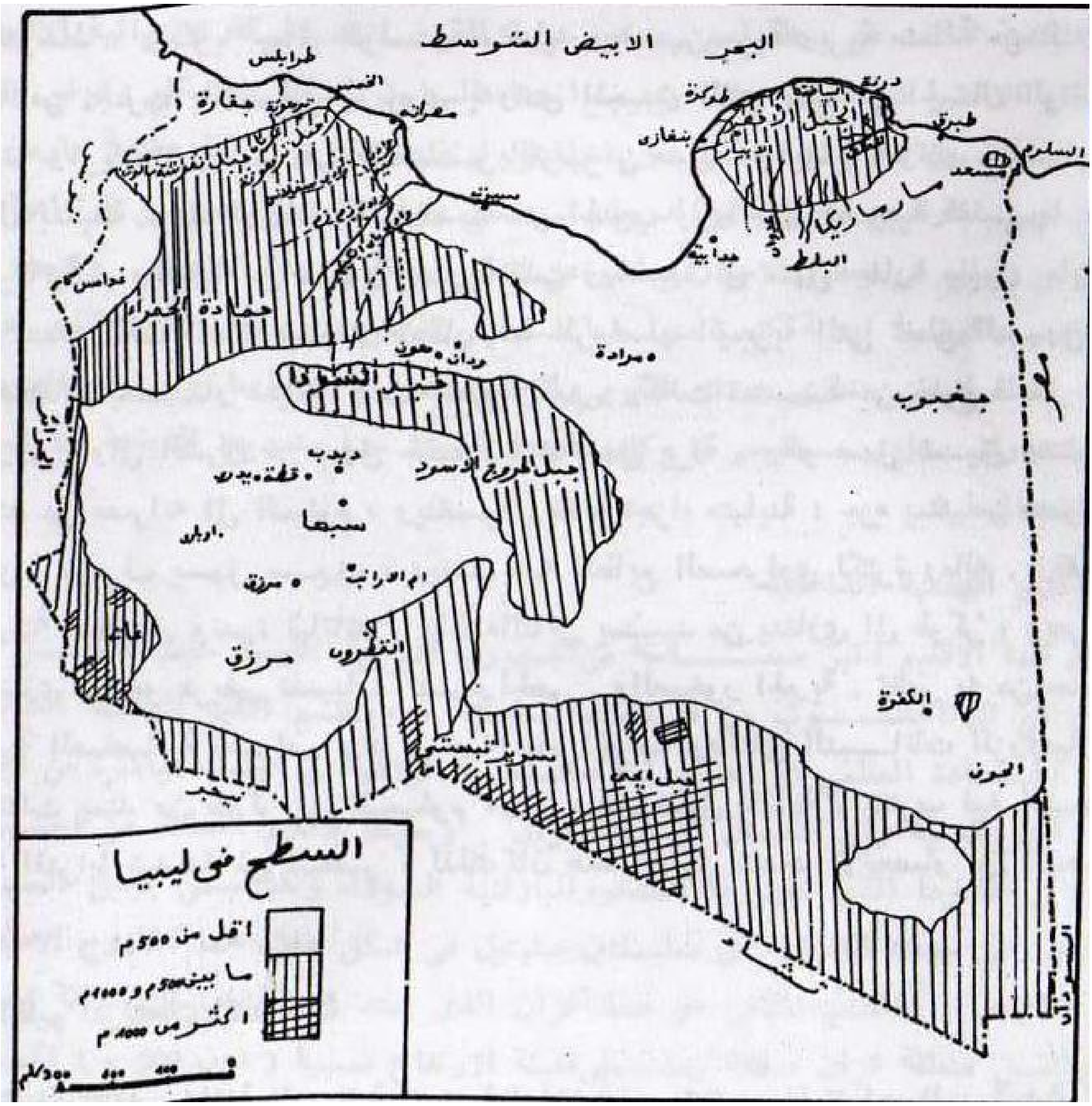
المصدر: ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 259.

الوثيقة رقم 13. خريطة تمثل مظاهر السطح في تونس.



المصدر: عبد القادر حليمي، جغرافية المغرب العربي الكبير، ط2، مطبعة البعث قسنطينة، الجزائر 1972، ص 41.

الوثيقة رقم 14 . خريطة تمثل مظاهر السطح في طرابلس الغرب.



المصدر: عبد القادر حليمي، جغرافية المغرب العربي الكبير، ط2، مطبعة البعث قسنطينة، الجزائر 1972، ص 249.

الوثيقة رقم 17 خريطة لأهم حواضر التونسية وطريق المحلات في الصيف والشتاء.

Source : L. Carl Brown, The Tunisia of Ahmed bey 1837-1855, Princeton university press, New jersey, USA 1974, P24.

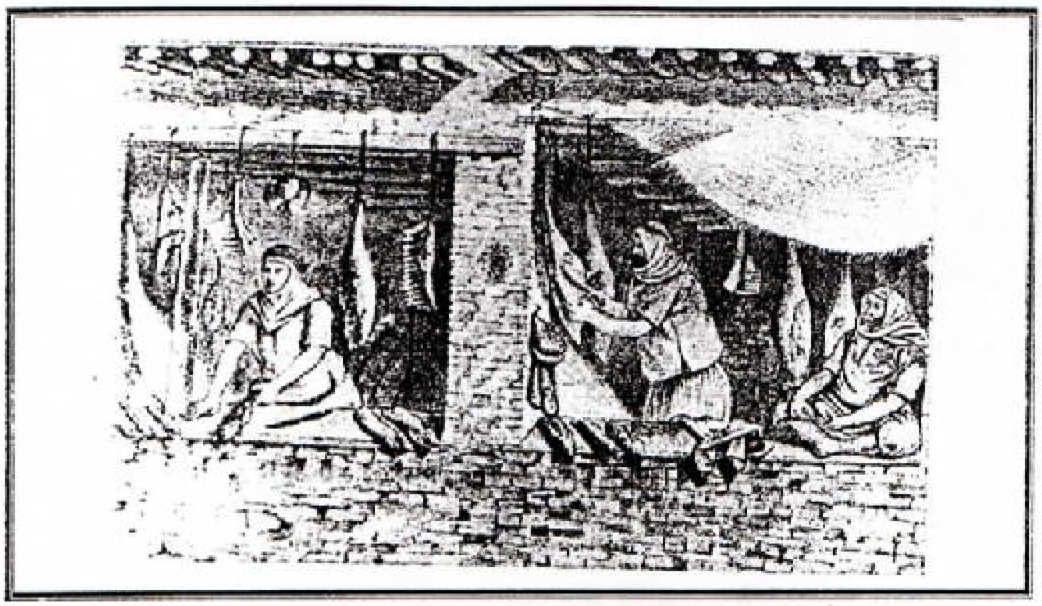
الملحق الثالث:

الوثيقة رقم 19. الحوانيت في العهد العثماني ببلاد المغرب.
الوثيقة رقم 20. صورة لمطحنة ومقهي في العهد العثماني.
الوثيقة رقم 21. معمل للقرميد وآخر للجير.
الوثيقة رقم 22. الفنادق في العهد العثماني.
الوثيقة رقم 23. بعض المهن في الحواضر.
الوثيقة رقم 24. بعض الحرف في الحواضر

الوثيقة رقم 19 الحوانيت في العهد العثماني ببلاد المغرب.



الحوانيت



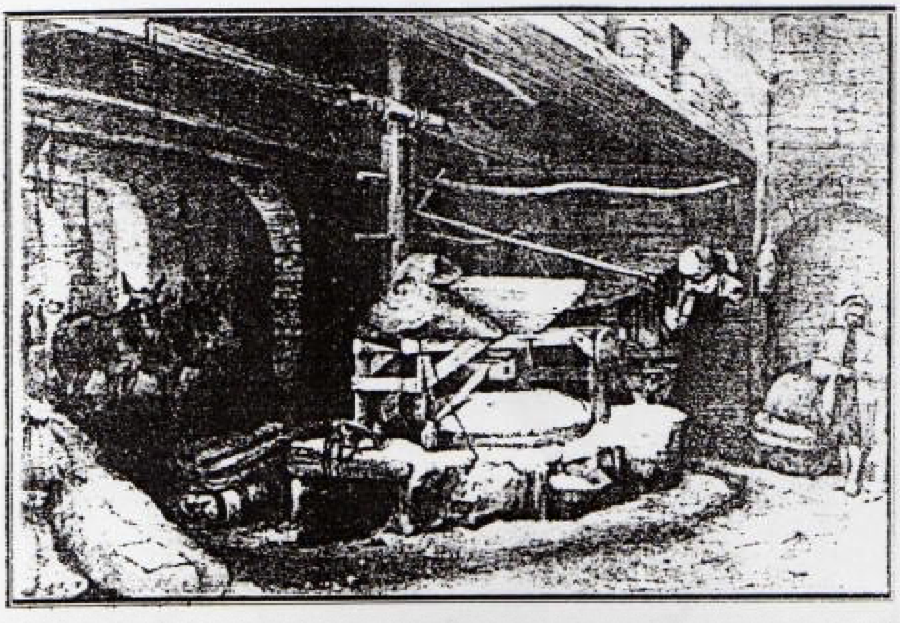
حانوت القصاب

المصدر: عبد الله بن محمد الشويهد، قانون أسواق مدينة الجزائر (1107-1117 هـ/ 1695-1705م)، تحقيق وتقديم وتعليق الد. ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2006، ص 212.

الوثيقة رقم 20 صورة لمطحنة ومقهى في العهد العثماني.



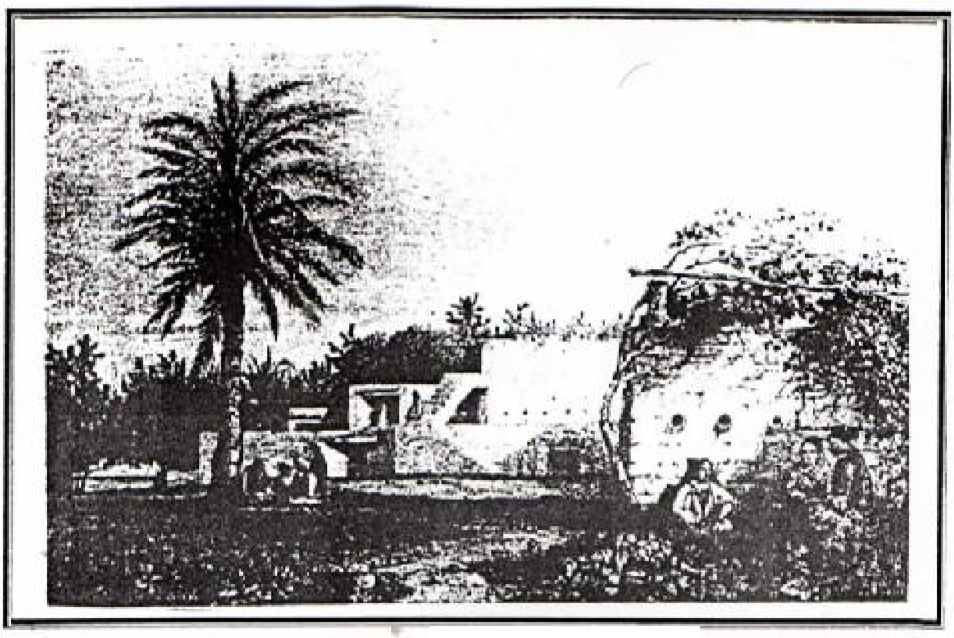
مقهى



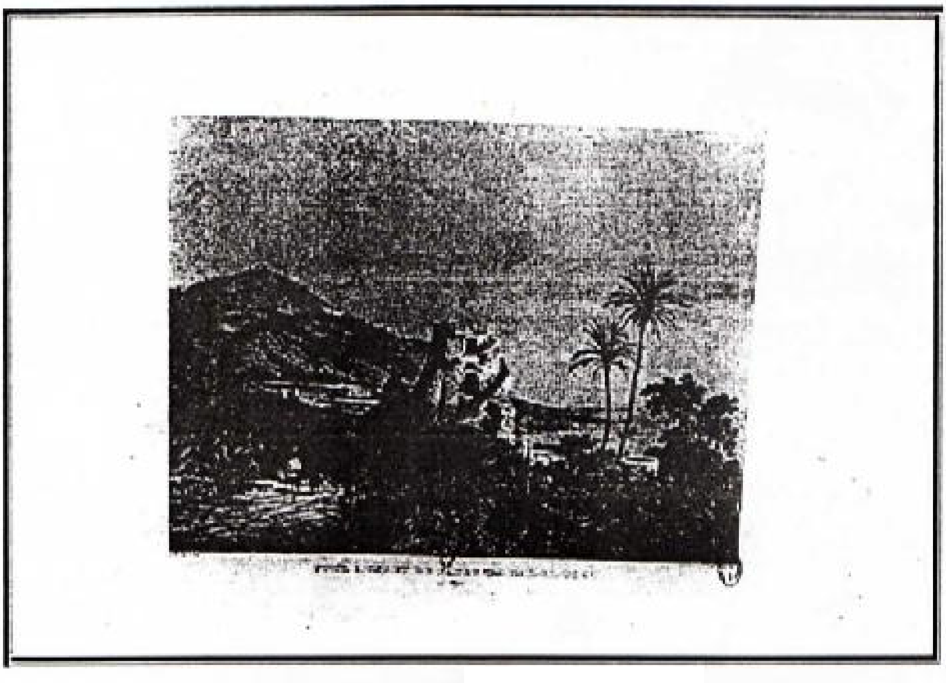
مطحنة

المصدر: عبد الله بن محمد الشويهد، قانون أسواق مدينة الجزائر (1107-1117 هـ/ 1695-1705م)، تحقيق وتقديم وتعليق الد. ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2006، ص 214.

الوثيقة رقم 21. معمل للقرميد وآخر للجير.



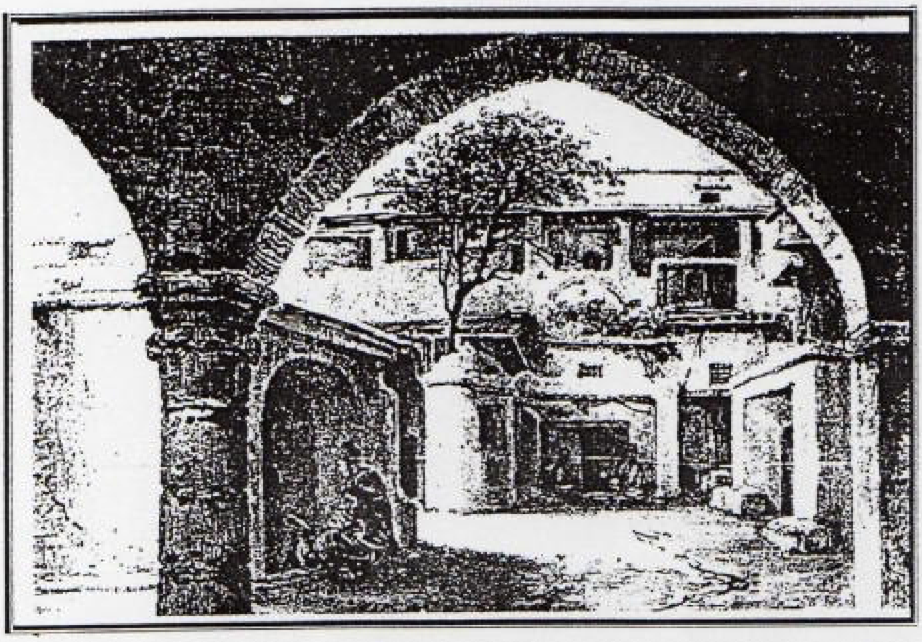
مصنع القرميد



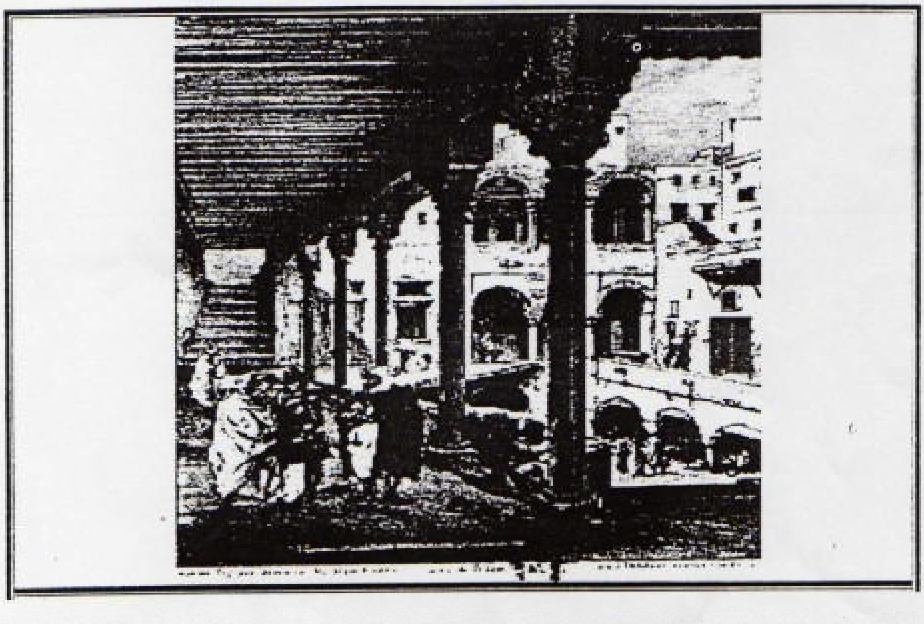
فرن لصناعة الجير

المصدر: عبد الله بن محمد الشويهد، قانون أسواق مدينة الجزائر (1107-1117 هـ/ 1695-1705م)، تحقيق وتقديم وتعليق الد. ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2006، ص 216.

الوثيقة رقم 22. الفنادق في العهد العثماني.



فندق



فندق الزيت

المصدر: عبد الله بن محمد الشويهد، قانون أسواق مدينة الجزائر (1107-1117 هـ/ 1695-1705م)، تحقيق وتقديم وتعليق الد. ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2006، ص 210.

الوثيقة رقم 23. بعض المهن في الحواضر.



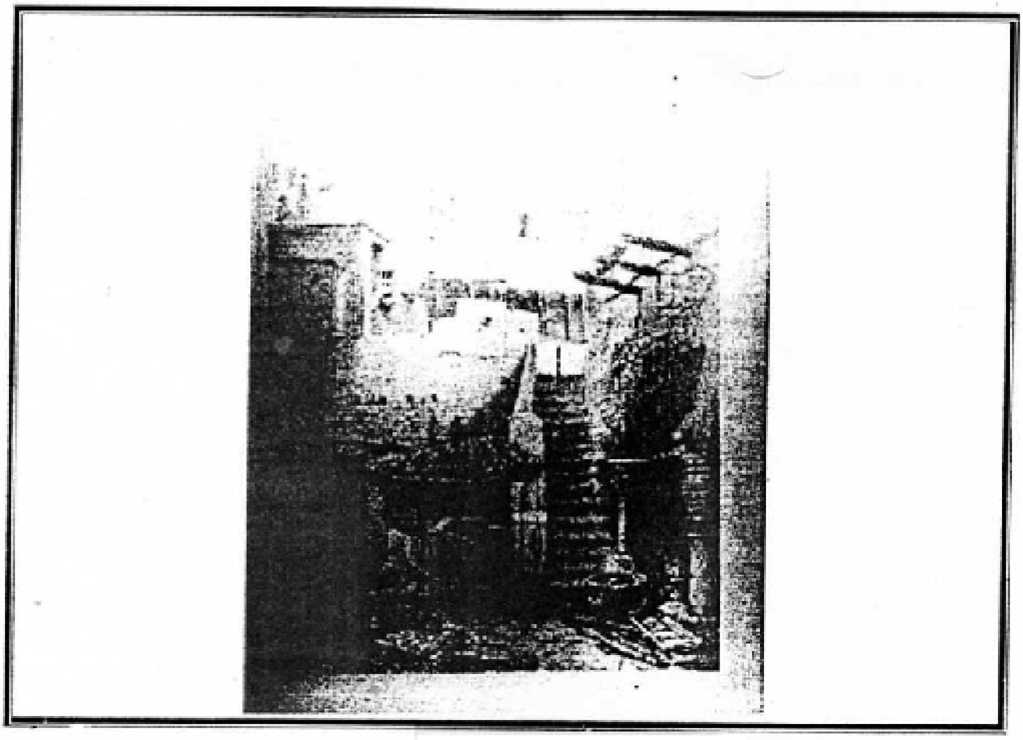
ميزابي (حمامجي)



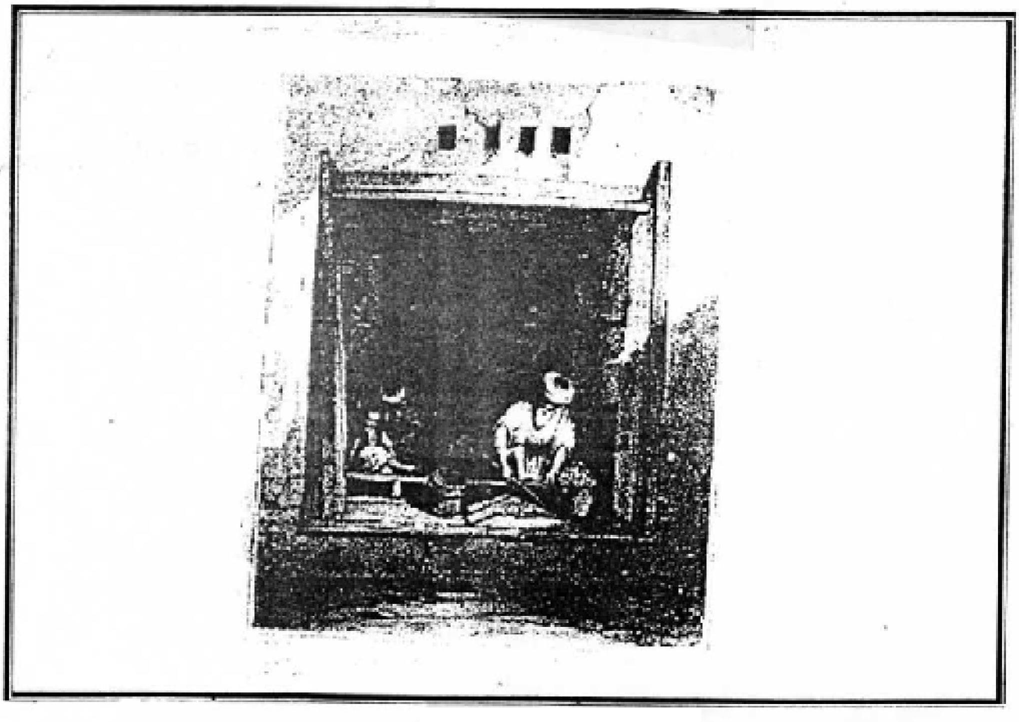
زنجي (حمال الماء)

المصدر: عبد الله بن محمد الشويهد، قانون أسواق مدينة الجزائر (1107-1117 هـ/ 1695-1705م)، تحقيق وتقديم وتعليق الد. ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2006، ص 219

الوثيقة رقم 24 .   بعض الحرف في الحواضر.



السباغ



الخراط

المصدر: عبد الله بن محمد الشويهد، قانون أسواق مدينة الجزائر (1107-1117 هـ/ 1695-1705م)، تحقيق وتقديم وتعليق الد. ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2006، ص 215.

الملحق الرابع

الوثيقة رقم 25. جدول يمثل السنة الفلاحية ومراحلها في طرابلس الغرب.

الوثيقة رقم 26. جدول لإحصائيات وليام شالر لحزينة الدولة الجزائرية دخل والخرج في سنة1822

الوثيقة رقم 27. جدول يمثل المكاييل والأوزان والأطوال في الجزائر سنة 1830.

الوثيقة رقم 28. تمثل صادرات وواردات طرابلس الغرب لسنة 1830م

الوثيقة رقم25 جدول يمثل السنة الفلاحية ومراحلها في طرابلس الغرب.

الفصول والمراحل	التاريخ الجريجوري		التاريخ الميلادي	
فصل الشتاء	اليوم	الشهر	اليوم	الشهر
1. مرحلة 25 يوما: الصرير أو دخول الشتاء.	16	نوفمبر	29	نوفمبر
2. مرحلة 20 يوم: دخول الليالي البيض	11	ديجمبر	24	ديسمبر
3. مرحلة 20 يوم: خروج الليالي البيض ودخول الليالي السود	31	ديجمبر	13	يناير
4. مرحلة 10 أيام العزاوة (خروج الليالي السود)	20	يناير	2	فبراير
5.مرحلة يوم واحد: قرة[1] العنز	30	يناير	12	فبراير
6.مرحلة 14 يوم: نهاية الشتاء	31	يناير	13	فبراير
فصل الربيع				
1.المرحلة الأولى: الأيام الأخيرة فورار (فبراير) ودخول الربيع (فورار الربيع)	13	فورار	28/27	فبراير
2.الفترة الثانية: باقي فصل الربيع	1	مارس	14	مارس
فصل الصيف				
دخول الصيف	17	مايو	30	مايو
فصل الخريف				
دخول الخريف	17	اغوشت	30	أغسطس

(1). القرة: ما يحدث من قوة الرياح وغزارة المطر وشدة البرد في فصل الشتاء ،والقرة ما أصاب الإنسان وغيره من برد .

المصدر: أمحمد سعيد سالم الطويل، العلاقات السياسية والتجارية بين ليبيا وغرب اوروبا المتوسطية 1795-1832/1210-1248هـ، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، العام الدراسي 2007-2008، ص 160.

الوثيقة26.جدول لإحصائيات وليام شالر لحزينة الدولة الجزائرية دخل والخرج في سنة1822[1]

الجهة	قيمة الضريبة
من باي وهران	6.0000 دولار اسباني
من باي قسنطينة	60.000 دولار اسباني
من 7 قياد تابعين للحكومة المركزية	16.000 دولار اسباني
من قاضي المواريث	40.000 دولار اسباني
من شيوخ البلاد	3000 دولار اسباني
من باي التيطري	4000 دولار اسباني
من خوجة الجلود	4000 دولار اسباني
من خوجة مصلحة الجمارك	800 دولار اسباني
من الطائفة اليهودية	6000 دولار اسباني
من إيجار الأملاك الحكومية في مدينة الجزائر	40.000 دولار اسباني
من الحكومة الفرنسية مقابل احتكار صيد المرجان بعنابة	30.000 دولار اسباني
من احتكار الشمع والصوف والجلود	40.000 دولار اسباني
ضريبة سنوية على شيوخ العرب	200.000 كيل من القمح
ومن باي قسنطينة ووهران	10.000 كيل من الشعير لكل واحد منها(تستعمل لتغذية رجال البحرية والجيش والعمال في القطاع الحكومي.)
الضرائب على صادرات وهران	15.000 دولار اسباني
من مصلحة الجمارك للاستيراد	20.000 دولار اسباني

حساب الخرج في الايالة في سنة1822.

النفقات السنوية	قدرها
على العمال والفنانين وعمال الميناء	24000 دولار اسباني
لشراء الخشب والحبال ولوازم البحرية	60.000 دولار اسباني
لمرتبات الضباط والتجارة	75.000 دولار اسباني
لمرتبات العسكريين من جميع الطبقات	700.000 دولار اسباني
المجمـــــــــــــوع	859.000 دولار اسباني
العجـــــــــز مقدر بـــ	224.200 دولار في الميزانية السنوية

[1] . وليام شالر ، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)، تعريب وتقديم وتعليق إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص 59- 60.

الوثيقة رقم27 جدول يمثل المكاييل والأوزان والأطوال في الجزائر سنة 1830.

الأوزان

أنواعها	ما يعادلها			أقسامها
	مغ	غ	كلغ	
القيراط		20	0	4 حبات خروب
الدرهم البغدادي	148	3	0	
الدرهم الفضي	97	12	0	
المثقال الذهبي	25	4	0	
المثقال الخضاري	8	31	0	1/8
الرطل الفضي	435	497	0	16مثقال
الرطل العطاري	80	546	0	16مثقال
الرطل الخضاري	340	614	0	18مثقال
الرطل الكبير	510	921	0	72 مثقال
القنطار العطاري		608	54	100 مثقال
القنطار الخضاري		434	61	100مثقال
القنطار الكبير		151	92	100 مثقال

المكاييل

أنواعها	ما يعادلها		أقسامها
	سل	د	
المد	75	0	
القلة	66	16	ثمن(1/8) ربع (1/4) نصف (1/2)
الصاع		48	ثمن(1/8) ربع (1/4) نصف (1/2)
الفنقية		72	ثمن(1/8) ربع (1/4) نصف (1/2)
القفيز		144	ثمن(1/8) ربع (1/4) نصف (1/2)

الأطوال

أنواعها	ما يعادلها			أقسامها
	مم	سم	م	
الذراع القياسي	3	63	0	ثمن(1/8) ربع (1/4)
الذراع العادي		64	0	ثمن(1/8) ربع (1/4)
الذراع العربي		48	0	ثمن(1/8) ربع (1/4)

المصدر: عبد القادر حلمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، الطبعة الأولى، بدون دار النشر، الجزائر1972، ص 355.

الوثيقة رقم 28 تمثل صادرات وواردات طرابلس الغرب لسنة 1830م الوحدة بـ الكولونات

الصادرات		الواردات	
السلعة	قيمته	السلعة	قيمتها
عبيد	140.000	منسوجات	60.000
مانتيكا	70.000	مواد خشبية	23.000
ابقار	48.000	اقمشة عادية	225.000
تبر	27.000	اقمشة خشنة	16.800
زيت الزيتون	20.000	فضة نقدية	24.000
قمح	17.000	قهوة	14.000
ريش النعام	12.000	خرز	32.000
عاج	12.000	دمشقة	8.600
صوف	18.000-17.000	مجوهرات لحريم الباشا	20.000
روبيا	10.000	اقمشة شراعية بحرية	8.600
زعفران	9000	سكر	14.940
		نبيذ صقلية	15.200
		قرطاسية	25.000
		مرجان	11.500
		-	8000
قيمة الصادرات	449.000 كولونات	قيمة الواردات	524.790 كولونات
قيمة عجز الميزان التجاري	75790 كولونات		

المصدر: أتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، تعريب وتقديم حليفة التليسي، ص 352.

قائمة المصادر والمراجع

المخطوطات والأرشيف:
*. أبو راس، الناصري، عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، مخطوط بالمكتبة الوطنية الحامة، الجزائر، تحت رقم 1632.
*. أبو سالم عبد الله، العياشي، رحلة العياشي المعروفة بماء الموائد، طبعة فاس الحجرية، 1316هـ/1898م، بمصلحة المخطوطات بالمكتبة الوطنية الحامة، تحت رقم 1342، الجزائر.
*. أبي الحسن سيدي علي بن المعظم أبي عبد الله سيدي محمد الجزولي التمقروطي، النفحة المسكية في السفارة التركية، ومخطوط مطبوع تحت رقم الكتاب 2120، مكتبة الوطنية بالحامة، الجزائر.
*. خوجة، حسان، تاريخ بايات وهران،مخطوط بالمكتبة الوطنية الحامة، الجزائر، تحت رقم 1634.
*. رسائل بين بايات الشرق والدايات، تحت رقم 1642، مخطوط من المكتبة الوطنية الحامة، الجزائر.
*. رسائل بين قسنطينة وتونس، مجموعة من المراسلات بين الباي ووكلائه، تحت رقم 1641، مخطوط من المكتبة الوطنية الحامة، الجزائر.
*. مؤلف مجهول، تاريخ قدوم النبلادور إلى الجزائر وسبب قدومه، مخطوط بالمكتبة الوطنية الحامة، تحت رقم 1624.
قائمة المصادر:
*. بن أبي السرور البكري الصديقي، محمد ، المنح الرحمانية في الدولة العثمانية وذيله اللطائف الربانية على المنح الرحمانية (998-بعد 1071هـ/ 1589-1661م)، تقديم وتحقيق وتعليق ليلى الصباغ، ط1، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 1995
*. أبو زيد ولي الدين بن خلدون، عبد الرحمن ، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج12، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1996.

*. الزهار، الحاج احمد الشريف ، مذكرات احمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجرائر (1168-1246هـ/ 1754-1830م) تحقيق احمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1974

*. العنتري، الصالح محمد، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها (تاريخ قسنطينة)، مراجعة وتقديم وتعليق يحي بوعزيز، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2005.

*. العنتري، صالح، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974.

*. الراشدي احمد بن سحنون، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق ويقديم المهدي بوعبدلي، مطبعة البعث، الجزائر 1973

*. المشرفي عبد القادر، بهجة الناظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الاسبان بوهران من الأعراب كبنى عامر، تحقيق ابن عبد الكريم ،مكتبة الحياة، بيروت

*. الورثيلاني، الحسين بن محمد، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار المشهورة بالرحلة الورثيلانية، مطبعة بيير فونتانا الشرقية، الجزائر1908 .

*. باشا، صادق، رحلة حضرة صاحب السعادة عظم زاده صادق باشا المؤيد إلى صحراء افريقيا الكبرى، تعريب جميل بك العظيم، مطبعة المعلومات طاهر بك، دار الخلافة العالية، 1318هـ.

*. بايسونال، أندري، الرحلة إلى تونس (1724)، ترجمة وتحقيق محمد العربي السنوسي، مركز النشر الجامعي، تونس 2004.

*. بن أبي الضياف، احمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان الجزء1، النشرة الثانية، دار التونسية للنشر، تونس 1976.

*. بن أبي الضياف، احمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تحقيق لجنة من كتاب الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، ج2، النشرة الثانية، دار التونسية للنشر تونس 1977.

*. بن أبي القاسم الرعيني القيرواني، محمد، المعروف بابن ابي الدينار، المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس، ط3، دار المسيرة، بيروت 1993.

*. بن الهطال التلمساني، احمد، رحلة محمد الكبير باي الغرب الجزائري الى الجنوب الصحراوي الجزائري، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، ط1، الناشر عالم الكتب القاهرة 1969.

*. بن شويهد، عبد الله، قانون أسواق مدينة الجزائر (1107-1117هـ/ 1695-1705م)، تحقيق وتقديم: الد. ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت 2006.

*. بن عبد القادر، مسلم، أنيس الغريب والمسافر ، تحقيق وتقديم رابح بونار ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974.

*. بن عثمان خوجة، حمدان، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري مؤسسة الوطنية للفنون المطبعة الجزائر 2005.

*. بن عودة، المزاري، طلع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تحقيق ودراسة الد: يحي بوعزيز، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990.

*. بن محمد الأندلسي الوزير السراج، محمد، الحلل السندسية في الأخبار التونسية، تقديم وتحيقيق محمد الحبيب الهيلة، ط1، المجلد الثاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1985

*. بن محمد الوزان الفاسي، حسن (المعروف بليون الإفريقي)، وصف إفريقيا، ترجمة. محمد حجي، محمد الأخضر، ج1، ط2 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1983.

*. بن ميمون الجزائري، محمد، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1972،

*. بن يوسف الزياني، محمد، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران تقديم وتعليق المهدي بوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1978.

*. بيرم الخامس، محمد، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار ، ج2، ط1 المطبعة الإعلامية، مصر 1302هـ.

*. توللي، ريتشارد، عشر سنوات في بلاط طرابلس، تعريب عمر الديراوي أبو حجلة، مكتبة الفرجاني، ليبيا.

*. فريد بك المحامي، محمد، تاريخ الدولة العثمانية ، تحقيق احسان حقي، ط1، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1981
*. فندلين ،شلوصر، قسنطينة أيام احمد باي (1832-1837)، ترجمة وتقديم أبو العيد دودو، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر 1977
*. محمد بن خليل غلبون الطرابلسي، عبد الله، تاريخ طرابلس الغرب المسمى التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، تصحيح وتعليق الطاهر احمد الزاوي الطبعة 2، مكتبة النور، طرابلس 1967.
*. مقديش، محمود، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق علي الزاوي ومحمد محفوظ، ط1، المجلد 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1988.
*. ناجي، محمود، تاريخ طرابلس الغرب، ترجمة عبد السلام ادهم، محمد الأسطى مطبعة الغريب، بيروت بدون سنة نشر.

المراجع:

*. أحمد بن حموش، مصطفى ، المدينة و السلطة في الإسلام" نموذج الجزائر في العهد العثماني" دار البشائر للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، دمشق 1994.
*. الإمام، رشاد، سياسة حمودة باشا في تونس 1782-1814، منشورات الجامعة التونسية، تونس 1980
*. التر، عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمود على عمر ط1، دار النهضة العربية، بيروت 1989.
*. الثعالبي، عبد العزيز، تونس الشهيدة، تعريب حمادي الساحلي ، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1984.
*. الجمل، شوقي عطاالله، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا، تونس الجزائر، المغرب)، ط1، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة 1977.
*. الجوهر، يسرى. شمال افريقية (دراسة في الجغرافيا التاريخية)، دار المعارف، مصر 1978.

*. الدناصورى، جمال الدين، د دولت احمد صادق،د. محمد السيد غلاب، جغرافية العالم "دراسة إقليمية"، ج2 ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة1967

*. الزبيري، محمد العربي، مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1975.

*. الشريف، محمد الهادي، ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس (من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال)، تعريب محمد شاوش، محمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر تونس 1993.

*. العربي، إسماعيل، الصحراء الكبرى وشواطئها، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983.

*. العروق، محمد الهادي، مدينة قسنطينة دراسة في جغرافيا العمران، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984.

*. العقاد، صلاح. المغرب العربي في تاريخيه الحديث وأوضاعه المعاصرة (الجزائر تونس المغرب الأقصى)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة1980.

*. الفنيش، أحمد علي، المجتمع الليبي ومشكلاته، ط1، منشورات دار مكتبة النور طرابلس 1967.

*. الهادي، التجومي، تاريخ تونس الاجتماعي 1881-1956، ط 2، نشر دار محمد علي الحامي، تونس 2001.

*. أندري جوليان، شارل، تاريخ إفريقيا الشمالية(تونس، الجزائر، المغرب الأقصى من بدء إلى الفتح الإسلامي 647)، تعريب: محمد مزالى والبشير بن سلامة،ج1، النشرة الثالثة، الدار التونسية للنشر، تونس 1978.

*. ايليتش بروشين، نيكولاي، تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، ترجمة وتقديم عماد حاتم، ط2، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان 2001

*. ب. وولف، جون ، الجزائر وأوربا (1500-1830)، ترجمة وتعليق ابو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.

*. بن أبي زيان ابن اشنهو، عبد الحميد، دخول الأتراك العثمانيين على الجزائر، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر 1972.

*. بن الخوجة ،محمد ، الرزنامة التونسية، مطبعة الرائد التونسي، تونس 1324هـ.
*. بنت معجب بن سعيد الحامد، نورة ، الصلات ا لحضارية بين تونس والحجاز، دراسة في النواحي الثقافية والاقتصادية والاجتماعية (1256-1326هـ/ 1840-1908م)، دار الملك عبد العزيز، الرياض 2005
*. بن جمعة بلقاسم، إبراهيم ، الاقتصاد والمجتمع في الايالة التونسية من 1861 إلى 1864، الشركة العامة للطباعة، تونس 2002.
*. بن محمد الجيلالي، عبد الرحمان ، تاريخ الجزائر العام، ج2، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت 1965.
*. بن منصور، عبد الوهاب ، قبائل المغرب، ج1، المطبعة الملكية، الرباط 1968
*. بولقمة ،الهادي مصطفى وخليل القزيري، سعد، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، ط1 الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت 1995.
*. توفيق المدني، احمد ، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791 (سيرته، حروبه أعماله، نظام الدولة والحياة العامة في عهده)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986،
*. حليمي، عبد القادر، جغرافية المغرب العربي الكبير، مطبعة البعث، طبعة 2، الجزائر 1972.
*. ج. ديبو، تونس، تعريب الصادق مازيغ، الدار التونسية للنشر، تونس 1969.
*. خلاصي، علي، الجيش الجزائري في العصر الحديث، ط1، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2007.
*. روسي، أتوري، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، تعريب وتقديم خليفة محمد التليسي، الطبعة 1، دار الثقافة، بيروت 1984.
*. زروق، محمد، الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16-17، ط3 أفريقيا الشرق، الرباط 1998.
*. زبيس، سليمان، آثار الدولة الحسينية بالقطر التونسي ، مطبعة سابي، تونس 1955.
*. سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، 1500-1800، الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت 1998.

*. سعد الله، أبو القاسم، شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1986.

*. سعد الله، أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط3 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.

*. سعيد الطويل، احمد، البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي(1795-1832)، دار الكتاب الجديدة المتحدة، طبعة الأولى، بيروت 2001.

*. سعيدوني، ناصر الدين، الشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني المؤسسة الوطنية للكتاب، الرغاية 1984.

*. سعيدوني، ناصر الدين، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830، ط 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985.

*. سعيدوني، ناصر الدين، دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر1986.

*. سعيدوني، ناصر الدين، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.

*. سويدي، جمال، الشخصيات البارزة في تاريخ الجزائر القديم (من القديم إلى 1830) ترجمة فايزة بوردوز، منشورات التل، الجزائر 2007.

*. عباد، صالح، الجزائر خلال الحكم التركي، 1514-1830، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر2005.

*. عبد الوهاب، حسن حسني، خلاصة تاريخ تونس، الدار التونسية للنشر، تونس 1976.

*. علي الفنيش، احمد، المجتمع الليبي ومشكلاته، ط1، منشورات دار مكتبة النور طرابلس 1967.

*. علي بن إسماعيل، عمر، انهيار حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا 1795-1835 ،الطبعة 1، مكتبة الفرجاني، بيروت 1966.

*. غطاس، عائشة، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 مقاربة اجتماعية-اقتصادية، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر 2007.

*. قشي، فاطمة الزهراء، قسنطينة في عهد صالح باي البايات، ميديا بلوس، قسنطينة 2005.

*. كلو، أندري، سليمان القانوني، تعريب البشير بن سلامة. الطبعة الأولى. دار الجيل بيروت 1991

*. كلود زليتنر، جان، طرابلس ملتقى أوروبا وبلدان وسط إفريقيا (1500-1795 إفرنجي)، ترجمة جاد الله عزوز الطلحي، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام مسراته 2001.

*. لقبال، موسى، تاريخ المغرب الاسلامي، ط4، دار هومة للطباعة و للنشر والتوزيع الجزائر 2001

*. محمد التليسي، خليف ، حكاية مدينة طرابلس لدي الرحال العرب والأجانب ، دار العربية للكتاب ، طرابلس 1947.

*. مروش، المنور، العملة، الأسعار والمداخيل، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر 2009.

*. مصطفى بازامه، محمد ، مدينة بنغازي عبر التاريخ (منذ نشأتها حتى الغزو الايطالي)، ج1 ، دار ليبيا للنشر والتوزيع ، بنغازي 1968.

*. مؤنس، حسين، تاريخ المغرب وحضارته (من قبيل الفتح الغربي الى بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر من القرن السادس إلى القرن التاسع عشر الميلاديين)، ط1، مجلد 1 العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت 1992.

*. يحي، جلال. تاريخ المغرب الكبير(العصور الحديثة وهجوم الاستعمار)، ج3، دار النهضة العربية ، بيروت1981 .

المقالات:

*. ابن خوجة، محمد، " مرور مائة عام من تأسيس حفلة مولودية رسمية بتونس."، عن المجلة الزيتونية، م1، ج3، المطبعة التونسية، تونس 1936.

*. أبو القاسم، إبراهيم، " الخلفيات التاريخية للهجرة الليبية إلى الايالة التونسية خلال القرنين 18-19م"، من المجلة التاريخية المغاربية (العصر الحديث والمعاصر)، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، السنة 24، العددان 85-86، تونس 1997.

*. بونو، سلفادور، " العلاقات بين الجزائر وايطاليا خلال العهد التركي"، ترجمة أبو القاسم بن التومي، مجلة الأصالة، السنة الأولى، العدد 6، جانفي 1972، الجزائر 1972.

*. التميمي، عبد الملك خلف، "ملامح الوضع الاقتصادي في المغرب العربي قبيل الاستعمار" عن الولايات العربية ومصادر وثائقها في العهد العثماني. جمع وتقديم: عبد الجليل التميمي، منشورات مركز البحوث والدراسات عن الولايات العربية في العهد العثماني، ط1، تونس 1984.

*. الزواوي، علي، "دفتر حساب خاص حول تجارة التونسيين مع مرسيليا خلال سنتي 1187-1188هـ/ 1773-1774"، عن المجلة التاريخية المغربية(الحديث والمعاصر) مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، السنة 12، العدد 37-38، تونس 1985.

*. الطبى، أمين، "لمحة عن الحياة الاقتصادية في المغرب الأوسط (ايالة الجزائر) في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي من خلال رحلتى الحسن بن محمد الوزان (ليون الإفريقي) وعلي بن محمد التمقروتي، عن المجلة التاريخية المغربية مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، العدد 39-40، تونس 1985.

*. المرزوقي، فتحي،" المؤسسات الدينية والمؤسسات الخيرية بمدينة تونس في القرن الثامن عشر مقوماتها الاقتصادية ووظيفتها الاجتماعية"، عن تحية وتقدير للأستاذ شارل روبير اجيرون، ج2، منشورات التميمي للبحث والمعلومات، زغوان 1996.

*. جحيدر، عمار، "العلاقات الليبية التونسية في القرن التاسع عشر (ملاحظات أولية على نشاط الوكلاء)"، من المجلة التاريخية المغاربية (العصر الحديث والمعاصر)، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل ، السنة 10، العددان 29-30، تونس 1983،

*. حسن السوري، صلاح الدين ،" الضرائب العثمانية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي في العهد العثماني الثاني، مشاكل الضغط والتوتر"، عن مجلة البحوث التاريخية ، السنة 6، العدد الثاني، يوليه 1984، منشورات جامعة الفاتح مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، طرابلس 1984.
*. مجموعة من المؤلفين، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، نشرية مركز الأبحاث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، السنة12، السنة 1975 العدد43/40، تونس.
*. سعد الله، أبو القاسم ،" السلطة والطرق الصوفية في المغرب العربي في العهد العثماني من خلال المصادر المحلية"، مقال غير منشور، قمار 2003.
*. سعيدوني، ناصر الدين، "الأندلسيون (الموريسكيون) بمقاطعة الجزائر "دار السلطان"اثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر"، عن حوليات جامعة الجزائر، العدد 07، سنة 1993، الجزائر 1993.
*. سعيدوني، ناصر الدين، "الإنسان الاوراسي وبيئته الخاصة (دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينة الاوراس قبل وأثناء العهد العثماني)"، عن مجلة الأصالة العدد 60-61، أوت- سبتمبر 1978، مطبعة البعث، الجزائر 1978.
*. سعيدوني، ناصر الدين،"الخزينة الجزائرية 1800-1830" عن المجلة التاريخية المغربية، عدد 7-8، جانفي 1977، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس 1976.
*. سعيدوني، ناصر الدين، "موظفو مؤسسة الأوقاف بالجزائر في أواخر العهد العثماني من خلال وثائق الأرشيف الجزائري "، من حياة الفكرية في الولايات العربية أثناء العهد العثماني للأستاذ : عبد الجليل التميمي، الجزء 1- 2، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان 1990.
*. سعيدوني ،ناصر الدين ،"وضعية عشائر المخزن الاجتماعية والآثار التي ترتبت عليها"، عن المجلة التاريخية المغربية، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، عدد 7-8 جانفي 1977، تونس 1976.
*. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم،" العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات العربية إبان العصر العثماني 1517-1798 من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية"

عن الولايات العربية ومصادرها وثائقها في العهد العثماني، جمع وتقديم: عبد الجليل التميمي، منشورات مركز البحوث والدراسات عن الولايات العربية في العهد العثماني ط1، تونس 1984.

*. عبد القادر حليمي، "اثر التضاريس في تخطيط مدينة الجزائر"، عن مجلة الأصالة عدد6، جانفي 1972، تصدرها وزارة التعليم الاصلي والشؤون الدينية، الجزائر 1972.

*. عبد القادر حليمي، "القروض والنقود في مدينة الجزائر اثناء العهد التركي"، عن مجلة الأصالة، عدد07، مارس-افريل 1972، تصدرها وزارة التعليم الاصلي والشؤون الدينية الجزائر1972.

*. علي إبراهيم، عبد الله، " أنماط التجارة الداخلية في ولاية طرابلس الغرب وبرقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر"، عن مجلة البحوث التاريخية ، السنة 6، العدد الثاني، يوليه 1984، منشورات جامعة الفاتح مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، طرابلس 1984.

الأطروحات:

*. جاجوا، حسين، دور غدامس التجاري ما بين طرابلس والسودان الأوسط والغربي خلال 1850-1881م، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر 1981.

*. شويتام، ارزقي ، المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني 929-1246هـ/ 1519-1830م، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 2005-2006.

*. أمحمد سعيد سالم الطويل، العلاقات السياسية والتجارية بين ليبيا وغرب أوروبا المتوسطية 1795-1210/1832-1248هـ، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، العام الدراسي 2007-2008.

*. أمحمد سلامة الغزاوي، مخلوف ، ولاية طرابلس الغرب أثناء الحكم العثماني(1864-1911م)، دراسة تاريخية للأوضاع السياسية والاقتصادية والخدماتية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر 2006-2007.

*. مهدية، طيبي، مقاربة للوضع الاقتصادي والاجتماعي لأهل الأندلس بمدينة الجزائر من خلال سجلات المحاكم الشرعية، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر الجزائر 2009.

*. موساوي-القشاعي، فلة، الريف القسنطيني، اقتصاديا واجتماعيا أواخر العهد العثماني(1792-1837)، دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 1983.

المعاجم والقواميس:

*. الموسوعة العربية الميسرة، المجلد الأول، حرفي أ-ب، ط2، دار الجيل، مصر 2001.
*. دائرة المعارف الإسلامية، عربها كل من محمد ثابت أفندي، احمد الشنتناوي، إبراهيم زكي خورشيد، عبد الحميد يونس، المجلد السادس، حرفي ت- ج.
*. قطش،الهادي ، أطلس الجزائر والعالم طبيعيا- بشريا- اقتصاديا- سياسيا ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2009.

SOURCES

*. BONTEMS.C. Manuel des institutions Algériennes de la domination turque à l'indépendance, édition Cujas, paris 1976.

*. Devoulx. A, Tachrifat, recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, imprimerie du gouvernement, Alger 1853.

*. docteur thomas Shaw, Voyage dans la Régence d'Alger au XVIII[e] siècle, Traduit de l'anglais par E.Mac Carty , Editions grand Alger ljvres, collection vieux textes, Alger 2007.

*. Henry Dunant , Notice sur la régence de Tunis, société tunisienne de diffusion, Tunis 1975.

*. Du Tassy Laugier, Histoire du royaume d'Alger, henri du sauzet M.DCC.XXV.

*. Guérin. V, Voyage archéologique dans la régence de Tunis, T1, henri plon, imprimeur-éditeur, Paris 1862.

*. Inconnu, Histoire des états barbaresques qui exercent la piraterie, T2, imprimerie N° Dame, paris

*. Jeronimo Conestaggio, Relation des préparatifs faits pour surprendre Alger, Traduite de l'italien et annotée par H-D.DeGrammont, Adolphe jourdan, libraire-éditeur, Alger1882

*. VENTURE DE PARADIS. J.M., Tunis et Alger au XVIII[é] siècle, la Bib. Arabe, Sindbad, paris 1983.

*. Jean-Michel Venture de paradis, Alger au XVIII[e] siècle (1788-1790) mémoires, notes et observations d'un diplomate-espion, présentation et notes par Abderrahmane Rebahi, éditions Grand Alger livres

*. Arsène Berteuil, l'Algérie française, (histoire- mœurs- coutumes- industrie-agriculture), tome1, Dentu libraire-Éditeur, paris 1856.

*. Aucapitaine (B.H), Confins militaires de la grande Kabylie sous la domination turque province d'Alger, Moquet, Paris.

Référence :

*. Bernard. Marius, Autoure de la méditerranée, les cotes barbaresques, de Tripoli à Tunis, librairie ren ouard, henri laurens, Edition, Paris

*. Breteuil, Arsène, l'Algérie française (histoire-mœurs-coutumes-industrie-agriculture), tome 1, Dentu, Libraire-éditeur, Paris 1856

*. Brosselard CH. "Les inscriptions arabes de Tlemcen", in revue africaine, année 1859

*. Charles Feraud. L, Annales Tripolitaines, Libraire vuibert, Paris 1927.

*. Cherif , M.H , Pouvoir et société de la Tunisie de H'sayne ben Ali 1705-1740, T1,Publications de l'université de Tunis, Tunis 1986.

*. Daumas.M et Fabar. M , La Grande Kabylie études historiques, libraires de l'université royale de France, Paris 1847, p 03.

*. de Grammont, Henri-Delmas, histoire d'Alger sous la domination turque 1515-1830, Edition bouchene, 2002.

*. L.Carl Brown. The tunisia of Ahmed bey 1837-1855.Princeton university press. New jersey. USA 1974.

*. Léon de Disson, La Ttripolitaine et la Tunisie, Ernest Leroux, Éditeur, Paris 1881.

*. Pellisser.E, Description de la régence de Tunis, 2eme édition, Edition Bouslama, Tunis 1980

*. Raymond, André, Les Grandes villes arabes à l'époque ottomane, Sindbad, Paris 1985

ARTICLES :

*. Arnaud, «Notice sur les sahari, les ouled ben aliya, les ouled nail », inR.A, A10, N°55,Janvier 1866.

*. Brosselard CH. "Les inscriptions arabes de Tlemcen", in revue africaine, année 1859

*. Devoulx. A, « Les corporations des métiers a Constantine avant la conquête Française », in R.A, A16, N°93, 1872.

*. devoulx A. «notice sur les corporations religieuses d'Alger », in revue africaine, année 1870.

*. EMERIT. M, « Les tribus privilégiées en Algérie dans la première moitié du XIXe siècle », in Annales économies sociétés, civilisations, N° 1, Année 1966.

*. Ernest watbled, « Etablissement de la domination turque en Algérie», in R.A, A 17, N° 99, mai 1873.

*. Ernest watbled, « Paches-pachas deys», in R.A, A 17, N° 99, mai 1873.

*. Federmann, Henri, « Notices sur l'histoire et l'administration du belik de titri », in R.A, A12, N° 09, Juillet 1865

*. Féraud. CH, « l'exploitation des forêts de la karasta, dans la kabilie oriental sous la domination turque », in RA, A12, N°71, septembre 1868.

*. Féraud. Charles, « notes sur un voyage en Tunisie et en Tripolitaine », in R.A, A20, N°119-120, septembre 1876.

*. Goyne. A, « Le Mzab », in R.A, A23, N°135, Mai 1879.

*. Marcel Emerit,"Les quartiers commerçants d'Alger a l'époque Turque ", in revue Algeria1952, publiée in revue Algeria, 1952

*. Monnerau et Watbled. « Négociation entre Charles Quint et Kheir-Ed-din (1538-1540) », revue africaine, N°15,année 1871, A. Jourdan, Libraire-éditeur, Alger 1871.

*. Robin,V, « Les Oulad Ben Zamoum », in R.A, A19, N° 109, Janvier 1875

*. Robin, « notices sur l'organisation militaire et administrative des turcs », in R.A, A17, N° 99, Mai 1873.

*.Touati . Houari, « Les Corporations des métiers a Alger a l'époque ottomane ». in RHM,N° 45-46/juin 1987, année 14em, imprimerie U.G.T.T, Tunis 1987.

*.Valensi. L., Le Maghreb avant la prise d'Alger, Flammarion, paris 1969.

*. Vayssettes. E, « Histoire des derniers beys de Constantine », in R.A, VOL3, année 1858.

الفهارس

1. فهرس الأعلام والعائلات
2. فهرس الأماكن والبلدان

1. فهرس الأعلام والعائلات

الأعلام:

احمد باشا: 56، 60، 247.

باي حسن: 58، 63، 64، 220، 281.

بيالي باشا: 55.

حمدان خوجة: 22، 184.

حسن باشا: 56، 262.

حسين بن علي: 96، 146، 147، 153.

حمودة باشا: 67، 70، 146، 147، 148، 162، 208، 209، 215، 220، 221، 263، 266، 269، 270، 278.

حيدر باشا: 258.

خليل باشا: 128، 252.

خير الدين: 10، 47، 48، 49، 63، 104، 234.

داي حسين: 57، 121، 235.

سلطان احمد: 64.

سليمان القانوني: 53، 274.

سنان باشا: 53، 65، 66، 258.

شارل الخامس: 44، 49، 53، 63.

يوسف باشا، 15، 57، 131،160، 165، 198، 203، 205، 209، 220، 250، 251، 252، 253، 275، 276، 279، 282.

عثمان باشا: 56، 60، 127، 233، 245، 246، 254.

عروج: 46، 47،

علج علي: 65،

علي باشا: 51، 68، 108، 220، 235، 247، 248، 251، 260، 263، 276.

علي خوجة: 241.

عمر باشا: 106.

محمود باي باشا: 219، 275.

مصطفى باشا: 90، 109.

القبائل:

المحاميد: 54.

الحنانشة: 71، 112، 166.

الفراشيش: 69، 82.

النمامشة: 71، 81، 113، 166.

أولاد بلقاسم: 83، 93.

أولاد سعيد: 69، 71، 82، 142.

أولاد سلطان: 106، 146.

أولاد سليمان: 54، 58، 82، 152، 184.

أولاد شنوف: 142.

أولاد عزيز: 82.

أولاد عوف: 69.

أولاد عيار: 69، 152، 164.

أولاد معمر: 82.

أولاد نايل: 99، 121، 175.

جلاص: 69.

قبائل دريد: 68، 69، 82.

2. فهرس الأماكن والبلدان:

الأندلس:

3، 18، 39، 40، 46، 74، 75، 78، 80، 106، 144، 174، 176، 178، 180، 185، 196،195، 207، 234.

البليدة:

79، 105، 106، 118، 180، 184، 227.

الجزائر:

07، 08، 10، 14، 19، 20، 21، 22، 24، 25، 28، 29، 33،32، 34، 35، 36 37، 42، 43، 44، 46، 47، 48، 49، 50، 52، 55، 59، 62، 56، 68، 69، 71 78، 81، 84، 90، 92، 95، 99،97، 103، 109،105، 111، 116، 118، 119، 120، 121، 134،123، 141، 147، 158،152، 161، 165، 167، 171، 173، 176، 179، 180، 182، 183، 184، 188، 192،190، 195، 197، 199، 218، 219، 226،221، 227، 231، 233، 236، 239، 240، 243، 252، 265 ، 268، 272، 274، 275، 277، 279، 280، 282.

بنغازي:

18، 20، 35، 55، 56، 58، 60، 78، 140، 198، 203، 247، 248، 254.

تونس:

04، 07، 10، 14، 19، 20، 22، 26،25، 27، 28، 32، 34، 35، 36، 39، 46، 49، 53، 56، 58، 59، 63، 65، 66، 68، 70، 71، 76، 79، 82، 85، 86، 93، 95، 97، 99، 100، 114، 127، 142، 145، 148، 151، 155، 158، 161، 166، 171، 175، 189، 196، 199، 207، 208، 210، 213، 215، 216، 219، 220، 221، 234، 257، 258، 259، 260، 261، 263، 265، 266، 267، 270، 272، 274، 278،276، 281.

طرابلس:

4، 7، 10، 14، 15، 19، 20، 26، 30، 32، 33، 34، 41، 44، 49، 53، 55،
56، 57، 58، 61، 62، 65، 67، 73، 78، 82، 85، 86، 92، 96، 98، 125،
127، 131، 133، 135، 136، 138، 140، 141، 157، 166، 171، 175، 197،
198، 200، 202، 203، 204، 217، 219، 220، 239، 244، 246، 248، 249،
250، 251، 252، 255، 268، 269، 270، 272، 274، 275، 276، 812، 282 .

فرنسا:

37، 70، 118، 190، 191، 192، 195، 215، 221، 232، 249، 261، 274،
276، 277، 278، 280، 281، 282.

قسنطينة:

52، 92، 95، 103، 105، 111، 122، 171، 181، 183، 184، 185، 186، 218،
228، 234، 240، 241، 267، 268، 269.

وهران:

20، 29، 35، 36، 39، 40، 43، 47، 52، 93، 103، 105، 118، 123، 124،
172، 187، 234، 235، 277.

فهرس الموضوعات:

كلمة شكر...1
إهداء 2
المقدمة...3
القسم الأول: الموقع الجيواستراتيجية لبلاد المغرب
الفصل الأول: المعطيات الجغرافية لبلاد المغرب:.........................18.
أولا: الموقع الجغرافي ....18.
ثانيا: إستراتيجية الموقع وأهميته الاقتصادية:..........................22.
ثالثا: التضاريس بالمغرب الكبير:..24.
1. تضاريس الإقليم الشمالي:...24.
أ. السلاسل الجبلية:..24.
ب.الهضاب: ....28.
ج. السهول: ....29.
2. خصائص تضاريس الإقليم الصحراوي:................................ 31.
3. تضاريس الإقليم الساحلي:.. 34.
الفصل الثاني: أوضاع البحر الأبيض المتوسط فيما بين نهاية القرن 15 وبداية القرن 18م:...39.
أولا: الضفة الشمالية:...39.
ثانيا: الضفة الجنوبية:... 42.
الفصل الثالث: انضمام المنطقة إلى الدولة العثمانية:...........................46.
أولا: ظروف انضمام الجزائر للدولة العثمانية(1518م) .... 46.
*. طبيعة النظام الإداري في الجزائر العثمانية:...............................49.
ثانيا: ظروف انضمام طرابلس الغرب إلى الدولة العثماني(1551م)......... 53.
*. طبيعة النظام الإداري لولاية طرابلس:.............................. 59.
ثالثا: ظروف انضمام تونس لدولة العثمانية(1574م)....................... 62.
*. طبيعة النظام الإداري لايالة بتونس...................................66.

الفصل الرابع: الواقع الاجتماعي للمنطقة المغاربية: ....73.
أولا. مميزات وخصائص سكان منطقة بلاد المغرب........................73.
ثانيا. التشكيلة الاجتماعية للمجتمع المغاربي في العهد العثماني........... 77.
أ.سكان الحواضر...77.
ب. سكان الريف:... 81.
ثالثا. الجوائح والأوبئة التي اجتاحت بلاد المغرب خلال القرن 18م.........84.

القسم الثاني: الأهمية الفلاحية لبلاد المغرب العثماني

الفصل الأول:.. 89.
أولا: وضعية الأراضي ببلاد المغرب العثماني:.............................89.
أ. الأراضي الموات:.. 91.
ب. الملكيات الخاصة:.. 92.
ج. الملكيات المشاعة:...92.
ه. أراضي البايلك (الدولة):...93.
د. أراضي الوقف أو الحبس:..94.
ثانيا: الدورة الفلاحية وعلاقتها بالمناخ ....95.
الفصل الثاني: الفلاحة في الجزائر العثمانية:(مميزات وخصائص)..........102.
أولا: التربة:....... ....102.
ثانيا: الفلاحة قبل عهد الدايات:...103.
1. في عهد البيلربايات والباشوات.. 103.
2. في عهد الأغاوات... 107.
ثالثا: الفلاحة في عهد الدايات:...108.
1. سياسة الدايات الفلاحية:......................... .... 108.
رابعا: المحاصيل الفلاحية:.. 115.
1. الحبوب:...115.
2. الخضر والفواكه:... 118.
3. الثروة الحيوانية:..119.

4. الصيد البحري بالجزائر:.. 122.
الفصل الثالث: الفلاحة في الايالة الطرابلسية:(مميزات وخصائص)........124.
أولا: نوعية التربة:..124.
ثانيا: الفلاحة قبل القرمانليين:..125.
ثالثا: الفلاحة في العهد القرمانلي:.. 131.
1. سياسة القرمانليين الفلاحية:.. 131.
رابعا: المحاصيل الفلاحية:..133.
1. الحبوب:..133.
2. الخضر والفواكه:..135.
3. الثروة الحيوانية..138.
4. الثروة السمكية:..140.
الفصل الرابع: الفلاحة في تونس العثمانية: (مميزات وخصائص)..........141.
أولا: التربة:.. 141.
ثانيا: الفلاحة قبل الأسرة الحسينية..141.
1. سياسة الحكام الفلاحية:..141.
ثالثا: الفلاحة في عهد الأسرة الحسينية:..145.
1. سياسة الأسرة الحسينية الفلاحية:..145.
رابعا: المحاصيل الفلاحية:..150.
1. الحبوب..150.
2. الخضر والفواكه:..151.
3. الثروة الحيوانية..154.
4. الثروة السمكية:.. ....155.
الفصل الخامس: الواقع الفلاحي لبلاد المغرب ومشاكله (مقارنة تحليلية)...157.
أولا: الواقع الفلاحي في المغرب العثماني..157.
ثانيا: مشاكل الفلاحة وعلاقتها بالمجتمع والاقتصاد بالمغرب العثماني..... 161.

القسم الثالث: الأنشطة الحرفية في بلاد المغرب العثماني

الفصل الأول:.. 169.

أولا: التنظيم الحرفي ببلاد المغرب.. 169.

ثانيا: مقومات الحرف والمهن ببلاد المغرب:..............................172.

الفصل الثاني: الحرف والمهن في الجزائر: ....176.

أولا: قبل الدايات:...176.

1. تطور الصنائع:...176.

2. عوامل تطور الحرف والمهن:.. 178.

ثانيا: في عهد الدايات:..181.

1. دور التنظيم الحرفي والمهني..182.

2. علاقة المهن والحرف مع السلطة المركزية:..........................185.

ثالثا: أهم الحرف والمهن:...187.

1. الحرف التقليدية المحلية والمعارف الفنية.............................187.

2. الورشات والمعامل التعدينية والتحويلية..............................193.

الفصل الثالث: الحرف والمهن في طرابلس الغرب:...........................197.

أولا: قبل العهد القرمانلي:...197.

ثانيا: في العهد القرمانلي:..198

1. تطور الحرف والمهن:..198.

2. الهيكلة والتنظيم الخاص بالصنائع:...................................199.

ثالثا: أهم الحرف والمهن:...200

1. الحرف التقليدية:...200.

2. المشاغل التعدينية والتحويلية:..204.

الفصل الرابع: الحرف والمهن في تونس:....................................206.

أولا: قبل الأسرة الحسينية:...206.

1. تطور الحرف والمهن:...206.

ثانيا: في عهد الأسرة الحسينية: ....208.

1. تطور الحرف في العهد الحسيني:.................................. 208.
ثالثا: أهم الحرف والمهن:...210.
1. الحرف التقليدية والمحلية.................................... 210.
2. المشاغل التعدينية والتحويلية:.................................214.
الفصل الخامس: الواقع الحرفي والمهني لبلاد المغرب ومشاكله............217.
1. خصائص ومميزات الحرف والمهن...............................217.
2. مشاكل الحرف في بلدان المغرب العثماني........................220.
القسم الرابع: دور التجارة في تفعيل الحياة الاقتصادية
الفصل الأول: عوامل ازدهار التجارة(مابين القرنين16م والنصف الأول من القرن 18م)
....225
1. موقع بلاد المغرب:...225
2. طبيعة المنطقة ونوعية المناخ:................................... 229.
3. تشجيع الحكام للتبادل التجاري:................................ 229.
الفصل الثاني: مميزات التجارة في الجزائر:..............................231.
أولا: التجارة الجزائرية قبل الدايات:...................................231.
ثانيا: التجارة في عهد الدايات:..232.
أ. التجارة الداخلية:..232.
*. النقود...234.
ب. التجارة الخارجية:...236.
ت. التجارة مع دواخل إفريقيا:.....................................237.
ث. الأسواق وأهميتها دورها الاجتماعي والسياسي....................239.
الفصل الثالث: مميزات التجارة الطرابلسية:.............................244.
أولا: التجارة قبل القرمانليين:...244.
ثانيا: التجارة في العهد القرمانلي:.....................................246.
أ. التجارة الداخلية:..246.
*. النقود:..252.

ب. التجارة الخارجية:...................................... 253.
ت. التجارة مع دواخل إفريقيا:...................................254.
ث. الأسواق وأهميتها.. 256.
الفصل الرابع. مميزات التجارة في تونس................................ 258.
أولا: التجارة قبل الأسرة الحسينية:..............................258.
ثانيا: التجارة في عهد الأسرة الحسينية:................................. 259.
أ. التجارة الداخلية:...259.
*.النقود:...262.
ب. التجارة الخارجية:...263.
ت.التجارة مع دواخل إفريقيا: ....264.
ث. الأسواق وأهميتها 265
الفصل الخامس: الواقع التجاري لبلاد المغرب العثماني ومشاكله............267
أولا: الواقع التجاري لبلاد المغرب العثماني.................................267
ثانيا: . مشاكل التجارة ببلاد المغرب العثماني.................................273
الخاتمة تقييم واستنتاج..283.
الملاحق..296
المصادر والمراجع..335.
الفهارس..351.
فهرس الموضوعات...356.